

تعليق الفرائد على
تسهيل الفوائد

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد زبير الدين بن أبي بكر بن عمر الزماني

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي

الجزء السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الصفحة	الموضوع	رقم الباب
	باب المستثنى	٢٧
٧	فصل في تعدد المستثنى بأداة واحدة	
٦١	فصل في تكرير (إلا) على سبيل التوكيد أو غيره	
٨٥	فصل في الكلام على (إلا) التي بمعنى (غير)	
	فصل في الكلام عن (حاشا) و (خلا) و (عدا)	
١٠١	و (ليس) و (لا يكون) المستثنى بهن	
	فصل في الكلام على (غير) المستثنى بها و (يبد)	
١٢٥	و (سوى) و (لا سيما)	
١٥٧	باب الحال	٢٨
١٦٩	فصل في الكلام على الحال باعتبار التنكير والتعريف ...	
١٧٥	فصل في الكلام على المصدر حيث يقع حالا	
١٨٥	فصل في الكلام على تنكير صاحب الحال	
	فصل في الكلام على جواز تقديم الحال على العامل	
٢٠٤	وامتناع التقديم	
	فصل في الكلام على تعدد الحال مع اتحاد عاملها	
٢٢٣	واتحاد صاحبها أو تعدده وإضمام عاملها وحذفها	
٢٣٨	فصل في الكلام على الحال المؤكدة	
٢٤٣	فصل في وقوع الحال جملة	

فصل في الكلام على ما يشبه الجملة الحالية من
الجملة ٢٦٠

٢٨٧ **باب التمييز** ٢٩

فصل في الكلام على تمييز الجملة وأحكام تتعلق به
والكلام على جواز تقديم التمييز وامتناعه ٣١٨

٢٧ - « باب المستثنى »

«وهو المخرج» جنس يشمل المستثنى نحو: قام القوم إلا زيداً، وغيره نحو: ما جاءني القوم لكن زيد جاءني، ونحو: قام القوم ولم يقم زيد. كذا قيل، وستعرف ما عليه «تحقيقاً أو تقديراً» تقسيم للجنس - وهو المخرج - [لإرادة^(١)] بيان دخول المتصل / نحو: جاءني^(٢) أخوتك إلا زيداً، فإنه مخرج ٣١٧ تحقيقاً، والمنقطع نحو: ما لزيد علم بقيام عمرو إلا ظناً يظنه^(٣)، فإن هذا ليس بمخرج تحقيقاً، ضرورة أن الإخراج يعتمد الدخول أولاً، والظن لم يدخل في العلم، فكيف يخرج منه^(٤)!! وإنما هو مخرج تقديراً، أي: قدر إخراجهم من حيث هو مقدر الدخول في العلم، لما كان^(٥) مستحضراً بذكره؛ لقيامه مقامه في كثير من المواضع.

قال ابن السراج^(٦): إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل الأول على الاستثناء^(٧). فتأمل، فإنه يدق.

قال الشارح^(٨): ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم، ولا يحسن

(١) مابين المعقوفتين ساقط من، د.

(٢) جاء، ز، ظ.

(٣) تظنه، د.

(٤) عنه، ز.

(٥) كان هو، د.

(٦) أبو بكر محمد بن السري.

(٧) المستثنى، د.

(٨) ابن قاسم.

استثناء الأكل ونحوه^(١). «من مذكور أو متروك» تقسيم آخر للمخرج يريد به بيان انقسامه إلى تام و [إلى^(٢)] مفرغ:

فالأول - كقولك: قام القوم إلا زيداً، فالمستثنى منه [هو القوم، وقد ذكر.

والثاني كقولك: ما ضربت إلا زيداً^(٣)، فالمستثنى منه^(٤) هو (أحد) الذي هو مفعول (ضربت)، وليس بمذكور، والتقدير: ما ضربت أحداً إلا زيداً «بالا» متعلق بـ (المخرج).

قال الشارح^(٥): واحترز بذلك من (إلا) التي بمعنى (غير) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدَتْ﴾^(٦)، والتي بمعنى الواو على رأي الأخفش، وجعل من ذلك: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٧) والتي بمعنى (إن لم) نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(٨)، والزائدة على مذهب ابن جني والأصمعي في قوله^(٩):

حراجيج ما تنفك^(١٠) إلا مناخة^(١١)
إلى^(١٢) هنا^(١٣) كلامه.

(١) ونحو، د. (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٣) زيد، ظ.

(٤) ابن قاسم.

(٥) ... فَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ الأنبياء ٢١.

(٦) حجة، ظ.

(٧) ﴿وَمِنْ حَيْثُ رَجَعْتَ قَوْلَ وَجْهِكَ سَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ... فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمْنَعُوا يَمِينِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ١٥٠ البقرة ٢.

(٨) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَئِكَ يَقْعُوبُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ ٧٣ الانفال ٨.

(٩) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة. (١٠) تتعك، د، تنقل، ظ.

(١١) أهملت الخاء في، ظ، وعجزه:

على الخسف أو نرمي بها بلدا فقرا

وقد مر الحديث عنه في ٣: ٢١٢.

(١٢) أعجمت الباء في، ز، وهو دأبه، لذلك لا ننبه عليه إلا نادراً.

(١٣) هاهنا، د.

قلت: لا أدري ما هذا الاحتراز، ولا كيف وجهه!! نعم قد يتوهم أنه احترز^(١) بـ (إلا) عن^(٢) غيرها من المخرجات، نحو: قام القوم ولم يقيم زيد، ونحو^(٣): اقتلوا المشركين، ولا تقتلوا أهل الذمة، فإن كلاً من زيد - في المثال الأول - وأهل الذمة - في المثال الثاني - أخرج بغير (إلا)، فيكون مثل ذلك خارجاً عن^(٤) التعريف.

على أن التحقيق^(٥) أن يقال: إن قولهم - في حد المستثنى - بإلا أو إحدى^(٦) أخواتها، إنما ذكر لبيان الأدوات الموضوعة للإخراج، لا للاحتراز عن شيء، وما يتوهم من أنه للاحتراز عن مثل ما تقدم^(٧) باطل؛ لما^(٨) قاله^(٩) ابن الحاجب في شرح المفصل من أن هذا ليس بإخراج، وإنما هو تبين لمراد المتكلم باللفظ الأول، وعلى هذا فلا يكون (المخرج) جنساً، وإنما الجنس موضوعة المقدر، أي اللفظ، والمخرج فصل [يخرج^(١٠)] ما عدا المستثنى، وهذا^(١١) ما كنا وعدناك بمعرفته قبل. «أو ما بمعناه» أي: بمعنى (إلا) من الأدوات التي تذكر في هذا الباب. «بشرط الفائدة» هذا حكم، وليس من الحد، فكان^(١٢) حقه أن يقول: وشرطه حصول الفائدة. فلا يجوز: [له^(١٣)] عندي مال إلا درهماً، وكذا دراهم

(١) احتراز، ظ.

(٢) من، د.

(٣) نحو، د.

(٤) من، ز، ظ.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) عطفت بالواو في، د، وأعجمت الياء في، ز.

(٧) كما، ز.

(٨) قال، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) هذا، د.

(١١) كذا.

(١٢) سقطت من، ظ.

إلا درهماً؛ لأن ذلك لا فائدة فيه. فإن قلت: مال^(١) إلا شيئاً. فأبعد^(٢) من جهتي^(٣) المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

وقولهم: (الاستثناء معيار العموم) سهو، والصواب: (معيار الشمول) بدليل: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٤).

والحاصل أن الاستثناء يعتمد [معرفة^(٥)] أن المستثنى دخل، وهو معنى [قولهم^(٦)]: إخراج ما لولا الاستثناء لدخل، وليس كذلك قولك: عندي رجال إلا زيداً، بل لولا الاستثناء لجاز دخوله، وأما: رجال إلا رجلاً^(٧) فأبعد عن الفائدة، لأن رجلاً يصدق على الثلاثة فما فوقها إلى ما لا يتناهى، وهذا الذي أخرجته ليس بمعروف، ولا اللفظ شامل له - ولا بد^(٨) - لو لم يستثن^(٩)؛ إذ لا كمية للجمع معينة^(١٠)، ولا هو عام^(١١)، فما وجه إخراج ما لم يتحقق دخوله، وما لا يستفاد بإخراجه شيء!!.

وأنت خير بأن^(١٢) قول المصنف: (من مذكور أو متروك) يقتضي أن المخرج منه هو [الاسم^(١٣)] الشامل، وهذا هو المشهور في التصانيف، وهو قول الكسائي، فإذن معنى: قام القوم إلا زيداً، الإخبار بالقيام عن القوم الذين أخرج منهم زيد، [وزيد^(١٤)] مسكوت عنه، لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه،

(١) مالي، د، مع إعجام الياء، والصواب ما أثبتته.

(٢) ما بعد، د.

(٣) جهة، د، ز.

(٤) ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ... فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ١٤ العنكبوت.

٢٩.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) رجل، ز، ظ.

(٧) ولانه، ز، ظ.

(٨) مغنية، ز، ظ.

(٩) بان بان، د.

(١٠) أهملت النون في، د.

(١١) علم، ز.

(١٢) سقطت من، ظ.

فيحتمل في الواقع أنه قام وأنه لم يقم، وذهب الفراء إلى أن زيداً ليس مخرجاً من القوم، وإنما حكمه مخرج من حكمهم، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الأداة - أخرجت الاسم الثاني من الأول، وحكمه [من حكمه^(١)] هذا في المتصل.

قلت: وعلى قول الفراء يتأتى قولهم: (الاستثناء من الإثبات نفى وبالعكس)، كما يتأتى^(٢) على مذهب سيبويه والجمهور أيضاً / غير [أن^(٣)] ابن ٣١٨ الحاجب^(٤) - رحمه الله [تعالى]^(٥)، وهو من القائلين بأن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفى، لما^(٦) ذكر الإشكال^(٧) الذي [قد^(٨)] يسبق^(٩) إلى الفهم في الاستثناء المتصل، وهو أن فيه تناقضاً من جهة^(١٠) [أن^(١١)] في قولك: لزيد علي عشرة إلا ثلاثة. إثباتاً للثلاثة في ضمن العشرة، ونفياً لها صريحاً - [قدر^(١٢)] كيفية^(١٣) الاستثناء على وجه لا يرد [عليه^(١٤)] ذلك فقال:

المراد بعشرة معناها، أي: عشرة أفراد، فيتناول^(١٥) السبعة والثلاثة معاً، ثم أخرج منها ثلاثة حتى^(١٦) بقيت سبعة، ثم أسند الحكم إلى العشرة المخرج منها الثلاثة، فلم^(١٧) يقع الإسناد [إلا^(١٨)] إلى السبعة^(١٩)، وصار المعنى: العشرة التي أخرجت منها^(٢٠) الثلاثة [له علي^(٢١)] فلا تناقض

(١) سقطت من، د.

(٢) سيأتي، د، بإعجام الياء الثانية.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) عثمان بن عمر.

(٥) بما، د.

(٦) الاستشكال، ز، ظ، لكن الثاني أهمل الشين.

(٧) سبق، د.

(٨) حيث، د. (٩) وكيفية، ز، ظ.

(١٠) فتناول، ز، ظ. (١١) سبعة حين، د.

(١٢) لم، د. (١٣) سبعة، د، ز، وآثرت التصريف لأن الأعداد هنا معرفة.

(١٤) منه، د. (١٥) سقطت من، ز، ظ، وهذا خبر (العشرة).

وقبله كثير من المحققين، وهو كما تراه يقتضي أن الإخراج من الاسم الشامل، لا من الحكم، وهو عين^(١) مذهب الكسائي، فأني يثبت له مع ذلك أن الاستثناء من الإثبات نفى، أو بالعكس!! فتأمل.

«فإن كان» المستثنى «بعض المستثنى منه حقيقة» مثل: له علي عشرة إلا ثلاثة «فمتصل، وإلا» يكن المستثنى بعض المستثنى حقيقة «فمنقطع» وقد فهم بما ذكر أن له حظاً من البعضية مجازاً؛ وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه، أو ذكر ما ينسب إليه، فإن لم يتناول به بوجه من الوجوه لم يصح استعماله: لعدم الفائدة نحو: سهلت الخيل إلا البعير، ورعنت^(٢) الإبل إلا الفرس، ولو قيل: صوتت^(٣) الخيل إلا البعير لجاز^(٤)، لأن التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوتات، فكان ذلك في تقدير^(٥) الداخل فيما قبله^(٦)، وإن لم يكن داخلاً حقيقة. «مقدر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين» وهو تقدير معني، وإنما قدروا (لكن)؛ لأن الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقة، وإنما ذكر [على^(٧)] سبيل الاستدراك، لا الاستثناء، «وبعد (سوى) عند الكوفيين» ولم أر من ذكر وجهه.

ثم اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً، كما تقدم، وقد يكون جملة نحو: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ^(٨)، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ [الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ]^(٩)﴾.

(١) غير، د، وهو تصحيف.

(٢) رعت، ز، ظ، والصواب ما أثبتته.

(٣) صوت، د.

(٤) جاز، د.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) أهملت الباء في، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) بمصيطر، ز، ظ، وبالمصدر قرأ الجمهور، وقرأ غيرهم بالسین. انظر ذلك في البحر ٨: ٤٦٤،

والنشر ٢: ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٩) أثبتتها ناسخ (د) ثم شطبت.

(١٠) الآيات ٢٢ - ٢٤ الغاشية ٥٨.

قال^(١) ابن خروف^(٢): (من) مبتدأ و (يعذبه الله) الخبر، والجملة [في^(٣)] موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قلت: وأهمّل الأكثرون هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب، وينبغي أن تعدّ^(٤) على هذا.

«وله» أي: للمستثنى «بعد إلا» لا بعد غيرها من أدوات الاستثناء. «من الإعراب» على اختلاف أنواعه. «إن ترك المستثنى منه» وهو الذي كان العامل يتسلط^(٥) عليه^(٦) نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا عمراً. «وفرغ العامل له» أي: للمستثنى بأن لا يشتغل بالعمل في غيره، كما مثلنا، واحترز بذلك مما إذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ^(٧) العامل لما بعد (إلا)، نحو: ما قام زيد إلا عمراً [تريد ولا غيره إلا عمراً^(٨)]. «ماله» أي: ما للمستثنى «مع عدمها» أي: عدم (إلا)، يعني أنه يثبت للمستثنى في حالة التفرغ^(٩) ما كان ثابتاً له لو لم يكن مستثنى، فيعرب - حينئذٍ - على حسب ما يقتضيه ذلك العامل^(١٠) من رفع ونصب وجر.

واستجاد^(١١) بعضهم قوله في الألفية^(١٢):

وإن يفرغ^(١٣) سابق [إلا^(١٤)]

(١) وقال، ظ. (٢) خاروف، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) يعد، د، ز، ظ، والتأنيث واجب لأن الفاعل المؤنث ضمير مستتر.

(٥) تتسلط، ز. (٦) عليه عند، ظ، ولا معنى لها.

(٧) يفرغ، ظ. (٨) ساقط من، د.

(٩) التفرغ، ز. (١٠) الفاعل، د.

(١١) أهملت الجيم في، د. (١٢) ص ٢٢.

(١٣) تفرغ، ز.

(١٤) سقطت من، د، وتام البيت:

بعد يكن كما لو إلا عدما لا

هو^(١) ﴿، والنائب عن الفاعل نحو: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢)، والمفعول به نحو: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣)، أي ذا^(٤) وسعها، والحال نحو: ﴿مَا نُزِّلُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٥)، ﴿وَلَا نَقُولُ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٦)، أي [إلا^(٧)] ملتبساً بأن يشاء^(٨) الله، أي: بمشيئة الله. ﴿وَلَا يَنْفِقُونَ إِلَّا أَوهَمَ كَرِهُونَ﴾^(٩)، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾^(١٠) (لا تبيعوا الذهب [بالذهب^(١١)] إلا يداً بيد^(١٢))، أي: [إلا^(١٣)] متقابضين، وفي حديث آخر: (إلا هاء وهاء^(١٤)) [أي: إلا قائلين هاء وهاء^(١٥)]، والمفعول فيه

- (١) ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ السَّاعَةِ أَبَانَ مَرَسَهَا قُلُوبُهَا لَهَا عِنْدَ رَبِّهَا... نَقُلْتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ الْبَقَّةُ...﴾ ١٨٧ الأعراف .
- (٢) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا أَنَا عَذَابُ اللَّهِ بَعَثَ أَوْجَهَةً...﴾ ٤٧ الأنعام .
- (٣) ﴿... لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾ ٢٨٦ البقرة .
- (٤) إذا، د.
- (٥) تنزل ط.
- (٦) ﴿... وَمَا كَانُوا إِذَا مَنَظَرِينَ﴾ ٨ الحجر .
- (٧) ﴿... وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ ٢٣ - ٢٤ الكهف .
- (٨) ساقط من، د.
- (٩) شاء، ز.
- (١٠) سقطت الواو من، د.
- (١١) ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى...﴾ ٥٤ التوبة .
- (١٢) يسقط، ز.
- (١٣) ﴿وَعِنْدَهُمْ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ... وَلَا حَبْرٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَاسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ٥٩ الأنعام .
- (١٤) سقطت من، د، ط.
- (١٥) لم أجده بهذا اللفظ وهو مروي بالفاظ مختلفة عن عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري وأبي بكر - رضي الله عنهم - ولم يجتمع ما عندنا في لفظ واحد منهم . البخاري ٣ : ٦٠ ، ٦٥ ، مسلم ٣ : ح ١٥٨٤ ، ١٥٨٦ (عام) ٧٦ ، ٨٠ (خاص)، أبو داود ٥ : ٢٠ ، الموطأ ٢ : ١٣٥ - ١٣٨ ، النسائي ٧ : ٢٧٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، الترمذي ٤ : ح ١٢٥٩ ، ١٢٦١ ، ابن ماجه ، ٢ : ح ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٩ ، ٢٢٦٠ ، والشاهد متحقق في كثير من الروايات .

٣١٩ نحو: ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا عَشِيَّةً / أَوْضَحَهَا^(١)﴾، والمفعول له [نحو^(٢)] ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ^(٣) إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ^(٤)﴾ وهكذا بقية المعمولات.

قال الشارح^(٥): واعلم أن من العرب من يشغل العامل في التفرغ^(٦) بمحذوف، وينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء، نحو: ماضرت إلا زيدا، وما مررت إلا زيدا، فزيداً في المثالين منصوب على الاستثناء، ومعمول الفعل محذوف، ومنه [قوله^(٧)]:

ولم^(٨) ينبج^(٩) إلا جفن سيف ومئزرا^(١٠)

(١) ﴿كَانَ يَوْمَ يَرَوْنَهَا...﴾ ٤٦ النازعات ٧٩.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ينفقون، د، ظ.

(٤) ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ...﴾
﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ٢٧٢ البقرة ٠٢

(٥) ابن قاسم.

(٦) التفرغ، د.

(٧) سقطت من، د، والقائل: حذيفة بن أنس بن واقعة الهذلي، من بني عمرو بن الحارث الهذليين. وقال الجوهري: أبو خراش الهذلي. وهو واهم.

(٨) سقطت الواو من، د.

(٩) يبع، د.

(١٠) أهملت الزاي في، د، وصدره:

نجا سالم والنفس منه بشدقه

من قصيدة قالها في يوم بين عمرو بن الحارث وبني عبد بن عدي بن الدليل، وكان جندب قتل قيساً وسالماً ابني عامر الكنانيين، وقتل سالم جندباً اختلفاً ضربتين، ورد في هذه القصيدة على البريق بن عياض اللحياي مطلعها:

ألا أبلغا جل السواري وجابرا	وأبلغ بني ذي السهم عني ويعمرا
وقولا لهم مني مقالة شاعر	ألم بقول لم يحاول ليفخرا
لعلكم لما قُلتُم ذكركم	ولن تركوا أن تقتلوا من تعمرا

وقبل الشاهد:

هم ضربوا سعد بن ليث وجندبا وكلبا غداة الجزع ضربا مذكرا =

أي : ولم ينج بشيء^(١) إلا جفن^(٢) سيف . ومن ذلك قوله^(٣) :
هل هو إلا الذئب^(٤) لا قى^(٥) ذئبا^(٦)

روي برفع الذئب على التفرغ ، وينصبه على تقدير الخبر ، أي : هل هو شيء
إلا الذئب ، وهذا إنما يكون فيما يمكن^(٧) حذفه ، فلو قلت : ما قام إلا زيد^(٨) لم
يجز النصب ، لأن الفاعل لا يحذف ، وأجاز فيه الكسائي النصب [على
الاستثناء^(٩)] ، وحذف الفاعل على مذهبه^(١٠) .

قلت : إن كان الفعل من قوله (ولم ينج إلا جفن سيف) مضارع نجاً ،

وبعده :

وطاب عن اللعاب نفسا وريّه وغادر قيساً في المكرّ وعفّرا
يروى : (لم بقول) (ولن تفعلوا أن تركوا) (ولم يُنج) (السواري :
بنو سارية ، من بني عبد بن بكر بن كنانة . يعمر : قبيلة من بني نفاثة بن كنانة . ألم به : جاء به
صادقاً . يحاول : يطلب . تعمّر : انتسب إلى بني عمرو بن الحارث ، أوجاء إلى البيت معتمراً .
كلباً : يعني كلب بن عوف : قوم أشداء في بني ليث . والنفس بشدقه : كادت تخرج . جفن
السيف : غمده ، منصوب بنزع الخافض ، أي : بجفن ، وعلى رواية (يُنج) يكون مفعولاً به ،
ولا شاهد على هذين . مثزراً : إزاراً . اللعاب ، عفّز : فرسان . الجزع : مشى الوادي .
الهلاليون ٣ : ١٨ - ٢٢ ، السكري ٢ : ٥٥٤ - ٥٥٨ ، ٣ : ١٤٤ ، المخصص ١٢ : ١٣١ ،
١٤ : ٧٧ ، الصحاح ٢ : ٩٨١ (نفس) ، الميداني ٢ : ١٦ ، المقرب ١ : ١٦٧ ، البحر ١ : ١٢٦ ،
اللسان (نفس ، جفن ، نجاً) .

(١) الشيء ، د ، بشيء ، ز . (٢) جفن ، ز .

(٣) لم أقف على اسمه .

(٤) أهملت الذال في ، د .

(٥) لاقا ، ز ، ظ .

(٦) ليس في مراجعي له ذكر .

(٧) أمكن ، ز ، ظ .

(٨) زيدا ، ز ، ظ .

(٩) سقطت من ، د .

(١٠) وهو جواز حذف الفاعل ، وهذا قول للكوفيين ، والكسائي رئيسهم ، كما تعلم .

(١١) سقطت الواو من ، ز ، ظ .

ورد على الشارح ^(١) وكان حجة للكسائي ^(٢) ولكن لا نحرر ^(٣) الرواية فيه الآن .

«ولا يفعل ذلك» الذي ذكر من تفريغ العامل لما بعد (إلا) «دون نهى» نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ^(٤) «أو نفى» نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ^(٥) .

«صريح» راجع للنفي والنهي ، وقد عرفت مثالها «أو مؤول» راجع إلى كل منهما [أيضاً] ^(٦) فالذي فيه نهى بالتأويل نحو: ﴿وَمَنْ يُؤْمِرْهُمْ يَوْمَئِذٍ بِدُبرَةٍ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقَوْلِ اللَّهِ﴾ ^(٧) فهذا شرط في [معنى] ^(٨) النهي ، أي : لا تولوا الأدبار إلا متحرفين .

والذي فيه نفى بالتأويل [نحو] ^(٩) : ﴿وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ﴾ ^(١٠) ف (يأبى) ^(١١) في معنى [النفي] أي ^(١٢) لا يريد ﴿وَأَنَّهَا كَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ ^(١٣) . [أي : وإنما لا تسهل إلا على الخاشعين] ^(١٤) .

وقال ابن الحاجب : إن الاستثناء المفرغ يقع في الإيجاب بشرطين : أحدهما - أن يكون فضلة ، لا عمدة .

(١) الشيء ، د . (٢) سقط الجار من ، د .

(٣) تحرر ، د .

(٤) ﴿يَتَأَهَّلُ الْكَتَبُ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ . . . إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ بِأَلْفَنَاءَ إِلَى مَرْيَمَ وَدُوحٌ وَمَنْ . . .﴾ ١٧١ النساء ٤ .

(٥) ١٤٤ آل عمران ٣ ، وتامها في ص ١٧٠٩ هـ (٥)

(٦) سقطت من ، ز ، ظ .

(٧) ﴿ . . . أَوْ مُتَحَرِّفًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ بَكَاهُ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ ١٦ الأنفال ٨ .

(٨) سقطت من ، د .

(٩) ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ . . . وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة ٩ .

(١٠) غابى ، د ، فبأيا ، ز .

(١١) النهي ، ظ .

(١٢) ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ . . .﴾ ٤٥ البقرة ٢ .

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ، د ، ظ .

والثاني - أن يحصل به فائدة، فلا يجوز: ضربت إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب^(١) جميع الناس إلا زيداً، ويجوز: قرأت إلا يوم كذا؛ لأنه يجوز أن تقرأ^(٢) في جميع الأيام [إلا في ذلك اليوم^(٣)].

وقال المصنف في الشرح^(٤): إذا كان في الإيجاب معنى النفي عومل معاملته، نحو: عدمت إلا زيداً، وصمت إلا يوم الجمعة، فإنه بمعنى: لم أجد، ولم أفطر.

«وقد يحذف^(٥) على رأي» قال به الفارسي «عامل» المستثنى منه «المترك» وذلك في الاستثناء^(٦) المفرغ^(٧)، كما تقول^(٨): زيد لا يسري^(٩) إلا نهاراً^(١٠) فالواقع بعد (إلا) ظرف لا يتسلط^(١١) عليه الفعل المذكور قبلها؛ لعدم صلاحية العمل فيه، من حيث أن السرى لا يكون إلا في الليل، فيحتاج إلى تقدير عامل يصلح للعمل فيه، فيقدر ولا^(١٢) يسير إلا نهاراً، والأصل: لا يسير^(١٣) زمناً^(١٤) [إلا^(١٥)] نهاراً، فترك الأول وفرغ^(١٦) عامله الثاني، ثم حذف، وفي الموطأ في باب

(١) يضرب، ز، ظ.

(٢) يقرأ، د، ز، وما أثبتته أنسب لـ (قرأت).

(٣) سقطت من، د.

(٤) على التسهيل ١١١: أ.

(٥) تحذف، ز.

(٦) نحو الاستثناء، د.

(٧) المفرغ، ز.

(٨) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٩) يرى، د، مع إعجام الياء الثانية.

(١٠) نهار، ز.

(١١) تسلط، د.

(١٢) لا، ز، ظ.

(١٣) يصير، د، يسرى، ز، ظ، وتصرفت بها يناسب التقدير السابق.

(١٤) إلا زمناً، د.

(١٥) فرع، ز، ظ.

الطاعون: (إذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه)^(١).

قال أبو النصر^(٢): لا يخرجكم^(٣) إلا فرار منه.

قال ابن عبد البر^(٤): قال لي جماعة من أهل [العلم]^(٥) بالنحو^(٦) وتصاريفه تقديره^(٧): فلا^(٨) تخرجوا^(٩) منها إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه.

وهذه [هي^(١٠)] مسألتنا^(١١) في حذف عامل المتروك، فإن ابن عبد البر صرح

(١) من حديث شريف يروى عن عبد الرحمن بن عوف وأسامة بن زيد - رضي الله عنهم - في قصة خروج عمر إلى الشام ورجوعه منها بعد تردده في دخولها لما سمع بوقوع الطاعون بها، وهذا لفظ البخاري عن عبد الرحمن: (إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه) وبين الألفاظ اختلاف يسير. البخاري ١: ١٤٠، ٩: ١١٣، مسلم ٤: ح ٢٢١٩ عام ٩٨، .. (خاص)، ح ٢٢١٨ (بطرق مختلفة)، مالك ٣: ٨٩ - ١٩١.

(٢) في جميع النسخ النصر، وما أثبتته هو الصحيح وهو سالم بن أبي أمية المدني كاتب عمر بن عبيد الله التيمي ومولاه. صالح ثقة، حدث عن أنس بن مالك وعبيد بن حنن وعمر بن مولى ابن عباس وغيرهم، وروى عنه موسى بن عقبة ومالك والليث وآخرون. توفي سنة ١٢٩هـ. سير أعلام النبلاء ٦: ٧.

(٣) يخرجكم، ز، ظ.

(٤) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ/٩٧٨ - ١٠٧١م) من الحفاظ المحدثين والأدباء الباحثين. ولي القضاء في لشبونة وشلترين. روى عن: أبي القاسم خلف بن القاسم وعبد الوارث بن سفيان وأبي محمد بن عبد المؤمن وغيرهم. اسمه في الديباج: يوسف بن عمر بن عبد البر. من مؤلفاته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب - ط، جامع بيان العلم وفضله - ط، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف - ط. الوفيات ٧: ٦٦ - ٧٢ الديباج ٣٥٧، الشذرات ٣: ٣١٤.

(٥) سقطت من، ز، ظ. (٦) سقط الجار من، ز، ظ.

(٧) تقدير، د، مع إهمال التاء.

(٨) لا، ز، ظ.

(٩) يخرجوا، ز.

(١٠) في، ز، وهي ساقطة من، ظ.

(١١) مسألتان، د، المسئلة، ظ.

بأن (فراراً) حينئذ حال، أي^(١) إلا فارين، وعلى^(٢) هذا ف (كان) المقدرة تامة،
وثم^(٣) أحوال [عامّة]^(٤) مقدرة، ولا بد أن يكون فاعل (يخرجكم) في عبارة
[أبي^(٥)] النصر^(٦) ضميراً مستتراً عائداً على الطاعون، أي: فلا يخرجكم
الطاعون إذا لم يوجد خروجكم على حال من الأحوال إلا هذه الحالة.

«وإن^(٧) لم يترك المستثنى منه» بل كان مذكوراً «فللمستثنى^(٨) بـ (إلا)
النصب مطلقاً» [أي^(٩)] سواء كان واجباً أو جائزاً راجحاً أو جائزاً مرجوحاً
«بها» متعلق بالنصب فتكون^(١٠) (إلا)، هي العاملة له^(١١)؛ لقيام معنى
الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي [للإعراب^(١٢)]
وادعى المصنف^(١٣) أن هذا هو مذهب سيبويه^(١٤)

(١) أي حال، د.

(٢) على، د.

(٣) ولم، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) ليست في جميع الأصول ولكن أثبتتها ليوافق ما تقدم.

(٦) النصر، ز، ظ.

(٧) فان، د.

(٨) فالمستثنى، د.

(٩) فيكون، ز، ظ.

(١٠) أي: للنصب بدليل قوله: (عاملة لنصب المستثنى).

(١١) الاستثنى، د.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) في شرح التسهيل ١١١: أ - ١١٢: أ، وأظن في ذلك وأيده بنصوص من كلام سيبويه
والمبرد، ولكنه لم يذكر الزجاج فلعله ساقط من نسختنا، لكن يبعده أنه في ١١٣: أ نسب
إليه أن الناصب فعل محذوف.

(١٤) نصوصه تؤيد ما ذهب إليه ابن مالك، فقد قال في ٣٦٠: ١ (اعلم أن (إلا) يكون الاسم
بعدها على وجهين... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله
عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً).

وفي ٣٦٣: ١ (حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: =

والمبرد^(١)، والزجاج والجرجاني^(٢)، يعني : كون (إلا) عاملة لنصب المستثنى، واستدل بأنها مختصة بالاسم، وليست كالأجزاء، فوجب أن تكون هي العاملة.

فإن قيل : دخلت على افعل في نحو : (نشدتك الله إلا فعلت) فلا اختصاص^(٣).

ما مررت بأحد إلا زيدا وما أتاني أحد إلا زيدا، وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيدا، فتنصب (زيداً) على غير (رأيت)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيدا، ولا أعني زيدا، وعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم، إذا قلت : عشرون درهماً. وفي ١ : ٣٦٩ : (باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مخرج ما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً).

(١) قال في المقتضب ٤ : ٣٩٠ : (وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت : إلا زيدا، كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيدا، وأستثني ممن جاءني زيدا، فكانت بدلاً من الفعل).

وقال في الكامل ٢ : ٤٣٢ : (فإن كان الفعل مشغولاً بغيره فكان موجباً، لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو: جائي إخوانك إلا زيدا، كما قال تعالى : ﴿فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم﴾، ونصب هذا على معنى الفعل، وإلا دليل على ذلك، فإذا قلت : جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم، فإذا قال إلا زيدا، فالعنى : لا أعني فيهم زيدا، أو استثني ممن ذكرت زيدا، وليسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت لك أبين منه، وهو مترجم عما قال، غير منافٍ له). انتهى. فهو يفسر كلام سيبويه على ما فهم، والذي أرى أن كلام سيبويه واضح في أن العامل (إلا) وليس فعلاً مقدراً، وقد حمل ابن مالك في شرح التسهيل ١١١ : ب كلام المبرد في المقتضب على أنه موافق لكلام سيبويه، ونقل عن السيرافي أن مذهب المبرد أن العامل في المستثنى (استثنى)، وهذا مبني على الاختلاف في مدلول كلام المبرد، والذي أرى أن العامل عنده (إلا).

(٢) صرح بذلك في كتابه : الجمل ص ٢٠، ولكن قيده بالألا يكون ما بعد إلا متعلقاً بها قبلها - أي أن يكون الكلام تاماً - وإلا فليس لها عمل في المستثنى، وهو قيد عند الجميع.

(٣) والاختصاص، ز، ظ.

قلنا^(١): أجاب^(٢) بأنه في معنى: ما أسألك^(٣) إلا فعلك. فإن قيل: لو كانت عاملة لعملت الجر، ولا تصل بها^(٤) الضمير.

قلنا: أجاب^(٥) عن الأول بالمنع، وقال إنها اللائق عمل لا يصلح للفعل وهو الجر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى؛ لخفته^(٦).

وأجاب^(٧) عن الثاني بأنه انفصل تشبيهاً^(٨) بالمنصوب على التحذير والإغراء،

(١) قلت، ز. (٢) المصنف في شرح التسهيل ١١٢: أ.

(٣) سلسك، ز، ظ. (٤) به، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ١١٢: ب، وكلامه مفصل فعلياً أن تقدمه للقارئ لما فيه من الفائدة، قال: (فإن قيل: لو كان (إلا) عاملة لجر؛ لأن الجر هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل؛ ولذا حكم لعدا وخلا وحاشى بالحرفية إذا جرّت، وبالفعلية إذا نصبت.

فالجواب: لا نسلم أن اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل، وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة؛ لأنه أخف من الجر، ولكن منعت منه عدا وأختاها؛ لأنهن يكن أفعالا فيستوجبن النصب حينئذ، فلو عملته وهن أحرف لجهلت الحرفية، فيتعين الجر بهن إذا كن أحرفاً، ولم يمنع من النصب بالإلا مانع، فعملته، وأيضاً فإن إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأوثر من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين). (٦) بالا لأنه أخف، د.

(٧) المصنف في شرح التسهيل ١١٢: أ - ب بخمسة أوجه اقتصر الشارح على اثنين منها، وأنا وأنت في حاجة إلى الوقوف عليها. قال: (فإن قيل: لو كانت (إلا) عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً كما يقع بعد إن وأخوتها، والأمر بخلاف ذلك، قال الله تعالى: ﴿ضَلَّ مَنْ دَعَا إِلَى الْآيَاتِ﴾، وقد مضى أنهم قالوا في الاستثناء المنقطع: ما في الأرض أخبث منه إلا إياه.

فالجواب من خمسة أوجه:

أحدها - أن المنصوب بالإلا لما كان منصوباً لا مرفوع معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء، فاستحق الانفصال إذا كان مضمرًا، كما استحق تشبيهه.

الثاني - لما كان الانفصال ملتزماً في التفرغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفرغ ليجري الباب على سنن واحد.

الثالث - أن (إلا) والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكره وقوعه ضميراً متصلاً لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل، والاختصار بعد الاختصار إجحاف.

الرابع - أن (إلا) تشبه (ما) النافية في موافقة الفعل مهني لا لفظاً، في الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول (ما) إذا كان مضمرًا لا يكون إلا منفصلاً، فألحقت بها (إلا).

الخامس - أن (إلا) تشبه (لا) العاطفة في لزوم التوسط وجعل ما بعدها مخالفاً لما قبلها، و(لا) العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلاً، فجرت في ذلك مجراها). (٨) تشبيهها، د.

٣٢. من حيث هو منصوب لا مرفوع / معه، وحملاً على انفصاليه في التفرغ^(١)؛
ليجري الباب على سنن واحد، وبأن (إلا) والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة،
فكره اختصار الضمير باتصاله؛ لثلاثاً يحصل الإجحاف باختصار على اختصار،
وبأن (إلا) شبه (ما) النافية، في موافقة^(٢) الفعل معني لا لفظاً، والإعمال تارة
والإهمال^(٣) تارة، ومعمول (ما)^(٤) المضمري يكون منفصلاً، وبأن^(٥) (إلا) شبه (لا)
العاطفة^(٦) في لزوم التوسط، وجعل ما بعدها^(٧) مخالفاً لما قبلها، والضمير بعد
(لا) منفصل، فجرت في ذلك مجراها، ثم ذكر^(٨) أن لمنصوبها شبهاً بالمفعول
المباشر عامله، فكان لها حظ في الانفصال، فنبهوا على ذلك في بعض الأحيان
كقول الشاعر^(٩):

وما نبالي^(١٠) إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا^(١١) إلّاك ديار^(١٢)
وقول الآخر^(١٣):

أعوذ برب العرش من فئة بغت^(١٤) عليّ فمالي عوض إلاه ناصر^(١٥)

(١) التفرغ، د، ز.

(٢) موافقة، د.

(٣) والاحمال، د.

(٤) اما، د.

(٥) عطف بـ (أو) في، ز، ظ.

(٦) العاطف، ز.

(٧) بعد، د.

(٨) المصنف في شرح التسهيل ١١٢: ب.

(٩) لم أجد من سواه.

(١٠) بنالي، د، تبال، ز، نبال، ظ.

(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

(١٢) سبق الكلام عليه في ٢: ٩٦.

(١٣) مجهول.

(١٤) أهملت الباء في، د، نعت، ز.

(١٥) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ١١٢: ب، ابن عقيل ١: ٧٩،

المقاصد ١: ٢٥٥ - ٢٥٦، التصريح ١: ٩٨، شواهد ابن عقيل ١١ - ١٢.

وادعى المصنف^(١) - جرياً على ماعهد من طريقته - أن ذلك ليس بضرورة؛
لتمكن^(٢) الأول من أن يقول: أن لا يجاورنا خلّ ولا جار، والثاني من أن يقول:
فمالي^(٣) غيره عوض ناصر.

واعترض الشارح^(٤) بوجهين:

الأول - أنه قد نص في باب المضمّر^(٥) على أن (إلاك^(٦)) شاذ [لا يقاس عليه].
الثاني - أنه ما من ضرورة إلا ويمكن تغييرها بتبديل النظم بنحو ما ذكر^(٧)،
فلا يتحقق^(٨) ضرورة.

قلت: أما الثاني فوارد كما سبق الكلام عليه^(٩) في غير هذا الموضوع، وأما
الأول فلا يرد؛ لأنه^(١٠) لا تنافي بين الحكم بشذوذ شيء والحكم بأنه غير ضرورة،
فلا تعارض بين^(١١) كلاميه من هذه الحيثية.

«لا بما قبلها معدّي بها» وهذا رأي^(١٢) السيرافي، وقال ابن عصفور^(١٣)
وغيره^(١٤): هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين.

وقال^(١٥) الشلوبين: وهو مذهب المحققين.

(١) في شرح التسهيل ١١٢: ب.

(٢) ليتمكن، ز.

(٣) فما في، ز، ظ.

(٤) ابن قاسم ولم يختصره ناسخ (د) على غير عادته.

(٥) الضمير، ز.

(٦) الأول، د، الآن، ز.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) تتحقق، د.

(٩) فيه، ز، ظ.

(١٠) إذ، د.

(١١) في، ز، ظ.

(١٢) ري، د، وأهملت الياء في، ظ، وهي العادة.

(١٣) سقطت الواو من، د. (١٤) أهملت الغين في، د.

قلت: لكن غير المصنف يعبر عن هذا المذهب بأن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها وهو^(١) أولى من قول المصنف: (معدى بها)؛ لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه، فلا تتناول العبارة - بحسب الظاهر - نحو: قولك: القوم إخوتك إلا زيداً.

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: وهذا شامل للمواضع كلها، وجد الفعل أو لم يوجد، فالتمسك [به^(٢)] أولى.

واعترض المصنف^(٣) [على] هذا المذهب بصحة تكرار (إلا) نحو: قاموا إلا زيداً^(٤)، إلا عمراً^(٥)، ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير^(٦)؛ إذ ليس في الكلام فعل معدى إلى اثنين^(٧) بحرف واحد دون عطف.

«ولا به» أي: ولا بما قبل (إلا) «مستقلاً» فيعمل^(٨) بطريق الاستقلال بلا واسطة^(٩)، وهذا قول ابن خروف^(١٠)، ونسبه إلى سيبويه، (فعل^(١١)) هذا كل من المذاهب الثلاثة المتقدمة قد نسب إلى سيبويه^(١٢) رحمه الله [تعالى]^(١٣). وكل يدعون^(١٤) وصال^(١٥) ليلي ويلي لا تقر^(١٦) لهم بذاكا^(١٧).

- | | |
|---|---------------------------------|
| (١) سقطت الواو من، ز، ظ. | (٢) سقطت من، ز، ظ. |
| (٣) في شرح التسهيل ١١٢: ب. | (٤) ليست في، د. |
| (٥) عمرو، د. | (٦) النظر، د. |
| (٧) شين، ز، ظ. | (٨) بعمل، ز، ظ. |
| (٩) بالواسطة، ز، ظ. | (١٠) خاروف، ز. |
| (١١) فعل، ز، ثم صححها في الإعادة. | (١٢) ما بين الهالين مكرر في، ز. |
| (١٣) كذا في أصول التحقيق وفي هامش (د) يدعى (خ) أي نسخة وهذا هو المحفوظ فلعل الشارح تصرف في هذه الكلمة والكلمة التي تليها ليناسب القوم الذين تمثل لأجلهم بهذا البيت مع مراعاة صحة الوزن. | |
| (١٤) كذا في أصول التحقيق والذي نخفظه (وصلاً بليلى)، وقد استدركت في (د) بين السطرين، لكن سقطت الواو. | |
| (١٥) أهمل حرف المضارعة في، د، نقر، ظ. | |
| (١٦) لم أقف عليه في مراجعي، ولم أعرف قائله مع شهرته وكثرة دورانه على الألسنة. | |

وتمسك ابن خروف^(١) بأن (غيراً)^(٢) إذا وقعت موقع (إلا) نصبها ما (قبلها)^(٣) من الفعل بلا واسطة.

قلت: الفعل اللازم إنما ينصب بلا واسطة^(٤) المفعول المطلق نحو: قام زيد^(٥) قياماً، أو الحال^(٦) نحو: قام ضاحكاً^(٧) أو التمييز نحو: امتلأ الإناء ماءً، والمستثنى - في قولك: قاموا إلا زيداً - ليس شيئاً من ذلك، ونصب (غير)^(٨) - [في^(٩)] نحو: قاموا غير زيد - قد قيل: بأنه على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

«ولا بأستثنى مضمراً» وهذا قول المبرد: والزجاج فيما حكاه^(١٠) السيرافي^(١١) عنهما، ونازعه المصنف^(١٢) في النقل عن المبرد بأن كلامه في المقتضب^(١٣) بخلافه، وصاحب هذا القول يرى أن نصب المستثنى بـ (أستثنى) كنصب المنادى بـ (أنادي) و (إلا) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين: فظهر سقوط الاعتراض بأن ذلك جمع بين حرف المعنى^(١٤) والفعل كـ (ليت) و (أتمنى).

(١) خاروف، ز.

(٢) غير، ز، ظ.

(٣) سقطت من، د.

(٤) بالواسطة، ز، ظ.

(٥) زيد، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) ضاحكاً، ظ.

(٨) غيره، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) حكى، د.

(١١) السيرافي في، ز.

(١٢) في شرح التسهيل ١١١: ب.

(١٣) المتصف، ز، ظ، وانظر المقتضب ٤: ٣٩٠.

(١٤) والمعنى، ظ.

قال الرضسي^(١): وقد^(٢) اعترض على هذا القول بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير (امتنع)، ولا يلزم ذلك؛ لأننا نعلل ما ثبت^(٣) وروده^(٤) من كلام العرب، ولو ورد^(٥) الرفع لكنا نقدر^(٦): (امتنع)، ألا ترى أنه يجب النصب في (إياك والأسد) بتقدير (بعد^(٧)) [ونحوه^(٨)]، ولو ورد^(٩) الرفع نحو: أنت والأسد لكنا نقدر^(١٠): أبعد، ونحوه.

«ولا بـ (أن)» بفتح الهمزة وتشديد النون «مقدرة بعدها» أي: بعد (إلا).

قال الشارح^(١١): هذا مذهب الكسائي، حكاه عنه السيرافي، والتقدير ٣٢١ عنده: / إلا أن زيدا لم يقم، فأضمر (أن)، وحذف خبرها.

ورد بأنها في تأويل المصدر، فلا بد لها من عامل، فينبغي أن يجعل ذلك العامل عاملاً في الاسم نفسه، ولا حاجة إلى التكلف، وأيضاً فإن العرب لا تضم^(١٢) (أن) وأخواتها وتبقى^(١٣) عملها لضعفها.

قلت: أما الأول فظاهر، وأما الثاني فقال الرضسي^(١٤): لا يرد عليه؛ لأن

(١) في شرح الكافية ١: ٢٢٧.

(٢) قد، د.

(٣) لأننا نفعل ما ثبت، د.

(٤) وورد، ز، ظ، ورد، الرضسي.

(٥) ولو وورد، د، ز.

(٦) مقدر، ز.

(٧) ليست مشكولة في أصول التحقيق ولا في الرضسي فشكلتها بتشديد العين وكسرها، ليصح النصب، والفعل المعهود تقديره هنا (باعد).

(٨) سقطت من، د.

(٩) ولورد، د، ولورد، ز.

(١٠) يقدر، ز.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) يضم، ظ.

(١٣) أهملت التاء في، د.

(١٤) في شرح الكافية ١: ٢٢٦ بتصرف.

الكوفيين يقدرّون الاسم الموصول، وأما تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريين في تقديرهم^(١) (أنّ) الناصبة للفعل؛ لكون الحروف^(٢) التي قبلها كالنائب^(٣) عنها و(إلا) تكون^(٤) عنده كالنائب^(٥) عن (أنّ) مقدرة. هذا كلامه.

وأقول: قد مر أن الكسائي يرى أن المخرج منه في الاستثناء^(٦) هو الاسم الشامل، ولا إخراج من الحكم، بل المستثنى مسكوت عن حكمه، على ما نقل عنه الشارح وغيره، فكيف يقول:- مع ذلك - أن معنى: قاموا إلا زيداً، قاموا إلا أن زيداً لم يقم، ومعنى ما قاموا إلا [زيداً، ما قاموا إلا^(٧)] أن زيداً قام!!، وهذا تصريح بأن حكم المستثنى نقيض حكم المستثنى منه نفيّاً وإثباتاً.

«ولا ب (إنّ) مخففة مركباً منها ومن لا إلا» وهذا مذهب الفراء حكاه السيرافي، وهو يدل على أن (إلا) كلمتان؛ إذ جزء^(٨) الكلمة لا يعمل، وكل من (إن) و(لا) باق على حقيقته، لم يمزجا^(٩) ويجعل كلمة واحدة.

قال الرضي^(١٠): فإذا انتصب الاسم بعدها فب (إن) وإذا تبع^(١١) ما قبلها^(١٢) في الإعراب فب (لا) العاطفة، فكأن أصل قام [القوم^(١٣)] إلا زيداً، قام القوم^(١٤)

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) الحرف، د.

(٣) كالنائب، د، كالنائب، الرضي.

(٤) يكون، ظ.

(٥) كالنائب، د، ز، ظ، والرضي، ولا يستقيم مع (تكون).

(٦) الاستثنى، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) أوحز، د، مع إهمال الجيم.

(٩) يخرجها، د.

(١٠) في شرح الكافية ١: ٢٢٦.

(١١) اتبع، د.

(١٢) قبلا، د.

(١٣) سقطت من، ز، ظ. (١٤) زاد هنا في (د) إلا، ولا معنى لها.

إن زيداً لا [قام^(١)]، أي: لم يقم، ف (لا) لنفي حكم [ما^(١)] قبل (إلا) ونقضه^(٢) نفيًا - كان ذلك الحكم - أو إثباتاً^(٣)، فهو كقولك: كان زيداً أسد، الأصل^(٤) إن زيداً كأسد، فقدموا الكاف وركبوها مع (إن).

قلت: ليس مثله، فإن التركيب في (كان) امتزجت به الكلمتان^(٥) بحيث صارتا كلمة واحدة، و (إلا) ليست كذلك، كما قرناه.

ثم قال^(٦): وفيما قال نظر من وجوه، لأن (لا) على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة، ومع التسليم فإن^(٧) (لا) العاطفة لا تأتي [إلا^(٨)] بعد الإثبات نحو: جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني^(٩) القوم إلا زيدا؛ ولأن فيما قال^(١٠) عزلا^(١١) ل (إن) مرة ولـ (لا)^(١٢) أخرى^(١٣) عن مقتضيهما^(١٤)؛ وذلك لأنك تنصب^(١٥) بها^(١٦) مرة وتببع^(١٧) ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع^(١٨) الحكمان

(١) سقطت من، ظ.

(٢) ونقيضه، ظ.

(٣) عطفت بالواو في، د.

(٤) زاد الرضي هنا (عند بعضهم).

(٥) الكلمة، د.

(٦) الرضي في شرح الكافية ١: ٢٢٦.

(٧) فلأن، د.

(٨) جاء، ز، ظ.

(٩) الفراء.

(١٠) أهملت الزاي في، د.

(١١) ذللاً، ز.

(١٢) الأخرى، ز.

(١٣) مقتضيهما، د، ز، مقتضيهما، ظ، وهذا كله خطأ لأنها مثنى مقتضى.

(١٤) في الرضي (لأنه بنصب).

(١٥) لها، ز، ظ.

(١٦) في الرضي (ويتبع).

(١٧) تجتمع، ز.

معاً^(١)؛ ولأن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف، نحو: ما قام إلا زيد. هذا كلامه.

قلت: وأيضاً فالمنقول عن الكوفيين قاطبة أنهم لا يجوزون تخفيف (إن)، فكيف سمح الفراء - وهو منهم - بتخفيفها وعملها في هذا الباب!!، ثم كان ينبغي أن يجوز الرفع في الإيجاب، ويكون راجحاً، كما هو في: (وإن كل لما جميع لدينا محضرون)^(٢).

«خلفاً لزاعمي ذلك» وقد عرفت صاحب كل^(٣) قول بعينه. «وفاقاً لسيبويه والمبرد» وفي نسخة: والجرجاني^(٤)، وهو ثابت في شرح المصنف^(٥).

وقد نبهناك في أوائل هذا الكتاب على وجه إعراب مثل هذا وأنه^(٦) مما يجوز فيه أن يكون منصوباً على الحال من محذوف فالتقدير^(٧) هنا: أقول ما تقدم من أن (إلا) هي الناصبة مخالفاً لمن زعم غير ذلك وموافقاً لسيبويه والمبرد فيما ذهب^(٨) إليه.

واعلم أن كلام المصنف يقتضي أن الخلاف في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع^(٩)، وابن الحاجب ذكر خلاف^(١٠) ذلك، فإنه - لما [فرغ^(١١)]

(١) زاد الرضي هنا (في موضع).

(٢) ٣٢ سورة يس ٣٦.

(٣) كل صاحب، ز، ظ.

(٤) ليست في أصولنا، وأشار محقق (م) إلى أنها موجودة في بعض أصوله.

(٥) على التسهيل ١١١: أ.

(٦) وإن، ز، ظ.

(٧) أهملت الناء في، د.

(٨) ذهلت، د، ذهب، ظ.

(٩) أهملت النون في، ظ.

(١٠) خلفا، ظ.

(١١) سقطت من، د، وأهملت الغين في، ظ.

من ذكر الأقوال - قال: وهذا كله في المتصل، فأما ^(١) المنقطع فإن العامل فيه (إلا)، وعملها فيه ^(٢) [عمل^(٣)] لكن، ولها خبر يقدر ^(٤) بحسب المعنى، ومنهم من يجيز إظهاره، ومنهم من يقول: إنه - حينئذ كلام مستأنف.

وقال ^(٥) الرضي ^(٦): أما المنقطع فمذهب سيويه أنه أيضاً منتصب بما قبل (إلا) من الكلام، كما انتصب ^(٧) [المتصل^(٨)] به، وذلك قوله في الكتاب ^(٩): فحمل على (لكن) وعمل فيه ما قبله، كعمل العشرين في الدرهم. وما بعد ^(١٠) إلاّ عنده مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فهي وإن لم تكن حرف ^(١١) عطف إلا أنها كـ (لكن) العاطفة للمفرد [على المفرد^(١٢)] في وقوع المفرد بعدها ^(١٣)؛ فلهذا وجب فتح (إن) الواقعة بعدها، نحو: قولك زيد غني إلا أنه شقي.

والمتأخرون - لما رأوها بمعنى (لكن) - قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصب (لكن) لاسمها. وخبرها / - في الأغلب - محذوف نحو: قولك جاءني ^(١٤) القوم إلا حماراً، أي: لكن حماراً لم يجيء، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَقَوْمٌ يَبْغُونَ لَمَاءَ أَمْنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ ^(١٥).

(١) وأما، د. (٢) إلا وعملها فيه، إلا وعملها فيه، ز.

(٣) سقطت من، د. (٤) مقدر، د.

(٥) قال، د. (٦) في شرح الكافية ١: ٢٢٧.

(٧) انتصب، د.

(٨) ١: ٣٦٣.

(٩) بعده، ز، ظ.

(١٠) حرفاً، ز.

(١١) ساقط من، ظ.

(١٢) بعد، د.

(١٣) جاً في، د.

(١٤) أهملت الفاء في، ظ.

(١٥) ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمِنَتْ فَتَنْفَعُهَا إِيْمَتُهَا... عَذَابُ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾

٩٨ يونس ١٠.

وقال الكوفيون (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى)، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل. وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا^(١) وإثباتًا، كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك، لأنك تقول^(٢): لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك^(٣)، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها [مع^(٤)] أنه ليس بداخل، وهذا [هو^(٥)] معنى الاستثناء المنقطع بعينه. هذا كلامه^(٦).

«فان كان المستثنى بإلا» لا بغيرها من أدوات الاستثناء؛ [لأن له^(٧)] أحكاماً آخر ستذكر. «متصلاً» لا منقطعاً فالنصب فيه واجب أو راجح. «مؤخراً عن المستثنى منه» لا مقدماً عليه، فإن هذا سيأتي حكمه. «المشتمل^(٨) عليه نهي» نحو: لا يدخل^(٩) القوم عليّ إلا العلماء، على أن (لا) ناهية، والفعل مجزوم. «أو معناه» كقول عائشة أم المؤمنين^(١٠) - رضي الله عنها -: (نهى عن قتل جنان^(١١) البيوت إلا الأبر وذو^(١٢) الطفيتين)^(١٣)

(١) أهملت الفاء في، ظ.

(٢) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٣) للاستدراك، ز، ظ.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ليست في، د.

(٦) أي: الرضي.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) مشتمل، د.

(٩) تدخل، د.

(١٠) رضي الله عنها أم المؤمنين، ز، ظ.

(١١) حيات، د.

(١٢) وذو، د.

(١٣) استشهد في ص ٢٤٣٢ بقوله ﷺ: (أمر بقتل الأبر وذو الطفيتين) ولم يذكر راويه، فأما الحديث الذي ساقه هنا فلم أجده عن عائشة - رضي الله عنها - لكن أخرج مالك في الموطأ =

فإنه بمعنى^(١): قال لا تقتل^(٢) جنان^(٣) البيوت، فالمضاف إليه في محل رفع^(٤)، على تأويل المصدر^(٥) بفعل المفعول، وابتع المستثنى علي محل المستثنى [منه^(٦)]. «أو نفى صريح» نحو: ماقام أحد إلا زيدا. «أو مؤول» نحو: هل^(٧) في البلد عالم إلا فلان، ونحو^(٨): ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٩)، ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا

١٤٢: ٣ عن نافع عن سائبة: مولاة لعائشة أن رسول الله ﷺ (نهى عن قتل الجنان التي في البيوت إلا إذا الطفيتين والأبتر. .) ولا شاهد فيه.

ولأبي لبابة بن عبد المنذر - رضي الله عنه - حديث بهذا اللفظ إلا في السير، أخرجه مسلم: ٤: ح ٢٢٣٣ (عام) ١٣٦ (خاص)، وأبو داود: ح ٥٠٩٢، ومالك: ١٤٢: ٣. وأما حديث: (أمر. .) فأخرجه مسلم ٤: ٢٢٣٢ عن عائشة - رضي الله عنها - بهذا اللفظ، وأخرج عن أبي لبابة مثله إلا أنه جر (ذي) ٤: ح ٢٢٣٣ (عام) ١٣٥ (خاص)، ولا شاهد على رواية أبي لبابة، وأخرج أبو داود ٨: ح ٥٠٩١ عن ابن عمر - رضي الله عنه - حديثاً بمعناه، لكن ليس فيه الشاهد.

الأبتر من الأفاعي: القصير الذنب، شبه بمقطوعه. ذو الطفيتين: جنس من الأفاعي في ظهره خيطان أبيضان. وقيل نقطتان بيضاوان. والطفية: خوصة المقل، شبه الخيطان اللذان في ظهر الحية بالخصويتين. التهذيب ١٤: ٣٢ «طفى» ٧٧ «بتر». الصحاح «بتر» ٥٨٤/٢ «طفى» ٢٤١٣/٦، معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٤١١/٥ (ط دار الحديث - حمص). النهاية في غريب الحديث والأثر «طفا» ٣: ١٣. والمقل: ثمر الدوم. الصحاح ٥: ١٨٢٠.

- (١) في معنى، د، وأعجمت الباء في، ز، وهو خطأ، ولكن هذا ديدنه.
- (٢) أهملت التاء في، د.
- (٣) حيات، د.
- (٤) والإضافة من رفع، د، ز، ط، إلا أن الأول وضع فاء مكان الواو، والعبارة غير مؤدية للمعنى؛ إذ يظهر أن فيها سقطاً، فتصرفت بها رأيت، وما توفيقي إلا بالله.
- (٥) وهو (قتل) في الحديث السابق.
- (٦) سقطت من، ط.

- (٧) هل هل، ز.
- (٨) نحو، د.
- (٩) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَتْحَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ... وَلَمْ يُبْصِرُوا عَلَنَ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ١٣٥ آل عمران ٣.

أَلَصَّالُوتُ^(١)»، وأَيَّ الناس يترفع^(٢) على الفقراء إلا الجاهلون، على الإبدال من ضمير (أَيَّ)، فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى، فخرج الاستفهام المحض، فلا^(٣) يجوز فيه ذلك.

وفي شرح الجزولية^(٤) لابن معطي^(٥) - في باب (كم) - تقول^(٦): كم مالك إلا درهمان. ف (كم) هنا استفهامية، ودرهمان بدل من خبر (كم) وهو مالك، و (إلا) موجبة^(٧)، فصارت (كم) في [هذا]^(٨) المعنى مثل (هل) في قوله عليه الصلاة والسلام: «هل^(٩) أنت إلا إصبع دمية»^(١٠). ومن^(١١) النفي^(١٢) المؤول نحو: قلما رجل [يقول ذلك إلا زيد، وقل رجل يقول ذلك إلا عمرو، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد، وفي (قلما رجل، وقل رجل^(١٣)] وأقل^(١٤) رجل) معنى النفي.

(١) قَالَ..... ٥٦٤ الحجر ١٥.

(٢) يرتفع، ظ.

(٣) ولا، د.

(٤) الجزولية، ظ.

(٥) معط، ز، ظ.

(٦) أهمل حرف المضارعة في، د، يقول، ز.

(٧) أهملت التاء في، ز.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) وهل، ز، ظ.

(١٠) وفي سبيل الله ما لقيت

أخرجه البخاري ٤ : ١٦ ، ٨ : ٢٩ ، ٣٠ ، ومسلم ٧ : ح ١٧٩٦ عن جندب بن سفيان رضي

الله عنه . وليس بالشعر وإن جاء موزوناً ، فذلك من قبيل المصادفة ، وفي القرآن آيات وافقت

بعض البحور في وزنها ، ومع ذلك فهي منزهة عن الشعر : ﴿ لَنَنَالُوا آلَ الْيَرَحِ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا جُمِرْتُمْ ﴾

٩٢ آل عمران ٣ ﴿ وَجَفَّانِ كَلْبَابٍ وَقَدُورٍ رَاسِيَتٍ ﴾ ١٣ سبأ ٣٤ .

(١١) كررت في، ظ، بين وجهي الورقة.

(١٢) التقي، ز.

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(١٤) فأقل، ز.

قال أبو علي^(١): قلما يكون^(٢) بمعنى النفي الصِرْف^(٣) نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير. ولو كان للإثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل، ويحي^(٤) بمعنى إثبات الشيء القليل كقوله^(٥):
 قلما^(٦) عرس^(٧) حتى هجته بالتبشير^(٨) من الصبح الأول^(٩)

(١) الفارسي.

(٢) تكون، ظ.

(٣) التصرف، د.

(٤) ونحي، د، ز.

(٥) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٦) أهملت القاف في، د.

(٧) أعجمت السين في، د.

(٨) أهملت الشين في، ز، ظ.

(٩) من قصيدة يذكر فيها مآثره ويتذكر أخاه أربد. مطلعها:

إِنَّ	تَقْوَى	رَبَّنَا	خَيْرَ	نَفْلٍ	وَبِإِذْنِ	اللَّهِ	رَيْثِي	وَالْعَجَلِ
أَحَدُ	اللَّهِ	فَلَا	نَدُّ	لَهُ	بِيَدِيهِ	الْخَيْرِ	مَا	شَاءَ
فَعَلَ								

وقبل الشاهد:

وَمَجُودٌ	مِنْ	صَبَابَاتِ	الْكُرَى	عَاطِفٌ	النَّمْرُقُ	صَدَقَ	الْمِبتَذِلُ
قَالَ:	هَجَدْنَا	فَقَدْ	طَالَ	السَّرَى	وَقَدَرْنَا	أَنْ	خَنَى
يَتَقَى	الْأَرْضَ	بَدَقَ	شَاسَفٌ	وَضُلُوعٌ	تَحْتَ	صَلَبٍ	قَدْ
وَبَعْدَهُ:							

يلمس الأحلاس في منزله بيديه كاليهودي المصلِّ
 مجود: اسم مفعول من جاده النعاس وألح عليه، والجواد: على وزن غراب - النعاس. صبابات
 الكرى: بقاياها. عاطف: صفة (مجود) النمرق: البساط فوق الرجل. صدق: جلد صلب لا يتأثر
 بالابتذال. هجدنا: نومنا. قدرنا: على الورود أو على التهجد. خنى الدهر: فساده. يتقي الأرض:
 يتجافى عنها، ويروى: يتقى الريح. الدف: بفتح الدال - الجنب. شاسف: يابس. عرس: نزل
 آخر الليل. هجته: أيقظته. تباشير الصبح: أوائله. لا مفرد له، الأول، جمع أولى، صفة
 لـ (تباشير). يلمس: يطلب. الأحلاس، جمع حلس: - بكسر الحاء - كساء رقيق يكون على ظهر
 البعير تحت رحله. لبيد ١٣٩ - ١٤٩، التبريزي ٤: ٣١٨، الرضي ١: ٢٣١، الخزانة ٢: ٢٥
 ٣٠٠-

ولكون (أقل رجل) مؤولاً^(١) بالنفي لا يدخل عليه ناسخ^(٢) الابتداء، كما لا يدخل على (ما) النافية، ومن ثم كان وصف^(٣) المضاف إليه (أقل) - في الأشهر^(٤) - فعلاً أو ظرفاً؛ لأن أصل النفي دخوله على الفعل، فلو قلت: أقل رجل ذي جمعة^(٥) لم يحسن^(٦) على ما قال الأخفش.

قال أبو علي^(٧): ووصفه بنحو (صالح) أيضاً لا يجوز في القياس، قال: ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل.

وفاعل [قل^(٨)] وقلما لا يكون إلا نكرة، وكذا ما أضيف إليه (أقل)؛ لكونه كالمجرور بـ (رب).

وجوز أبو علي في إعراب (أقل) وجهين:
أحدهما - أن يكون مبتدأ [حذف خبره وجوباً؛ استغناء بوصف المضاف إليه، كما حذف خبر ما بعد (لولا)].

واستشكله الرضي^(٩) بأنه لا معنى له، كما أنه لا معنى لقولك: أقائم الزيدان موجود؟.

والثاني - أن يكون مبتدأ^(١٠) [لا خبر له؛ لأن فيه معنى الفعل، كما في أقائم الزيدان؟].

(١) ما ولاً، ز، ظ.

(٢) نواسخ، ز، ظ.

(٣) كان وصف كان وصف، د.

(٤) في أقل الأشهر، د.

(٥) جهة، د، حمه، ز، ظ، ولا معنى لذلك، فأثبت ما يستقيم به المعنى.

(٦) يجز، د.

(٧) الفارسي.

(٨) سقطت من، د.

(٩) في شرح الكافية ١: ٢٣١.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

وقد تجرى لفظة ^(١) (أبى) ^(٢) وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى ﴿فَأَبَىٰ﴾ ^(٣)
 أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ^(٤) ، وقال تعالى: ﴿وَيَأْبَىٰ [اللَّهُ ^(٥)] إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ﴾ ^(٦) .
 والمفرغ ^(٧) لا يجيء ^(٨) في الموجب إلا نادراً، فعلى هذا يجوز نحو: أبى القوم
 [أن ^(٩)] يجيئوني ^(١٠) إلا زيدا؛ إذ حيث يجوز [المفرغ يجوز ^(١١)] الإبدال .
 وتأويل النفي في [غير ^(١٢)] ما قدمناه ^(١٣) نادر، كالقراءة الشاذة ^(١٤) : ﴿فَشَرُّوْا مِنْهُ
 إِلَّا قَلِيلاً﴾ ^(١٥) ، [أي ^(١٦)] لم يطيعوه ^(١٧) إلا قليل، على أحد التخریجات فيها ^(١٨) .

(١) لفظه، د، نفظه، ز.

(٢) أعجمت الياء في، د، ز.

(٣) أعجمت الياء في، د، ز، ورسمت بالألف في، ظ.

(٤) ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ ٨٩ الإسراء ١٧ ، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا﴾ ٥٠ الفرقان ٢٥ .

(٥) سقطت من، د.

(٦) ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْعِنُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ . . . وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة ٩ .

(٧) أهملت الغين في، د، ز.

(٨) أهملت الياء في، ظ.

(٩) يجيئون، د.

(١٠) قلناه، ز، ظ.

(١١) برفع (قليل)، وبها قرأ عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب والأعمش، وقراءة الجمهور بنصب (قليل) - الكشف ١ : ٢٩٥ ، البحر ٢ : ٢٦٦ .

(١٢) من الآية ٢٤٩ البقرة ٢ .

(١٣) يطعموه، د، والصواب ما أثبت.

(١٤) وثانيها: أن المستثنى مبتدأ حذف خبره، أي: لم يشربوا، والجملة الاسمية في محل نصب على الاستثناء.

الثالث: أن المستثنى فاعل بفعل محذوف، والظاهر أن القائل به يعمل الاستثناء في محل الجملة والتقدير: لم يشرب قليل منه.

والرابع: أن (إلا) وما بعدها صفة للضمير، على أن الضمير يوصف في هذا الباب.

والخامس: أن نصب المستثنى بإلا في الإيجاب هو الفصحح الراجح، وإتباعه لما قبل (إلا) جائز على تفصيل فيه.

وإنما قال المصنف: (المشتمل عليه نهي) إلى آخره، ولم يقل: (الكائن معه نفي أو نحوه)، تنبيهاً على أنه إذا انتقض النفي أو النهي، فلا يثبت له حكم هذا القسم، نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمراً، وكذا^(١) إذا انتقض بالحال، نحو: ما مررت بأحد إلا قائماً إلا زيداً، فهذا ونحوه بمنزلة مالا نفي فيه، ولا نهي، إذ المعنى: شربوا الماء إلا زيداً، واكلوا^(٢) اللحم / إلا عمراً، ومررت بهم قائمين الا زيداً.

٣٢٣

«غير مردود به كلام تضمن الاستثناء» برفع (غير) على أنه صفة لـ (نفي)، وهذا مأخوذ من كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج، فإنه^(٣) قال فيه ما نصه:

والقياس عندي - إذا قال قائل: قام القوم إلا أباك، فنفيت هذا^(٤) القول - أن تقول^(٥): ما قام القوم إلا أباك؛ لأن^(٦) حق حرف النفي أن ينفي^(٧) الكلام الموجب بحاله^(٨) وهيمته، فأما إن كنت لم تقصد^(٩) نفي^(١٠) هذا الكلام الموجب بحاله^(١١)، وبنيت^(١٢) كلامك على البدل قلت: ما قام^(١٣) القوم إلا أبوك.

العكبري ١: ٤٧ - ٤٨، البحر ٢: ٢٦٦ - ٢٦٧، المغني ٢: ٧٥٤، المقرب ١: ١٦٧ -

١٦٨.

- (١) وكذلك، د.
- (٢) وأكلوا، ز، ظ.
- (٣) وانه، د.
- (٤) فثبت من هذا، د.
- (٥) أهمل حرف المضارعة في، د.
- (٦) لا، د.
- (٧) تنفي، ز.
- (٨) أهملت الباء في، ز.
- (٩) أعجم حرف المضارعة من فوق ومن تحت في، ظ.
- (١٠) أهملت الفاء في، د.
- (١١) بتمامه، د.
- (١٢) وثبت، د.
- (١٣) كها، ز.

قلت: ولا نزاع في أنه^(١) إذا قيل: زيد قائم، ثم جاز أن تقول^(٢): في تكذيبه^(٣) - مازيد قائماً، وليس زيد قائماً، فلم يلزم من وجوب الرفع قبل دخول النافي^(٤) استصحابه بعد دخوله، وأيضاً فلا تسلم اشتراط كون النفي وارداً على الإيجاب، ألا ترى أنه يجوز بإجماع: ماجاءني أحد؟ على أن ابن عصفور قال:- بعد حكايته عن ابن السراج هذا الكلام - وليس هذا من كلام العرب. والمصنف ارتضاه، وأورده مورد^(٥) الحكم المسلم المتفق عليه، وفيه ما علمت^(٦).

«اختير^(٧) فيه متراحياً. النصب» هذا جواب الشرط من قوله: (فإن كان المستثنى بـ (إلا) متصلاً) إلى آخره. يعني إذا اجتمعت فيه القيود السابقة فله - حينئذٍ - حالتان:

إحدهما^(٨) - أن يتراخى^(٩) ذكر المستثنى عن المستثنى منه، أي: بطول الفصل بينهما نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً، ولا تنزل^(١٠) على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيساً، فهذا القسم يختار فيه النصب؛ إذ اختيار^(١١) البديل على النصب إنما هو اطلب^(١٢) التشاكل بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يتبين ذلك.

(١) فيما، ز، ظ.

(٢) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٣) تلك يه، د.

(٤) الباقي، ز، ظ.

(٥) مردود، ظ.

(٦) علمته، د.

(٧) واختبر، ز، ظ، وهذا خطأ.

(٨) احدهما، د.

(٩) يتراخا، ز، ظ.

(١٠) ينزل، د، ز، ظ، ولا يستقيم معه المعنى.

(١٢) مطلوب، د.

(١١) إذا اختار، ظ.

قال المصنف^(١): والأصل في هذا قول النبي ﷺ: (ولا يختلي خلاها، ولا يعضد شوكها. فقال العباس: يارسول الله إلا الإذخر. فقال - عليه الصلاة والسلام-: إلا الإذخر)^(٢).

وقد يكون^(٣) من هذا: (ما لعبدي المؤمن جزاء، إذا قبضت صفية^(٤) من أهل الدنيا، ثم احتسبه^(٥) إلا الجنة^(٦)).

ووقع للزمخشري ما يخالف هذا الذي ذكره المصنف، وذلك أنه قال:- في الكشف^(٧) في^(٨) قوله تعالى: ﴿وَحَفَظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ، لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، دُحُورًا وَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ، إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾^(٩) إن (من) في موضع رفع بدل من الواو في (لا يسمعون)، أي لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف^(١٠) هذا كلامه. ولم يذكر النصب ألبتة^(١١)، مع أن^(١٢) الاستثناء متراح.

(١) في شرح التسهيل ١١٤: أ.

(٢) من حديث في شأن حرمة مكة - صانها الله - رواه ابن عباس وأبو هريرة أخرجه البخاري ١:

٢٨، ٢: ٨٠-٨١، ١٢٣، ١٣: ٣، ١٤، ٥٣، ١١٠، ٤: ٨٣، ٥: ١٢٥ - والأخير عن

مجاهد مرسلاً - ٩: ٥٠-٦ ومسلم ٢: ح ١٣٥٣، ١٣٥٥ (عام) ٤٤٧، ٤٤٨ (خاص).

(٣) تكون، ز.

(٤) صفية، د.

(٥) احتسب، د.

(٦) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ٨: ٧٦، وأحمد ٢: ٤١٧، وفيه: (يقول

الله تعالى: ما لعبدي المؤمن).

(٧) ٤: ٣٦.

(٨) وفي، د.

(٩) ﴿... فَأَتْبَعَهُ رِشَابٌ ثَائِبٌ﴾ ٧ - ١٠ الصافات ٣٧.

(١٠) حفظ، ز، ظ.

(١١) البتة، د، ز.

(١٢) لان، ز، ظ.

والحالة الثانية - أن لا يقع [تراخ^(١)] بين المستثنى والمستثنى منه مثل : [ما^(٢)] قام القوم إلا زيد، وما ضربت أحداً إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد، وهذا^(٣) القسم^(٤) يختار فيه الإتيان ؛ لوفائه بالمقصد من الاستثناء، مع مافيه من المشاكلة اللفظية .

وأشار إلى هذا القسم بقوله^(٥) : «وغير متراخ الإتيان إبدالاً عند البصريين» وهو^(٦) عندهم بدل بعض من كل .

واعترض [عليه^(٧)] بأمرين :

أحدهما - أن بدل^(٨) البعض لا بد له من رابط^(٩) ، ولا ضمير يعود إلى المبدل منه .

وثانيهما - أن بينهما مخالفة ، فإن البدل موجب والمبدل منه منفي . وأجيب^(١٠) عن الأول : بأن (إلا) وما بعدها من تمام الكلام الأول ، و(إلا) قرينة مفهومة أن الثاني قد [كان^(١١)] يتناوله^(١٢) الأول ، فمعلوم أنه بعضه ، فلا يحتاج إلى ضمير يربطه ، بخلاف (قبضت المال بعضه) .

ومن الثاني بأنه بدل من الأول في عمل^(١٣) العامل فيه ، وتحالفهما^(١٤) في النفي^(١٥)

(١) سقطت من، د.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) فهذا، د.

(٤) المقسم، ز.

(٥) لقوله، د.

(٦) وعطفاً، ز، ظ.

(٧) يدل، د.

(٨) رابطة، ز، ظ.

(٩) فأجيب، ز، ظ.

(١٠) يتناول، ز، ظ.

(١١) ويتحالفهما، د.

(١٢) كذا في أصول التحقيق، ولعلها (فيعمل).

(١٣) جرت بالباء في، ز، ظ.

والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن مذهب البدل أن يجعل^(١) الأول كأنه^(٢) لم يذكر، والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الصايغ^(٣): اعلم أن البدل في الاستثناء إنما^(٤) المراعى^(٥) فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ما قام أحد إلا زيد ف (إلا زيد) هو البدل [هو^(٦)] الذي يقع موقع (أحد) فليس زيد وحده بدلاً من أحد.

قال: و(إلا زيد) هو الأحد^(٧) الذي نفيت عنه القيام و (إلا^(٨) زيد) بيان للأحد الذي عنيت^(٩).

ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببديل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل.

وقال في موضع آخر: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك / الأبدال التي ثبتت^(١٠) في غير الاستثناء لكان وجهاً، وهو الحق. ٣٢٤ انتهى.

وقال الرضي^(١١): لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم

(١) تجعل، ز.

(٢) كان، د.

(٣) الصانع، ز، ظ، وهو تحريف.

(٤) ان، ز.

(٥) أعجمت الباء في، د، ز، وهو دأب الثاني، أما الأول فقليل عنده.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) الأخذ، د.

(٨) فلا، ز، ظ.

(٩) غيبت، د، عينت، ظ.

(١٠) تثبت، د، ثبت، ز، ظ، وكل ذلك لا يصلح هنا، فاجتهدت في إصلاحه.

(١١) في شرح الكافية ١: ٢٣٣.

جعلت^(١) حرف النفي مع الاسم بعده صفة لـ (رجل) والإعراب على الاسم ، كذلك تجعل^(٢) - في (ما جاء^(٣) القوم إلا زيد) - قولنا (إلا زيد) بدلاً والإعراب على الاسم .

«وعطفاً عند الكوفيين» فجعلوا^(٤) (إلا) حرف عطف ، وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن مابعدا مخالفاً^(٥) لما قبلها ، لكن ذاك منفي بعد إيجاب^(٦) ، وهذا موجب بعد نفي ، وهو مذهب مردود عند الجمهور ، ووجه الرد أنه سمع من كلامهم مطرداً نحو: ما قام إلا زيد ، وليس لنا حرف عطف يلي^(٧) العوامل .

قال ابن هشام^(٨) : وقد يجاب بأنه ليس^(٩) تاليها في التقدير ؛ إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد .

قلت : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطرداً ، والفرض^(١٠) أنه قليل ، كما مر .

«ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه ، خلافاً للفراء» فإنه اشترط ذلك ، واحتج بإجماعهم على الإبدال [في^(١١)] : «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا

(١) جمعت ، د .

(٢) يجعل ، د ، ظ .

(٣) ماجد ، د .

(٤) فجعلوا ، د .

(٥) مخالفاً ، ظ .

(٦) أهملت الياء في ، د .

(٧) بل ، د .

(٨) في المغني ، ١ : ٧٤ .

(٩) ليس ليس ، د .

(١٠) أهملت الفاء في ، ظ .

(١١) سقطت من ، د .

(١٢) أولم ، د .

- أَنْفُسُهُمْ^(١)، واختلافهم في^(٢): ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٣).
- وهو معارض بأنهم قد أجمعوا على الرفع في: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾^(٤) إِلَّا الضَّالُّونَ^(٥).
- واحتمج عليه بآية^(٦) هود: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكُ^(٧)﴾، على قراءة من نصب (امراتك)^(٨).
- وله أن يقول: الاستثناء من: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾^(٩)، وقراءة الرفع على الابتداء لا على البدل.
- فإن قلت: يرد عليه إشكال^(١٠) ابن الحاجب^(١١)، وهو لزوم تناقض القراءتين؛ إذ الاستثناء من^(١٢) ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ يقتضي كونها غير مسرى بها.
- قلت: أجاب عنه الرضي^(١٣) بأن (أسر)، وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه
-
- (١) ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ آزْوَاجَهُمْ... فَشَهِدُوا لَهُمْ نَزْعُ شَهَادَتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٦ النور ٢٤.
- (٢) وصلت بـ(ما) في، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر.
- (٣) ﴿وَلَوْ أَنَا كُنْزُنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ... وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِييَةً﴾ ٦٦ النساء ٤.
- (٤) ﴿قَالَ...﴾ ٥٦ الحجر ١٥.
- (٥) بانه، د.
- (٦) ﴿قَالُوا يَلُوْطُ إِنَّا نُرِىكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ... إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ ٨١ هود ١١.
- (٧) هم: نافع وعاصم وابن عامر وهمز والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف - من العشرة - وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع. السبعة ٣٣٨، النشر ٢: ٢٩٠.
- (٨) المكال، ظ.
- (٩) نقله الرضي في شرح الكافية ١: ٢٣٣.
- (١٠) مناقض، د.
- (١١) فمن، د.
- (١٢) في شرح الكافية ١: ٢٣٣ - ٢٣٤.

في المعنى مقيد بعدم الالتفات؛ إذ المراد: أسر بأهلك إسرائ لا التفات فيه: إلا امرأتك فإنك تسرى بها إسرائ مع الالتفات، فاستثنى - على هذا إن شئت - من (أسر) أو (لا يلتفت) ^(١) ولا تناقض ^(٢)، وهذا كما تقول: امش ولا تتبخر ^(٣)، أي امش مشياً لا تبخر فيه، كأنه قال ^(٤): ولا يلتفت منكم أحد في الإسرائ، وكذا امش ولا تتبخر ^(٥) في المشي، فحذف الجار والمجرور؛ للعلم به. هذا كلامه.

والذي [لا] ^(٦) يدفع فيه الفراء ^(٧) شهادة ^(٨) السماع، فقد روى سيبويه ^(٩) عن يونس ^(١٠) وعيسى ^(١١) جميعاً: - وناهيك بهما - أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ^(١٢): مامررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً، بالنصب بعد النكرة. «ولا في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب، خلافاً لبعض القدماء» حكاه عنهم سيبويه ^(١٣)، فيجب النصب عندهم على الاستثناء ^(١٤)، ولا يجوز الإبدال إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي، نحو: ما جاءني القوم إلا زيداً ^(١٥)، فإنه يجوز: جاءني ^(١٦) القوم إلا زيدا، فكما لا يجوز الإبدال في

(١) تلتفت، ز.

(٢) يتناقض، ز، ظ.

(٣) تتبخر، د.

(٤) قيل، د.

(٥) تبخر، د.

(٦) سقطت من، ظ.

(٧) الفرافيه، د.

(٨) شهادته، ز، ظ.

(٩) في كتابه ١: ٣٦٣.

(١٠) ابن حبيب الضبي.

(١١) ابن عمر الثقفي.

(١٢) تقول، ظ.

(١٣) راجع الكتاب ١: ٣٦٠.

(١٤) الاستثنى، د.

(١٥) زيد، د، وهو خطأ؛ إذ المقصود هنا وجوب النصب. (١٦) جا جاني، د.

الموجب لا يجوز في غير الموجب قياساً عليه ، وقد تقدم ما يشير إلى بطلان هذا التمسك .

قال الشارح ^(١) وحكى يونس عن أبي عمرو ^(٢) : أن الوجه في اللغة ^(٣) (مقام القوم إلا زيد) .

قلت : ولا حاجة بنا ^(٤) إلى التمسك بهذا النقل ، مع أن الله ^(٥) تعالى يقول : (ما فعلوه إلا قليل) ^(٦) ، فإن الفعل يصلح للإيجاب ، مع أن البديل هو المختار .

وأما إذا لم يصلح الفعل للإيجاب ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، وما جاءني رجل إلا عمرو ، فإنه يجوز البديل والنصب ، إذ لا يجوز : جاءني أحد إلا زيداً ، ولا جاءني [رجل ^(٧)] إلا عمراً ^(٨) .

«وإتباع المتوسط ^(٩) بين المستثنى منه وصفته» نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير منك ، برفع (زيد) على الإبدال ، وهو متوسط بين المستثنى منه ، [وهو أحد ^(١٠)] وصفته ، (وهو خير منك) .

«أولى من النصب» على الاستثناء «خلافاً للمازني في» دعوى «العكس» فإنه قال : النصب على الاستثناء أولى من الإتيان على البدلية .

(١) ابن قاسم .

(٢) ابن ، د ، وهو خطأ .

(٣) ابن العلاء .

(٤) اللغة الفعل ، ز ، ظ ، ولا أرى معنى هذه الزيادة .

(٥) لنا ، د .

(٦) أنه ، د .

(٧) ٦٦ النساء ٤ . وانظر ص ٤٥ .

(٨) سقطت من ، د .

(٩) عمر ، د .

(١٠) المتوسط ، ز ، ظ .

(١١) سقطت من ، ز ، ظ .

ووجه الأول أن المبدل منه - وهو^(١) الموصوف - مقدم، فحكمه حكم مالا وصف^(٢) له من المستثنى منه، نحو: ما جاءني^(٣) القوم إلا زيد، فيجوز فيه الأمران، ويختار البديل.

ووجه الثاني أن الصفة كجزء من الموصوف، فكأنه لم يتقدم عليه المستثنى منه، وحكم مثله النصب، وأيضاً فإن الإبدال [من شيء^(٤)] علامة الاستغناء عنه وإلغائه^(٥)، / ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به، والاعتناء^(٦) بالشيء بعد [الاستغناء عنه بعيد^(٧)] والنصب مزيل لذلك، فلا جرم^(٨) أنه كان أولى.

وما نقله المصنف عن المازني هو المشهور عنه، ونقل ابن عصفور عنه إيجاب النصب، ونقله أيضاً صاحب النهاية^(٩) ونسباً^(١٠) إلى الوهم.

واختار المصنف في الكافية وشرحها^(١١) مذهباً ثالثاً، وهو تساوي النصب والإبدال؛ لأن لكل منهما مرجحاً فتكافأ^(١٢).

(١) هو، د.

(٢) يوصف، ظ.

(٣) جاء، ز، ظ.

(٤) ساقط من، د، شيء من، ظ.

(٥) والغاية، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(٦) والاعتناء، ز.

(٧) ليس في، ظ.

(٨) حرم، د.

(٩) لعله أبو السعادات المبارك مجد الدين بن الأثير، والنهاية كتاب له في غريب الحديث.

(١٠) نسب، د.

(١١) ١ : ٢٩١ قال:

ونحو ما في دار زيد رجل إلا أباك صالح فيحتمل
ترجيح نصبه وترجيح البديل ولو يسويان لم يلزم خلل

(١٢) فتكافأ، د، فتكافيا، ز، ظ.

«ولا يُتبع المجرور بـ (من) و (الباء) الزائدتين، ولا اسم (لا) الجنسية إلا باعتبار المحل» فهذه ثلاث مسائل لا يجوز فيها الإتيان على اللفظ، وإنما يجوز على المحل.

الأولى - المجرور بـ (من) الزائدة الاستغرافية، نحو: ماجاءني من رجل إلا زيد، فالإبدال من لفظ المجرور بـ (من) المذكورة متعذر؛ لأنها وضعت لتفيد أن النفي شامل لجميع أفراد المجرور بها، سواء باشرت المجرور، نحو: ماجاءني من رجل، أو كان المجرور تابعاً لمباشرها، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة، و (إلا) ناقضة^(١) لما تقع^(٢) بعده من النفي، ومع بطلان النفي كيف يتأتى أن يكون شاملاً لأفراد ما بعدها!!.

الثانية - المجرور بـ (الباء) الزائدة، [نحو^(٣)]: زيد ليس^(٤) بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، فالإبدال من لفظ^(٥) المجرور بها متعذر أيضاً؛ لأنها وضعت لتدل على تأكيد نفي المجرور بها، سواء كان المجرور مباشراً كما مثلنا، أو تابعاً للمباشر^(٦) لها، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعد، وقد تقرر^(٧) أن (إلا) مبطل لما يتقدمها من نفي، وإذا^(٨) بطل فكيف يؤكد^(٩)!!.

الثالثة - اسم (لا) التبرئة^(١٠)، نحو: لا إله إلا الله، فلا يبدل^(١١) من لفظه؛ ضرورة أن (لا) لا تقدر بعد (إلا)؛ لتناقضهما في المعنى.

(١) ناقصه، ز.

(٢) يقع، د، ز، ظ، وهو خطأ؛ لأن الضمير عائد على (إلا).

(٣) ليست في، د.

(٤) وليس زيد، د.

(٥) لفظه، ز، ظ.

(٦) لمباشر، ظ.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) واذا، د.

(٩) تؤكد، ز.

(١٠) التبريه، ز.

(١١) تبدل، د.

وأما الاعتراض بصحة^(١) قولك: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به - من حيث أن (ليس) لا تقدر^(٢) بعد (إلا)؛ إذ^(٣) الغرض إثبات كونه شيئاً لا يعبأ به، لا نفيه - فقد دفعه ابن الحاجب بأن (لا) إنما عملت للنفي، فلا تقدر عاملة^(٤) إلا مع وجوده، وهو بعد^(٥) (إلا) مفقود^(٦)، فبطل تقديرها^(٧) بعده، و (ليس) إنما عملت للفعلية لا للنفي، فهي بمنزلة (ما) و (كان)^(٨) جميعاً، [ويجوز ما كان زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به، على البدل؛ لأن العمل لـ (كان)، لا للنفي، ولا لـ (كان) والنفي جميعاً^(٩)] و (كان) بمجرد^(١٠)ها^(١١) يصح^(١٢) تقديرها بعد (إلا)، ولما كانت (ليس) فعلاً معناه النفي توهم أنها^(١٣) بمثابة (لا) في العمل، وليس بصحيح، بل عملها للفعلية، والفعلية إذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل، ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذراً لفظاً توهم^(١٤) أن التقدير متعذر^(١٥).

فإن قلت: قد مر أن المراعى في البدل في باب الاستثناء صحة حلوله محل المبدل منه، وهو [في^(١٥)] كلمة الشهادة ونحوها متعذر.

(١) لصحة، د.

(٢) يقدر، د، ز، وبنقطتين من فوق التاء ومن تحتها في، ظ.

(٣) ادّاء، د.

(٤) عاطفة، ز، ظ.

(٥) ما بعد، ز، ظ.

(٦) مقصود، ز، ظ، بإهمال القاف عند الثاني.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) وما كان، د.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٠) لمجردها، ز، ظ.

(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

(١٢) يوهم، د.

(١٣) أنه، د.

(١٤) ليست في، ز.

(١٥) يتعذر، د.

قلت: أجاب عنه ابن هشام في مغنيه^(١) بأنه بدل من الاسم مع (لا) فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما^(٢)، ولكن يذكر^(٣) الخبر^(٤) حينئذ، فيقال: الله موجود. [كذا قال^(٥)]، وهو خروج عن فرض المسألة؛ لأن الإشكال إنما ورد على القائلين: بأن الاسم المرفوع بدل من اسم (لا) باعتبار محله، ولم يقولوا: بدل^(٦) من مجموع الاسم و (لا) فكيف يكون هذا رافعاً للإشكال!!، وأيضاً فإن الذي يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو (إلا) وما بعدها كما مر، والذي أحله هو^(٧) محل المبدل منه هو الاسم الموجب منفكاً عن لفظ (إلا)، وهو خلاف المقرر^(٨) في هذا الباب.

وأجاب الشلويين^(٩) عن ذلك: بأن هذا الكلام إنما هو على توهم [كلام آخر، فإذا قلت: لا أحد فيها إلا زيد، صح الإبدال] [لأنه^(١٠)] [على توهم^(١١)] ما فيها إلا زيد، وكذا يقال: في كلمة - الشهادة - هو في معنى: ما في الوجود^(١٢) إلا الله، فيصح فيه^(١٣) الإحلال كما تقدم.

«وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخر إن صح إغناؤه^(١٤) عن المستثنى

(١) ٢ : ٦٣٤.

(٢) تخلفهما، ظ، والصحيح ما أثبتته؛ لأن الضمير المستتر عائد على البدل، وهو لفظ الجلالة.

(٣) تذكر، ز، ظ.

(٤) الخبر، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) ابدل، د.

(٧) يعني ابن هشام.

(٨) المتقرر، د.

(٩) أبو علي عمر بن محمد.

(١٠) سقطت من، ظ.

(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(١٢) الوجود آله، ز، وهو نقيض المراد من التمثيل.

(١٣) منه، ظ.

(١٤) اغناؤه، ز، ظ.

منه» نحو: ما فيها أحد إلا حمار، فإنك لو حذف المستثنى منه - وهو أحد - واستغنيت^(١) عنه بالمستثنى، فقلت: ما فيها^(٢) إلا حمار، صح.

قال المصنف^(٣): لغة بني تميم في المنقطع في الإتياع^(٤) كلغة الجميع في المتصل، فيقولون: ما فيها أحد إلا حمار، ويقرؤون^(٥): ﴿إِلَّا إِيْبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٦) - بالرفع - إلا من لقن النصب.

وغير المصنف يقول^(٧): إنهم يميزون الإتياع ويختارون^(٨) ما يوجهه غيرهم من النصب^(٩).

واحترز [المصنف^(١٠)] بقوله: (التأخر) من أن يتقدم، نحو: ما في الدار إلا حمراً أحد، فالنصب، وسيأتي.

وقوله: [إن صح^(١١)] إغناؤه^(١٢) عن المستثنى منه، يخرج [نحو^(١٣)]: ﴿لَا عَاصِمَ

(١) واستغنت، ظ.

(٢) ما فيها أحد، ز، ظ، ولا يتفق مع الغرض المقصود من المثال.

(٣) في شرح التسهيل ١١٤: ب، وتصرف فيه، وإليك نصه: (لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات (إلا) في غير الإيجاب من الإتياع ما للمتصل، فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد، كما تقول الجميع: ما فيها أحد إلا زيد، ويقرؤون: (ما لهم بذلك من علم إلا إتياع الظن) - بالرفع - إلا من لقن بالنصب).

(٤) الإتياع، ز.

(٥) ويقرؤون، د، ويقرؤون، ز، ظ، وكلهم مخطيء.

(٦) ﴿... وَإِنَّ الَّذِينَ أَخْلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَلِيلُ يُقِينًا﴾ ١٥٧ النساء ٤.

(٧) يقولون، د.

(٨) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٩) سقطت من، ظ.

(١٠) حمار، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) اغتناهوه، ز.

الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ^(١)، ف (من رحم) في موضع نصب؛ لأنك لو حذفت المستثنى منه، وهو (عاصم اليوم)، واستغنيت بالمستثنى عنه، لم يصح، ويخرج نحو: ما زاد إلا مانقص، ففاعل (زاد) و (نقص) ضمير عائذ^(٢) على القمر^(٣)؛ و (ما) مصدرية، و (نقص) صلتها، والمصدر في محل نصب.

وقال السيرافي ومبرمان: في محل رفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: مازاد القمر^(٣)، لكن النقصان شأنه.

وزعم الشلوبين: أنه في محل نصب على أنه مفعول به، والاستثناء مفرغ^(٤)، أي: ما زاد إلا النقصان، وردوه^(٥) بأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة.

قلت: ولا يخفى أن مراتب النقص ليست متساوية^(٦)، فليس نقصانه في ليلة العشرين من الشهر - مثلاً - كنقصانه فيها بعد [ذلك] إلى^(٧) انقضاء الشهر، وهذا أمر مشاهد، فهو في كل ليلة بعد أخذه^(٨) في النقص يزيد^(٩) على الليلة التي قبلها في ذلك، ولا شك أن هذا معنى صحيح لا ينكره إلا معاند، وليت شعري ماذا يقولون^(١٠) في مثل قولنا: مال زيد أنقص من مال عمرو!!، وكيف^(١١) يفهمون أن (أنقص)^(١٢) صيغة تفضيل، مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف زيادة على غيره!!.

(١) ﴿قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِيٰنِي مِنَ الْمَآءِ قَالَ... وَحَالٌ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ ٤٣ هود ١٢.

(٢) يعود، د.

(٣) العمر، ز، ظ.

(٤) أهملت الغين في، د.

(٥) ورد، ز، ظ.

(٦) مراتب النقص متفاوتة، د.

(٧) أي، د.

(٨) آخره، ز، ظ.

(٩) يزيده، ز، ظ.

(١٠) يقول، ز، ظ.

(١١) فكيف، ز، ظ.

(١٢) نقص، د.

«وليس من تغليب العاقل على غيره فيُخصَّص» بالنصب في جواب النفي .
 «ب (أحد) وشبهه» كدَيَّار^(١) وكَتِيع^(٢) . «خلافًا للمازني» وعلى هذا فهو استثناء متصل قطعاً؛ لدخول [المستثنى في^(٣)] المستثنى منه تحقيقاً حيث اعتبرنا التغليب وأعملناه^(٤) .

قال بعضهم : والتحقيق أن التميميين^(٥) إذا أرادوا [أن يبدلوا^(٦)] أخرجوه من الانقطاع بضرب من التأويل : فإما أن يقدرُوا : ما فيها أحد، ولا [ما]^(٧) يتبع الأحد، فحذف المعطوف بقرينه الإبدال، أو أن الأصل : ما فيها شيء، ثم ذكر الأحد^(٨) اعتناء به؛ لكونه عاقلاً، وعليهما فلاستثناء من الاسم المعطوف المحذوف أو من الاسم المتروك الذي هذا في موضعه، وأن^(٩) الحجازيين لا يفعلون شيئاً من ذلك، بل يبقون [الكلام^(١٠)] على ظاهره، فلا يتأتى^(١١) لهم وجه الإبدال .

«وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ (إلا) الصالح للإتباع على المستثنى منه^(١٢) العامل فيه ابتداءً أو أحد^(١٣) نواسخه أتبع الضمير جوازاً أو صاحبه [اختياراً]^(١٤)» .

(١) كديان وشبهه، د .

(٢) سقطت الواو من، د، ويسع، ز، ظ .

(٣) ليس في، د .

(٤) اعلمناه، د .

(٥) أهملت الياء الأولى في، ز .

(٦) سقطت من، ز، ظ .

(٧) إلا أحد، ظ .

(٨) معطوف على (أن التميميين) .

(٩) ليس في، د .

(١٠) يتأني، د .

(١١) من، د .

(١٢) ليست في، ظ .

(١٣) عطفت في، د، ز، ظ، بالواو .

مثال الأول: ما أحد يكرمني إلا زيد، فقد عاد الضمير المستتر في (يكرمني)^(١) الواقع قبل (زيد)، الموصوف بكونه مستثنى صالحاً للإتباع على^(٢) المستثنى منه، وهو (أحد)^(٣) المعمول للابتداء، فلك^(٤) أن تجعل زيداً تابعاً للضمير في (يكرمني)^(١)، وإصاحب الضمير، وهو أحد، وإنما يعني المصنف: أنه يجوز لك^(٥) عند قصد الإتيان أن تتبع^(٦) أيهما شئت، ولا يريد أنه يجب الإبدال ويمتنع النصب، وكذلك^(٧) إذا كان المستثنى^(٨) منه مشمولاً لأحد نواسخ الابتداء، نحو: ما حسبت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، وما كان أحد يجترىء عليك إلا زيد، فالمختار في هذه المسائل كلها أن يجعل^(٩) المستثنى تابعاً لصاحب الضمير؛ لأن مسوغ الإتيان النفي، وهو أقرب إلى الظاهر، وإنما جاز الإتيان للضمير العائد على الظاهر، لأن النفي متوجه إليه^(١٠) من جهة المعنى.

واحترز بقوله: (بإلا)^(١١) من غيرها من^(١٢) الأدوات؛ إذ لا يتأتى فيها ذلك^(١٣)، اللهم إلا (غيراً)^(١٤)، فالظاهر^(١٥) أن حكمها حكم المستثنى في ذلك.

(١) تكرمني، ز.

(٢) متعلق بقوله: (فقد عاد).

(٣) منه وهذا هو، ز، ظ.

(٤) فكذا، ز.

(٥) ذلك، ز، ظ.

(٦) يتبع، ز، وأعجم حرف المضارعة باثنتين من فوقه ومن تحته في، ظ.

(٧) وكذا، د، وهذا شروع في النوع الثاني، وهو ما كان العامل فيه أحد نواسخ الابتداء.

(٨) الاستثناء، ز، ظ.

(٩) تجعل، د.

(١٠) عليه، د.

(١١) إلا، ز، ظ.

(١٢) في، ز، ظ.

(١٣) لا يتأتى فيها إلا النفي، ز، لا يتنافى فيها إلا النفي، هـ، ظ.

(١٤) غراً، د.

(١٥) أهملت الظاء في، د.

واحترز بقوله: (الصالح للإتباع) من أن يكون منقطعاً لا يمكن توجيه^(١) العامل وتفريغه^(٢) له، نحو^(٣): ما أحد ينفع إلا الضر^(٤)، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب.

واحترز بقوله: (العامل فيه ابتداء أو أحد^(٥) نواسخه) من أن لا يكون العامل شيئاً من ذلك، لكن لا يعلم من ذلك هل يجوز الإبدال من أيهما شئت ولكن يتحرم^(٦) الراجع والمرجوح، فيستوي الأمران، أو أنه^(٧) يتعين الإبدال من الظاهر، وهذا هو المنقول، فلا يجوز أن تقول^(٨): ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيد^(٩) - بالرفع - بدلاً من ضمير (يقول)؛ لأن القول ليس بمنفي^(١٠)، بل النفي الضرب /، بخلاف: ما أحد يقول، فإنه بمنزلة: ما يقول أحد، وكذلك^(١١) ما ظننت أحداً يقول^(١٢)، [فإنه^(١٣)] بمنزلة: ما يقول ذلك أحد في ظني^(١٤).

وفي شرح الحاجبية^(١٥) للرضي: قال سيبويه^(١٦) إذا قلت: ما رأيت أحداً يقول

(١) توجه، ز، ظ.

(٢) وتعريفه، د، وتفريغه، ز.

(٣) نحوله، ظ.

(٤) الضرورة، ظ.

(٥) عطفت بالواو في أصول التحقيق، والمناسب ما صنعت.

(٦) كذا في أصول التحقيق والمعنى غير ظاهر، ولعل الصحيح ينتفي.

(٧) عطفت بالواو في أصول التحقيق ولكن المقام يقتضي (أو).

(٨) يقول، ز.

(٩) زيدا، ز. (١٠) بمعنى، د.

(١١) وكذا، د، فكذلك، ز، ظ. (١٢) أحد، ز، ظ.

(١٣) سقطت من، د، ظ. (١٤) طغي، د.

(١٥) يريد كافية ابن الحاجب ١: ٢٣١.

(١٦) ما نقل عنه الرضي مخالف لكلامه في الكتاب ١: ٣٦١، فقد جُوز في المستثنى الإبدال من

المستثنى منه، ومن الضمير المستتر في الفعل، واستشهد بالبيت: (في ليلة).

ذلك إلا زيداً - و (رأيت) بمعنى أبصرت - وجب نصب المستثنى ؛ لأنه ^(١) ليس من نواسخ الابتداء، هذا قوله، وأنا لا أرى ^(٢) بأساً ^(٣) - مع غير نواسخ الابتداء أيضاً - بالإبدال من ضمير راجع إلى ما ^(٤) يصلح للإبدال منه، إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير، نحو: ما كلمت أحداً ينصفني إلا زيد؛ لأن المعنى : ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد، ومنه قول عدي بن زيد ^(٥) :
 في ليلة لا نرى ^(٦) بها ^(٧) أحداً [يحكى ^(٨)] علينا [إلا ^(٩)] كواكبها ^(١٠)

(١) انه، د.

(٢) أر، ظ، وهو خطأ من الإصرار.

(٣) منعا، د.

(٤) مالا، د.

(٥) كذا في بعض المراجع، والصواب أن القائل : أبو عمرو أحيحة بن الجلاح بن حريش بن جحجبي الأوسي (٤٩٧م حوالي ١٣٠ ق. هـ) شاعر فارس شجاع، له سيادة في قومه. قاتل تبعاً حين غزا المدينة ليثأر لولده المقتول فيها فتحصن في حصن له فلم يدركه تبع. الأغاني ١٥ : ٣٧ - ٥٥، الميداني ١ : ٢١، السيوطي ١ : ٤١٧، الخزانة ٢ : ٢٣.

(٦) ترى، ز، ظ.

(٧) فيها، د.

(٨) ليست في، ر، يحلى، ظ.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) من قصيدة أولها :

يشتاقل قلبي إلى مليكة لو أمست قريباً لمن يطالبها
 وقبل الشاهد :

ياليتني ليلة إذا هجع الناس ونام الكلاب صاحبها
 وبعده :

لتبكي قينة ومزهرها ولتبكي قهوة وشاربها

يروى : (لو أمسى ...) (..... لا يرى). (يسعى علينا). لو :

للتمني. أمسى : الفاعل ضمير عائد على القلب. من : بمعنى التي على رواية (أمسى)، والمراد

مليكة. ليتني : خبره (صاحبها). ليلة : ظرف متعلق بـ (صاحبها). إذا : بدل اشتغال منه،

والرابط محذوف، أي : هجع الناس فيها. في ليلة : بدل من (إذا). يحكي : إن جعل بضمي

يتحدث فـ(علينا) بمعنى : عتاً، ويجوز أن يضمّن معنى (ينم)، و (على) باقية على معناها =

و (نرى)^(١) : من رؤية العين ، وفي جعله من رؤية القلب - كما ذهب إليه سيبويه - نظره ؛ لكونه مخالفاً لظاهر البيت ، والإنصاف^(٢) والحكاية منفيان معنًى ، بل^(٣) [لو]^(٤) قلت^(٥) : لا أؤدي أحداً يوحد الله إلا زيداً ، لم يجوز الإبدال من ضمير (يوحد) ، لأن التوحيد ليس بمنفي ، بل الأذى فقط إلى هنا كلامه^(٦) .

«وفي حكمهما» أي حكم الظاهر والمضمّر في جواز الحمل على أيهما شئت «المضاف والمضاف إليه» لا في كل موضع [بل في الموضع]^(٧) الذي يكون كل منهما صالحاً للإخراج^(٨) ، وذلك «في»^(٩) نحو^(١٠) : ما جاء [أخو]^(١١) [أحد إلا زيد] ، فإن (أحداً) من صيغ العموم ، والأخ عام بالإضافة إليه ، فلك رفع زيد^(١٢) [على الإبدال]^(١٣) من المضاف [وجره على الإبدال من المضاف]^(١٤) إليه .

الحقيقي ، ويقوي هذا التفسير الرواية : (يسعى علينا) ، فهو من السعاية . قهوة : خمر . سيبويه ١ : ٣٦١ ، المقتضب ٤ : ٤٠٢ - ٤٠٣ ، الأغاني ١٥ : ٣٦ ، ٣٩ - ٤٠ ، الشجري ١ : ٧٣ - ٧٦ ، الرضي ١ : ٢٣١ ، المغني ١ : ١٥٣ ، ٢ : ٦٢٢ ، ٧٥٥ ، السيوطي ١ : ٤١٧ - ٤١٨ ، الهمع ١ : ٢٢٥ ، الخزانة ٢ : ١٨ - ٢٢ ، الدرر ١ : ١٩٢ .

(١) ويرى ، د ، وترى ، ز ، ظ ، وهذا كله غير صحيح .

(٢) والانصاف ، د .

(٣) بل ، ظ .

(٤) ليست في الرضي .

(٥) بل لو قلت بل لو قلت ، ز .

(٦) وفي شرح الكافية اختلاف يسير لا يغير المعنى .

(٧) المواضع ، ظ .

(٨) ليس في ، ز .

(٩) لاخراج ، د .

(١٠) وفي ، د .

(١١) نحوه ، ز ، ظ .

(١٢) ليست في ، د .

(١٣) الأبدل ، ظ .

(١٤) ساقط من ، ز ، ظ .

قال ابن هشام: ولو قلت: ما جاءني أخوزيد إلا فلاناً لم يجز ألبته، نصبت أو أبدلت، إذ لا شيء يستثنى منه، فالاستثناء^(١) غير صحيح ألبته، لعدم اسم عام يستثنى منه.

قلت: بل يجوز^(٢) النصب والإبدال من الأخ؛ وذلك لأنه اسم جنس أضيف، فيعم على المختار كما هو مقرر في أصول الفقه.

«وقد يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً» يريد بذلك ما حكاه يونس^(٣) [من^(٤)] أن بعض العرب يقول: مالي إلا أبوك أحد، فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من المستثنى.

«ولا يقدم^(٥) دون شذوذ المستثنى على المستثنى [منه^(٦)] والمنسوب إليه^(٧) معاً» فلا يقال: إلا زيدا قام القوم، إلا على جهة الشذوذ كقول الشاعر^(٨).
«خلا الله لا أرجو^(٩) سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك^(١٠)»
«بل على أحدهما»، فتقول: ما جاء^(١١) إلا زيدا^(١٢) القوم، كما قال الكميت^(١٣):

(١) فالاستثنى، د.

(٢) تجوز. د.

(٣) حكاه عنه سيبويه ١: ٣٧٢.

(٤) ليست في، د.

(٥) تقدم، ز.

(٦) منه وعامله، د.

(٧) ليست في، ط.

(٨) الأعشى قاله البغدادي، وليس في ديوانه.

(٩) أرجوا، ز.

(١٠) لم أقف على سابق له ولا لاحق. شرح التسهيل ١١٥: ب، ١١٩: أ، ابن عقيل ١: ٥٢٣، المقاصد ٣: ١٣٧ - ١٣٨، التصريح ١: ٣٦٣، الأشموني ٢: ١٦٣، الهمع ١: ٢٢٦، ٢٣٢، الخزانة ٢: ٣، شواهد ابن عقيل ١٢٥ - ١٢٦، يس ١: ٣٥٤ - ٣٥٥، الدرر ١: ١٩٣ - ١٩٧.

(١١) جاني، د.

(١٢) زيد الأسدي.

(١٣) زيد، ز.

ومالي إلا آل أحمد شيعة^(١) ومالي إلا مذهب^(٢) الحق مذهب^(٣) وتقول^(٤): - أيضاً - القوم إلا زيدا ضربت.

وهنا مسألة وهي أن يقدم^(٥) [المستثنى على^(٦)] المستثنى منه وعامله، لكن يتوسط بين جزئي^(٧) الكلام، نحو: القوم إلا زيدا جاءوا، حيث يجعل زيدا مستثنى من^(٨) الضمير في (جاءوا).

قال الشارح^(٩): وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، سواء كان العامل متصرفاً أو غير متصرف. والجواز مطلقاً، قيل: وهو الصحيح، والثالث التفصيل بين أن يكون^(١٠) متصرفاً فيجوز، أو غير متصرف فيمتنع، قيل: وهو

(١) شعبة، د.

(٢) مشعب، د، والبيت من إحدى هاشمياته الجيدة، ومطلعها:

طربت، وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب!!
وقبل الشاهد:

ستقرع منها سنّ خزيان نادم إذا اليوم ضم الناكثين العصبص
ويعده:

ومن غيرهم أرضى لنفسه شيعة!! ومن بعدهم لا من أجل وأرجب
عصبص: شديد، وهو وصف لليوم، فصل بينهما بجملة الخبر أو الجملة المفسرة على الخلاف
في الواقع بعد (إذا) أفعال بفعل محذوف، أم مبتدأ، وهو الراجح. أرجب: أهاب وأعظم.
المقتضب ٤: ٣٩٨، ثعلب ٦٢، الأغاني ١٧: ٢٦ - ٢٩، ابن يعيش ١: ١٩٥، ٢: ٧٩،
ابن الناظم ١١٨، ابن عقيل ١: ٥٠٨، شذور الذهب ٢٦٣، المقاصد ٣: ١١١ - ١١٤،
التصريح ١: ٣٥٥، الأشموني ٢: ١٤٩، الخزانة ٢: ٢٠٧ - ٢١٠، شواهد ابن عقيل
١٢٠، الهاشميات ٣٦ - ٥٦.

(٣) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٤) يتقدم، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) جزء، د.

(٧) منه، ز.

(٨) ابن قاسم.

(٩) العامل.

المختار؛ لأن السماع إنما ورد في المتصرف. «وما شذ من^(١) ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكسائي» فإنه قال: يقاس على ذلك.

قال الشارح^(٢): «وهم^(٣) ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أن تقديم^(٤) المستثنى أول الكلام لا يجوز باتفاق، على أن ابن عصفور حكى في بعض تصانيفه الخلاف في المسألة، حاكياً عن الكسائي ما حكاه المصنف عنه.

«فصل»: في تعدد المستثنى بأداة واحدة، واستثناء النصف والأكثر وما يتبع ذلك.

«لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان^(٥)، وموهم ذلك بدل ومعمول^(٦) عامل [مضمّر^(٧)]، لا بدلان، خلافاً لقوم^(٨)».

اعلم أن هذا الموضع من مشكلات هذا الكتاب، وذلك أن ظاهر قوله: (لا يستثنى) أن الاستثناء^(٩) الذي هو إخراج - سواء كان بالنصب أو غيره - لا يقع في شيئين^(١٠) بأداة واحدة دون عطف، فكيف يقول: - بعد ذلك - (لا بدلان)^(١١)، والبديلة لا تنافي^(١٢) كونها مستثنيين بل توجب^(١٣) ذلك !!.

(١) عن، د.

(٢) ابن قاسم.

(٣) وهم، د.

(٤) تقدم، د.

(٥) سيان، ز، باهمال الياء.

(٦) أو معمول، د.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) للقوم، ز.

(٩) الاستثنى، د.

(١٠) مستثنى، د.

(١١) بد، ز، ظ.

(١٢) ينافي، ز.

(١٣) يوجب، د، ز، ظ، وهو خطأ واضح؛ لأن الضمير عائد على (البديلة).

[وأيضاً^(١)] فقلوه : (دون عطف) يقتضي أن الكلام فيما يصح فيه العطف ، نحو: قام القوم إلا زيداً وعمراً^(٢) ، فإن هذه لو^(٣) أوردتها بالعطف - قائلاً : قام القوم إلا زيداً وعمراً^(٤) - كانت صحيحة بلا / شك ، لكن قوله : (وموهم ذلك بدل ومعمول^(٥) عامل مضمّر لا بدلان^(٦)) يقتضي أن الكلام في نحو: ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً ديناراً ؛ إذ هذا التركيب موهم^(٧) لاستثناء شيئين^(٨) بأداة واحدة دون عطف ، وتخريجه على الوجهين المذكورين ممكن ؛ إذ يحتمل أن (زيداً) بدل من (أحداً)^(٩) ، و (ديناراً) معمول محذوف ، أي : أعطيته ديناراً ، كما يقول^(١٠) المصنف في تخريجه .

[ويحتمل أن (زيداً) بدل من (أحداً)^(١١) و (ديناراً) بدل من (شيئاً) ، كما يقول أولئك القوم في تخريجه^(١٢)] ، ولم يرتضه^(١٣) المصنف^(١٤) ؛ لما استعرفه ، غير أن هذا لا يصح فيه العطف أصلاً ، فكيف يصح قوله : (دون عطف) ، ثم يقول^(١٥) : (وموهم ذلك) إلى آخره !! .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ، ز ، ظ .

(٢) عمروا ، د ، لاعمرأ ، ز ، ظ .

(٣) الو ، ز ، ظ .

(٤) وعمروا ، د .

(٥) عطف بـ (أو) في ، د ، ز ، ظ ، والذي تقدم في المتن بالواو .

(٦) يدلان ، ز ، ظ .

(٧) يوهم ، ز .

(٨) سنين ، د .

(٩) احد ، د .

(١٠) نقول ، د .

(١١) أحد ، د ، ونظراً لأن نظائره جاءت محكية بالنصف فضلت أن أحمله عليها .

(١٢) يرفضه ، ز ، ظ .

(١٣) في شرح التسهيل ١١٥ : ب .

(١٤) تقول ، ظ .

وأيضاً فقلوه: (لا بدلان) يوهم أن ذلك ممكن مطلقاً، فيرد عليه مثل: ما ضرب^(١) إلا زيد عمراً.

وأيضاً فظاهر^(٢) كلامه يقتضي أن مثل قولك: ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً^(٣) ديناراً تركيب صحيح من غير خلاف، وإنما الخلاف في تحريكه، وليس كذلك، بل منهم من لا يجيز هذا التركيب ألبتة^(٤).

وغاية ما يقال في هذا المحل أن معنى قوله: (لا يستثنى) لا ينصب على الاستثناء إلى آخره، فيكون مراده أن (إلا) لا تنصب^(٥) إلا اسماً واحداً، ويصح - حينئذ - [قوله: (لا بدلان)؛ لأن البدلية تنافي تحتّم النصب على الاستثناء، ولا يريد - حينئذ -] مثل ما ضربت إلا زيداً عمراً^(٦)؛ إذ لم تنصب الأداة شيئين.

فإن قلت: لكن الكلام - حينئذ - لا يقتضي^(٧) [منعه، قلت هي مسألة خلاف، ولعل المصنف ممن يقول بجوازها، كما قال الزمخشري^(٨)] - في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾^(٩) الآية - إن المستثنى الظرف والحال جميعاً، وإن الحصر في كل منهما مقصود^(١٠)، أي: لا تدخلوا في وقت من الأوقات على حالة من الأحوال إلا في هذا الوقت على هذه الحالة^(١١).

(١) ضربت، ظ.

(٢) فظاهر، ظ.

(٣) زيد، د.

(٤) أهملت التاء المربوطة في، ز.

(٥) ينصب، ز.

(٦) عمروا، د، وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) في الكشف ٣: ٥٥٤.

(٩) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا... إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبْرِينَ إِنَّهُ...﴾ ٥٣ الأحزاب.

٣٣

(١٠) مقصودا، ز.

(١١) أهملت التاء في، ز.

وقوله : (وموهم ذلك) إشارة إلى مسألة أخرى، وهي أنه لا يخرج ماورد في ذلك على أن الاسمين بدلان، أي : لا يجوز في صورة من الصور أن^(١) يخرج على ذلك، وليس المراد أن منهم من قال : إن كل شيء ورد من ذلك يخرج^(٢) على هذا؛ لامتناعه^(٣) في : أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا دانقاً، بل^(٤) معناه : إن خرج شيء من ذلك على البدل - فيما يصح فيه نحو : ما ضرب أحد أحداً إلا زيد^(٥) عمراً - فينبغي أن يكون البدل الأول وحده ويجعل الثاني معمولاً لعامل مضمراً، ولا يجوز على أن يكونا بدلين؛ لأمر:

منها : أن البدل لم يعهد تكرره [إلا]^(٦) في بدل البداء^(٧)

ومنها^(٨) : أن حذف المبدل منه قليل في غير باب الاستثناء، والبدل في باب الاستثناء مبني على صحة التفريع^(٩)، ويتعين^(١٠) للواحد وهو فيه على خلاف القياس، فلا^(١١) يتجاوز.

ومنها^(١٢) : أن بدل^(١٣) البعض حقه أن يقترن بالضمير، وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه^(١٤) بـ (إلا) مغنياً^(١٥) عن الضمير، إذ لا فرق في البدل بين باب الاستثناء^(١٦) وغيره إلا في ذلك، والاسم الثاني غير مقترن بـ (إلا) لفظاً.

(١) ان ان، د.

(٢) مخرج، د.

(٣) الامتناعية، ز، ظ.

(٤) الا زيدا كما يقال معناه، ز، ظ.

(٥) زيدا، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) البدل، د، اليدا، ز.

(٨) أو منها، د.

(٩) التفريع، ز.

(١٠) ولا، ز، ظ.

(١١) البدل، د.

(١٢) معينا، د.

(١٣) يتعين، د، ز، ظ، والكلام يقتضي ما أضفت.

(١٤) منها، ز.

(١٥) الاقتران، د.

(١٦) لا فرق بين البدل في باب الاستثناء، د.

وقوله: (بدل) الأولى أن يقول: أو مستثنى إن أمكن [أن يكون^(١)] منصوباً؛ إذ لا يتعين البدلية حينئذٍ.

وقوله: (خلفاً لقوم) يقتضي أن جماعة خالفوا في تخريج ذلك، فخرجوه على البدلين، ولم يحك^(٢) ذلك في الشرح^(٣) إلا عن ابن السراج.

والذي يظهر أن الموضوع مشكل، وأن الصواب أن يقال^(٤): لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيثان، وموهم ذلك إن كان في الإيجاب فالأول مستثنى والثاني معمول عامل مضمّر، وإن كان في غيره فكذلك^(٥)، أو الأول بدل^(٦)، ولا يكونان بدلين خلفاً لابن السراج.

وحكى الشارح^(٧) عن المصنف أنه قال^(٨): - في الرد على ابن السراج - وفي هذا ضعف بين؛ لأن الدليل في الاستثناء لا بدّ من اقترانه بـ (إلا)، وكان كذلك، لأنه أشبه المعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء^(٩) بدلان، فإن ورد^(١٠) ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني^(١١)، كما يقدر^(١٢) خافض للثاني في نحو:

(١) ساقط من، ز، ظ.

(٢) يحل، د.

(٣) على التسهيل ١١٥: ب.

(٤) ان لا يقال، ز، ظ.

(٥) بذلك، ز، ظ.

(٦) عطفت بالواو في د.

(٧) ابن قاسم، ولم يختصر ناسخ (د) كلمة (الشارح)، خلافاً لما دأب عليه.

(٨) في شرح التسهيل ١١٥: ب.

(٩) استثناء، د.

(١٠) وهم، ز، ظ.

(١١) للنافي، ز.

(١٢) أهمل حرف المضارعة في، د.

أكل امرء^(١) تحسبين^(٢) امرأ ونارٍ توقد بالليل نارا^(٣)
قال الشارح^(٤): وفي كلامه تعقب؛ لأنه قال (فكما لا يقع بعد حرف
[عطف^(٥)] معطوفان)، وذلك جائز، بل قد يقع بعده ثلاثة نحو: أعلمت
[زيدا^(٦)] عمراً فاضلاً وبشراً خالداً [منطلقاً^(٧)].

٣٢٩ قلت: إنما يجوز تعدد^(٨) المعطوف بعد / حرف العطف إذا كان من وجهين
أو وجوه، كما في المثال الذي أورده الشارح، وأما إذا كان من وجه واحد، كما في
ضربت زيداً وعمراً خالداً، فيمتنع^(٩)، لكن حمل كلام المصنف على هذا
الأخير غير ظاهر؛ لأنه شبه به البدل المتعدد، وهو لا يكون من وجه واحد كما
لا يخفى.

واعلم بعد هذا كله أن المسائل أربع؛ وذلك لأن استثناء شيئين نوعان، لأن
المستثنى منه^(١٠) إما شيء واحد أو شيئين، والأول نوعان، لأن الشئيين^(١١) إما
من جهة واحدة، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد عمرو، والظاهر أن العطف في
هذه واجب، ولا يظهر حمل^(١٢) الثاني على عامل مضمّر، أي: وجاءني عمرو،
وإما من جهتين، نحو: ماضرب أحد إلا زيداً عمراً، وهذه فيها ثلاثة مذاهب
قاله^(١٣) ابن هشام، وفيه نظر.

(١) أمري، ز، ظ، لكن الأول أعجم الياء.

(٢) تحسبن، ز.

(٣) راجعه في ٥: ٢٦٩.

(٤) ابن قاسم.

(٥) ساقط من، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) بعدد، د.

(٨) فتمتنع، د.

(٩) فيه، د.

(١٠) الشين، ز.

(١١) قال، ز، ظ.

(١٢) عمل، ظ.

والنوع الثاني أن تستثنى^(١) شيئين [من شيئين^(٢)]، وذلك نوعان :
 مالا يصح فيه البدل، كضرب الرجال النساء إلا زيدا هندا، فيمتنع في
 الثاني الإبدال والعطف إتفاقاً [ويجب كونه معمولاً لمحذوف].

وما يصح فيه البدل، نحو: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً، وهذه
 اختلفوا فيها، فقليل: يصح على أنها بدلان، وقيل: على أنها كذلك، أو
 مستثيان^(٣) [وقيل: الأول مستثنى أو بدل، والثاني معمول لمحذوف].

«ولا يمتنع استثناء النصف^(٤) خلافاً لبعض البصريين» والقاضي^(٥) من
 الأصوليين، فقد نقل عنه أنه لا بد أن ينقص عن النصف^(٦). «ولا استثناء
 الأكثر وفاقاً للكوفيين». وأحسن المصنف في الاقتصار على قوله: (الأكثر)،
 فقد عبر كثير عن ذلك بقولهم: استثناء الأكثر من الأقل، وهو مدخول، فإن
 القائل^(٧): له عشرة إلا ستة، إنها^(٨) استثنى الستة من العشرة، والعشرة أكثر لا
 أقل، ولم يستثنها من الأربعة، واستدل الشارح^(٩) على ذلك^(١٠) - تبعاً لغيره - بقوله
 تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١١)،
 والغاوون أكثر. هذا كلامه.

(١) يستثنى، د، ز، ظ، والخطاب أولى؛ إذ لم يسبق ما يعود عليه الضمير في الغيبة.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٣) نصف، ز، ظ.

(٤) أهملت الضاد في، ز، والمراد أبو بكر محمد الطيب بن محمد الباقلاني (..... - ٤٠٣هـ).

(٥) رئيس الأشاعرة في وقته، معروف بسعة العلم وقوة الجدل من مؤلفاته: إعجاز القرآن، مناقب
 الأئمة، الملل والنحل، تمهيد الدلائل.

تاريخ بغداد ٥: ٣٧٩ - وفیات الأعيان ٤: ٢٦٩ - ٢٧٠ الديباج المذهب ٢٦٧.

(٦) جاء ذلك في الأحكام في أصول الأحكام ٢: ١٢٩، الاستغناء ٥٣٦.

(٧) القابل، د.

(٨) أهملت النون في، ز.

(٩) ذلك ذلك، ظ.

(١٠) ابن قاسم.

(١١) الآية ٤٢ الحجر ١٥.

(١٢) الغاويين، ظ.

قلت: وقد قدح فيه بأنا لا نسلم أن (الغاوين) أكثر؛ لأن قوله: (عبادي) يشمل^(١) الملائكة؛ [لكونه اسم جنس أضعف، ومعلوم أن كل الغاوين أقل من الملائكة^(٢)] وحدهم، فكيف إذا أضعف^(٣) إليهم صالحو بني آدم، فيجوز أنه^(٤) استثنى الغاوين من [كل^(٥)] عباده^(٦) وهم^(٧) أقل من مخلصيهم^(٨)؛ لدخول الملائكة في المخلصين، ومعلوم أنهم أكثر من غيرهم^(٩) [وقد^(١٠)] قال عليه الصلاة والسلام (أطت السماء وحق لها أن تئط، ما فيها موضع شبر إلا وفيه ملك يسبح الله)^(١١).

واعترض بأنه تعالى قال:- في سورة الحجر حكاية عن إبليس - ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ﴾^(١٢)، فإنه استثنى الأقل؛ لأنه استثنى المخلصين من بني آدم^(١٣).
[ثم قال: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١٤)، والمراد بعباده المهودون الذين تقدم ذكرهم،

(١) شمل، ز، ظ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) أضعفت، ز، ظ.

(٤) أهملت النون في، ز.

(٥) عبادة، ز.

(٦) فهم، ز، ظ.

(٧) أهملت الياء في، د، مخلصهم، ظ.

(٨) قو لهم، ز، ظ.

(٩) ساقط من، ز، ظ.

(١٠) عن أبي زر - رضي الله عنه - أخرجه الترمذي ٥: ح ٢٤١٤، وأحمد ٥: ١٧٣، وابن ماجه

٢: ح ٤١٩٠ وألفاظهم متقاربة، وهذا لفظ الترمذي: (أطت السماء وحق لها أن تئط، ما

فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته لله ساجدا).

(١١) أهملت الغين في، ظ. (١٢) الآيتان (٣٩، ٤٠) الحجر ١٥.

(١٣) عبارة (د) بعد الآية: منى بنى آدم وهم أقل. (١٤) الآيتان (٤١، ٤٢) الحجر ١٥.

وعليهم وقع الكلام، وهم المخلصون من بني آدم^(١)، وليس المراد العموم حتى تدخل الملائكة؛ فإن العهد صارف عنه، وهو^(٢) مقدم على العموم، والآية وقعت في الحجر معينة^(٣)، والقصة^(٤) واحدة.

ومنهم من استدل - مع التمسك بقوله^(٥) [تعالى^(٦)]: (إلا من اتبعك من الغاوين) [والمراد بعباده اليهودون الذين تقدم ذكرهم وفيهم وقع الكلام، وهم المخلصون من بني آدم^(٧)] - بقوله^(٨): (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)^(٩).

واعترض بأن هذا إنما يدل على الأكثر من الذين بعث^(١٠) إليهم النبي ﷺ، والألف واللام في (الناس) للعهد، ولا يلزم من كون الغاوين أكثر من [هذه^(١١)] الطائفة أن يكونوا أكثر بالنسبة إلى كل الطوائف^(١٢) من لدن آدم عليه [الصلاة والسلام إلى يوم القيامة^(١٣)]. [والله أعلم^(١٤)].

«والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى، وإن تأخر عنها فالثاني أولى مطلقاً، وإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما

(١) ساقط من، ز، ظ.

(٢) وهو هو، د.

(٣) مبينة، ز، ظ.

(٤) القصد، ز، والقصة، ظ.

(٥) بقول، ظ.

(٦) ليس في، د، وهو تكرار لما بين الرقمين (٤ - ٥) الثانية، ولولا اختلاف المقام لأسقطته.

(٧) وبقوله، ز، ظ.

(٨) الآية ١٠٣ يوسف ١٢.

(٩) أهملت الباء والتاء في، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) الطريق، د.

(١٢) القيمة، د، ظ.

(١٣) ليس في، د.

مرفوعاً [لفظاً أو معنى] وإن^(١) يَكُنْهُ فهو أولى مطلقاً إن لم يمنع مانع». اعلم أن هذا الكلام يتعلق^(٢) بها إذا كان المستثنى واحداً^(٣) والمستثنى منه متعدداً، ولم يمكن^(٤) جعل الاستثناء راجعاً إلى المجموع، وإنما يرجع إلى واحد من ذلك المتعدد، فالأقسام - حينئذٍ - ثلاثة:

القسم الأول - أن^(٥) يتوسط المستثنى بين الاسمين اللذين يصح تعلق الاستثناء بأحدهما [نحو: ما فضل أباً إلا زيداً ابن، فالأب والابن يصح تعلق الاستثناء بأحدهما^(٦)]، لا بهما^(٧) معاً، فالمتوسط^(٨) بينهما يجعل مستثنى من الأول لا^(٩) من الثاني، ومثله المصنف^(١٠) بقوله تعالى: ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلاً، يَصْفَهُ﴾^(١١)، فأوجب^(١٢) استثناء (قليلاً) من (الليل) [لا^(١٣) من (نصفه)]، ووقع ٣٣. في إعراب أبي البقاء^(١٤) / : يجوز كون الاستثناء من النصف، وجعل المصنف^(١٥) (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، وجعله الأبدي مفعولاً لمحذوف^(١٦)، أي: قم نصفه، ورده أبو حيان^(١٧): بأن مقتضاه أن يكون أمر أولاً بقيام الليل إلا قليلاً، ثم أمر

(١) فان، د.

(٢) ينطبق، ز، ظ.

(٣) واحد، ز، ظ.

(٤) يكن، ز، ظ.

(٥) اذ، د.

(٦) ساقط من، د، ظ.

(٧) لأنها، د.

(٨) فالنوسط، ز.

(٩) ولا، د.

(١٠) في شرح التسهيل ١١٥ : ب.

(١١) ﴿... أَوْ أَقْصَيْتَهُ قَلِيلاً﴾ ٢، ٣ المزمّل ٧٣.

(١٢) وجب، ز، ظ.

(١٤) إعرابه للقرآن الكريم ٢ : ٢٧١.

(١٣) ليس في، د.

(١٥) في شرح التسهيل ١١٥ : ب.

(١٦) بمحذوف، ز، ظ.

(١٧) لم يقل ذلك في البحر ٨ : ٣٦٠ - ٣٦٢ في الكلام على آية المزمّل.

بأن يقوم النصف أو الثلث أو الثلثين، وذلك مغاير للأول، فيلزم النسخ مع الاتصال وفيه نظر؛ لأن حاصل المعنى على رأي الأبدى: لا تقم^(١) الجميع، وقم إما الثلثين ملازماً لذلك، أو قم تارة^(٢) النصف، وتارة الثلث، وتارة الثلثين، وهذا تخير لا نسخ، لكن يلزم عليه تقدير^(٣) (أو).

والقسم الثاني - أن يتأخر عنهما المستثنى، فيكون [الاستثناء^(٤)] من الأخير منهما مطلقاً، أي: سواء كان الأخير [منهما^(٥)] مرفوعاً، نحو: ما فضل أباً ابن إلا زيداً، أو كان غير مرفوع، نحو: ما فضل ابن أباً إلا زيداً.

القسم الثالث - أن يتقدم المستثنى عليهما، فهنا يُفصل^(٦) بين أن يكون أحدهما مرفوعاً [لفظاً أو تقديرًا، أو بين أن لا يكون كذلك^(٧)]، فإن لم يكن أحدهما مرفوعاً فالأول أولى به، نحو: ما فضلت إلا زيداً أحداً على أحد، وإن كان أحدهما مرفوعاً: إما لفظاً نحو: ما فضل إلا زيداً [أباً^(٨)] ابن، وإما تقديرًا^(٩) نحو: ما فضل إلا زيداً أباً من ابن، فالاستثناء متعلق بالمرفوع، وهو أحق [به^(١٠)] مطلقاً، سواء تقدم^(١١) على المنصوب أو تأخر عنه.

هذا كله ان لم يمنع مانع، بأن يكون ثم ما يتعين معه عود الاستثناء إلى أحد^(١٢) بعينه من ذلك المتعدد، نحو: طلق نساءهم^(١٣) الزيدون إلا ذوات

(١) يعم، ظ.

(٢) تارة، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) سقطت من، ز، المستثنى، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) لا فرق، ز، ظ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ، وفيها مكانه: أولاً.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) تقدم تقدم، ظ.

(١٢) لا واحد، د.

(١٣) نساوهم، ز، ظ.

البكارة، فهذا^(١) يعود إلى^(٢) النساء [لا] إلى الزيدتين، وكذا قولك: ما أفضل امرأة^(٣) على رجل إلا هنداً، فهذا يتعين عوده إلى الأبعد؛ لقيام المانع من عوده إلى الأقرب، فيحمل^(٤) على ذلك.

وقد فهمت أن قوله: (إن لم يمنع مانع) ليس راجعاً إلى المسألة الأخيرة^(٥) فقط، بل هو عائد إلى جميع المسائل المتقدمة، وإنما ترتب^(٦) الحكم في هذه الأقسام على الوجه الذي ذكره المصنف؛ لأن^(٧) القاعدة إنما ترجح^(٨) بالمجاورة^(٩) لأن الحمل عليها يقتضي عدم الفصل^(١٠)، فإما أن تتعدد المجاورة أو لا تتعدد^(١١)، فإن تعددت - وذلك في التوسط - استحال الترجيح بها، ووجب الترجيح بالسبق؛ لأن الحمل عليه يقتضي تأخر المستثنى عن المستثنى منه، وذلك هو الأصل، بخلاف الحمل على الثاني، فإنه يقتضي العكس، وإن لم تتعدد^(١٢)، فإن تأخر المستثنى عنهما وجب [أيضاً^(١٣)] اعتبار المحل، وهو الثاني؛ لأنه لم يعارضه معارض، وإن تقدم وجب أيضاً اعتبار المجاور، وهو^(١٤) الأول، اللهم إلا أن يكون الثاني مرفوعاً لفظاً أو تقديراً^(١٥)، فيجب الحمل عليه، والسر

(١) وهذا، د.

(٢) على، ز، ظ.

(٣) امرا، ز، ظ.

(٤) فيعمل، ز، ظ.

(٥) الاخرة، د.

(٦) ترلت، د.

(٧) ان، ز، ظ.

(٨) إنا نرجح، ز، ظ.

(٩) أعجمت الراء في، د.

(١٠) الفضل، ز.

(١١) تعدد، ز، ظ.

(١٢) يتعدد، ز، ظ.

(١٣) سقطت من، ز، ظ.

(١٤) المجاورة هو، د، ظ.

(١٥) تقدير، د.

فيه أن المستثنى المقدم حالّ في غير محله فالنية^(١) به التأخير، وهو فضلة^(٢) لفظاً أو تقديرًا، فإنما حقه في النية أن يكون بعد المرفوع لفظاً^(٣) [أو^(٤)] المرفوع تقديرًا، ولا يتأتى أن ينوى به التقديم عليه، فإن كان المرفوع هو الأول فلا خفاء في استحقاقه لأن يكون الحمل عليه؛ لأنه مجاور، ولا معارض، وإن^(٥) كان الثاني فإنما وجب الحمل عليه؛ إذ لا يتأتى أن يقدر^(٦) المستثنى متقدماً عليه؛ لأنه لا يجوز أن ينوى^(٧) بالفضلة في وقت ما التقدم على المرفوع، فإذا^(٨) وجب أن يقدر المستثنى مؤخرًا عنها^(٩) مع قطعك النظر عن أن الاستثناء منها أو مما قبلها، وصارت - حينئذٍ - كأنها تأخرت عنها؛ إذ المقدر بمنزلة المنطوق به، وهي إذا تأخرت وجاورت شيئاً كانت محمولة عليه.

فإن قيل: وكذا إذا قدرتها^(١٠) متأخرة عنها في صورة تقدم المرفوع [قلنا: إنما نقدرها مؤخرة عن المرفوع^(١١)] وحده، ولا يجب أن نقدرها^(١٢) مؤخرة عن منصوب آخر.

والحاصل أن القواعد ثلاث:

إحداها - حق المستثنى [أن يتأخر عن المستثنى^(١٣)] منه .
والثانية - حقها أن لا ينفصلا^(١٤) .

(١) فالبية، د.

(٢) فضله، د.

(٣) ان، د.

(٤) أهملت الياء والقاف في، ز.

(٥) بنوي، ز.

(٦) أهملت الذال في، د، فإذا، ز، ظ.

(٧) عنها، ز، ظ.

(٨) قدرها، ز.

(٩) ليس في، ز.

(١٠) يقدرها، د، ز.

(١١) ينفصلا، د.

(١٢) ليس في، د.

والثالثة - أن الفضلة المتقدمة على العمدة ينوى تأخيرها^(١) عن العمدة، والمنوي كالملفوظ به.

وعلى القاعدة الأولى بنيت^(٢) مسألة المتوسط^(٣)، وعلى الثانية مسألة المتقدم والمتأخر، وعلى الثالثة مسألة المرفوع.

ومن هنا تبين لأي شيء^(٤) لم يأت هذا التفصيل^(٥) في المؤخر^(٦)؛ لأنه حال في محله، ويتأخر عن المرفوع وغيره، ولا^(٧) وجه يوجب محله على المرفوع فتأمل.

٣٣١ وقد أسلفنا ما يقتضي / أن الأمر - عند وحدة المستثنى^(٨) وتعدد ما يصلح أن يكون مستثنى منه - ينقسم إلى قسمين:

أحدهما - أن لا يمكن جعل الاستثناء راجعاً إلى الجميع.

والثاني - أن يمكن جعله راجعاً إلى الكل، فما^(٩) تقدم هو القسم الأول كما قررناه^(١٠) أولاً.

وانتقل^(١١) [المصنف^(١٢)] إلى الكلام على القسم الثاني، [فقال^(١٣)]:

«وإذا أمكن أن يشرك^(١٤) في حكم الاستثناء مع ما يليه» أي: مع الاسم

(١) تأخيرها، ظ.

(٢) أثبت، د، ابنيت، ز، انبت ظ، واجتهدت في تصحيح اللفظ بها رأيت.

(٣) المتوسط، د.

(٤) ان سيويه، ز، ظ.

(٥) التفضيل، د.

(٦) المؤخرة، د.

(٧) فلا، د.

(٨) زاد هنا في (ز، ظ): منه وعند.

(٩) مما، ز، ظ.

(١٠) ذكرناه، د.

(١١) فانتقل، د.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) يشترك، د.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

الذي يليه المستثنى ، ففاعل (يلي) ^(١) ضمير (الاستثناء) ، ومفعوله ضمير (ما) الواقعة على الاسم ، أي : يشترك مع الاسم الذي يليه المستثنى . «غيره لم يقتصر عليه ، إن كان العامل واحداً» نحو : اهجر ^(٢) بني زيد وبني عمرو إلا من صلح ، ف (من صلح) لا يقتصر به على ما جاوره ^(٣) من أفراد المتعدد ^(٤) الصالح للاستثناء منه ، وهو بنو عمرو ، بل يجعل [مستثنى ^(٥)] من بني زيد وبني عمرو جميعاً ؛ إذ لا موجب للاختصاص ^(٦) .

وشرط المصنف أن يكون العامل واحداً ، وبقي عليه أن يقول : أو كالواحد ، نحو : آت أبناءك وأعط غلمانك إلا من أساء ، كما في المسألة التي بعدها بالنسبة إلى المعمول ، فإن اتحاده معنى كاتحاده لفظاً ومعنى . «وكذا إن ^(٧) كان غير واحد ، [والمعمول واحداً ^(٨) في المعنى ^(٩)]» نحو : لا تصحب زيدا ولا تزره ^(١٠) ولا تكلمه ^(١١) إلا تائباً ^(١٢) من الظلم ، والحاصل أن الصور ثلاث :

إحداها ^(١٣) - اتحاد العامل تحقيقاً مع تعدد المعمول تحقيقاً ، [نحو : أكرم الزيدتين والعمرين إلا من أساء .

(١) بلا ، د .

(٢) أهملت الجيم في ، ز .

(٣) جاوره ، د .

(٤) التعدد ، ز ، ظ .

(٥) ليست في ، ظ .

(٦) اختصاص ، د .

(٧) إذا ، ز ، ظ .

(٨) واحد ، م .

(٩) المتن ، د ، وما بين المعقوفتين ساقط من ، ز ، ظ .

(١٠) تذر ، د ، تدره ، ز ، ترده ، ظ ، ولا يستقيم المعنى بذلك .

(١١) تكلمه ، د .

(١٢) ثانياً ، ز ، نايباً ، ظ ، لكن أهل الباء والباء .

(١٣) أحدها ، ظ .

الثانية - اتحاد العامل تقديرًا مع تعدد المعمول تحقيقًا، نحو: أكرم الزيدتين وأعط العمرين^(١) [إلا من أساء.

الثالثة - تعدد العامل تحقيقًا مع^(٢) [اتحاد المعمول تقديرًا نحو: حالف^(٣) بني تميم وجاورهم^(٤) إلا من أساء.

وأما اتحاد العامل والمعمول معًا تحقيقًا فخارج عن مسألتنا التي هي مسألة التعدد فيما يمكن الإخراج منه، ومثالها^(٥): - أعني مسألة اتحادهما [معًا^(٦)] تحقيقًا - قولك: قام القوم إلا زيدًا، وقل من ذكر هذه المسألة من النحاة. والأصوليون يقولون: الاستثناء^(٧) المتعقب جملة^(٨)، ويظهر أن المتقدم عليها يكون كذلك، [لكن هذا^(٩)] إنما يصح فرضه على ضعف، لاشتماله على تقدم^(١٠) [المستثنى^(١١)] وعامله معًا، كقوله^(١٢):

خلا الله لا أرجو^(١٣) سواك^(١٤)

والمصنف فرض المسألة في المتعقب لمفردات^(١٥)، فيما يظهر من كلامه، ويظهر

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٢) ليس في أصول التحقيق، ولكن نقص الكلام حملني على الرجوع إلى نسخة دار الكتب: ١٠١٠ فوجدته فيها.

(٣) خالف، د، ز، ظ، وزاد بعدها ناسخا (ز، ظ) (في) ولكن لا يستقيم المعنى إلا بما فعلت.

(٤) وجاوزهم، د.

(٥) ومثالها، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) ان الاستثناء، ظ.

(٨) جملة، د، جملا، ز، ظ.

(٩) الأعشى كما في الخزانة، وليس في ديوانه. (١١) أرجوا، د، ز.

(١٢) سواكا، ز، وتماه:

..... وإنها أعد عيالي شعبة من عيالك

وقد مر في ص ٥٩.

(١٣) للمفردات، د.

أن المتقدم عليها كذلك، فينبغي أن يحمل قوله: (مع ما يليه) على معنى ما يجاوره، فإن التالي^(١) استعمل بمعنى المجاور كثيراً، متقدماً كان أو متأخراً، وحينئذ فيشمل صورتين، وفرض الأصوليين المسألة في تعاطف الجمل بالواو، ولم يذكره المصنف.

وشرط المصنف كون المعمول واحداً في المعنى، ولم يشترطه الأصوليون، فتأمل.

وإنما شرط المصنف وحدة^(٢) المعمول معنى؛ لأنه إذا كان واحداً كان أشد للارتباط، لاسيما وقد قيل^(٣): يشترط كون التعاطف بالواو، فيقرب - حينئذ - عود الاستثناء إلى الجميع.

«فصل»: في تكرير (إلا) على سبيل التوكيد أو غيره.

«تكرر (إلا) بعد المستثنى بها» أي: بـ (إلا) أخرى على حد قوله: [له^(٤)] عليّ درهم ونصفه. «توكيداً» أي: على جهة التأكيد لا التأسيس. «فيبدل ما يليها» أي: الاسم الذي يلي [إلا] «مما تليه^(٥)» بالتاء الفوقية أي: مما تليه^(٦) كلمة (إلا). «إن كان» الذي يليها «مغنياً عنه^(٧)» أي: عما تليه^(٨) (إلا)، وذلك مثل: [قولك^(٩)] (قام القوم إلا محمداً إلا أبا عبد الله) إذا كانت هذه كنيته، فما^(١٠) يلي [إلا]^(١١) المكررة للتوكيد هو [أبو عبد الله، وما تليه^(١٢) هو محمد،

(١) الثاني، د.

(٢) وحد، د.

(٣) تكرير، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) يليه، د، ز، ظ، وهو خطأ، لأن الفاعل ضمير عائد إلى (إلا).

(٦) يليه، د، ز، ظ، وكلامه يقتضي التاء الفوقية.

(٧) يليه، ز، وقد نبهناك إلى أن حروف المعاني يصح فيها التذكير والتأنيث.

(٨) فا، ز.

(٩) يليه، د، ز، وهو خطأ، لما ذكرنا في هـ ٤.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

فتبدل أبا عبد الله من محمد، لأنه ^(١) مغن ^(٢) عنه، من حيث هو [كنية له ^(٣)، فاتحدا بحسب المعنى، ولو قلت: قام القوم إلا أبا عبد الله كان ذلك مغنياً ^(٤) عن ذكر الاسم الأول. «وإلا» يكن ما يلي (إلا) التأكيدية ^(٥) مغنياً عما تليه ^(٦) هي، بأن يتغايرا ^(٧) معنى. «عطف بالواو» نحو: قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً، وهذا أحد المواطن التي يتعين فيها الواو، وسيأتي ذكرها في باب النسق، وقد اجتمع القسمان في قوله ^(٨):

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه ^(٩) وإلا رمله ^(١٠) ف (رسيمه) ^(١١) و (رملة) بدلان من العمل، وهما مغنيان عنه؛ إذ لو قلت: مالك من شيخك إلا رسيمه ^(١٢) وإلا رمله صح، و (رملة) معطوف على رسيمه ^(١٣) بالواو؛ لأنه ^(١٤) غير مغن عنه، إذ المراد تفصيل العمل ^(١٥) بأنواعه، ولا يتصور ذلك بواحد. والرسيم ^(١٦) والرمل: ضربان من السير.

(١) إلا أنه، ز، ظ.

(٢) مغني، ز، ظ، لكن الثاني أهمل الياء.

(٣) كنيته، ز، ظ.

(٤) معيناً، د.

(٥) التأكيد به، ز، ظ.

(٦) يليه، د، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.

(٧) قغايرا، د.

(٨) لا يعرف.

(٩) رسمه، ز، ظ.

(١٠) لم يذكروا له سابقاً ولا لاحقاً. سيبويه ١: ٣٧٤، المقرب ١: ١٧٠، شرح التسهيل ١١٦: أ،

ابن مالك ١: ٢٩٥، ابن الناظم ١١٩، ابن عقيل ١: ٥١٢، المقاصد ٣: ١١٧ - ١١٩،

النصريح ١: ٣٥٦، الأشموني ٢: ١٥١، الهمع ١: ٢٢٧، شواهد ابن عقيل ١٢١ -

١٢٢، الدرر ١: ١٩٣.

(١١) ولأنه، د.

(١٢) الأعمال، د.

(١٣) والرسم، ز، ظ.

واعلم أن (إلا) ^(١) التأكيدية ^(٢) هذه [لا^(٣)] يلزم ذكرها، بل لك أن تطرحها في كل من القسمين، أعني البدل والعطف، فتقول: قام القوم إلا محمداً أبا عبدالله، وقاموا إلا زيدا / وعمراً، وقضية كلام المصنف أن التوكيد ثابت قبل ٣٣٢ ثبوت البدل والنسق، والأمر بالعكس، ثبت البدل والنسق، وكانت (إلا) مؤكدة ومؤسسة.

«وإن كررت (إلا) لغير ^(٤) توكيد» وكان المقصود بها التأسيس، «ولم يمكن ^(٥) استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل ^(٦) العامل [ببعضها^(٧)] إن كان مفرغاً ^(٨)» أي: بواحد منها أيماً ^(٩) كان، فكان ^(١٠) حقه أن يقول: (بواحد)، كما صنع في الألفية ^(١١)، وأن يبين ^(١٢) أولوية الأول ^(١٣) بذلك. «ونصب ما سواه» على الاستثناء وجوباً؛ لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء نحو: ما جائي إلا زيد ^(١٤) إلا بكرةً إلا خالداً.

(١) لا، د.

(٢) التأكيدية، د.

(٣) ليست في، ز.

(٤) بغير، د.

(٥) يكن، د، ز، ظ.

(٦) شغل، د، ظ.

(٧) ليست في، د.

(٨) سقطت من، د، ز، ظ.

(٩) مكان، د، وكان، ز، ظ.

(١٠) أبها، د.

(١١) ص ٢٢، حيث قال:

وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفرغ التأثير العامل دع
في واحد مما بإلا استثنى وليس عن نصب سواء مغني

(١٢) تبين، ز.

(١٣) الأولى، د، ز، ظ، ويظهر لي أنه خطأ؛ لأن المراد الأول من المستثنيات لا من الأدوات.

(١٤) زيدا، ز، ظ.

قال الرضي^(١): ونقل عن الأخفش تجويز إضمار حرف^(٢) العطف في مثله، فتعطفه^(٣) على ما اشتغل^(٤) به الفعل، وليس إضمار العاطف بالفاشي^(٥) المشهور.

«وإن لم يكن» الاستثناء «مفرغاً فلجميعها» أي لجميع المستثنيات «النصب» على الاستثناء وجوباً «إن تقدمت» نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد؛ إذ لا يمكن إبدال شيء منها من المستثنى منه. «وإن تأخرت» عن المستثنى منه «فلأحدها» سواء كان الذي ولي^(٦) - المستثنى منه أو غيره. «ماله مفرداً» من الإبدال أو النصب^(٧) على الاستثناء «وللبواقى» من المستثنيات «النصب» وجوباً بعد الإبدال؛ لأن المبدل منه مرة لا يبدل منه أخرى؛ إذ صار بالإبدال^(٨) منه كالساقط، وأما قولك: أعجبني زيد أخوك جماله، فالبدل الثاني من البدل الأول، ومثال المسألة: ما جاءني أحد [إلا زيد أو^(٩)] إلا زيداً إلا عمراً [إلا بكرة^(١٠)] إلا خالداً.

«وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول» هذا راجع إلى جميع ما تقدم من الصور، يعني أن المستثنيات في جميع هذه الأقسام - من المفرغ^(١١) وغيره^(١٢)

(١) في شرح الكافية ١: ٢٤٣.

(٢) تجويزاً مما وحذف، د.

(٣) فيعطفه، د.

(٤) اشتغل، د.

(٥) بالغاسىء، د، بالقياسي، ز، ظ.

(٦) أولى، د.

(٧) عطف بالواو في، د.

(٨) بالابدالية، د.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) الفرع، د.

(١٢) وغير، د.

مخرجة^(١) من متعدد: إما ظاهر في غير المفرغ^(٢)، أو مقدر في المفرغ^(٣)، ففي^(٤) قولك: ما جاءني أحد إلا زيدا إلا عمراً إلا خالداً، (زيد) مخرج من (أحد)، و(عمرو) مخرج مما^(٥) بقي من (أحد) بعد إخراج (زيد)، [أي ما جاءني غير زيد إلا عمراً، وخالد^(٦) مخرج مما بقي من (أحد) بعد إخراج زيد^(٧)] وعمرو، أي: ما جاءني غير^(٨) زيد وعمرو إلا خالداً، فالكل مستثنى من المنفي الأول، فيكون الكل مثبتاً، وكذا في المفرغ^(٩) نحو: ما جاءني إلا زيد إلا عمراً^(١٠) إلا خالداً، فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد، [وخالد مخرج منه بعد خروج زيد^(١١)] وعمرو، وكذا إذا كان الأول موجباً نحو: جاءني القوم إلا زيدا [إلا عمراً^(١٢)] إلا خالداً، فالمستثنى الأول منفي وحكم الثاني والثالث كذلك، فيكون الكل^(١٣) منفياً^(١٤). «وإن أمكن استثناء بعضها» أي: بعض الأسماء الواقعة بعد (إلا) المكررة لغير^(١٥) تأكيد. «من بعض استثنى كل^(١٦) من متلوه، وجعل^(١٧) كل وتر خارجاً، وكل شفع^(١٨) داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل»

(١) مخرجه، د.

(٢) المفرغ، د، ز.

(٣) وفي، ظ.

(٤) سقط الجار من، د.

(٥) وخالد، ز، ظ، وهو خطأ، فليس معطوفاً على المستثنى الذي قبله، بل على (زيد) مخرج من (أحد).

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٧) بعد، د.

(٨) المفرغ، د.

(٩) عمرو، د.

(١٠) ساقط من، ز، ظ.

(١١) الأول، د.

(١٢) منفي، د.

(١٣) بغير، د.

(١٤) سقطت من، د، ظ.

(١٥) شمع، د.

(١٦) والا، د.

هذا يشعر بفرض المسألة في العدد ويعني^(١) بالوتر: الأول والثالث^(٢) والخامس والسابع، وعلى هذا^(٣)، وبالشفع^(٤): الثاني والرابع والسادس [والثامن^(٥)] ونحوها، فإذا قلت: له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً^(٦)، فكل وتر منفي خارج، وكل شفع^(٧) موجب داخل، فالحاصل في هذه الصور خمسة، وهي المقرّ بها، وذلك لأننا^(٨) أخرجنا التسعة من العشرة، بقي واحد، أدخلنا الثمانية، صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة، بقي اثنان، أدخلنا معها ستة صارت ثمانية، وأخرجنا منها خمسة، بقي ثلاثة، أدخلنا^(٩) معها أربعة، صارت سبعة^(١٠)، أخرجنا [منها^(١١)] ثلاثة، بقي أربعة، أدخلنا معها اثنين، صارت ستة، أخرجنا منها واحداً، بقي خمسة، وهي الحاصل، وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب البصريين والكسائي.

وحكى الشارح^(١٢) مذهبين آخرين لم يعول^(١٣) المصنف عليهما. «وكذا الحكم» وهو جعل كل وتر خارجاً وكل شفع^(١٤) داخل. «في [نحو^(١٥)]»: له

(١) أعجم حرف المضارعة باثنتين من تحته ومن فوقه في، ظ.

(٢) والثالث، ظ.

(٣) كذا في أصول التحقيق، ويظهر لي أن في الكلام نقصاً، لعله (فقس).

(٤) وبالشفيع، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) واحد، د.

(٧) خارج وكل شفيع خارج وكل شفيع، د.

(٨) أنا، د.

(٩) وأدخلنا، ز.

(١٠) تسعة، د.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) يقول، د.

(١٣) شفيع، د.

(١٤) ليست في، د.

[علي^(١)] عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة» حيث لا يمكن استثناء كل^(٢) من متلوه، فالوتر هنا، - أي: الثلاثة - منفي خارج، والشفع - أي: الأربعة - موجب داخل، فيكون معنى^(٣) عشرة إلا ثلاثة سبعة^(٤)، بإخراج ثلاثة من عشرة، وقولك: - بعد ذلك - إلا أربعة تدخل به الأربعة وتزيدها على السبعة، فيكون المقربه - في هذه الصورة - / أحد عشر «خلافًا لمن يخرج الأول والثاني» جميعاً ٣٣٣ من المستثنى منه المذكور أولاً، فيكون المقربه - في الصورة المذكورة - ثلاثة.

قال المصنف في شرحه^(٥): أشرت إلى قول السيرافي: فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله، نحو: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، [فالفراء يستثنى الثلاثة، فتبقى سبعة، ويزيد^(٦) الأربعة على تلك السبعة التي بقيت، فيكون المقربه أحد عشر، وغير الفراء يجعل^(٧)] الأربعة^(٨) كالثلاثة في الإخراج من العشرة، فيكون المقربه ثلاثة، وقول الفراء عندي هو الصحيح؛ لأنه جار على القاعدة السابقة، أعني جعل الاستثناء الأول إخراجاً، والثاني إدخالاً. كذا قال، وفيه نظر؛ لأنه إنما كان ذلك لأن الأول فيها إخراج كل من متلوه^(٩)، لا من الأبعد^(١٠)، فلزم أن يكون الأول (إخراجاً، والثاني إدخالاً^(١١))، لا أنه قصد ذلك من أول الأمر لذاته، فإذا^(١٢) تعذر^(١٣) إخراج الأربعة من الثلاثة عدلنا بها إلى الإخراج من الأصل.

(١) سقطت من، د، م.

(٢) قال، د، ز، ظ، وهو من عجيب التصحيف.

(٣) معى، ز، وهو خطأ ظاهر؛ لأن (معنى) مبتدأ خبره (سبعة).

(٤) الاسبعة، ظ.

(٥) على التسهيل ١١٦: ب.

(٦) وتزيد، د، وهو خطأ؛ لأن الضمير عائد على الفراء.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٨) فالأربعة، ز، ظ. (٩) تلوه، ز.

(١٠) ابعده، د. (١١) ادخال، د.

(١٢) فان، ظ. (١٣) ما بين الهالين مكرر في، د.

فإن قيل : لم يتعذر بأن يخرجها من المفهوم .
قلنا : هذا وإن أمكن لكن الإخراج من المنطوق أولى ، وفيه بحث .

«وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني أولاً» كقولك :
له عليّ مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة ، فـ (إلا عشرون) صفة لا يعتد بها
في الإخراج ، لأن العشرين غير مخرجة من المائة ، فتجعل ^(١) العشرة هي الأول ،
فتكون ^(٢) وترأً خارجاً ، والخمسة هي الثاني فتكون ^(٣) شفعاً داخلاً ، فالمقر ^(٤) به -
إذن ^(٥) - خمسة وتسعون .

ثم في كلام المصنف مناقشة من وجوه :
أما أولاً - فلأن الاسم ليس هو الصفة وإنما الصفة (إلا) مع الاسم جميعاً
كما سيأتي في ^(٦) كلامه .

وأما ثانياً - فلأنه مع الصفة لا استثناء ألبتة ^(٧) ، فكيف ساغ أن يقول :
[وإن ^(٨)] قدر المستثنى الأول صفة!! .

وقد يجاب عن هذا بأنه [إنها ^(٩)] سهاه مستثنى باعتبار صورته ، أو باعتبار ما
يمكن فيه ، أو باعتبار ما كان عليه قبل هذا التقدير ^(١٠) المفروض .

وأما ثالثاً - فلأن ^(١١) تقدير (إلا) وتاليها صفة لا يختص ^(١٢) بالأول ، إذ يجوز في

(١) ويجعل ، ز ، وتجعل ، ظ .

(٢) فيكون ، ز .

(٣) فيكون ، د ، ظ .

(٤) فالمعتد ، ز .

(٥) إذا ، ز ، ظ .

(٦) من ، ز ، ظ .

(٧) البتة ، ز .

(٨) ليست في ، د .

(٩) أهملت التاء في ، د .

(١٠) سقطت من ، ز ، ظ .

(١٢) تختص ، ز .

(١١) فان ، د .

الثاني أن يجعل صفة للأول، وفي الثالث^(١) أن يجعل^(٢) صفة للثاني، والممتنع إنما هو أن يجعل غير المجاور للشيء صفة لذلك الشيء، ومن ثم امتنع أن يقع (إلا) صفة مرتين في تركيب؛ لأن الثانية مفصولة من موصوفها، هذا إذا كان ليس معنا^(٣) ما يقبل الصفة إلا واحد^(٤)، فأما^(٥) إن كان ثم أعداد فيمكن أن يوجد في التركيب أكثر من صفة، وإن^(٦) لم يوجد للموصوف^(٧) الواحد أكثر من صفة واحدة.

«فصل» في الكلام على (إلا) التي بمعنى (غير)، ووقوع^(٨) المضارع والماضي بعد (إلا)، وما يعمل فيه ما قبل (إلا) فيما بعدها، وما لا يعمل.

«تَوَوَّلْ»^(٩) (إلا)^(١٠) [بمعنى^(١١) غير، فيوصف بها وبتاليها^(١٢) جمع] نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَتَا﴾^(١٣). «أو شبهه»^(١٤) كقوله^(١٥):
لو كان غيري^(١٦) سليمي^(١٧) الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر^(١٨)

(١) التالي، ز.

(٢) تجعل، ز.

(٣) معنى، د.

(٤) واحدة، د، واحدا، ز.

(٥) فان، د.

(٦) فان، ز، ظ.

(٧) الموصوف، د، ز، ظ، ولا يستقيم به الكلام.

(٨) وقوع، د.

(٩) با، ز، تاول، ظ.

(١٠) والا، ز.

(١١) ليست في، م.

(١٢) بتالها، د.

(١٣) ﴿... فَسَبَّحَنَ لِلَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٢٢ الأنبياء ٢١.

(١٤) شبهة، د.

(١٥) كقول الشاعر، د، وهو لبيد بن ربيعة. (١٦) غير، د، ز.

(١٧) أعربها في (ظ)، فوضع فوقها (منادى).

(١٨) من قصيدة مطلعها:

راح القطين بهجر بعدما ابتكروا فما تواصله سلمى وما تذر =

فـ (إلا الصارم)^(١) صفة لـ (غيري)^(٢)، وليس بجمع، لكنه شبهه^(٣) بالجمع^(٤)، من حيث صدقه على الثلاثة فما فوقها. «منكر» كما^(٥) سبق تمثيله^(٦). «أو معرف بأداة جنسية»^(٧)؛ ليكون في حكم النكرة، وإن كان معرّفاً بحسب اللفظ كقول الشاعر^(٨):

أنَيْخَتْ^(٩) فَأَلَقْتُ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلَ بَهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا^(١٠)

وقبل الشاهد:

قالت غداة انتجينا عند جارتها: أنت الذي كنت لولا الشيب والكبر فقلت: ليس بياض الرأس من كبر لو تعلمين، وعند العالم الخير وبعده:

ما يمنع الليل مني ما هممت به ولا أحرار إذا ما اعتادني السفر يروى: (... عن كبر) (... اليوم غيره) (... اعتادني السهر). انتجينا: تاجينا. الصارم: الماضي من السيوف. الذكر: الصلب الذي لا ينثي. أحرار: أتحير. لييد ٥٥ - ٦٠، سيبويه ١: ٣٧٠، المغني ١: ٧٥، الأشموني ٢: ١٥٦، السيوطي ١: ٢١٨، ٢١٩، شرح التسهيل ١١٧: أ.

(١) الصام، ز.

(٢) بغير، د.

(٣) شبه، ز.

(٤) بالجمع، ظ.

(٥) لما، د.

(٦) بمثله، د.

(٧) جنسية، ظ.

(٨) ذي الرمة.

(٩) أهملت الياء في، ظ.

(١٠) من قصيدة مطلعها:

مررنا على دار لَمِيَّة مرة . وجاراتها قد كاد يعفو مقامها
وقبل الشاهد:

أَلَا خَيْلٌ مَيِّ وَقَدْ نَامَ صَحْبَتِي فَمَا نَفَرُ التَّهْوِيمِ إِلَّا سَلَامُهَا
طُرُوقًا وَجَلْبَ الرِّحْلِ مَشْدُودَةً بِهِ سَفِينَةٌ بَرٍّ تَحْتَ خَدَيِّ زَمَامِهَا
وبعده:

يَمَانِيَّةٌ فِي وَثْبِهَا عَجْرَفِيَّةٌ إِذَا انْضَمَّ إِطْلَاهَا وَأَوْدَى سَمَاءُهَا =

فإن^(١) تعريف الأصوات تعريف الجنس .

قال المصنف في شرحه^(٢) : وحاصل هذا الفصل أنها^(٣) لا يوصف بها مفرد محض ، ولا معرفة محضة ، لا تقول : جاءني رجل إلا زيد ، ولا جاء القوم إلا زيد^(٤) إذا كان القوم معهودين ، فإن أردت الجنس جاز ، هذا كلامه ، وهو معذور في الثاني دون الأول ، فتأمل^(٥) .

وحكى [الشارح^(٦)] عن بعضهم أنه قد تجري^(٧) (إلا) وما بعدها على

خيلت : أتى خياله . التهويم : مصدر هوّ الرجل إذا هز رأسه من النعاس . طروق : مصدر طرق ، أتى ليلاً ، وفعله من باب نصر . جلب الرجل : بكسر الجيم وضمها - عيدانه ، وهو مبتدأ خبره مشدودة . سفينة : مرفوع بـ (مشدودة) ، فهو نائب فاعل ، به : الضمير عائد على (جلب) . بلدة : الأولى صدر الناقة والثانية الأرض . قليل : بالجر صفة لبلدة الثانية ، والأصوات مرفوع به فاعلاً ؛ وبالرفع فهو خبر مقدم والأصوات مبتدأ مؤخر ، وعلى الثاني الجملة صفة لبلدة الثانية والرباط الضمير المجرور بالباء . بغامها : صوت الناقة ، وهو في الأصل صوت الظبية ، ورفعها إنما هو بطريق العارية ، وإلا فحقه الجر ، وبيان ذلك : أن (إلا) صفة للأصوات لأنه شبيه بالنكرة ؛ نظراً إلى أن تعريفه بـ (ال) الجنسية ، و(إلا) بمعنى غير فتح ما بعدها أن يجز بالإضافة ، لكن لما كانت اسماً في صورة الحرف امتنع ظهور الإعراب عليها فنزل إلى ما بعدها عارية . ويجوز أن يقال : إنَّ (إلا) حرف على أصلها ، وما بعدها بدل من الأصوات ، وذلك لأن (قليل) فيه معنى النفي ، فصار الكلام به تاماً غير موجب ، وعليه ففي المستثنى وجهان : النصب والإتباع على البدلية ، واعتمد الشاعر الوجه الثاني ، لكن لا شاهد في البيت حينئذ . عجرية : فيها جفاء وشدة . أطلاها : خاصرتها ، مثني إطل .

ذو الرمة ٦٣٦ - ٦٤١ ، سيبويه ١ : ٣٧٠ ، المقتضب ٤ : ٤٠٨ - ٤٠٩ ، شرح التسهيل ١١٧ : أ ، الرضي ١ : ٢٤٧ ، المغني ١ : ٧٥ ، ٣٥١ - ٣٥٠ ، الأشموني ٢ : ١٥٦ ، السيوطي ١ : ٢١٨ ، ٢ : ٧٢٩ ، الممع ١ : ٢٢٩ ، الخزانة ٢ : ٥١ - ٥٢ ، الدرر ١ : ١٩٤ ، اللسان (بغم) .

(١) بان ، ز ، ظ .

(٢) على التسهيل ١١٧ : أ .

(٣) انه ، د .

(٤) زيدا ، ز ، ظ .

(٥) فتأمل ، د .

(٦) تجره تجرى ، د ، يجرى ، ز ، ظ .

(٧) سقطت من ، د ، والمعني به ابن قاسم .

المضمر^(١) قبلها، إلا أن ذلك لا يكون نعتاً؛ لأن المضمر^(٢) لا ينعت^(٣)، بل يكون عطف بيان، قال^(٤):

..... عاف تغير^(٥) إلا النؤي والوتد^(٦)

فـ (إلا^(٧) النؤي) عطف بيان من المضمر المستكن في (تغير).

قال: وما ذكره المصنف من أنها لا ينعت بها إلا النكرة أو المعرف بالأداة الجنسية جمعاً^(٨) أو شبهه^(٩) هو مذهب الجمهور، ونص عليه المبرّد والأخفش وابن السراج.

٣٣٤ «ولا تكون كذلك دون متبوع» / ملفوظ به، فلا يجوز أن يقال: قام إلا زيد، على أن يكون الأصل: قام القوم إلا زيد، فحذف^(١٠) الموصوف وأقيمت

(١) الضمير، ز، ظ.

(٢) المصمر، د.

(٣) ينعت به، ز، ظ، وهذا مناف لموضوع الكلام.

(٤) الاختل.

(٥) نقيض، ظ.

(٦) وبالصرمة منها منزل خلّق

الثالث في قصيدة مدح فيها عبد الله ويزيد ابني معاوية، وأولها:

حلت ضُبيرة أمواه العِداد وقد كانت تحل وأدنى دارها تُكُدد

وأقفر اليوم ممن حله الثمد فالشعبتان فذاك الأبرق الفرد

وبعد الشاهد:

دار لبهانة شط المزار بها وحال من دونها الأعداء والرصد

يروى: (... منهم منزل...) الصرمة: أرض وأصله الرملة من صرمت من معظم الرمل.

خلق: بال. عاف: دارس. النؤي: حفرة حول الخباء تقيه السيل. بهانة: امرأة طيبة خفيفة

الروح.

الأختل ١٦٧ - ١٧٦، شرح التسهيل ١١٣: ب، ابن الناظم ١١٧، المغني ١: ٣٠٥ المقاصد ٣:

١٠٣ - ١٠٥، التصريح ١: ٣٤٩، الأشموني ٢: ١٤٤ - ١٤٥، السيوطي ٢: ٦٧٠ - ٦٧١.

(٧) أهملت الفاء في، ز.

(٨) جميعاً، ظ.

(٩) شبهة، د.

(١٠) بحذف، ز، ظ.

الصفة مقامه، وإنما امتنع ذلك هنا - مع جواز قيام الصفة مقام^(١) الموصوف في غير هذا الموضع - لأن (إلا) دخيلة^(٢) في الوصف بها، وليست بمتأصلة فيه، نصّ على ذلك^(٣) سيبويه^(٤). «ولا حيث لا يصلح الاستثناء»^(٥) فلا يجوز: عندي درهم^(٦) إلا [جيد، على الوصف؛ لأنه لا يجوز: عندي درهم^(٧) إلا جيداً، على الاستثناء؛ إذ لا يصح إخراج الجيد من الدرهم؛ لأنه لا يعمه وغيره فيخرج، ويجوز: عندي درهم إلا^(٨)] دائق، على الوصف؛ لأنه يجوز: إلا^(٩) دائقاً، على الاستثناء، من حيث إن الدرهم هنا بمثابة الجمع في المعنى باعتبار اشتماله على الدوائق^(١٠)، فصح إخراج الدائق منه، [لأنه^(١١)] [جزء منه^(١٢)] كما يخرج الواحد من العشرة مثلاً.

وهذا الذي شرطه المصنف - من صلاحية الاستثناء في المحل الذي تستعمل^(١٣) فيه (إلا) مع تاليها صفة - مخالف^(١٤) لكلام سيبويه والأكثرين؛ لأنهم قالوا: - في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَفَسَدَتَا﴾^(١٥) إن (إلا) هنا صفة

(١) فقام، د. (٢) دخيلة، ز، ظ.

(٣) نص عليه، د.

(٤) قال في كتابه ١ : ٣٧١ : (ولا يجوز أن تقول: ما أتاى إلا زيد، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، إنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون) لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار).

(٥) للاستثناء، د.

(٦) درهم، د، وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) لا، د.

(٩) الدائق، د.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) يستعمل، ز، ظ.

(١٣) مخالفة، ز، ظ.

(١٤) ﴿... فَسَبَّحَنَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٢٢ الأنبياء ٢١.

بمعنى غير، مع أن الاستثناء هنا غير صالح؛ ولهذا منعوا أن^(١) يكون بدلاً؛ لأن البديل^(٢) مستثنى، والاستثناء^(٣) ممتنع فيه من جهتي اللفظ والمعنى:

أما الأول^(٤) - فلأن الجمع المنكر في^(٥) الإثبات لا عموم له، فلا يصح^(٦) الإخراج منه، فهو بمثابة^(٧) قولك: قام رجال إلا زيداً، وهو لا يصح.

فإن قلت: (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، فتكون النكرة - في الآية - [واقعة^(٨)] في^(٩) سياق النفي فتعم^(١٠).

قلت: هذا أمر قال به المبرد^(١١)، جوز^(١٢) كون (إلا) - في الآية - للاستثناء، وما^(١٣) بعدها بدل^(١٤)، مستنداً إلى هذه الشبهة.

ورد: بأن العرب لا تعتبر^(١٥) مثل هذا النفي، بدليل أنهم لا يقولون: لو جاءني ديار أكرمته. ولو جاءني من أحد أحسنت إليه، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز: ما فيها ديار، وما جاءني من أحد.

(١) أن أن، د.

(٢) المبدل، ز، ظ.

(٣) والاستثنى، د، فالاستثناء، ز، ظ.

(٤) أولاً، د.

(٥) أهملت هذه الكلمة في، ز.

(٦) يصلح، ز.

(٧) بمثابة، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) وفي، د.

(١٠) فتفي، د.

(١١) سبق الشارح في نسبة هذا القول إلى المبرد الرضي في شرح الكافية ١: ٢٤٧، وابن هشام في

المغني ١: ٧٤، والذي في المقتضب ٤: ٤٠٨ غير ذلك، فقد عدّ (إلا) صفة بمعنى غير.

(١٢) فأجاز، د.

(١٣) وإن ما، ز، ظ.

(١٤) بدل بدل، د.

(١٥) يعتبر، ز.

وأما الثاني - فلأن معنى الاستثناء: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم^(١) الله^(٢) لفسدنا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة [فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك صحيحاً، وإنما المراد^(٣)]: [لو كان^(٤)] فيهما آلهة^(٥) عوضاً عن كون الله^(٦) فيهما، لحصل^(٧) الفساد.

ومثل سيبويه^(٨) للمسألة بقوله: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبننا، وهذا أيضاً لا يصح فيه الاستثناء، لعدم العموم؛ لأن^(٩) المراد: رجل مكان زيد، وليس المراد: لو كان معنا جماعة ليس فيهم زيد لغلبننا، لأنه يقتضي بمفهومه أنا إنما نكون^(١٠) غالبين إذا كان معنا جماعة فيهم^(١١) زيد.

ثم إن كلمة (غير) يوصف بها المفرد في الإيجاب، نحو: مررت برجل غيرك، و (إلا) محمولة عليها، فلم لا يجوز^(١٢): مررت برجل إلا زيد، كما يجوز^(١٣): مررت برجل غير زيد؟.

وقد يقال: لم يريدوا أن يخرجوها عن صورتها الأصلية^(١٤) ألَبَتَه. ولما رأى بعضهم هذا الشرط مختلفاً^(١٥) في هذين المثالين قال: المراد بالاستثناء

(١) ليس فيهم ليس فيهم، ز.

(٢) إلا الله، د، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) ساقط من، د، ز، ظ، والسياق مضطر إليه.

(٥) آلهة، ز، ظ.

(٦) يحصل، د، ز.

(٧) في كتابه ١: ٣٧٠.

(٨) ولان، ز، ظ.

(٩) يكون، د، ز.

(١٠) فهم، د، ليس فيهم، ز، ظ، والصحيح ما أثبتته.

(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

(١٢) الاصيله، د، الاصيله، ز.

(١٣) مخيلاً، ظ.

ما هو أعم من المتصل والمنقطع ، وإنما يمتنع في المثالين المتصل لا المنقطع ، وهذا يفضي^(١) إلى أن يكون اشتراط هذا القيد لاغياً^(٢) لم يحتز به عن شيء .

«ولا يليها» أي : لا يلي [إلا^(٣)] «نعت^(٤) ما قبلها» وفقاً للأخفش وأبي علي^(٥) ، وخلافاً للزمخشري ، مثل : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، على أن تجعل^(٦) هذه الجملة الاسمية صفة لأحد الواقع قبل (إلا) .

«وما أوهم ذلك» كالمثال^(٧) المذكور . «فحال» فيحكم بأن^(٨) الاسمية المذكورة حال من (أحد) ، لا صفة له «أو صفة بدل محذوف ، خلافاً لبعضهم» . وذلك مثل : ما مررت برجل إلا قائم ، فيقدرلـ (قائم)^(٩) موصوف [محذوف ، أي^(١٠)] إلا رجل قائم ، ورجل - حينئذٍ - بدل من الأول ، و (قائم) صفة البديل ، لا المبدل منه .

«ويليها»^(١١) - في النفي - «حيث يكون الاستثناء مفرغاً «فعل مضارع بلا شرط» إما خبر مبتدأ نحو : ما زيد إلا يقوم ، أو حال : نحو ما جاءني زيد إلا يضحك ، أو صفة نحو : ما جاءني منهم رجل إلا يبتسم ، على الخلاف المتقدم .

(١) يقتضى ، ظ .

(٢) لا فياً ، د .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ، ز ، ظ .

(٤) لغة ، ز .

(٥) الفارسي .

(٦) يجعل ، ظ .

(٧) كالمثل ، ز .

(٨) فان ، ظ .

(٩) بقائم ، د .

(١٠) ليس في ، د .

(١١) وتليها ، ز .

وإنما شرط^(١) التفرغ^(٢)، لتكون^(٣) (إلا) ملغاة^(٤) عن العمل على قول^(٥)، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول، فيسهل دفعها عما هو مقتضاها من الدخول على الاسم؛ لانكسار شوكتها بالإلغاء، وشرط كون الفعل مضارعاً، لمشابهة^(٦) الاسم. «وماض مسبوق بفعل» منفي مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾^(٧)، ونحو: ما أنعمت عليه [إلا شكر^(٨)]، ولا^(٩) أكرمته [إلا^(١٠)] أكرمني، ومنه الخبر المأثور / [ما أيس^(١١)] الشيطان [قط^(١٢)] [من بني آدم^(١٣)] [إلا أتاها من قبل النساء^(١٤)]، أي ما أيس الشيطان من بني آدم^(١٥) [من جهة غير النساء إلا عازماً على إتيانهم من جهة النساء، جعل المعزوم^(١٦) عليه^(١٧) المجزوم^(١٨) به كالواقع الحاصل.

وعلل ذلك بأن القصد بمثل هذا الكلام لزوم تعقب مضمون ما بعد (إلا) لمضمون ما قبلها، وذلك معنى الشرط والجزاء غالباً، فقصداً^(١٩) صوغ ما قبل (إلا) وما بعدها صوغ الشرط والجزاء، وذلك إما بكونها ما ضيين، نحو: ما زرتني إلا أكرمتني، فهو نظير: [إن زرتني أكرمتك، أو مضارعين، نحو: ما أزوره إلا يزورني، فهو نظير^(٢٠)] [صوغ^(٢١)]: [إن يزورني أزره^(٢٢)]، أو جعل الأول

(١) اشترط، د.

(٢) التفرغ، د.

(٣) ليكون، ز.

(٤) الملغاة، ز.

(٥) القول، د.

(٦) لمشابهة، ز، ظ.

(٧) الآية ١١ الحجر ١٥.

(٨) والا، ز.

(٩) ساقط من، ز، ظ.

(١٠) ليست في، ز.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ.

(١٢) من كلام سعيد بن المسيب رحمه الله على مافي الحلية ٢: ١٦٦، ولفظه: (ما أيس الشيطان

من شيء إلا أتاها من قبل النساء) ولكن الرضي استشهد به في ١: ٢٥٠، وعزاه إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ظ.

(١٤) المعزور، ز.

(١٥) في (د) فرق هذه الكلمة بين سطرين، فجعل الواو والألف في سطر وما قبلها في سطر.

(١٦) ليست في، د. (١٨) ان تزرني أزرك، ز، ظ، ولا يتفق مع النظر.

مضارعاً والثاني ماضياً كالأية المتقدمة^(١)، فهو نظير صوغ (من يقيم ليلة القدر
 ٣٣٥ ايهاً واحتساباً / غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٢) أو جعل الأول ماضياً والثاني
 مضارعاً، نحو: ما زرتني إلا أكرمك^(٣)، [فهو نظير: إن زرتني أكرمك^(٤)] «أو
 مقرون بـ (قد)» لتقريبه^(٥) من الحال فيكون شبيهاً^(٦) بالمضارع، ثم هذا المقرون
 بـ (قد) قد لا يسبقه فعل، نحو: ما زيد إلا قد قام، وقد يسبقه فعل، فهذا^(٧)
 لا بد من اقترانه بالواو، نحو: ما زرت^(٨) إلا وقد زارني^(٩)، ولا^(١٠) يجوز أن
 يقال^(١١): مازرت^(٨) إلا قد زارني^(٨).

قال الرضي^(١٢): لأنك إن نظرت إلى معنى الجزء^(١٣) الذي يستفاد من مثل
 هذا الحال [فالجزء^(١٤) لا يتجرد عن الفاء^(١٥) إذا كان مع (قد)، وإن نظرت إلى
 الحال^(١٦)] الذي هو أصله^(١٧) فقد علم في هذه الحال أن مضمونها غير مقترن

(١) (وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) ١١ الحجر ١٥.

(٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ١ : ١٢ بهذا اللفظ، ومسلم ١ : ح ٧٦٠ (عام) ١٧٦ (خاص).

(٣) أكرمك، ز.

(٤) أكرمك، د، وهو خطأ؛ إذ لا يستقيم مع المقصود من التمثيل، وما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٥) ليقربه، ز، ظ.

(٦) شبيها، ز.

(٧) فهنا، ز، ظ.

(٨) وضع دالاً مكان الراء في، ظ.

(٩) فلا، ز، ظ.

(١٠) تقول، د.

(١١) في شرح الكافية ١ : ٢٥٠.

(١٢) الجزء، د، ظ.

(١٣) فبالجزء، ظ.

(١٤) عليها في (ظ) تشويش لم تتضح معه.

(١٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(١٦) الكلام الآتي ليس للرضي، وجاء عنده: (الذي هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور،

وإنما قلنا: إن الأغلب... إلى آخره.

بمضمون^(١) عاملها، كما هو الغالب في الحال، فاحتيج إلى أن يستظهر - مطرداً في ربط هذه الحال بعاملها لفظاً - بحرف الربط، أي الواو^(٢)، فمن ثم اطرده نحو: ماأزوره^(٣) إلا ويكرمني^(٤)، ونذر: قمت وأصبك عينه، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

[قال^(٥)]: وإنما قلنا إن الأغلب في الحال مقارنة مضمونه^(٦) لمضمون عامله؛ لأنه قد يجيء بخلاف ذلك، كقولهم: خرج الأمير [معه^(٧)] صقر صائداً به غداً، وهذا [أيضاً^(٨)] من حيث التأويل مقارن، إذ المعنى عازماً^(٩).

قلت: فقد آل الأمر إلى^(١٠) أنه^(١١) لا بد من مقارنة مضمون الحال لمضمون عاملها ولو بالتأويل، فلا تتخلف المقارنة في صورة من صور الحال، إما تحقيقاً وإما تقديرًا، فيحتاج إلى تأويل الأمثلة كلها التي ظاهرها^(١٢) عدم المقارنة، وتأويلها بالطريق التي سلكها الرضي - وهو أن تجعل^(١٣) ذلك من باب الحال المقدرة - غير مرضي فيما يظهر [لي^(١٤)]؛ لعدم انطباقه على المعنى المراد؛ وذلك لأن الغرض من قولك: ما أنعمت عليه إلا شكر، أنك مهما أنعمت عليه شكر، لا أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره، أو في حال عزمه على الشكر.

-
- (١) بمضمونه، د.
 - (٢) الوارد، ز.
 - (٣) زوره، د.
 - (٤) يكرمني زيد، د.
 - (٥) ساقط من، د.
 - (٦) مضمونة، د، ز، مضمونة، ظ.
 - (٧) غازما، ظ.
 - (٨) أعجمت الباء في، ز، وهو دأبها.
 - (٩) انه لأنه، ظ.
 - (١٠) طاهرها، د.
 - (١١) يجعل، ظ.

فجعل الجملة الواقعة بعد (إلا) - في التركيب المذكور وأمثاله - [حالية^(١)] غير وافية بالمقصود ولا محصل^(٢) للمراد، فوجب إلغاؤه والنظر في وجه آخر يخرج ذلك عليه، وأقرب ما يخرج عليه ذلك - فما يلوح لي الآن - أن الفعل^(٣) الواقع بعد (إلا) في تأويل المصدر المنصوب على أنه مفعول به، على حد قولهم: نشدتك الله إلا فعلت، أي ما أسألك^(٤) إلا^(٥) فعلك، كذلك ما نحن فيه، فيكون معنى المثال المذكور: ما أنعمت عليه ففعل إلا الشكر، فيكون ثم معطوف^(٦) بالفاء هو عامل هذا المفعول به الواقع بعد (إلا)، وحذف للدلالة عليه، ويترد هذا في جميع الأمثلة، فتقول: - في الآية^(٧) - المعنى وما يأتيهم من رسول فيفعلون إلا الاستهزاء^(٨) به، وفي الخبر المعنى: ما أيس^(٩) الشيطان من بني آدم من جهة [غير^(١٠)] النساء ففعل إلا إتيانهم^(١١) من قبل النساء، وحذف فاء العطف ومدخولها^(١٢) غير عزيز في كلامهم، وكون الفعل مؤولاً بالمصدر بدون سابك من الحروف^(١٣) المصدرية^(١٤) موجود في كلامهم مطرداً وغير مطرد فتأمل.

(١) ليست في، د.

(٢) محل، ز، ظ.

(٣) أن تجعل الفعل، د.

(٤) أسيلك، ز.

(٥) لا، د.

(٦) معطوفاً، د.

(٧) ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ١١ الحجر ١٥.

(٨) لاستهزاء، ز.

(٩) اليس، ظ.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) أهملت التاء والياء في، ز.

(١٢) ودخولها، ظ.

(١٣) حروف، ظ.

(١٤) أهملت التاء في، د.

وقد لاح وجه آخر أحسن من هذا، وهو أن لا يرتكب شيء مما في الوجه المتقدم من الحذف والتأويل، بل يجعل^(١) ذلك في جميع الأمثلة^(٢) من باب الحال المقدرة، لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي، وذلك أن تقول^(٣): المعنى ما أنعمت على زيد إلا مقدراً شكره بعد ذلك، والمقدر اسم مفعول، على أن المراد التقدير^(٤) من قبل الله تعالى، فيلزم وقوع متعلقة^(٥)؛ إذ كل ما^(٦) قدر الله [تعالى]^(٧) وقوعه، وقع حتماً، فلما كان غرض المتكلم الإخبار بأنه كلما أنعم على زيد شكره^(٨)، ولم يتخلف شكره إياه بعد إنعامه [عليه]^(٩) لزم أن يكون الإنعام واقعاً في حالة^(١٠) تقدير^(١١) الله تعالى / لشكر^(١٢) المنعم عليه، إذ لولا^(١٣) تقديره [كذلك]^(١٤) لم يقع موقع الشكر بعد الانعام، علم المتكلم أن انعامه كان واقعاً في حال التقدير المشار إليه، فأخرج كلامه على هذه الصورة.

وأما على الوجه الذي اختاره الرضي فلا يلزم المعنى المراد^(١٥)؛ إذ وقوع الإنعام في حال إرادة العبد المنعم عليه الشكر لا يلزم منه^(١٦) وقوع الشكر؛ لجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها؛ ولأن وقوع شكر العبد بعد الإنعام المذكور

(٢) الأمثلة في، د.

(١) يجهل، ز، ظ.

(٣) يقول، ظ.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) متعلق، ظ.

(٦) كلما، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) شكر، د، ظ.

(٩) ليشكر، د.

(١٠) لو، ز، ظ.

(١١) لذلك، ك، ومن هنا بدأ سقط من، ز، ظ آخره في ص ١٠١هـ، وسنعمد مكانها نسخة

دار الكتب (١٠١٠) ونرمز لها (ك)، والساقط يبدأ من ١٤٨: ب س ١٦ (ك).

(١٢) المرأ، د.

(١٣) فيه، د.

يقتضي أنه كان عازماً في حالة صدور الإِنعام، والله تعالى أعلم.

قال الشارح^(١) :- تابعاً للمصنف - فلو قلت : ما زيد إلا قام، لم يجز؛ لأنه ليس مما ذكر.

قلت : يرده قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾^(٢)، ولا يقال : لعلها على إضمار (قد) ؛ لأننا نقول : ظاهر اشتراط (قد) أن تكون صريحة، وأيضاً فاشتراط (قد) للتقريب من الحال، كما مر، وهو غير لائق في الآية.

«ومعنى : نشدتك^(٣) [الله^(٤)] إلا فعلت : ما أسألك إلا فعلك» فهو كلام صورته صورة الموجب، وكان القياس أن لا تجيء بعده^(٥) (إلا) ولكنه محمول على معنى النفي.

قال الرضي^(٦) : قولهم نشدتك الله، من قولهم : نشدته فنشد، أي : ذكرته فتذكر، فـ (نشد) المتعدي [إلى واحد مطاوع الأول المتعدي^(٧)] إلى اثنين، والمعنى : ذكرت لك الله بأن أقسمت عليك به، وقلت : لك - بالله لتفعلن. أو تكون (نشدتك) بمعنى طلبت، أي : نشدت لك الله، كقوله تعالى : ﴿أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾^(٨)، أي : أبغي لكم، أي : طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم الناس به، لأقسم به تعالى عليك.

ومعنى (إلا فعلت)^(٩) : إلا فعلك^(١٠)، وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه [معنى^(٧)] القسم، لأنك إذا حلفت غيرك بالله، فقد ضيق عليه الأمر في فعل

(١) الش، د، ك، والمراد ابن قاسم.

(٢) ... فَحَقَّ عِقَابُ ١٤ ص ٣٨.

(٣) انشدك، م.

(٤) ليست في، م. (٥) بعد، د.

(٦) في شرح الكافية ١ : ٢٥١. (٧) ليس في، د.

(٨) ﴿قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ ... وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْغَالِبِينَ﴾ ١٤٠ الأعراف ٧.

(٩) فعلى، د. (١٠) فعله، د.

مطلوبك، فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلك، فـ (فعلت) بمعنى المصدر مفعولاً به لـ (أطلب) الذي دل عليه (نشدتك الله)، وإنما جعلته فعلاً ما ضياً لقصد المبالغة في الطلب، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه^(١)، وصار ماضياً، ثم أنت مخبر عنه، فهو مثل: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ^(٢)﴾، ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ^(٣)﴾، وقولهم: رحمك الله. هذا كلامه رحمه الله.

«ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها مطلقاً» وذلك لأن المستثنى في حكم^(٤) جملة مستأنفة؛ لأنك إذا قلت: مرّ القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: وما فيهم زيد، فكما لا يعمل شيء من الجملة المستأنفة في شيء من جملة أخرى، لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها أصلاً، وقضية هذا أنه كان يجب أن لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها مطلقاً، لكنهم استثنوا من ذلك صوراً لا مندوحة لهم فيها عن الأعمال. وهي التي ذكرها المصنف بقوله: «ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى» فرغ له العامل، كذا قيده في الشرح^(٥)، وهو صحيح، نحو: ما قام إلا زيد. «أو مستثنى منه» نحو: ما قام إلا زيداً أحد. «أو تابعا له» أي: للمستثنى منه، نحو: ما قام أحد إلا زيداً^(٦) فاضل^(٧).

فإن قلت: لزم المصنف أن يميز: نحو ما ضرب إلا زيد عمرأ^(٨)؛ لأن كلا من الاسمين مستثنى، فلم يخرج عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها عما ذكر.

(١) يطلبه، د.

(٢) ﴿كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرَّارًا...﴾ ٧١ (.....) أَتَقَوَّارِبَهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُرَّارًا (.....)

٧٣ سورة الزمر ٣٩.

(٣) ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَنْ يَفْضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ يَمَارَ زُفَكُمُ اللَّهُ قَالَ الْإِبْرَاهِيمُ إِنَّهُ حَرَمُهُمْ عَلَىٰ

الْكَافِرِينَ﴾ ٥٠ الأعراف ٧.

(٤) حكمة، د.

(٥) على التسهيل ١١٨: أ.

(٦) زيد، د، وقد كرر فيها من قوله (أو تابعا) .. إلى هذه الكلمة.

(٧) أصل، د.

(٨) عمرو، د.

قلت: تقدم أن المسألة خلافية، فيحتمل أن يكون [المصنف^(١)] قائلاً بجوازها، وقد مرّ ذلك قريباً.

فإن قلت: يمنع من ذلك أنه قدّم أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئاً، وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة؛ إذ التقدير: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمرأ^(٢)، فاستثنى شيئاً^(٣) بأداة واحدة.

قلت: قد سبق أن مراد المصنف بذلك: لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة شيئاً^(٤)؛ لما قرناه هناك، فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام.

«وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل» نحو: قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي^(٥) إِلَيْهِمْ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، يَا بَلِيبَنِي وَالزُّبَيْرُ...﴾^(٦)، فقد يظن^(٧) أن (بالبينات) متعلق بما قبل (إلا)، وهو (أرسلنا)، فيلزم عمله في غير الصور الثلاث، فيقدر عامل محذوف، أي: أرسلناهم، وهكذا^(٨) يصنع في كل صورة يظن فيها مثل ذلك، لكن قد يستشكل بمثل قولك: ما جاء إلا زيد راكباً^(٩)، إذا فرغ الفعل للفاعل والحال جميعاً، فيكون الحصر فيها جميعاً، حيث يقول بجواز استثناء شيئين بأداة واحدة، فههنا لا يقدر فعل ألّبتة، وينبغي أن يتعين ذلك؛ لأن الأصل خلاف

(١) ليست في، د.

(٢) عمروا، د.

(٣) سيان، د.

(٤) شيئا، د.

(٥) كذا في أصول التحقيق، وهي قراءة العشرة عدا عاصم، فقد روى عنه حفص: (نوحى)،

وروى عنه أبو بكر (يُوحى) كالجماعة. السبعة ٣٥١، النشر ٢: ٢٩٦.

(٦) ﴿... وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٤٣، ٤٤ النحل ١٦.

(٧) فقط تظن، د.

(٨) هكذا، د.

(٩) زيدا ركبا، د.

الإضرار، ولا يحمل عليه^(١) / مع عدم الحاجة إليه، لا سيما وهو مفض إلى غير ٣٣٦ ظ
المقصود. «خلافاً للكسائي في منصوب» كقول الشاعر^(٢):

فما كف إلا ماجد^(٣) ضرّاً بئس^(٤)
«ومجروور»^(٥) كآلية التي تلونها آنفاً^(٦)، «وله ولا بن الأنباري»^(٧) في مرفوع»
كقوله^(٨):

تزودت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها^(٩)
«فصل»: فصل في الكلام على (حاشا)^(١٠) و (خلا) و (عدا) و (ليس) و
(لا يكون) المستثنى بهن.

«يستثنى بـ (حاشا)^(١١) و (خلا) و (عدا)^(١٢)، فيجررن^(١٣) المستثنى
أحرفاً» فتقول^(١٤): قام القوم حاشا^(١٥) زيد، وخلا بكر^(١٦)، وعدا خالد، وإذا

(١) آخر الساقط من، ز، ظ الذي بدأ في ص ٩٧ هـ ١١.

(٢) لا يعرف. (٣) صر. د.

(٤) يابس، ز، ظ، وعجزه:

..... أمانيه منه أتيت بلا منّ

شرح التسهيل ١١٨: أ، اجمع ١: ٢٣٠، الصبان ٢: ١٤٢، الدرر ١: ١٩٥.

(٥) ومخفوض، م.

(٦) يعني آية النحل راجع ص ١٠٠ هـ ٦.

(٧) لعله يعني: أبا بكر.

(٨) قيس بن الملوّح

(٩) مرفي ٢٧٣: ٤ فراجع إن رأيت.

(١٠) حاشى، د، ز، ظ، والصواب بالالف.

(١١) بحاشى، د.

(١٢) وعدا وخلا، م.

(١٣) فيجرون، د، ز.

(١٤) تقول، ز، ظ.

(١٥) حاشى، د.

(١٦) كرر هذا المثال في، ظ.

جررت ضمير المتكلم قلت: حاشاي وخلاي وعداي - بدون [نون^(١)] وقاية كقول الشاعر^(٢):

في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور^(٣)
ثم قيل^(٤): موضعها^(٥) نصب عن^(٦) تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه^(٧)، على ما هو مقرر في حروف الجر، واستصوب ابن هشام^(٨) الأول، قال: لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت - في عدم التعدية - الحروف الزائدة؛ ولأنها بمنزلة (إلا)^(٩)، وهي غير متعلقة، وقد نبهنا في حاشية المغني^(١٠)، على ما في الوجهين من النظر:

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) الأقيشر.

(٣) لم أجد في مراجعي مزيداً عليه. ويروى:

من معشر عبدوا الصليب سفاهة

معذور: مختون. شرح التسهيل ١١٨: ب المقاصد ١: ٣٧٧-٣٧٨، التصريح ١: ١١٢،

الهمع ١: ٢٣٢، الدرر ١: ١٩٧.

(٤) قبل، ز.

(٥) موضعها، د، والضمير عائد إلى الثلاثة.

(٦) على، ظ.

(٧) وشبهه، د.

(٨) في المغني ١: ١٤٢.

(٩) الأول، ظ.

(١٠) أهملت الغين في، ظ، ويعني تحفة الغريب، فقد قال هناك في ٥٦: أ: (لا نسلم أن معنى

التعدية كما ذكره، بل معناها جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك

المعنى للمجرور، بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه،

وقد أفصح المصنف بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف العين على (على) الاستدراكية

مانصه: وتعلق (على) هذه بما قبلها كتعلق (حاشا) بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت

معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج.

وأما الاستدلال بأنها بمنزلة (إلا)، وهي غير متعلقة، فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف =

أما الأول - فإننا نمنع أن يكون معنى التعدية ما ذكره، وإنما معناها جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور^(١)، بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو - هنا - مفيد لانتفائه عنه.

وأما الثاني - فلأنه لا يلزم من كون حرف [بمعنى حرف^(٢)] آخر مساواته [له^(٣)] في جميع أحكامه؛ ألا ترى أن (إلا) التي هذه الحروف^(٤) بمعناها لا تعمل الجر^(٥) [وهذه تعمل^(٦)] الجر.

«وينصبه^(٧) أفعالاً» ولذلك إذا قصد هذا المعنى [فيه^(٨)] قيل: حاشاني وخلاني وعداني، بنون الوقاية قال^(٩):
تمل^(١٠) الندامي ما عداني فإنني^(١١) بكل الذي يهوى نديمي مولع^(١٢)
وذلك مما^(١٣) يدل على فعليتهن عند النصب، وحرفيتهن عند الجر^(١٤).

= بمعنى حرف آخر، مساواته له في جميع أحكامه لأن (إلا) التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمل.

- (١) المجرور، ز، ظ.
- (٢) ليس في، د.
- (٣) ليست في، ز.
- (٤) هذا الحرف، د، ز، ظ، وهو غير صحيح؛ لأنه يريد: حاشا وخلأ وعدا، بدليل قوله: وهذه لا تعمل الجر.
- (٥) الخير، د.
- (٦) وتنصبه، د، ظ، وينصبه، ز.
- (٧) سقطت من، ز، ظ.
- (٨) مجهول، .
- (٩) نمل، د.
- (١٠) وانني، ز، ظ.

(١١) البيت يتردد في كتب النحو، ولكنه يتيم: شرح التسهيل ١١٨: ب، شذور الذهب ٢٦١ -

٢٦٢، المقاصد ١: ٣٦٣ - ٣٦٥، ٣: ١٣٤، التصريح ١: ١١٠، ٣٦٤، الأشموني ٢:

١٦٤، الهمع ١: ٢٣٣، الدرر ١: ١٩٧.

(١٢) سقط الجار من، د. (١٣) الحر، ظ.

«ويتعين الثاني» وهو النصب مع الحكم بالفعلية «لـ (خلا) و (عدا)^(١)
 بعد (ما) عند^(٢) [غير^(٣)] الجرمي» وجماعة غيره، على ما حكاه ابن هشام^(٤)
 بناء على أن (ما) الداخلة عليهما قد تكون^(٥) زائدة، فلا يزول ما ثبت لهما^(٦)
 من الجر عند فقدها؛ إذ^(٧) الزائد^(٨) لا يؤثر منعاً من ذلك، ولم يثبت من جهة
 السماع ما قالوه، فإن ثبت صير إليه، وأما رأي الجمهور التزام النصب^(٩) بهما عند
 دخول (ما) حكموا بأنها مصدرية، فتعينت [الفعلية]^(١٠)، فإذا قلت: قاموا ما
 خلا زيدا، فموضع (ما خلا) نصب، لكن قال السيرافي: على الحال، كما
 يقع^(١١) المصدر الصريح في [نحو]^(١٢):
 أرسلها العراك^(١٣)

(١) بخلاف عدا، ظ.

(٢) عندي، د.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) في المغني ١: ١٤٢.

(٥) يكون، ز.

(٦) لمن، ز، ظ، والحديث عن خلا وعدا.

(٧) إذا، د، وهي في آخر السطر.

(٨) لزائد، د، وهي في أول السطر.

(٩) التزام المصنف النصب، د، وهو خطأ بين.

(١٠) ليست في، د.

(١١) يقدر، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
 من قصيدة للبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - مطلعها:
 ألم تلثم على الدمن الخوالي لسلمى بالمذائب فالقفال
 وقيل الشاهد:

إذا اجتمعت وأحوذ جانبها وأوردها على عوج طوال
 رفعن سرادقا في يوم ريح يصفقن بين ميل واعتدال =

وقيل: على الظرف، على نيابة ما^(١) وصلتها عن الوقت، والحين^(٢) كثيراً ما يحذف قبل (ما) المصدرية، نحو: لا^(٣) آتيك ما ذر^(٤) شارق^(٥)، فتنوب^(٦) هي ومدخولها عنه، فمعنى قاموا^(٧) [ما^(٨)] خلا زيداً - على الأول - قاموا خالين زيداً، أي: متجاوزين^(٩)، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم^(١٠) زيداً، وكذا القول في (ماعدا)، والظاهر القول بالوقتيّة؛ إذ يلزم - على ما ذهب إليه السيرافي

وبعده:

يفرج بالسنايك عن شريب يروع قلوب أجواف غلال
يروى: (فأوردها العراك . . .) (يداوي حر أجواف غلال).
أحوذ: ضمّ، والضمير المستتر عائد على حمار الوحش، والضمير في (جانبيها) عائد على أتن، وقد سبق ذكر الحمار والأتن في القصيدة. عوج طول: يعني قوائم الأتن، وقيل: أشجار النخل. سرادقاً: غباراً. يصفق: يتهايل. أرسلها: خلى سبيلها. العراك: الازدحام، مصدر عارك، منصوب على الحال، وفيه مجيء الحال معرفة ومصدرا، وكلاهما خلاف الأصل؛ إذ حقها أن تكون وصفاً منكراً؛ لذلك أوله البصريون باسم الفاعل، أي: معتركة. نغص: مصدر نغص الرجل، أي: لم يتم مراده، والبعير لم يتم شربه، ويروى بالضاد المعجمة وسكون الغين، وهو تحريك الرأس. الدخال: أن يدخل الضعيف بين قوين أو القوى بين ضعيفين. السنايك، جمع سنك: مقدم الحافر. شريب: ماء. يروع: يحرك. غلال، جمع غلة: العطش.

لبيد ١٠٣ - ١١١، سيبويه ١: ١٨٧، المقتضب ٣: ٢٣٧، الصحاح ٤: ١٥٩٩ (عرك)، الشجري ٢: ٢٨٤، ابن يعيش ٢: ٦٢ - ٦٣، ٤: ٥٥، الرضي ١: ٢٠١، ٢٠٢، المقاصد ٣: ٢١٩ - ٢٢٢، التصريح ١: ٣٧٣، الهمع ١: ٢٣٩، الخزانة ١: ٥٢٤ - ٥٢٥.

- (١) نيابتها، ز، ظ.
- (٢) أهملت النون في، د.
- (٣) ما، ز، ظ.
- (٤) در، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.
- (٥) شارف، ز، ظ.
- (٦) فتنوب، ظ.
- (٧) ما قاموا، د، وليس صحيحاً.
- (٨) سقطت من، ز، ظ.
- (٩) متجاوئنه، د، متجاوزين، ز، ظ.
- (١٠) حلوهم، ز.

من الحالية - تعريف الحال وتأويل على تأويل، وهو تعسف. «والتزم سيبويه^(١) فعلية^(٢) (عدا)» ولم يتعرض إلى حرفيتها؛ لأنه لم يحفظها «وحرفية (حاشا)^(٣)» لعدم حفظه إياها، لكن قد ثبت بالنقل الصحيح الجرّ بـ (عدا)^(٤) فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة، وكذا ثبت بصحيح النقل^(٥) عن العرب النصب بـ (حاشا)^(٦)، حكاه أبو زيد والفراء والأخفش والشيبياني^(٧) وجماعة، فوجب القول بفعليتها في هذه الحالة^(٨)، وقد سمع: اللهم أغفر [لي]^(٩) ولمن^(١٠) يسمع^(١١)، حاشا^(١٢) الشيطان وأبا الإصيص^(١٣). أي جانب الغفران الشيطان، وأنشد ابن هشام في مغني^(١٤) تبعاً لكثيرين^(١٥) قول الشاعر^(١٦):

- (١) لم يختصرها ناسخ (د) على غير عادته.
 - (٢) فعلية، ز، ظ.
 - (٣) حاشى، د، ز، ظ.
 - (٤) ولكنه قليل، ومن شواهد قول مهلهل بن ربيعة:
- | | |
|--------------------------|---------------------------|
| تركنا في الحضيض بنات عوج | عواكف قد خضعن إلى النور |
| أبحنا حيّهم أسراً وقتلاً | عدا الشمطاء والطفل الصغير |
- (٥) أهملت القاف في، د.
 - (٦) بحاشى، د.
 - (٧) أبو عمرو.
 - (٨) الحاله، ز، ظ.
 - (٩) ليست في، د.
 - (١٠) لمن، د.
 - (١١) سمع، د.
 - (١٢) حاشى، د.
 - (١٣) الأصيص، د، ز، وقد رسم هذا القول على هيئة بيت من الشعر في، ظ، وذلك خطأ واضح.
 - (١٤) ١: ١٣١.
 - (١٥) لكثيرين، د، لكثير، ز، ظ.
 - (١٦) الجميع منقذ بن الطلاح بن قيس الأسدي (.. - ٥٣ ق هـ) (.. - ٥٧١ م) شاعر فارس قتل يوم جيلة سنة ولد رسول الله ﷺ - وفي اسمه واسم أبيه خلاف، والراجح ما اعتمدت.
- المرزباني ٤٠٣، الخزانة ٤: ٢٩٦ - ٢٩٧.

حاشا أبا ثوبان إن به ضناً^(١) عن^(٢) الملحاة^(٣) والشتم
وقال المصنف في بعض كتبه^(٤) : كثير من النحاة ينشده على هذا الوجه، وليس
كذلك، إنما^(٥) / هما بيتان صورتها:

٣٣٧

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس بيكمة^(٦) فدم^(٧)
عمرو بن عبد الله إن به ضناً^(٨) على^(٩) الملحاة^(١٠) والشتم^(١١)

(١) على، د، ز، ظ، والصواب ما أثبت.

(٢) الملحاة، د.

(٣) في شرح التسهيل ١١٨ : ب كلام بهذا المعنى.

(٤) سقطت ما، ووصلت (إن) بالضمير في، ز.

(٥) أهملت حروف هذه الكلمة في، د.

(٦) قدم، د، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٧) ضناه، د.

(٨) عن، ز، ظ.

(٩) المنجاة، د.

(١٠) السقم، د، والشذم، ظ، وقد جاء البيتان على هذه الصورة التي ذكرها المصنف الرابع

والخامس من القصيدة، وقبلهما:

يا جار نضلة قد أنى لك أن تسعى لجارك في بني هدم
متنظمين جوار نضلة يا شاه الوجوه لذلك النظم
وبنور رواحة ينظرون إذا نظر الندي بآنف خُثم
وبعدهما:

لا تسقني إن لم أزر سمرا غطفان موكب جحفل دهم
يروي: (يتنظمون جوار...) (حاشا أبي...) بالجر، وهي أكثر من رواية النصب.
نضلة: ابن الأثير بن جحوان بن فقّس. أنى: حان. متنظمين: ينظّمون أيديهم إلى
الرماح. يا: للتنبيه، أو للنداء والمناذير محذوف. شاه: قبح. الندي: مجلس القوم. آنف:
أصله أنف، جمع أنف، خثم، جمع أخثم: عريض. بكمة: أبكم. فدم: غبي عبي. ضنا.
بخلا. الملحاة: المنازعة. الفضليات ٣٦٦ - ٣٦٨، الأصمعيات ٢١٨ - ٢١٩، المحتسب
١: ٣٤١، الكشف ٢: ٤٦٥، ابن يعيش ٢: ٨٤، ٨: ٤٧ - ٤٨، شرح التسهيل
١١٨: ب، ابن الناظم ١٢٣، المغني ١: ١٣١، المقاصد ٣: ١٢٩ - ١٣٢، الأشموني ٢:
١٦٥، السيوطي ١: ٣٦٨ - ٣٦٩، الهمع ١: ٢٣٢، الدرر ١: ١٩٦.

فأخذوا صدر البيت الأول فركبوه مع عجز الثاني، والصواب ما ذكرناه، وعلى الصواب أنشده ابن عصفور. «وإن وليها مجرور باللام» [نحو: ﴿حَشَّ^(١) لِلَّهِ^(٢)﴾] انتفت حرفيتها بالإجماع؛ إذ لا يدخل حرف جر [على حرف جر^(٣)] إلا في الضرورة على سبيل التوكيد كقوله^(٤):

فلا والله لا يلفئى لما^(٥) بي ولا للما^(٦) بهم أبداً دواء^(٧) وكلاهما هنا منتف؛ إذ الكلام في السعة، والتوكيد اللفظي إعادة الأول بعينه،

(١) حاشى، د، وهو خلاف التلاوة.

(٢) ﴿... وَقُلْنَ... مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٣١ ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَوَدُّنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ... مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوْعٍ...﴾ ٥١ يوسف ١٢

(٣) ساقط من، ز، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) مسلم بن معبد بن طواف بن وحوح الوالبي الأسدي. شاعر اشتهر في عصر بني أمية، وليس له ذكر في المراجع التي بين يدي ماعدا الخزانة ١: ٣٦٦.

(٦) الما، د.

(٧) لما، ظ.

(٨) من قصيدة نقلها البغدادي عن أبي محمد الأعراي، وسببها: أن مسلماً كان غائباً فكتب ماله لعامل الزكاة، وكان خاله عجارة بن عبيد الوالبي عريفاً، فظن مسلم أن خاله أغرى العامل فعاتبه بهذه القصيدة مطلعها:

بكت إبلى وحق لها البكاء وفرقها المظالم والعداء
وقبل الشاهد:

فكيف بهم فإن أحسنت قالوا: أسأت، وإن غفرت لهم أساءوا
قال البغدادي: وبعدها اثنا عشر بيتاً. لكنه لم يسقه.

يروى: (فلا وأبئك...) (أبدأ شفاء).

الفراء ١: ٦٨، الخصائص ٢: ٢٨٢، المحتسب ٢: ٢٥٦، ابن يعيش ٧: ١٧-١٨، ٨: ٤٣، ٩: ١٥، المقرب ١: ٢٣٨، ابن الناظم ٢٠٠-٢٠١، الرضي ١: ١٤٦، ٣٣١، ٢: ٣٢٩، ٣٤٣، المغني ١: ١٩٧، ١٩٩، ٣٩٠، المقاصد ٤: ١٠٢-١٠٣، التصريح ٢: ١٣٠، ٢٣٠، الأشموني ٣: ٨٣، السيوطي ١: ٥٠٥-٥٠٦، ٧٧٣، الأهمع ٢: ٧٨، ١٢٥، ١٥٨، الخزانة ١: ٣٦٤-٣٦٦، ٢: ٣٥٢-٣٥٣، ٤: ١٦٥، ٢٧٣، الدرر ٢: ٩٥، ١٦١، ٢٢١.

أو تقويته بموافقته^(١) معني، وظاهر أن هذا هنا ليس بموجود، فلا ضرورة، ولا تأكيد، [لكن^(٢)] مع انتفاء الحرفية^(٣) «لم تتعين^(٤) فعليتها خلافاً للمبرد» فإنه ادعى أن القول بفعليتها متعين، واستدل^(٥) على ذلك بأمرين:

الأول - تصرفهم لهذه^(٦) الكلمة نحو: حاشيت^(٧) زيداً أحاشيه^(٨)، قال النابغة^(٩) الذبياني^(١٠):

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد^(١١)
والثاني - تصرفهم فيها بالحذف حيث قالوا: حاش وحشا^(١٢).

(١) أهملت الباء في، ز.

(٢) ليست في، د.

(٣) الحرفية، د.

(٤) يتعين، د.

(٥) واستدله، د.

(٦) بهذه، د.

(٧) حاشيتا، ز.

(٨) حاشيه، ز. (٩) البابغة، ظ.

(١٠) الدنياني، د، الذبياني، ظ، وكله تصحيف.

(١١) من قصيدة مدح فيها النعمان بن المنذر واعتذر إليه. مطلعها:

يادار مية بالعلباء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقبل الشاهد:

فتلك تبلغي النعمان أن له فضلاً على الناس في الأدنى وفي البعد
وبعده:

إلا سليمان إذ قال الإله له: قم في البرية فاحدها عن الفند
يروى: (وما أحاشى...) (.... قال الملوك له). البعد: البعيد. تلك: إشارة إلى ناقة
وصفها قيل. الفند: فساد الرأي.

الناطقة ١- ٢٦، ابن يعيش ٢: ٨٥، ٨: ٤٨، ٤٩، شرح التسهيل ١١٨: ب، الرضي ١:

٢٤٤ الغني ١: ١٣٠، الأشموني ٢: ١٦٧، السيوطي ١: ٧٤-٧٨، ٣٦٨ اضمع ١:

٢٣٣، الخزائن ٢: ٤٤-٤٥، الدرر ١: ١٩٨.

(١٢) وحاشا، د، ظ، وهو خطأ؛ لأنه لا حذف في هذه.

والجواب^(١) عن الأول: أنه لا يجوز أن يكون مشتقاً من لفظ (حاشا)^(٢) حرفاً أو اسماً كقولهم: لوليتُ، أي: قلت: [لولا، ولا ليت، أي: قلت^(٣)]: لا لا، وسوف^(٤)، أي: قلت: سوف، وسبحت [وسبحت^(٥)]، أي: قلت: سبحان الله، ولبيت، أي: قلت: لبيك. وهو كثير، فمعنى (حاشيت)^(٦) أو (أحاشي) قلت أو أقول: حاشا^(٧) زيد.

وعن الثاني: بأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو: سو^(٨) أو سوف أفعَل، في سوف^(٩) أفعَل، بل تتعين^(١٠) - حينئذٍ - اسميتها؛ لجواز تنوينها، كقراءة أبي^(١١) السَّمَال^(١٢): ﴿حَشَّ^(١٣) [لَلَّه^(١٤)]﴾ بالتنوين، فهذا مثل [قولهم^(١٥)]: سقياً لزيد، ورعياً لخالد، وقرأ ابن مسعود [رضي الله عنه^(١٦)]: (حاشي^(١٧) الله^(١٨)) بالإضافة، فهذا مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وكأن [المصنف^(١٩)] إنما لم يستدل بإضافتهما في هذه القراءة؛ لجواز أن يدعى فيها أنها حرف جر.

(٢) حاشي، د.

(٤) وتسرفت، ز، ظ.

(١) فالجواب، د.

(٣) ليس في، د.

(٥) حاشيته، ز، ظ.

(٦) سوه، د.

(٧) لسوف، ز، ظ.

(٨) يتعين، ز، ظ.

(٩) أي، د.

(١٠) سأك، د، السماء، ز، وكل هذا تصحيف، واسمه قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري له

قراءة شاذة رواها عنه أبو زيد سعيد بن أوس. الغاية ٢: ٢٧.

(١١) حاشي، ظ.

(١٢) من الآيتين ٣١، ٥١ من سورة يوسف ١٢.

(١٣) سقطت من، ز، ظ.

(١٤) حاشي، ز، حاشا، ظ.

(١٥) لله، ظ.

(١٦) ليست في، ز.

فإن قلت: إنما تكون حرف جر في الاستثناء^(١)، وهو مفقود هنا.

قلت: ذكر النيلي^(٢) أن حرفية^(٣) (حاشا)^(٤) لا تتوقف^(٥) على الاستثناء، ورد على ابن الحاجب تقييد^(٦) حرفيتها - في باب حروف الجر - بقوله^(٧):

وخلا وعدا وحاشا^(٨) في الاستثناء. وزعم أنه يقال: حاشا^(٩) زيد أن يقوم، على الابتداء والخبر، والتقديم^(١٠) والتأخير، كما تقول: على زيد أن يقوم، فإن صح ما قاله كان لعدول المصنف عن الاستدلال بقراءة ابن مسعود وجه ظاهر.

وذكر غير المصنف عن الفراء أنه زعم أن (حاشا)^(٩) فعل لا فاعل له، والجر^(١١) بعده بلام متعلقة به محذوفة لكثرة^(١٢) الاستعمال، وهو بعيد، لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل [على ماتوهمه^(١٣)]، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر.

وإذا قلنا: بأنها اسم فهل^(١٤) هو مصدر أو اسم فعل؟ صرح ابن الحاجب

(١) الاستثنى، د.

(٢) العفلي، د، النبلي، ز، ظ، وما أثبتته عن نسخة دار الكتب. ١٠١٠.

(٣) حرفيته، د.

(٤) حاشى، ز، ظ.

(٥) يتوقف، ظ.

(٦) بتقليد، د.

(٧) في الكافية ٢: ٣٤١.

(٨) وحاشي، د.

(٩) حاشى، د، ز، ظ، والصواب ما اعتمدنا.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) فالجر، ز، ظ.

(١٢) بكثرة، د.

(١٣) ساقط من، ز، ظ.

(١٤) هل، ز، ظ.

بالثاني، قال: ومعنى ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(١٢) برىء الله، واللام زائدة في الفاعل كما في: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تَوَعَّدُونَ﴾^(١٤).

قال: وفسرها الزمخشري ببراءة^(١٥) الله^(١٦)، فتكون^(١٧) مصدرأ، وهو خلاف الظاهر^(١٨)، ولعله إنما قصد التنبيه على اسميتها، فلو فسرهما بـ (برىء) لتوهم أنها فعل.

قلت: وكأن الحامل لابن الحاجب على الهرب من كونها مصدرأ أنه^(١٩) رآها مبنية، وهذا باعث غير قوي؛ إذ من الممكن أن تكون^(٢٠) مبنية لمشابتها - لفظاً ومعنى - لـ (حاشا)^(٢١) الحرفية^(٢٢). «وكثر فيها» أي: في (حاشا)^(٢٣) هذه، وهي التنزيهية، لا في (حاشا)^(٢٤) الاستثنائية «حاش» بحذف^(٢٥) الألف الأخيرة^(٢٦)، وكثيراً ما تحذف^(٢٧) الأطراف «وقل»^(٢٨) (حاشا)^(٢٩) لأنه حذف من وسط الكلمة،

(١) حاشى، ز، ظ، لكن أعجمت الباء في، ز.

(٢) الله، ز. (٣) من الآيتين (٣١، ٥١) يوسف ١٢.

(٤) ٣٦ سورة المؤمنون ٢٣. (٥) في الكشف ٢: ٤٦٥.

(٦) براءة، د. (٧) إليه، ز، ظ.

(٨) فيكون، د، ز، ظ، ولا يستقيم؛ لأن الشارح جرى على تأنيثها.

(٩) الطاهر، د. (١٠) مصدر لأنه، ز.

(١١) أعجم حرف المضارعة في (ظ) باثنتين من تحته ومن فوقه.

(١٢) لحاشى، د.

(١٣) الحرفية، د.

(١٤) حاشى، د.

(١٥) حاشى، د، ز.

(١٦) أهملت الباء في، د.

(١٧) الأخيرة، د.

(١٨) يحذف، ز.

(١٩) قل، ز، ظ.

(٢٠) حشى، د، وزاد بعدها في (م): وحاش. بسكون الشين، وهو خطأ، إذ المحذوفة الألف

الأخيرة تبقى على فتح الشين وقد تقدمت.

فلم يقدموا^(١) عليه إقدامهم على الحذف من الطرف^(٢)، هذا في التنزيهية^(٣) كما قلنا^(٤)، وقد جاء الاستثناء بـ (حشا)^(٥) [قليلاً^(٦)] كقول الشاعر^(٧) :

حشا^(٨) رهط النبي فإن فيهم بحاراً^(٩) لا تكدرها^(١٠) الدلاء^(١١)

قال الشارح^(١٢) : ولم^(١٣) يستثن بـ (حاش). يعني المحذوفة الطرف.

واعلم أن (حاشا)^(٨) المستعملة في الاستثناء^(١٤)، معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء^(١٥) ذكر في غيره أو فيه، فلا يستثنى بها إلا في هذا المعنى ؛ ولذلك لا يقال : صلى الناس حاشا^(٨) زيد، لفوات معنى التنزيه، نص عليه ابن الحاجب وغيره.

وربما أرادوا تبرئة^(١٦) شخص من سوء^(١٧)، فيبتدئون (بتنزيه^(١٨) الله سبحانه

(١) يقد، د.

(٢) الظرف، د، ظ.

(٣) في موضع التنزيهية، د، ولا معنى للزيادة.

(٤) قلناه، ز، ظ.

(٥) بحش، د، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) لم أصل إلى اسمه.

(٨) رسمت بالياء في، د، ز، ظ، وهو خلاف الصواب.

(٩) بحار، د، بحوار، ز، ظ.

(١٠) يكدرها، ز، ظ.

(١١) راجعه في المقرب ١ : ١٧٢ واللسان (حشا).

(١٢) ابن قاسم.

(١٣) ولم ولم، ز.

(١٤) الاستثنى، د.

(١٥) سوء، ظ.

(١٦) تنزيه، د.

(١٧) سوء، ظ.

(١٨) سقط الجار عند اعادةتها من، د، وفي، ز: بترية.

٣٣٨

[وتعالى^(١)] عن السوء^(٢)، ثم يبرئون^(٣) من أرادوا^(٤) / تبرئته^(٥)، على معنى أن الله منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يصممه، فيكون آكد وأبلغ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَكُمْ حَسَنٌ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾^(٦). «وربما قيل» في الاستثناء «ما حاشا»^(٨) بإدخال (ما) المصدرية^(٩) على (حاشا)^(٨)، كما أدخلوها على (خلا)^(١٠) و(عدا)، وهذا - عند سيبويه^(١١) - ممنوع، لكن بعضهم أجازوه على قلة، فقال به المصنف؛ لوجود السماع الشاهد به، قال^(١٢):
رأيت الناس ما حاشا^(١٤) قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلاً^(١٥)
واستدل المصنف^(١٦) على ذلك بما وقع في مسند أبي أمية الطرسوسي^(١٧) عن ابن

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) السوء، ز، ظ.

(٣) يبرون، د.

(٤) ما بين الهالين مكرر في، د.

(٥) تنزيه، د.

(٦) أهملت الشين في، د.

(٧) من الآية ٥١ يوسف ١٢.

(٨) حاشى، د.

(٩) المصدرية، د.

(١٠) خلى، د.

(١١) راجع الكتاب ١: ٣٧٧.

(١٢) بوجود، د.

(١٣) الحقها بالبيت في، ز، ولم يضع هو ولا (ظ) العلامة المميزة للشعر والقائل الأخطل، وليس في ديوانه.

(١٤) حاشى، د، ز، ظ.

(١٥) اطلب هذا الشاهد في الرضي ١: ٢٤٤، المغني ١: ١٢٩، ابن عقيل ١: ٥٢٧، المقاصد

٣: ١٣٦ - ١٣٧، التصريح ١: ٣٦٥، الأشموني ٢: ١٦٥ - ١٦٦، السيوطي ١: ٣٦٨،

الخزانة ٢: ٣٦ - ٣٧، شواهد ابن عقيل ١٢٨ - ١٢٩.

(١٦) في شرح التسهيل ١١٨: ب.

(١٧) أبيه، ز.

(١٨) لم أجده في مراجعي ولم يتحدث عنه في كشف الظنون مع أصحاب المسانيد.

عمر - رضي الله عنها - قال: قال رسول الله ﷺ (أسامة^(١) أحب الناس إليّ ما حاشا^(٢) فاطمة^(٣))، وقبله الشارح^(٤).

قلت: وقد رده ابن هشام^(٥) بأن هذا مبنيّ على ما توهمه المصنف من أن [ما^(٦)] حاشا^(٧) فاطمة من كلامه عليه الصلاة والسلام، [وهو غلط، وإنما هو من كلام الراوي، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام^(٨)] لم يستثن فاطمة، ويدل عليه أن في معجم الطبراني^(٩): (ما حاشا^(١٠) فاطمة ولا غيرها).

وربما قيل:- أيضاً - إلا حاشا^(١١)، وهذا يثبت^(١٢) في بعض النسخ، والشارح^(١٣)

(١) أبو محمد أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي القضاعي (٧ق. هـ - ٥٤ هـ / ٦١٥ - ٦٧٤ م) صحابي جليل نشأ على الإسلام وعقد له رسول الله ﷺ اللواء صغيراً، وكان يحبه الحب الجم. مولده بمكة ومات في المدينة رضي الله عنه. كان أبوه سبياً، ثم آل ولاؤه لرسول الله ﷺ - وأمه: أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ - واسمها بركة. الاستيعاب ١: ٥٧ - ٥٩، ٥٤٤ - ٥٤٩، الإصابة ١: ٣١.

(٢) حاشى، د، ز، ظ، لكن صححت بالألف في هامش الأخيرة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بهذا النص ٢: ٩٦، ١٠٦، ١٠٧ وزاد: (ما حاشى فاطمة ولا غيرها)، وأخرجه ابن سعد ٢: ٢٥٠، ٤: ٤٤، وعنده في الموضع الثاني: (...) وكان أبوه من أحب الناس إليّ إلا فاطمة... وانظر الجامع الصغير ص ٣٩ وشرح المسند ٨: ٨١، ٨٢ أحمد شاكر.

(٤) ابن قاسم.

(٥) في المغني ١: ١٢٩ - ١٣٠.

(٦) ليست في د.

(٧) حاشى، د.

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، ظ.

(٩) أبي القاسم: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ / ٨٧٣ - ٩٧١ م) نسبته إلى طبرية الشام. من مشاهير محدّثين، طاف بالبلاد وتوفي في أصبهان. له في الحديث ثلاثة معجمات الكبير والأوسط والصغير، (والثالث مطبوع) وله غيرها. الوفيات ٢: ٢٧٤.

(١٠) حاشى، د.

(١١) ثبت، د.

(١٢) والشيخ، د، لكن أهمل الياء، ولم يختصرها خلافاً لما درج عليه.

ذكره فرعاً، ولم يسقه^(١) على أنه كلام المصنف^(٢) في المتن، فدل على أنه ليس بثابت في أصله، لكن الكسائي إنما يميز ذلك في حاشا الجارة^(٣) نحو: قام^(٤) القوم [إلا^(٥)] حاشا^(٦) زيد، فيكون^(٧) تكريراً^(٨) معنوياً لكلمة الاستثناء، على سبيل التأكيد، ولا يخلو^(٩) من نظر، ومنع ذلك في حاشا^(٦) إذا نصبت^(١٠).

قال الشارح^(١١): وحكاها أيضاً أبو الحسن^(١٢) عن العرب، ومنعه البصريون مطلقاً، وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ^(١٣).

«وليس (أحاشي) مضارع (حاشا)^(١٤) المستثنى بها خلافاً للمبرد» وقد مضى الكلام عليه. «والنصب في» المثل المشهور: كل شيء مهي^(١٥) النساء وذكرهن^(١٦) بـ (عدا)^(١٧) مضمرة^(١٨) ومعنى المثل: أن الرجل يحتمل كل شيء

(١) يشعه، د، يسقه، ز.

(٢) المعد، ظ، لوقعها في آخر السطر.

(٣) الجارة، د.

(٤) جاء، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) حاشي، د، ز، ظ.

(٧) فتكون، د.

(٨) تكثر، ظ.

(٩) يخلوا، د.

(١٠) تنصب، د.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) الأخفش.

(١٣) الشذوذ، د.

(١٤) حاشي، د، ز، ظ.

(١٥) في ما، ز، ظ، وهو تكرار.

(١٦) سبق هذا المثل في ٢: ٣٠٠.

(١٧) بعدنا، ز، بعد، ظ.

(١٨) مضمرة، ز، ظ.

حتى [يأتي^(١)] ذكر حُرْمه، فلا يحتمله ويمتنع^(٢) منه، أي: يشق^(٣) عليه،
و(مهمه): أي: يسير.

قال الجوهري^(٤): وانتصب^(٥) (النساء) على الاستثناء، أي: ما خلا^(٦)
النساء. «خلافاً لمن أوّل (ما) بـ (إلا)» فيكون النصب بها، أو بما قبلها
بواسطتها، أو بـ (أستثنى) مضمراً إلى غير ذلك مما مرّ.

«ويستثنى بـ (ليس) و (لا يكون) فينصبان [المستثنى^(٧)] خبراً» لأنها
باقيان على عملهما المستقر لهما قبل الاستثناء بهما من رفع الاسم، ونصب الخبر،
لكنهما ضمنا معنى الاستثناء، فإذا قلت: جاء القوم ليس زيداً، وذهب^(٨)
الرهط لا يكون عمرأ^(٩)، فالمنصوب بعدهما هو خبرهما، وهو مستثنى من العام
المتقدم^(١٠).

فإن قلت: قول المصنف (فينصبان [المستثنى^(٧)]) يدل^(١١) على أن النصب
مسند إلى (ليس) - وهو صحيح - وإلى^(١٢) مجموع (لا يكون)؛ لأنه [هو^(١٣)]

(١) ليست في، ظ.

(٢) ويمتنع، د، ويمتنع، ز، ظ.

(٣) شق، ز، ظ.

(٤) في الصحاح ٦: ٢٢٥٠.

(٥) والنصب في، د، ونصب، الجوهري.

(٦) خلى، د، وبهذا القول قال الميداني في مجمع الأمثال ٢: ٧٨.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) أو ذهب، ز، ظ.

(٩) عمداً، د.

(١٠) المقدم، ز، ظ.

(١١) بدل، ز، ظ.

(١٢) وأي، د.

(١٣) ليست في، د.

المستثنى به، وليس^(١) ذلك بصحيح، وإنما الناصب الفعل وحده، ولا مدخل للنافي^(٢) في العمل.

قلت: قوله (خبراً) يرشد إلى أن الناصب هو الفعل الناسخ فقط، فيكون ضمير الاثنين من قوله: (فينصبان) عائداً إلى (ليس) و(يكون)^(٣)، بقرينة قوله: (خبر)، وهذا واضح. «واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف» فمعنى المثالين: جاء القوم ليس بعضهم (زيداً، وذهب الرهط لا يكون بعضهم)^(٤) عمراً، وهذا الذي اختاره المصنف، ذهب^(٥) إليه صاحب البسيط^(٦).

وفي عبارة المتن تسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض، وإنما هو ضمير عائد عليه، ومن حيث عبر^(٧) عن الإضمار بالحذف، وتحرير العبارة: واسمهما^(٨) ضمير لازم الاستتار عائد على بعض مضافاً^(٩) إلى المستثنى منه. ومن ثم [لم] يختلف اللفظ بهما، فيقال: جاءني القوم لا يكون زيداً، وذهبوا ليس عمراً، ومررت بالنساء لا يكون^(١٠) فلانة^(١١)، وليس فلانة^(١٢).

(١) وبين، د، بإهمال الباء.

(٢) للملا، د، لنا في، ظ.

(٣) ولا يكون، ظ، وهو خطأ بين.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) وذهب، ز، ظ، ولا يتم به المعنى.

(٦) لعله يعني: ابن العليج.

(٧) أهملت الباء في، د.

(٨) واسمها، د، ز، ظ، ولا يصح؛ لأن الضمير عائد على (ليس) و(لا يكون).

(٩) كذا في أصول التحقيق ويوجه على أن (مضافاً) حال من بعض نظراً إلى أنه علم على معناه، ولو جر على أنه نعت لكان خيراً.

(١٠) تكون، د، ظ، ولا يصح، لأن الضمير عائد على (بعض).

(١١) فلانم، ز.

ولو حمل كلام المصنف على ظاهره^(١) للزم حذف اسم (كان)، وهو شبيه بالفاعل، فلا يحذف.

وذهب الكوفيون إلى أنه مضمّر عائد على المصدر من الفعل المتقدم؛ فلذلك كان مفرداً، والتقدير:- في مثل: قاموا ليس زيدا - ليس قيامهم قيام زيد، وحذف المضاف الذي هو الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه^(٢).

قال الشارح^(٣): ورد بوجهين:

أحدهما - أن فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط^(٤).

الثاني - أنه لا يطرد تقديره^(٥) في كل موضع، بدليل: القوم إخوتك ليس زيدا.

قلت: ووجه ثالث، وهو أن تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثناء، فإنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فالمقصود إخراج زيد من القوم، والحكم عليه بعدم القيام، على / ما هو المختار، وقولهم إن التقدير^(٦) ليس قيامهم قيام زيد، ٣٣٩ لا يفيد ذلك.

وقد يجاب عن [الثاني^(٧)] من وجهي^(٨) رد الشارح^(٩)، بما ستعرفه قريباً. وقيل التقدير ليس القائم زيدا.

ورد بعدم اطراده^(١٠) في المثال المتقدم^(١١): القوم إخوتك ليس زيدا، كما قال

(١) طاهره، د.

(٢) ابن قاسم.

(٣) قط، د.

(٤) تقريره، د.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) وجهين، د، ظ.

(٨) الشيء، د.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) الاطراد، ز، ظ.

(١١) أهملت التاء في، د.

الشارح، وستعرف جوابه أيضاً. «وكذا فاعل الأفعال الثلاثة» المتقدمة، وهي (حاشا)^(١) و (خلا) و (عدا) بعض^(٢) محذوف مضاف إلى ضمير^(٣) المستثنى منه، وينبغي أن يحمل على ماقدمناه، ولا يوقف عند ظاهره؛ لما يلزم [عليه^(٤)] من حذف الفاعل، لكن المصنف رجع عن ذلك^(٥) في الشرح^(٦) فقال:

وهذا فيه ضعف، لأن قولك: قاموا عدا زيدا^(٧)، إن جعل تقديره^(٨): عدا بعضهم زيدا، لم يستقم، إلا أن يراد بالبعض من سوى زيد، فيلزم إطلاق البعض على الكل إلا واحداً، [وهذا^(٩)] وإن صح فلا يحسن؛ لقلته في الاستعمال، والأجود أن يجعل الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل السابق.

قال الشارح^(١٠): - حاكياً عن غيره - وهذا لا يطرد؛ لانتقاضه بنحو: القوم إخوانك عدا زيدا^(١١)؛ لأنه لم يتقدم فعل ولا مايجري مجراه. قلت: وقد مر للشارح^(١٢) نظيره مرتين.

والجواب: أن قولهم: يعود إلى مصدر الفعل السابق أو اسم فاعله، لم يرد به الجمود على ذلك، والعمل [به^(١٣)] دائماً، سواء كان ثم فعل أو لم يكن ثم فعل

(١) حاشى، د.

(٢) هذا خبر المبتدأ (فاعل الأفعال).

(٣) مضاف إلى مضافاً إلى ضمير، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) هذا، د.

(٦) على التسهيل ١١٩: أ.

(٧) زيد، د.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) ليست في، د.

(١٠) ابن قاسم.

(١١) زيد، د.

(١٢) الشد، د.

أصلاً، وهذا معلوم قطعاً^(١)، وإنما [ذكر^(٢)] ذلك على جهة المثال؛ تنبيهاً على كيفية التخريج في غيره، فحيث يفقد الفعل يتصيد^(٣) من الكلام^(٤) ما يمكن عود الضمير عليه، ففي مثل: القوم إخوتك ليس زيداً، يعود على نسب الأخوة^(٥) الذي تضمنه الكلام السابق، والمعنى: ليس هو - أي: نسب الأخوة - نسب زيد، فحذف المضاف - على رأي الكوفيين - وأقيم المضاف إليه مقامه، وأما على رأي من يقول: التقدير^(٦) - في ذلك التركيب - ليس القائم زيداً، فتقول^(٧): - هنا - [التقدير^(٨)] ليس المنتسب إليك بالأخوة زيداً^(٩).

وعلى رأي المصنف يعود الضمير - في مثل قولك: القوم إخوتك عدا زيداً^(١٠) - على الانتساب المفهوم من ذلك، والمعنى^(١١): هم أخوتك جاوز انتسابهم^(١٢) إليك بالأخوة زيداً، فيفهم^(١٣) من ذلك أن زيداً ليس بأخ، وهو المقصود بالاستثناء؛ إذ لو كان [أخاً^(١٤)] للمخاطب لم يتجاوز^(١٥) غيره بالانتساب بالأخوة إليه.

(١) القطع، ظ.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) بتصيد، د، مع إهمال الياء الأولى.

(٤) كلام، د.

(٥) الاخوة، ز.

(٦) أهملت التاء في، د.

(٧) يقول، د، ز، تقول، ظ، ولا بد من الفاء؛ لوقوعه جواباً لـ (أما).

(٨) سقطت من، ز، ظ، وأهملت التاء في، د.

(٩) زيد، ز، ظ.

(١٠) زيد، د.

(١١) والمستثنى، د.

(١٢) جاز وانتسابهم، د.

(١٣) ليفهم، د.

(١٤) ليست في، ظ.

(١٥) يتجاوز، ز، ظ.

ثم الجمل المذكورة المتضمنة للاستثناء، وهي (ليس) و(لا يكون)^(١) و(حاشا)^(٢) و(خلا) و(عدا)، هل لهن محل من الإعراب أو لا؟، جَوَز السيرافي في ذلك الأمرين، فتارة أجاز كونهن في محل نصب على الحال، كأنك قلت: - مثلاً - قاموا خالين زيدا، وعادين عمراً [ومحاشين^(٣) خالداً^(٤)]، وتارة أجاز أن لا يكون لهن محل من الإعراب، فيكنّ^(٥) مستأنفات، وإن افتقرت - من حيث المعنى - إلى ما قبلهن من حيث كنّ متضمنات للاستثناء، فأشبههن (إلا)، وصحح ابن عصفور هذا الثاني^(٦).

«وقد يوصف - على رأي - المستثنى منه، منكرراً أو مصحوباً^(٧) (ال)^(٨) الجنسية بـ (ليس) و (لا يكون)» والمراد بالمستثنى منه ما يصح أن يستثنى^(٩) منه؛ للعلم بأن الاستثناء^(١٠) والوصف لا يجتمعان معاً، وهذا نظير اشتراطه - في الوصف بـ (إلا) التي بمعنى (غير) - صحة الاستثناء، لكنه مثل في الشرح^(١١) بها^(١٢) لا يصح فيه الاستثناء، فمثل لذلك بنحو: أتني امرأة ليست هنداً، ولا تكون^(٩) هنداً.

(١) تكون، ز.

(٢) وحاشى، د.

(٣) ومحاشين، ز.

(٤) ساقط من، د.

(٥) فتكن، ز، ظ.

(٦) الباب، ظ، وهو من عجيب التصحيف.

(٧) مصحوباً، م.

(٨) أي، د، بال، م.

(٩) أهمل حرف المضارعة في، د.

(١٠) الاستثنى، د.

(١١) على التسهيل ١١٩: أ، لكن المثال عنده: أتني امرأة لا تكون فلانة، وأتاني القوم ليسوا

إخوتك، ثم قال: (وهما من أمثلة أبي العباس، مثل بها بعد أن قال: وإن جعلته وصفاً فجيد

وكان الجرمي يختاره).

(١٢) سقط الجار من، د.

وأجاز ابن عصفور الوصف بذلك حيث لا يصح الاستثناء، فتقول^(١): أتاني رجال ليسوا الزيديين، و[نساء^(٢)] لسن الهندات، وهو الظاهر، ولا وجه لمنعه، والفرق بين هذا وبين الوصف بـ (إلا) - على تقدير^(٣) صحة^(٤) اشتراط صلاحية دخولها في المحل [الصالح^(٥)] للاستثناء - أن أصل (إلا) أن تكون^(٦) للاستثناء، والوصف بها خلاف القياس، فإذا أخرجوها^(٧) عن أصلها من الاستثناء إلى الوصف اشتروا بقاء ما يصح في الصورة كونه مستثنىً منه؛ لثلاثا يبعدوا عن الأصل من كل وجه.

وأما (ليس) و(لا يكون) فجملتان^(٨) خبريتان^(٩) مشتملتان على ضمير يرجع إلى نكرة [قبلهما^(١٠)]، وأصل ذلك أن يكون وصفاً بنفسه لا^(١١) بالحمل على غيره، فلا يشترط له أمر آخر، ومن هنا يظهر أنه لا يتعين هذا الحكم لـ (ليس) و(لا يكون)، بل (خلا) و(عدا) و(حاشا)^(١٢) كذلك.

وفي النهاية لابن الخباز: أن شيخه^(١٣) قال بذلك في قوله^(١٤):

(١) أهملت الفاء والتاء في، د، فيقول، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) عدم، ز، ظ.

(٥) يكون، د.

(٦) فإذا أخرجوها، د.

(٧) محملتان، د.

(٨) خويتان، د.

(٩) إلا، د.

(١٠) وحاشي، د.

(١١) أبا حفص مجد الدين بن أحمد بن أبي بكر العراقي (.... - ٦١٣هـ / ... - ١٢١٦م) من

أهل إربل مكفوف البصر، موصوف بالذكاء والفطنة، بارع في النحو والفقه، وفي لسانه لكمة

تكاد تمنعه البيان.

البغية ٢ : ٢١٦.

(١٢) لبيد بن ربيعة.

٣٤. ألا كل شيء ما خلا الله باطل^(١)
 وأنه منع أن يكون ذلك استثناء^(٢) تقدم / . وينبغي أن تقدر^(٣) (ما) زائدة؛ لأن
 المصدر المؤول^(٤) لا يوصف به، خلافاً للفارسي في: مررت برجل ماشئت^(٥) من
 رجل. «فيلحقها»^(٦) ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير^(٧) وعلامة^(٨) «
 نحو: ما جاءني رجل ليس زيدا، وما أتتني امرأة ليست هنداً، وقام القوم ليسوا
 إخوانك، وذهب النساء لسن إماءك»^(٩).

(١) وكل نعيم لا محالة زائل
 من قصيدة رثى فيها النعمان بن المنذر. مطلعها:
 ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل؟
 وقبل الشاهد:
 أرى الناس لا يدرون ما قدر أمرهم بلى كل ذي لب إلى الله واسل
 وبعده:
 وكل أناس سوف تدخل بينهم دويبة تصفرّ منها الأنامل
 ومن الرواة من جعل البيت الشاهد مطلعاً للقصيدة، ولكنني اعتمدت على الديوان، واسل:
 متخذ وسيلة، وفي رواية: واصل.
 لبید ۱۳۱ - ۱۳۶، ابن يعيش ۲: ۷۸، شرح التسهيل ۱۱۹: أ، ابن مالك ۱: ۳۰۴، ابن
 الناظم ۴، المغني ۱: ۱۴۲، ۲۱۵، شذور الذهب ۲۶۱، المقاصد ۱: ۵-۲۵، ۳: ۱۳۴،
 التصريح ۱: ۲۹، ۲۶۴، الأشموني ۱: ۲۸، ۲: ۱۶۴، السيوطي ۱: ۱۵-۱۵۶، ۲۹۲
 - ۲: ۵۳۱، الفمع ۱: ۳، ۲۲۶، ۲۳۳، الخزانة ۱: ۳۳۹-۳۴۲، يس ۱: ۳۵۵، الدرر
 ۱: ۲، ۱۹۳، ۱۹۷.

- (٢) استثنى، د.
- (٣) أهملت التاء في، د.
- (٤) الماؤل، ز.
- (٥) أهملت الشين في، ظ.
- (٦) أعجمت الحاء في، ز.
- (٧) ضمير وعبره، د، ولا معنى للزيادة.
- (٨) وعلامة، د، وغلामه، ز.
- (٩) امای، ز، ظ.

ولا يخفى أنك إذا قلت : ما أتتني امرأة ليست فلانة^(١) ، فمعناه ما أتتني امرأة موصوفة بأنها ليست فلانة^(٢) ، ومفهومه أن امرأة موصوفة بذلك^(٣) أتتني^(٤) ، وهو نظير الاستثناء^(٥) ؛ وذلك أن النفي إنما ينصب على الصفة ، ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتاً للموصوف المذكور ، كما في قولك : ما أتاني رجل^(٦) صالح ، ومن لا يعتبر مفهوم الصفة ويجعل^(٧) (فلانة)^(٨) مسكوتاً عنها ، يقول^(٩) : - أيضاً - إن المستثنى مسكوت عنه غير^(١٠) محكوم عليه بشيء ، فيتحدان^(١١) عنده^(١٢) أيضاً .

«فصل : في الكلام على (غير) المستثنى بها و(بئد) و(سوى) و(لاسيما) .

«ويستثنى بـ (غير)» حملاً^(١٣) على (إلا) . «فتجبر المستثنى» ضرورة كونه مضافاً إليه . «معربة بماله» أي : للمستثنى . «بعد إلا»^(١٤) - الاستثنائية^(١٥) من نصب واجب ، نحو : جاء القوم غير زيد ، أو مرجوح بالنسبة إلى الإتيان ، نحو : ماجاءني القوم غير زيد ، أو راجح على الإتيان ، نحو : ما لزيد علم غير ظن ، أو تأثر بعامل مفرغ^(١٦) ، نحو : ما قام غير زيد .

(١) فلانه ، ز .

(٢) لذلك ، د .

(٣) اتتني امرأة ، د .

(٤) الامتثنى ، د .

(٥) من رجل ، د .

(٦) يجعل ، ظ .

(٧) فلانه ، د .

(٨) أهمل حرف المضارعة في ، ز ، تقول ، ظ .

(٩) عن ، د .

(١٠) وضع الألف والنون في أول السطر في ، د .

(١١) عند ، ز ، ظ .

(١٢) حمل ، د .

(١٣) الاداة ، د .

(١٤) أهملت الياء في ، ز ، ظ .

(١٥) مفرغ ، د .

واعلم أن (غيراً) ^(١) اسم ^(٢) يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة ^(٣) كقولك :
مغاير، فالأصل ^(٤) - فيه - أن يكون ^(٥) صفة، واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار
المغايرة في الذات [نحو: مررت برجل غير زيد، وتارة باعتبار المغايرة في الصفة،
وإن كانت الذات ^(٦)] واحدة، كقولهم : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت ^(٧)
به.

ولا يخفى أن المستثنى هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيًا وإثباتًا، فلما اجتمع
ما بعد (غير) وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات
الاستثناء - وهي (إلا) في بعض المواضع - على (غير) في الصفة كما مر، وحملت ^(٨)
(غير) على (إلا) في الاستثناء في بعض المواضع، كما نحن فيه.

ومعنى الحمل : أنه صار ما بعد [(إلا) مغايرًا لما قبلها ذاتًا أو صفة كما بعد
(غير)، ولا يعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا كما كان في أصلها، وصار ما بعد ^(٩)] (غير)
مغايرًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا كما بعد (إلا)، ولا يعتبر مغايرته له ذاتًا أو صفة ^(١٠) كما
كانت ^(١١) في الأصل، إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر ^(١٢) من حمل (إلا) على
(غير)؛ لأن (غير) ^(١٣) اسم، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، فوقع

(١) غير، د، ز.

(٢) اسم زيد، د، ولا معنى للزيادة.

(٣) المغايرة، د.

(٤) والأصل، ز، ظ.

(٥) تكون، ز.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٧) خرجز، د.

(٨) فحملت، ز، ظ.

(٩) عطف بالواو في، د.

(١٠) في كانت، د.

(١١) كثر، د.

(١٢) غير، د.

(غير) في جميع مواقع (إلا): في المفرغ^(١) وغيره، والموجب وغيره، مؤخراً عن المستثنى منه، ومقدماً عليه، فإذا حملت (إلا) على (غير) في الصفة - والأحرف لا تقبل^(٢)، الإعراب - روعي^(٣) حالها العارض لها بسبب الحمل في الوصفية^(٤)، وهو ما تستحقه^(٥) من الإعراب لولا مانع حرفيتها، فجعل ذلك الإعراب على ما بعد (إلا) عارية^(٦)، وإذا حملت (غير) على (إلا) نظرنا^(٧)، فإذا هي اسم يتحمل الإعراب، والاسم الواقع بعدها^(٨) [الذي^(٩)] صار مستثنىً بسبب حملها على (إلا) مشغول^(١٠)؛ لكونه^(١١) مضافاً إليه، فجعل إعراب هذا الاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس (غير) على سبيل العارية.

قال الرضي^(١٢): فعلى هذا التقدير لا حاجة إلى أن يعتذر^(١٣) لانتصاب (غير) في الاستثناء بما قال بعضهم، لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان^(١٤) في المستثنى بـ (إلا)، وهو أنه انما انتصب بلا واسطة حرف؛ لمشابهته الظروف^(١٥) المبهمة بإبهامه، وإنما لم يحتج^(١٦) إلى العذر المذكور؛ لما بينا من أن

(١) المفرغ، د.

(٢) يقبل، د.

(٣) ورعى، د.

(٤) الوصفية، د.

(٥) استحقه، د، يستحقه، ز، ظ، والصواب ما أثبتته.

(٦) رعاية، د، وهو تصحيف.

(٧) نظر، د.

(٨) بعد غير، ز، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) هذا خبر المبتدأ، وهو الاسم الواقع بعدها.

(١١) بكونه، د.

(١٢) في شرح الكافية ١: ٢٤٥ - ٢٤٦.

(١٣) يعتذراً، د.

(١٤) كانت، د.

(١٥) الظرف، د.

(١٦) أهمل حرف المضارعة في، د.

حركة (غير) لما^(١) بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية فكان (غيراً) هي الواسطة لانتصاب^(٢) مابعدا في الحقيقة، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة^(٣) جواز العطف على محله كما سيأتي، نحو: ماجاءني غير زيد وعمرو، بالرفع عطفاً على محل (زيد)؛ لأن المعنى: ما جئني إلا زيد.

«ولا يجوز فتحها» أي: فتح (غير) «مطلقاً» أي سواء أضيفت^(٤) إلى معرب أو مبني. «لتضمن^(٥) معنى (إلا) خلافاً للفراء» فإنه جَوَزَ ذلك معتلاً بهذه العلة.

قال الرضي^(٦): ولم يلتفت البصريون إلى ذلك؛ لأن ما اعتل به من تضمن الحرف عارض غير لازم^(٧)، فلا اعتبار به.

قلت: وفيه نظر؛ لأن الفراء لم يقل ذلك بالرأي حتى يردّ قوله بمثل هذا، ٢٤١ وإنما حكاها لغة عن بعض أسد وقضاعة، وحكى^(٨) / أنهم يفتحون إذا كانت (غير) بمعنى (إلا)، ثم الكلام أو لم يتم. «بل^(٩) تفتح^(١٠) في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني» كقوله^(١١):

(١) بما، د. (٢) لانتصابه، ظ.

(٣) حقيقة، د. (٤) أضيف، ز، ظ.

(٥) ليضمن، ز. (٦) في شرح الكافية ١: ٢٤٦ بتصرف.

(٧) لارم، ز. (٨) أعجمت الياء في، ز.

(٩) بل قد، م. (١٠) يفتح، ز.

(١١) جرى فيه خلاف، فقيل:

أ- أبو قيس: صفي بن عامر: الأسلت بن جشم بن وائل الأوسي. شاعر جاهلي له في قومه سيادة. كان رئيس الأوس يوم بعاث. وكان يتأله في الجاهلية، ويذكر صفة النبي ﷺ ويقال إنه اجتمع به، واختلف في إسلامه، ومات في السنة الأولى للهجرة.

الجمحي ١: ٢١٥، ٢٢٦ - ٢٢٧، الأغاني ١٧: ١١٧ - ١٣١، الاستيعاب ٢: ١٩٣، ٤: ١٦٠، الإصابة ٣: ٢٥١ - ٢٥٢، ٤: ١٦١ - ١٦٢، الخزانة ٢: ٤٧ - ٤٩.

ب- قيس بن رفاعه الواقفي: من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس الأنصاري. يقال إنه أسلم.

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون^(١) ذات أوقال^(٢)
فجعل المصنف البناء مقيداً بالاضافة إلى مبني، وعلة البناء عنده إضافتها إلى
المبني، مع شدة ما فيها من الإبهام، ولم يجعل^(٣) العلة تضمن معنى الحرف^(٤)؛
لعرضه، ولكن إذا كان الموضع صالحاً لـ (إلا) كان^(٥) البناء أقوى، لأن ما لا

= المرزباني ٣٢٢، الإصابة ٣: ٢٤٦ - ٢٤٧، الخزانة ٢: ٤٩.

ج- قيس بن رفاع بن الهميس بن عامر الأنصاري. يقال إنه أسلم واسم جده في الإصابة: المعمر،
وما أثبتته عن الخزانة نقلاً عن الإصابة، ورجحت ما في الخزانة؛ لأن ابن حجر قال: (واختلف في
ضبط جده، ف قيل: بنون، وقيل بهاء). وهذا يرجح صحة ما في الخزانة. الإصابة ٣: ٢٤٧، الخزانة
٢: ٤٩.

د- الشماخ معقل بن ضرار، وليس في ديوانه.

هـ- رجل من كنانة لم يسموه.

والراجع من هذه الأقوال أولها.

(١) غصون، ظ.

(٢) أنشد البغدادي قبله في وصف ناقه.

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شمال
تعطيك مشياً وإرقالاً ودأداة إذا تسربت الأكام بالآل
تردي الأكام إذا صرّت جنادها منها بصلب وقاح البطن عمال
ارعويت: رجعت. فيها: الضمير عائد على الدار. وجناء: ناقه شديدة أو عظيمة الرجنتين.
شمال: سريعة. أوقال، دأداة: نوعان من السير. تردي: فعله ردى يردي، إذا رجم الأرض
رجماً بين العدو والمشي الشديد. صرّت: صوتت. حناب، جمع جندب: نوع من الجراد.
بصلب: بخف صلب. وقاح: صلب. ذات: صفة لـ (غصون) لا (الحمامة). غصون،
يروى مكانها: سحق. أوقال، جمع وقل: المقل إذا ييس. والمقل: ثمر الدوم.

سبويه ٢: ٣٦٩، الفراء ١: ٣٨٣، الشجري ١: ٤٦، ٢: ٢٦٤، ٢٦٥، ابن يعيش ٣:
٨٠، ٨١، ٨: ١٣٥، شرح التسهيل ١١٩: ب، الرضي ١: ٢٤٦، ٢: ١٠٤، ١٠٧،
المغني ١: ١٧١، ٢: ٥٧١، التصريح ١: ١٥، السيوطي ١: ٤٥٨، الممع ١: ٢١٩،
الخزانة ٢: ٤٥ - ٤٧، ٣: ١٤٤ - ١٤٥، ١٥٢، الدرر ١: ١٨٨ - ١٨٩، اللسان (وقل).

(٣) تجعل، د.

(٤) الحرفية، د.

(٥) كان، ز.

يصلح أن يكون مستقلاً^(١) بتأثير الحكم، لا^(٢) يمتنع^(٣) أن يكون مرجحاً للمقتضي له، فقول المصنف أعم من قول الفراء؛ لأنه لا يشترط للبناء صلاحية الموضع لـ (إلا)، وأخص، لأنه يشترط بناء المضاف إليه، واستدل^(٤) على أنه لا يتوقف البناء على تضمن معنى (إلا) بقول الشاعر^(٥) :
 لذ بقيس حين يأبى^(٦) غيره تلقه^(٧) بحرأ مفيضاً خيره^(٨)
 وفيه نظر؛ لأن^(٩) التفرغ^(١٠) بعد يأبى^(١١) قد وقع، كقوله^(١٢) تعالى: ﴿وَيَأْبَىٰ^(١٣) اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَهُ﴾^(١٤) ولا فرق في ذلك بين الفاعل والمفعول.

«واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبـ (إلا) جائز» فمثال ذلك - [في^(١٥)] المستثنى^(١٦) بـ (غير)^(١٧) - ما تقدم^(١٨) التمثيل به من قولك: ما جاءني

(١) مشغلاً، ز، ط.

(٢) ولا، د.

(٣) يمنع، ط، ز.

(٤) المصنف في شرح التسهيل ١١٩: ب.

(٥) لا يعرف. (٦) يأتي، د، يأبأ، ز، ط.

(٧) تلقه، د، ز، لكن الأول أكمل حرف المضارعة.

(٨) أهملت الخاء في، د، والبيت وحيد في مراجعي، وبحره الرمل، وليس برجز كما زعم العيني وتبعه آخرون.

غيره: مبني على الفتح لإضافته إلى الضمير وهو مبني، ومحلّه الرفع على الفاعلية. خيره: مفعول به والعامل فيه (مفيضاً).

شرح التسهيل ١١٩: ب، ١٢٠: أ، المغني ١: ١٧٠، المقاصد ٣: ١٣٨ - ١٣٩، السيوطي ٤٥٨ - ٤٥٩، الخزانة ٢: ٤٦.

(٩) بأن، د. (١٠) أهملت التاء والغين في، د.

(١١) يأتي، د. (١٢) لقوله، د.

(١٣) أعجمت الياء الثانية في، د، ورسمت ألفاً في، ز.

(١٤) ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نَوَارَ اللَّهِ بِأَقْوَاهِمَ... وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة ٩.

(١٥) ليست في، ط.

(١٦) أعجمت الياء في، ز، وهو أمر لا نغني بالتنبيه عليه كثيراً؛ لأنه شأن هذه النسخة.

(١٧) لغير، د. (١٨) أهملت التاء في، د.

غير زيد وعمرو، بالرفع، لما كان في معنى: ماجاءني إلا زيد، ومنه قول الشاعر^(١):

لم يبق غير طريد غير منفلت^(٢) وموثق في حبال القد مسلوب^(٣)
يروى: برفع^(٤) (موثق) وخفضه^(٥)، والشاهد في رواية الرفع.

ومثال ذلك - في المستثنى بـ (إلا) - قول الشاعر^(٦):

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة^(٧) تغنت^(٨) على خضراء سمر قيودها
صدوح^(٩) الضحى معروفة^(١٠) للحن^(١١) لم تزل تقود الهوى من معد ويقودها^(١٢)

وخفض (سمر)، على أنه صفة لـ (حمامة) إن كان مرفوعاً، لما كان (إلا حمامة) بمعنى: غير حمامة.

قال الشارح^(١٣): - بعد أن ساق مثال اعتبار [المعنى^(١٤)] في المستثنى بـ (غير) -
وظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع، وذهب الشلويين إلى أن ذلك
من باب العطف على المحل.

(١) مجهول.

(٢) منقلب، د.

(٣) من شواهد المقرب ١: ١٧٢، ولم أجده في غيره.

(٤) بخفض، د.

(٥) ورفعه، د.

(٦) على بن عميرة الجرمي، أو مجاشع الجرمي، الأول عن البكري في سمط اللآلي، والثاني عن الخالدين، وللأول ذكر عند المرزباني ٢٨١.

(٧) حمامة، ظ.

(٨) تغنت، د.

(٩) صروح، د.

(١٠) الدجي، د، بإعجام الياء.

(١١) معروفة، د.

(١٢) أهملت النون في، ظ.

(١٣) البيتان أوردهما: القالي ١: ٥، سمط اللآلي ١٩، الخالديان ٢: ٣١٩، الهمع ١: ٢٣١، الدرر ١: ١٩٥.

(١٤) ليست في، ز.

(١٥) ابن قاسم.

[قلت: ظاهر قول المصنف: (اعتبار المعنى) يدل على أن المسألة من باب عطف التوهم، لا من باب العطف على المحل^(١)]، ولا سيما وقد قرن بذلك مسألة اعتبار المعنى بعد المستثنى بـ (إلا)، فهذه لا يتصور فيها العطف على الموضع^(٢) ألبة^(٣).

«ويساويها في الاستثناء المنقطع (يَبْدُ)» بالباء الموحدة، ويقال: (ميد) بالميم، فتكون^(٤) بمنزلة (غير)، لكنها أخص من أربعة أوجه: أنها لا تقع صفة، وأنها لا يستثنى^(٥) بها في الاتصال، وأنها لا تضاف إلى غير (أن) وصلتها، وأنها لا تقطع عن الإضافة^(٦).

«مضافاً إلى (أن) وصلتها» نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أي^(٧) من قریش، واسترضعت في بني سعد)^(٨).

وفي البديع^(٩): أنها في [هذا^(١٠)] الحديث بمعنى: [من أجل، والجمهور على أنها بمعنى^(١١)] (غير) على حد قوله^(١٢):

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(٢) الموصولية، ظ.

(٣) البتة، د، ز.

(٤) فيكون، د، ز.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٦) الإضافة، ظ. (٧) أبي، د.

(٨) لم أجده، بهذا اللفظ، والحديث لا أصل له، ولم يروه أحد بسند صحيح، ومعناه صادق. ابن كثير ١: ٣٠، النشر ١: ٢٢٠، الجامع الصغير ١٠٧، الفوائد المجموعة ٣٢٧، كشف الخفاء ١: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٩) لعله يعني كتاب البديع، وهو في النحو ألفه محمد بن مسعود الغزي أو الزكي. المغني ٢: ٦٠٢، كشف الظنون ١: ٢٣٦، وسيصرح الشارح بنسبة الكتاب إليه في ص ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) ليس في، ز. (١٢) وقوله ظ، وهو النابغة الذبياني.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب^(١)
ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا
الكتاب من قبلنا)^(٢)، وكذا قول الشاعر^(٣):

بيد أن الله [قد^(٤)] فضلكم فوق^(٥) من [أحكأ^(٦)] صلباً^(٧) بإزار^(٨)

(١) من قصيدة مدح فيها عمرو بن الحارث الأصغر من ملوك الشام حين هرب من النعمان بن المنذر. مطلعها:

كليخي هم يأمنية ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
وقبل الشاهد:

على عارفات للطعان عوايس بهن كلوم بين دامٍ وجالب
إذا استزلوا عنهن للطعن أرقلوا إلى الموت إرقال الجبال المصاعب
وبعده:

تخبرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب
ناصر: قاصد. عارفات: وصف لموصوف محذوف، أي: خيل عارفات. جالب: جرح عليه قشرة
رقيقة، وذلك عند برئه. استزلوا، مبني للمعلوم، ويروى بالبناء للمجهول. أرقلوا: أسرعوا.
المصاعب: التي لم ترض. حليلة: بنت الحارث بن أبي شمر الغساني الأعرج ملك الشام، ويومها
هو اليوم الذي دار فيه القتال بين أبيها والمنذر بن المنذر ماء السماء، كانت تطيب جنود أبيها تشجيعاً
لهم وحثاً على القتال، وكانت الدائرة فيه على المنذر، ولشهرة ذلك اليوم ضرب به المثل فقيل: ما يوم
حليلة بسر.

النابعة ٥٤ - ٦٤، سيبويه ١: ٣٦٧، الكامل ١: ٤٨، ٣٠٠، الكشف ١: ٤٩٣، ٣: ٢٧،
الرضي ١: ٢٢٩، المغني ١: ١٢٢، السيوطي ١: ٣٤٩ - ٣٥٢، الهمع ١: ٢٣٢ الخزائن ٢: ٩
- ١٢، العباسي ٢: ٣١ - ٣٢، شواهد الكشف ٢٥، الدرر ١: ١٩٥ - ١٩٦.

(٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في شأن هداية الله أمة محمد ﷺ ليوم الجمعة دون من قبلها
من الأمم. أخرجه البخاري ٢: ٣، ٤: ١٤٢، ومسلم ٢: ح، ٨٥ (عام) ٢١ (خاص) وأحمد ٢:
٢٤٩، ٢٥٠، وفي جميع الروايات: (... السابقون يوم القيامة ...). وتكلم عليه ابن مالك
في شواهد التوضيح ١٥٤ - ١٥٦. (٣) عدي بن زيد.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ. (٥) فرقاً، د. (٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) صليه، د، بإهمال الياء، صليا، ز، ظ، وذلك تصحيف صوابه ما أثبت.

(٨) بازرار، د، ز، ظ، لكن أهملت الزاي في، د، وهذا تصحيف والصواب ما أثبت. والبيت من

قصيدة قالها للنعمان يمدحه ويستعطفه مطلعها.

هذا هو المشهور، أعني استعمالها متلوة بـ (أن) وصلتها، وقد استعملت على خلاف ذلك، فوقع في بعض طرق الحديث [الثاني^(١)]: (بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا)^(٢)، وخرجه المصنف^(٣) على أن الأصل: بيد أن كل أمة أوتوا، فحذفت (أن) وبطل عملها، وأضيفت بيد إلى المبتدأ والخبر^(٤) اللذين كانا معمولين لـ (أن).

قال: وهذا الحذف نادر، ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف (إن)، فإنها أختان في المصدرية، وأشبهتا (أن)^(٥) في اللفظ، وقد حمل على حذف (أن) قول الزبير^(٦) - رضي الله عنه -:

= أبصرت عيني عشاء ضوء نار من سناها عَرَفَ هندی وغار
وقبل الشاهد:

أَجَلٌ نُعْمَى رَبِّهَا أَوْلَكُمْ وَدَنَوِي كَانَ مِنْكُمْ وَاصْطَهَارِي
وبعده:

نحن كُنَّا قد علمتم قبلكم عُمِدَ البيت وأوتاد الإصار
الغار: شجر طيب الرائحة، الإصار: حبل قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد.

يروى: (أجل أن الله) بفتح اللام وكسرها مع فتح الهمزة وعلى الأول هو منصوب على نزع الخافض، أي: لأجل، وعلى الثاني فهو مجرور بالحرف المحذوف، ومثل ذلك شاذ. ويروى: (. . . . من أحكى بصلب وإزار). (. . . ما أحكى بصلب وإزار).

أحكاً. أحكى: أحكم العقدة، لام الأول همزة ولام الثاني ياء. أحكى: بكسر الكاف وبعدها ياء - من الحكاية، أي: أقول. صلبا وإزار: بنسب وعفة. كذا فسرهُ الجوهري.

عدي ٩٣ - ٩٥، ٢٢٠، ثعلب ٢٤٠، الصحاح ١: ٤٤، ٦: ٢٣١٧، شواهد التوضيح ١٥٥، اللسان (حكى).

(١) ليست في، ظ.

(٢) راجع، ص، ١٨٣٣ هـ ١:

(٣) في شواهد المغني ٥٥ - ٥٦.

(٤) أو الخبر، د.

(٥) وشبهتان، د.

(٦) أهدمت الزاي في، ظ، وهو أبو عبد الله: الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي (٢٨)

ق. هـ - ٣٦ هـ / ٥٩٦ - ٦٥٦ م). حوارِيَّ رسول الله ﷺ وابن عمته وأحد العشرة المشهود

ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة^(١) عصفور ولم أتلعلم^(٢) وما حذفت فيه (أن) واكتفي بصلتها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣)، والأصل: أن يريكم^(٤)؛ لأن الموضع موضع مبتدأ، وخبره (من آياته)، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث)^(٥). الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: / (لا يحل^(٦) لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر^(٧) تسأل طلاق أختها)^(٨) أراد: أن تحد، وأن تسأل^(٩).

= لهم بالجنة، وأول من سل سيفه في الله. فارس شجاع مفرط الطول إذا ركب خطت رجلاه الأرض. شهد المشاهد، وكان يوم الجمل مع عائشة لكنه رجع دون أن يقاتل، وفي طريقه نزل بوادي السباع فغدر به عمرو بن جرموز المجاشعي التميمي فقتله.

الاستيعاب ١: ٥٨٠ - ٥٨٥، الإصابة ١: ٥٤٥ - ٥٤٦، الخزانة ٢: ٤٦٨، ٤: ٣٥٠.

(١) خبطة، ظ.

(٢) قاله - رضي الله عنه - في زوجته أساء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - وكانت إحدى زوجات أربع كن تحته، وكان معروفاً بضرب النساء، ولم أجد في المراجع لهذا البيت سابقاً ولا لاحقاً. شواهد التوضيح ١٥٥، ابن الناظم ٤٨، المغني ٢: ٤٨٢، المقاصد ١: ٥٧١، السيوطي ٢: ٨٤١.

(٣) ﴿... وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْجِئُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٢٤ الروم ٣٠.

(٤) يكم، د.

(٥) الحديث مروى عن أم حبيبة وزينب بنت جحش - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري ٢: ٧٠، ٧: ٥١، ٥٢، ٥٣، ومسلم ٢: ح ١٤٨٦، ١٤٨٧ (عام) ٥٨ (خاص)، شواهد التوضيح ١٥٦.

(٦) كرر في (ظ) من قوله: (تحد) إلى هنا.

(٧) تحل، ز.

(٨) (... لتستفرغ صحفتها، فإنها لها ما قدر لها). عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ٧: ١٩، ولكن ليس في جميع طرقه: (تؤمن بالله واليوم الآخر) ولم يذكرها ابن حجر في فتح الباري ٩: ١٩ - ٢٠، مع أنه يذكر كثيراً من روايات الحديث، وليست في شواهد التوضيح ١٥٦، وهو ما نقله الشارح عن ابن مالك، فالراجع عندي أنها دخلت سهواً في هذا الحديث نظراً لأنها موجودة في الحديث الذي قبله.

(٩) تسيل، ز.

قلت: وكلام المصنف وغيره مقتضى^(١) لأن (بيد) اسم بمعنى (غير) كما مر، ولم يقم دليل ظاهر^(٢) على الاسمية، وقد كنت قديماً أقول: لو قيل بأنه^(٣) حرف استثناء - ك (إلا) - لم يبعد، حتى وقفت^(٤) على توضيح المصنف الموضوع للكلام على إعراب مشكلات البخاري^(٥)، فوجدته قال فيه^(٦): والمختار عندي في (بيد) أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إلا كل أمة أوتوا^(٧) الكتاب من قبلنا، على معنى (لكن)؛ لأن معنى (إلا) مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها. هذا كلامه.

وفيه أمر^(٨) آخر يتنبه^(٩) له، وهو أن مقتضى ما قدره أن تكون^(١٠) الجملة الاسمية الواقعة بعدها - وهي^(١١): كل أمة^(١٢) أوتوا الكتاب من قبلنا - في محل نصب على الاستثناء المنقطع، وقد صرح ابن خروف^(١٣) بهذا الذي يلوح من هنا فقال:- في قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(١٤)، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ^(١٥) - (من) مبتدأ، و(يعذبه)^(١٦) الخبر، والجملة [في^(١٧)] موضع نصب على الاستثناء^(١٨) المنقطع.

(١) يقتضى، ز، ظ.

(٢) طاهر، د.

(٣) كذا في أصول التحقيق، والضمير عائد إلى (بيد)، وقد جرى على تأنيثه فالمناسب (بأنها)، والتأويل ممكن باعتبار اللفظ، أو مراعاة للخبر، وهو (حرف).

(٤) وقعت، د.

(٥) يعني كتابه المسمى: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(٦) ١٥٦. (٧) أوتوا، ظ.

(٨) وجه، ز، ظ.

(٩) وجه، ز، ظ.

(١٠) يكون، د.

(١١) كرامة، د.

(١٢) بمصيطر، ز، والوجهان إردان عن القراء، انظر النشر ٢: ٣٧٨.

(١٣) ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ ٢٢ - ٢٤ الغاشية ٨٨.

(١٤) أو يعذبه، د.

(١٥) سقطت من، ز، وشطب في، ظ.

(١٦) الاستثنى، د.

وعلى^(١) هذا يزداد في الجمل التي لها [محل^(٢)] من الإعراب الجملة المستثناة، كما نبّه عليه ابن هشام^(٣)، وقد سبق الكلام فيه.

«وتساويها»^(٤)، أي: تساوي (غيراً) «مطلقاً (سوى)» أي: في الاستثناء^(٥) المتصل، نحو: قام القوم سوى زيد، والمنقطع كقوله^(٦):
لم أَلَف في الدار ذا^(٧) نطق سوى طلل^(٨)
والوصف كقوله^(٩):

أصابهم بلاء كان فيهم سوى ماقد أصاب بني النضير^(١٠)
قال المصنف في الشرح^(١١): «وتساويها - أيضاً - في قبول تأثير العوامل المفرغة»^(١٢)

(١) من هنا إلى آخر الكلام قبل المتن الآتي كتب مرتين في (ز، ظ) الأولى بين قوله: (على الاستثناء المنقطع) وقوله: (وقد صرح ابن خروف) والثانية في هذا الموضع.

(٢) ليست في، د.

(٣) في المغني ٢: ٤٧٧.

(٤) ويساويها، م.

(٥) الاستثنى، د.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) أهملت الذال في، ز.

(٨) قد كاد يعفوا وما بالعهد من قدم

شرح التسهيل ١١٩: ب، ابن الناظم ١٢١، المقاصد ٣: ١١٩ - ١٢٠.

(٩) حسان بن ثابت.

(١٠) من قصيدة قالها - رضي الله عنه - يذكر ما وقع لبني قريظة بعد الخندق، والشاهد ثاني أبياتها، ومطلعها:

لقد لقيت قريظة ما سآها وما وجدت لذً من نصير
وبعد الشاهد:

غداة أتاهاهم يهوي إليهم رسول الله كالقمر المنير

سآها: مقلوب ساءها. بنو قريظة وبنو النضير: حيّان من اليهود. حسان ٢٢٣ - ٢٢٤،

السيرة ٣: ٨٣ - ٨٤، شرح التسهيل ١١٩: ب، ابن الناظم ١٢١، المقاصد ٣: ١٢٠ -

١٢١، الهمع ١: ٢٠٢، الدرر ١: ١٧١ - ١٧٢.

(١١) على التسهيل ١١٩: ب. (١٢) المفرغة، ز، ظ.

رافعة وناصبة في نثر ونظم^(١) كقوله، وَلَا يَسْلُطُ عَلَى أُمَّتِي (سألت الله أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم)^(٢)، ومن كلام [بعض^(٣)] العرب: ما أتاني سواك، حكاه الفراء، ووقعت مبتدأة في قول الشاعر^(٤):

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري^(٥)
وقد أكثر المصنف من^(٦) الشواهد على تصرفها^(٧). «وتنفرد^(٨)» (سوى) «بلزوم الإضافة لفظاً» وانفرادها بذلك إنما هو بالنسبة إلى (غير)، وإلا ف (بيد) كذلك^(٩)، أعني ملازمة الإضافة لفظاً.

«وبوقوعه صلة، دون شيء قبله» أي: تنفرد^(١٠) (سوى) - أيضاً - عن

(١) في نظم ونثر، د.

(٢) من حديث طويل عن ثوبان - رضي الله عنه - أخرجه مسلم ٤: ح ٢٨٨٩ وأبو داود ٦: ح ٤٠٨٥، والترمذي ٦: ح ٢٢٦٧، وفيه: (.....) وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبجح بيضتهم).

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) ابن المولى: محمد بن عبد الله بن مسلم المدني الأنصاري ولأء (.....) - حوالي ١٧٠هـ/..... - حوالي ٧٨٦م) مولى بني عمرو بن عوف من الأنصار. شاعر محسن معروف بالعفة موصوف بالظرف. مولده ومنشؤه بالمدينة. مدح عبد الملك ابن مروان، وأدرك دولة بني العباس مسناً، ومدح المهدي. الأغاني ٣: ٢٨٦ - ٣٠٢، المرزباني ٤١١ - ٤١٢.

(٥) أول أبيات خمسة ساقها له أبو تمام، وفيها مدح يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب. وبعده: وإذا توعرت المسالك لم يكن منها السبيل إلى نذاك بأوعر الحماسة ٤: ٢٧٤، المرزباني ٤١١، شرح التسهيل ١١٩: ب، ابن مالك ١: ٣٠٠، ابن الناظم ١٢١، ابن عقيل ١: ٥١٨، المقاصد ٣: ١٢٥ - ١٢٦، الأشموني ٢: ١٥٩، الهمع ٢: ٢٠٢، شواهد ابن عقيل ١٢٣، الدرر ١: ١٧٠.

(٦) في، ز، ظ.

(٧) تصرفها، ز، ظ.

(٨) وينفرد، م.

(٩) كذلك، د.

(١٠) للاضافة، د.

(١١) ينفرد، ز.

(غير) بوقوعه صلة دون شيء قبله، نحو: جاء الذي سواك، فيجوز في فصيح الكلام، ولو قلت جاء^(١) الذي غيرك لم يجز فصيحاً إلا عند الكوفيين، كذا قرره الشارح^(٢).

وكلام المصنف مشكل؛ لأنه إن أراد^(٣) أنه الصلة من غير تقدير شيء أصلاً، اقتضى أنه اسم مفرد وموصول به، وهو باطل؛ إذ المفرد لا يقع صلة لغير الألف واللام، مع أن (سوى) لا تكون^(٤) صلة للألف^(٥) واللام ألبتة^(٦).

وإن أراد دون شيء قبله لفظاً، ولكن قبله شيء تقديرًا - كما صرح [به]^(٧) في الشرح^(٨) - فليس هو صلة بل جزء الصلة، إن قدر مبتدأ قبله، ومعمول الصلة إن قدر (ثبت)^(٩) قبله، وعلى التقدير^(١٠) الأول - أعني تقدير^(١١) المبتدأ - فلا اختصاص لـ (سوى) بذلك بل يجوز في (غير)^(١٢) مع (أي) بلا شرط نحو: جاء أيهم غير جاهل^(١٣)، ومع غير (أي) بشرط طول الصلة، نحو: جاء الذي غير ضارب أبوه عمراً^(١٤)، ومع عدم الطول شاذاً عند^(١٥) البصريين، وقياساً^(١٦) عند الكوفيين.

(١) جاني، د.

(٢) ابن قاسم.

(٣) أراد به، ز، ظ.

(٤) يكون، ز.

(٥) الألف، د.

(٦) أهملت التاء في، ز.

(٧) ليست في، د.

(٨) على التسهيل ١٢٠: أ.

(٩) بيت، د.

(١٠) أهملت التاء في، د. (١١) أهملت التاء في، د.

(١٢) غيرها، د، ز، ظ، وهو غير صحيح بدليل كلامه الآتي.

(١٣) هاهل، د. (١٤) عمرو، د.

(١٥) أهملت النون في، ز. (١٦) وقا، د.

«والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب» والقول بأنها ظرف غير متصرف - أي: لازم النصب على الظرفية - [هو^(١)] مذهب^(٢) سيبويه، وصرح^(٣) بأن استعمالها على غير ذلك لا يحتمل إلا في الشعر [نحو^(٤)]:

وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٥)
وصرح^(٥) أيضاً بأنها بمعنى (غير).

واعترضه المصنف^(٦) بأن كونها بمعنى (غير) - كما اعترف به - يستلزم نفي الظرفية، كما هي منفية عن (غير)، فإن الظرف في العرف [ماضمن^(٧)] (في^(٨))

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) أهملت الذال في، ز.

(٣) في كتابه ١: ١٢.

(٤) السواكا، د، لسواكا، ز، ظ، وصدر البيت:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي

من قصيدة للأعشى: ميمون مدح فيها هوزة بن علي بن ثمامة الحنفي مطلعها:

أشفيك تيا أم تركت بدائكاً وكانت قتولاً للرجال كذلك
وقبل الشاهد:

إلى هوزة الوهاب أهديت مدحتي أرجي نوالاً فاضلاً عن عطائكا
وبعده:

ألت بأقوام فعافت حياضهم قلوصي، وكان الشرب منها بئائكا
يروى (أحببتك...) (..... جل اليمامة.....) (..... خل اليمامة.....).

تياً: اسم امرأة. وقد أكثر من ترادها في شعره. الخل: الطريق في الرمل.

الأعشى ١٣٠ - ١٣٢، سيبويه ١: ١٣، ٢٠٣، المقتضب ٤: ٣٤٩، رغبة الأمل ٨: ١٣٦

- ١٣٧، التصحيف ٢٩٧، الشجري ١: ٢٣٥، ٢: ٤٥ - ٤٦، ١١٩، ١٢٤، ٢٥٣.

ابن يعيش ٢: ٤٤، ٨٤، الرضى ١: ٢٤٨، الهمع ١: ٢٠٢، الخزانة ٢: ٥٩ - ٦٢،

الدرر ١: ١٧١.

(٥) في كتابه ١: ١٣.

(٦) في شرح التسهيل ١٢٠: أ.

(٧) ضمير، ز.

(٨) ساقط من، د.

من أسماء الزمان والمكان، وليس (سوى) كذلك، فلا يصح كونه^(١) ظرفاً، ولو سلم أنه ظرف فلا نسلم لزومه للظرفية^(٢)، كيف والشواهد قائمة على خلافه نظماً ونثراً!!! وما ذهب إليه سيويه / منقول عن الفراء وأكثر النحويين^(٣)، ٣٤٣ وذهب الرماني وتابعه أبو البقاء العكبري إلى أن (سوى) ظرف متمكن يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً.

وحكى صاحب البسيط عن الكوفيين أنها قد تكون اسماً بمنزلة (غير)^(٤)، فتحصل^(٥) فيها ثلاثة أقوال:

الأول - أنها ظرف لا يتصرف^(٦) أصلاً إلا للضرورة، وهو قول سيويه.
الثاني - أنها دائماً اسم بمعنى (غير)، [وليست ظرفاً^(٧)]، وهو مذهب [الزجاجي^(٨)] [وتبعه^(٩)] [المصنف^(١٠)].

الثالث - أنها ترد ظرفاً، وهو كثير، وقد ترد غير ظرف، فتكون اسماً بمعنى (غير)^(١١) وهو مذهب الرماني، ومن تابعه. قال الشارح^(١٢): وهذا أقرب الأقوال.

«وقد تضم سينه» فيقصر كما يقصر عند كسرها، «وقد تفتح فيمد»^(١٣)

(١) كونها، د.

(٢) الظرفية، د.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) عن، د.

(٥) فيحصل، د.

(٦) تتصرف، د، والضمير عائد على (ظرف) لا على (سوى).

(٧) سقطت من، ز، ط.

(٨) ساقط من، د.

(٩) زيادة اقتضاها التوفيق بين النسخ.

(١٠) الثالث - أنها ظرف متمكن تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، ز، ط، والمعنى واحد ما عدا

ذكر التمكن.

(١٢) فتمد، ز، ط.

(١١) ابن قاسم.

بعطف (يمد) ^(١) على (تفتح) ^(٢) بالفاء، وهو حسن؛ لأنه أفهم أنه ^(٣) حيث يفقد الفتح من السين بأن تكون ^(٤) مضمومة أو مكسورة، لا يكون ^(٥) ممدوداً كما ذكرناه ^(٦)، وكلامه يقتضي أنه يستثنى بالجميع.

قال ^(٧) ابن عصفور: لم يسمع الاستثناء إلا بالمكسورة السين ^(٨)، فإن أجزى في ^(٩) غيرها فبالقياس عليها.

واعلم أن (سوى) - بكسر السين - تكون ^(١٠) صفة بمعنى (متوسط) نحو: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ ^(١١)، أي مكاناً يكون ^(١٢) فيما بيننا وبينك وتكون بمعنى القصد، قالوا: قصدت سوى فلان، أي: قصدت قصده، وهذا أغرب ^(١٣) ما جاءت فيه، قال الشاعر ^(١٤):

فلأصرفن ^(١٥) سوى حذيفة ^(١٦) مدحتي لفتى ^(١٧) العشي وفارس الأجراف ^(١٨)

(١) تمد، ز، ظ.

(٢) يفتح، د.

(٣) على أنه، د.

(٤) يكون، د، وأعجمت الياء من تحتها ومن فوقها في، ظ.

(٥) تكون، ظ.

(٦) ذكرناه، ظ.

(٧) وقال، ز، ظ.

(٨) بالمكسور فالسين، ظ.

(٩) أجزيني، ز. (١٠) يكون، د.

(١١) ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ، فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ،

هذا وقد قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمة وخلف بضم السين، والباقون من العشرة بكسرها. النشر ٢: ٣٢٠.

(١٢) أهملت الغين في، د. (١٣) قيس بن الخطيم.

(١٤) لا خير، د، فلا صيرفي، ظ، بإهمال الياء الأولى.

(١٥) حذيفة، د. (١٦) لعسى، د.

(١٧) الأحزاب، د، ز، ظ، وكذا في بعض المراجع، والتصحيح عن الديوان وأمالى الشجري، والشاهد منقول عنها، فوجب متابعتها، والبيت مطلع قصيدة مدح فيها زهير بن خداش وذم حذيفة

ويكون^(١) (سوى) - بالضم - صفة لمكان أيضاً، وقد قرئت الآية بالوجهين، ويكون^(١) سواء - بالمد - كذلك^(٢) أيضاً، [تقول^(٣)]: هذا مكان^(٤) سواء^(٥) - بالمد - للمكان المتوسط، وبمعنى الوسط [نحو^(٦)]: ﴿فَاعْتَلَوْهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾^(٧)، أي [إلى^(٨)] وسطها، ويظهر لي أن هذه كالأولى^(٩)، أي: فاعتلوه إلى^(١٠) متوسط الجحيم^(١١)، أي: في المكان المتوسط من جهاتها، وبمعنى (مستو) نحو: ﴿سَوَاءَ الْعَذَابِ فِيهِ وَالْبَآدِ﴾^(١٢)، ومررت برجل سواء والعدم،

= بن بدر، وبعده:

من لا يزال يكب كل ثقيلة وزماء غير محاول الإنزاف
يروى: (لأصرفن ...) (ولأصرفن ...) (ولأصدقن إلى حذيفة ...) (لفتى اليسار...) (لفتى
الشاء ...) (كوماء غير ...) يكب: يعقر. وزماء: ناقة مكتنزة لحماً. كوماء: عظيمة
السنام.

ابن الخطيم ١٢٧ - ١٣١، ١٣٩، الصحاح ٦: ٢٣٨٥ (سوا)، التنبيه ٦٧، الشجري ١: ٢٣٦،
المغني ١: ١٥٠، اللسان (سوا).

(١) وتكون، ظ.

(٢) لذلك، ز.

(٣) يقول، د، وهي ساقطة من، ز، ظ، ولم يتقدم ما يعود عليه الضمير؛ لذلك أثرت الخطاب.

(٤) مكاناً، د.

(٥) سوى، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿حَذُوهُ...﴾ ٤٧ الدخان ٤٤ هذا وفي أصول التحقيق: ﴿فَاعْتَلَوْهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ ولم
يجتمع هذا اللفظ في آية واحدة بل وفق بين آية الدخان والآية ﴿قَالُوا أَبْنَاؤُ اللَّهِ هَؤُلَاءِ قَالُوا قُوَّةُ فِي
الْجَحِيمِ﴾ ٩٧ الصافات ٣٧ لذلك صححت الآية وما ترتب عليها فيما يأتي، والذي عند
الشجري: ﴿فَاطَّلَعَ قَرَأَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ ٥٥ الصافات ٣١، والشاهد متحقق في الآيات
الثلاث.

(٨) كالاول، د. (٩) في، د، وهي ساقطة من، ز، ظ.

(١٠) لقوة في، د، ظ، القوة في، ز. (١١) متوسطة، ز، ظ.

(١٢) البادي، ز، ظ، وهو مخاف لما في المصحف.

(١٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ... وَمَنْ يُرِدْ
فِيهِ يَلْعَاقُ يُلُقَاهُ نَذْرُهُ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ﴾ ٢٥ الحج ٢٢.

بجر^(١) (سواء)، فإن رفعته وجب أن تأتي بقولك: (هو). كذا في أمالي ابن الشجري^(٢)، وتقول^(٣): هذا درهم سواء، فيكون^(٤) بمعنى^(٥) تام^(٦).

«وقد يقال: [ليس^(٧)] إلا، وليس غير» بالضم «وغير» بالفتح «إذا فهم المعنى» يعني أنه يحذف المستثنى بشرطين: فهم المعنى، وكون أداة الاستثناء (إلا) أو (غيراً)، وشرط ثالث، وهو تقدم (ليس) عليهما، وهل تتعين^(٨) لذلك، أو يقوم (لا يكون) مقامها؟ الجمهور على المنع، والأخفش على الإجازة، وكذلك اختلفوا: هل يجب الحذف بعد (غير) عند وجدان الشرطين الآخرين^(٩)، أو يجوز الذكر؟، الأخفش على الجواز، وغيره على الوجوب.

وقد سأل^(١٠) بعض الطلبة فقال: إذا قيل قبضت عشرة ليس إلا، [أوليس^(١١)] غير، فالتقدير^(١٢): - كما قالوا - ليس إلا إياها، وليس غيرها، فكيف يكون المستثنى عين^(١٣) المستثنى منه!!.

(١) نحو، د.

(٢) أهملت الشين والجيم في، د، وارجع إلى أماليه ١ : ٢٣٦.

(٣) أهملت التاء في، د، يقول، ز.

(٤) فتكون، ز.

(٥) أهملت الباء في، د، وأعجمت الباء في، ز، وقدمت الكلمة على (فيكون)، ووضع فوق كل منها (م) تصحيحاً في، ظ.

(٦) تاه، د.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) يتعين، د، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٩) الآخرين، ز.

(١٠) سأل، د.

(١١) سقطت من، د.

(١٢) أهملت التاء في، د.

(١٣) عن، د، ...

وجوابه أن المعنى : ليس المقبوض شيئاً إلا إياها أو غيرها، فأضمر اسم (ليس) عائداً على المقبوض المفهوم من (قبضت)، وحذف خبرها للتفريع^(١)، وهو اسم عام يشمل كل عدد قليلاً كان أو كثيراً، وكذا في : جاءني إختوك ليس إلا، لكن اسم (ليس) هنا ضمير [اسم^(٢)] الفاعل^(٣)، وسر ذلك أن^(٤) الاسم العام فاعل في هذا المثال، ومفعول في الذي قبله . «وقد ينون» فيقال : قبضت عشرة ليس غيراً - بالفتح والتنوين - وليس غير، بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، أو للعوض، فكأن المضاف إليه مذكور، وأما [إذا^(٥)] لم ينون، فإن ضمت فقال المبرد^(٦) والمتأخرون : إنها ضمة بناء لا إعراب^(٧)، وإن (غيراً) شبهت بالغايات^(٨)، ك (قبل) و(بعد). فعلى^(٩) هذا يحتمل^(١٠) أن يكون^(١١) اسم (ليس) و[يحتمل^(١٢)] أن يكون^(١٣) خبرها.

وقال الأخفش : هي ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان ك (قبل) و(بعد)، ولا مكان ك (فوق) و(تحت)، وإنما هو بمنزلة (كل) و (بعض)، لكن حذف المضاف، وهو منوي الثبوت كقراءة [بعضهم^(١٤)] ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ

(١) للتفريع، د، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) المفهوم من (جاء) في المثال السابق.

(٤) لأن، ز، ظ.

(٥) في المقتضب ٤ : ٤٢٩.

(٦) عراب، د.

(٧) الغايات، ظ.

(٨) فعل، د.

(٩) فيحتمل، ز، ظ، ولا يصح تكرار الفاء.

(١٠) تكون، ز، والضمير عائد على (غير).

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) تكون، ز، والضمير عائد على (غير).

بَعْدُ^(١) بالكسر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده. وإن فتحت فقالوا هو^(٢) على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوض غيرها إلا أن المضاف حذف لفظاً لانية كما مر. وعليه فالفتحة^(٣) إعرابية.

٣٤٤ قلت: وقد سبق / أن (غيراً)^(٤) قد تبنى على الفتح مع إضافتها إلى مفرد، فلم لا يجوز أن تكون الفتحة بنائية، والمحذوف - حيثئذ - محتمل^(٥) لأن يكون الاسم أو الخبر.

«وقد يقال ليس غيره» [بالضم، فيكون الخبر محذوفاً، «وغيره» بالفتح، فيكون الاسم محذوفاً^(٦)]. «ولم يكن غيره وغيره» بالضم والفتح، فلا يتعين^(٧) (ليس) شرطاً للتعبير عن هذا المعنى، بل يشاركها في ذلك (لم يكن). ولا يكون حذف المستثنى واجباً «وفاقاً للأخفش» وتعبير المصنف عن ذلك بقوله: (وقد يقال) يقتضي^(٨) قلته، مع كونه هو الأصل، لكن ذاك^(٩) ليس بمستنكر^(١٠)، فقد تهجر الأصول ألبته^(١١)، فلا ضمير في أن تقل^(١٢)، والمدرك في ذلك السماع.

(١) «غَلَبَ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَيْعِ مِينَةٍ... وَيَوْمَ يُقْضَى

الْمُؤْمِنُونَ ٢٤ - ٤ الروم ٣٠، الضم قراءة الجمهور، وقرأ أبو السهك والجدري وعون العقيلي بالكسر والتنوين، أما الكسر بدون تنوين فنقل عن الفراء أنه جوزه ولم أجده في مراجعي أنه قراءة.

البحر ٧: ١٦٢، الفراء ٢: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٢) فقال مبنى، ز، ظ.

(٣) فالفتحة، ز.

(٤) غير، ز، ظ.

(٥) محتمل، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) تتعين، ز، ظ.

(٨) مقتضى، ظ.

(٩) ذلك، د.

(١٠) بمستنكر، ز، ظ.

(١١) يعسل، د.

(١٢) البته، د، ز.

وقوله: (وغيره) بالتذكير يعني: إذا كان المقدم مذكراً كقولك: قبضت ألفاً. ولا يرد اختصاص المسألة بالتذكير، بل التأنيث^(١) كذلك، حين^(٢) يتقدم المؤنث، نحو: قبضت مائة أو عشرة أو نحو ذلك.

«والمذكور بعد (لا سيما) منبه على أولويته بالحكم» وذلك مناف^(٣) للاستثناء؛ لأنه إخراج، والمذكور بعدها داخل، بل هو أولى من المقدم بالحكم، «لا مستثنى» خلافاً للكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي، ووجهه أنه مخرج مما^(٤) قبله من حيث أولويته بالحكم المتقدم.

واعلم أن (سيّاً) من (لا سيما) اسم بمنزلة (مثل) وزناً ومعنى، وعينه - في الأصل - واو، إلا أنها قلبت ياءً؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة، كـ (طيّ) و (ليّ). وتشديد^(٥) يائه، ودخول^(٦) (لا) عليه، ودخول الواو على (لا) واجب. قال ثعلب^(٧): من استعمله على خلاف ما جاء في قوله^(٨):
 ولا سيما يوم بدارة^(٩) جلجل^(١٠)

(١) بالتأنيث، ط.

(٢) حتى، ز.

(٣) معناه، د.

(٤) عما، د.

(٥) وتشديد، د.

(٦) ودخو، د.

(٧) أبو العباس أحمد بن يحيى.

(٨) أمرؤ القيس.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) ألا رب يوم لك منهن صالح

من معلقته المشهورة التي مطلعها

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وقبل الشاهد:

ففاضت دموع العين مني صباية على النحر حتى بل دمعي محملي =

فهو مخطئ. [هذا كلامه^(١)]، وسيأتي في الأصل خلاف هذا.

وفي الهيئات^(٢) للفارسي: إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، ف (لا) مهملة^(٣)،
(وسي) حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد^(٤) في القيام.

وكرر ابن هشام، [رحمه الله^(٥)] هذا الكلام في كتبه^(٦) قائلاً: لو كان كما ذكر
لامتنع دخول الواو؛ إذ هي لا تدخل على الحال المفردة^(٧)، ولوجب تكرار (لا)؛
إذ هو واجب مع الحال المفردة، كما في قولك: رأيت زيدا^(٨) لا^(٩) مثل عمرو^(١٠)،
ولا مثل خالد^(١١).

= وبعده:

ويوم عقرت للعداري مطيتي فيا عجباً من رحلها المتحمل
يروى: (... صالح لك منها). المحمل: سير يعلق به السيف. فيا عجباً: يروى
بالتنوين، فهو منادى منكر، أو مصدر والمنادى محذوف، ويروى بدون التنوين، فهو مضاف
إلى ياء المتكلم، ثم قلبت الياء ألفاً.

امرؤ القيس ٧-٢٦، النحاس ١: ٩٧-٢٠٤، السبع ١٥-١١٢، القرشي ١٢٥-١٧٧،
الباقلاني ٢٤٩، ابن بيش ٢: ٨٥، ٨٦، شرح التسهيل ١٢٠: ب، ١٤٢: ب، الرضي
١: ٢٤٩، المغني ١: ١٤٩، ٣٤٧، ٢: ٤٧٠، التصريح ١: ١٤٤، الأشموني ٢: ١٦٧-
١٦٨، السيوطي ١: ٤١٢، ٢: ٧٢٦، الجمع ١: ٢٣٤، الخزانة ٢: ٦٣-٦٩، الدرر ١:
١٩٩.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) بكسر الهاء، وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي بهيت، وهي بلد على الفرات. تحفة
الغريب ١٤٠: أ.

(٣) مهملة، د، مهملة، ز.

(٤) بزيد، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) ما يأتي مع كلام الفارسي السابق منقول عن المغني ١: ٣٤٧.

(٧) المفرد، د، ز، والحال يذكر ويؤنث والأول أفصح، لكني آثرت الثاني؛ لاتفاق النسخ على
نظيرتها الآتية.

(٨) زيد، د، وهي في نهاية السطر.

(٩) الا، د.

(١٠) عمرا، ظ.

(١١) خالد، ظ.

وأجبت عن [شقي^(١)] اعتراضه في حاشيتي على المغني^(٢) :
 أما عن الأول . فبالتزام امتناع دخول الواو عند اعتقادنا^(٣) فيه أنه منصوب
 على الحال، ودخولها في قولك : قاموا ولا سيما زيد، لا يرد، لأن (سيماً)^(٤) - حينئذٍ
 - لا يكون^(٥) حالا، بل هو اسم (لا) التبرئة، والخبر محذوف، فلم يلزم - حينئذٍ
 - دخول واو الحال على اسم مفرد.

وأما عن الثاني - فبالتزام وجوب التكرار، وقد وجد معنى وإن انتفى لفظاً،
 والتكرير اللفظي ليس^(٦) بشرط، على ما ذهب إليه الزمخشري^(٧) في قوله تعالى :
 ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٨) أنه في معنى : فلا فك رقبة، ولا أطعم مسكيناً؛ ووجه
 ذلك هنا أن قولك : قام القوم لا مماثلين زيداً، في معنى قولك : [لا مساوين
 لزيد^(٩)] في حكم القيام، ولا أولى [به^(٩)] منه، وإنما هو أولى^(١٠) منهم بذلك،
 على ما يفهم من أن المذكور بعد (لا سيما) أولى بالحكم، وهو عند غير الفارسي
 اسم (لا) التبرئة.

«فإن جرّ» الاسم المذكور بعد (لا سيما) «فبالإضافة، و (ما) زائدة» وهذا
 أرجح الوجوه.

(١) ليست في، د.

(٢) أهملت الغين في، د، وكلامه في تحفة الغريب ٥٩ : أ.

(٣) اعتقاد ما، ز، ظ.

(٤) شياً، د.

(٥) تكون، ز، ظ.

(٦) اليس، د.

(٧) في الكشف ٤ : ٧٥٦.

(٨) الآية ١١ من سورة البلد ٩٠.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) أولى به، د، وقوله (بذلك) يغني عن هذه الزيادة.

«وإن رفع فخر^(١) مبتدأ محذوف» وينبغي أن يكون الحذف واجباً؛ لأنه كذلك سمع، وهو ظاهر قوله وقول غيره. «و (ما) بمعنى (الذي)» أو نكرة موصوفة بالجملة، فالتقدير:- في مثل قول أمرىء القيس:

..... ولا سيما يوم^(٢) بدارة جليل^(٣)

ولا مثل يوم - إن جر اليوم -، أو: ولا مثل [اليوم^(٤)] الذي هو يوم - إن رفع، وجعلنا (ما)^(٥) موصولة - أو: ولا مثل شيء هو يوم، إن جعلنا (ما) نكرة موصوفة، ويضعف^(٦) القول بموصولية^(٧) (ما) في نحو: لا سيما زيد - حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل. وعلى كل من وجهي الرفع والجر ففتحة^(٨) (سي) إعراب؛ لأنه مضاف.

ولم يتعرض المصنف لنصب الواقع بعدها، وهو تارة يكون^(٩) نكرة، وتارة يكون^(١٠) معرفة:

فأما نصبه إذا كان نكرة فعلى التمييز، كما يقع التمييز بعد (مثل) [في^(١١)] نحو^(١٢): ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(١٣)، و(ما) كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في (لا رجل).

(١) فجير، ظ.

(٢) يوماً، ز، ظ، وقد روي به البيت، لكن الاستشهاد هنا على الرفع.

(٣) صدره: ألا رب يوم لك منهن صالح. وقد تكلمت عليه في ص ١٤٧.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) وجعلناها، ز، ظ.

(٦) وتضعف، ز.

(٧) أهملت الياء في، د.

(٨) ففتحه، د.

(٩) تكون، ز.

(١٠) ليست في، د.

(١١) نحو قوله، د.

(١٢) ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُنَّتَ رَبِّ النَّفْدِ الْبَحْرُ قُلْ أَنْ نَفْعُ كَيْفَتُ رَبِّي...﴾ ١٠٩ الكهف ١٨.

وأما انتصاب^(١) المعرفة نحو: لا سيما زيداً^(٢) فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهان: لا أعرف له وجهاً. ووجهه بعضهم بأن (ما) كافة، وأن (لا سيما) نزلت^(٣) منزلة (إلا) في الاستثناء /، فينتصب على الاستثناء المنقطع. «وقد توصل^(٤) بظرف» كقولك: يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة، وأحب التنقل ولا سيما يوم الجمعة، ومنه قول الشاعر^(٥):

يسر^(٦) الكريم الحمد لا سيما لدى^(٧) شهادة من في خيره يتقلب^(٨)
«أو جملة فعلية» كقولك: يعجبني كلامك زيداً لا سيما تعطيه، ومنه قوله^(٩):
فق^(١٠) الناس في الخير لا سيما ينيلك^(١١) من ذي الجلال الرضى^(١٢)
وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب، وهذه مسألة^(١٣) يحاجي^(١٤) بها،
فيقال: متى يكون وصل الموصول بالاسمية غالباً وبالظرف والفعلية نادراً.
قال الشارح^(١٥): وجاء بعد (لا سيما) الجملة الشرطية. وعليه ف(ما) كافة.

-
- (١) انتصاب، ز.
 - (٢) زيد، د.
 - (٣) تنزلت، ز، ظ.
 - (٤) يوصل، د.
 - (٥) لم أجد من سواه.
 - (٦) يستر، د.
 - (٧) ألحقت في (د) بالعجز.
 - (٨) شرح التسهيل ١٢٠: ب، الجمع ١: ٢٣٣، الدرر ١: ١٩٩.
 - (٩) غير معروف.
 - (١٠) قف، د.
 - (١١) بنيلك، د.
 - (١٢) شرح التسهيل ١٢٠: ب، الجمع ١: ٢٣٤ - ٢٣٥، الدرر ١: ١٩٩.
 - (١٣) المسألة، ظ.
 - (١٤) يحاجي، د، ز، يحاجا، ظ.
 - (١٥) ابن قاسم.

قال: وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: (لا سيما والأمر كذا) تركيب غير عربي.

قال الرضي^(١): ولا أعلم من أين أخذه^(٢).
وقد يحذف^(٣) ما بعد^(٤) (لا سيما) على جعله بمعنى (خصوصاً)، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق، وذلك كما مرّ في باب الاختصاص^(٥) من نقل [نحو^(٦)] (أيها الرجل) من باب النداء إلى باب الاختصاص لجامع^(٧) بينهما معنوي، فصار - في نحو: [أنا^(٨)] أفعل كذا أيها الرجل - منصوب المحل على الاختصاص، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم (أي) ورفع (الرجل)، كذلك (لا سيما) ها هنا يكون باقياً على نصبه الذي كان له في الأصل حين^(٩) كان اسم (لا) التبرئة، مع كونه منصوب المحل على المصدر؛ لقيامه مقام (خصوصاً) [فيذا قلت: أحب زيداً ولا سيما راكباً^(١٠)] [أو على الفرس^(١١)]، [فهو بمعنى: وخصوصاً راكباً، ف (راكباً) حال من مفعول المقدر، أي: وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً^(١٢)] [راكباً، وكذا في: أحبه ولا سيما وهو راكب، وكذا قولك أحبه ولا^(١٣) سيما إن ركب، أي: وخصوصاً^(١٤)] [إن ركب [جواب^(١٥)

- (١) في شرح الكافية ١: ٢٤٩، مع كثير من الاختلاف في الكلمات والتركيب.
- (٢) لم يقل الرضي هذا الكلام ولم يشر إلى قول ابن قاسم في هذا الموضع، وأنّى يكون ذلك وهو متقدم على ابن قاسم!!
- (٣) تحذف، ز.
- (٤) أهملت الباء في، د.
- (٥) هذا الكلام للرضي والاختصاص متقدم عنده على باب الاستثناء.
- (٦) سقطت من، ز، ظ.
- (٧) بجامع، د، ز، ظ، وهو غير مناسب والتصحيح عن الرضي.
- (٨) ساقط من، د.
- (٩) حتى، ظ.
- (١٠) ليس في أصول التحقيق ولكنه في الرضي.
- (١١) ليست الواو في (ز) و(ظ)، والتصحيح عن الرضي، وإنها فضلتها لمناسبة النظائر السابقة واللاحقة.
- (١٢) فجواب، الرضي.

الشرط مدلول^(١) [عليه بعامل^(٢)] [خصوصاً]، أي: إن ركب^(٣) [أخصه بزيادة المحبة].

ومجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم، أي: اختصاصاً، فيكون معنى (وخصوصاً ركباً)، أي: ويختص بفضل محبتي ركباً، وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكره الأخفش أعني قوله: إن فلاناً لكريم لاسيما إن أتيت قاعداً، أي: يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال قعوده^(٤).

ومجوز مجيء الواو قبل (لا سيما) إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها، إلا^(٥) أن مجيئها أكثر، وهي اعتراضية كما في قوله^(٦):
فأنت طلاق^(٧) والطلاق آية^(٨)

(١) ساقط من، ز.

(٢) ساقط من، ز، والرضي.

(٣) ساقط من، ز.

(٤) الكريم، ز، ظ.

(٥) إلى، د.

(٦) لم يسموه.

(٧) طالق، ز، ظ.

(٨) أهملت الياء في، د، والعجز:

..... ثلاثا، ومن يخرق أعق وأظلم
الثاني من أبيات ثلاثة أولها:

إن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
وثالثها:

فبيني بها أن كنت غير رفيقة فما لامرئ بعد الثلاث مقدم
نقل البغدادي عجز الشاهد عن الفناري في حاشيته على المطول:

..... بها المرء ينجو من شبك الطوامث

يروى: (..... والطلاق عزيمة) وصححها البغدادي، (ومن يجني.....). وفي البيت

الشاهد مسألة فقهية تتعلق بقوله: (فأنت طلاق، والطلاق عزيمة ثلاثاً.....)، وذلك

أن (ثلاث) يرفع وينصب، فعلى الأول تطلق بواحدة؛ لأنه لما قال: أنت طلاق، استأنف مخبراً

إذ^(١) هي [مع^(٢)] ما بعدها بتقدير جملة مستقلة^(٣)، ويجوز أن تكون عاطفة والأول^(٤) أولى وأعذب. هذا كلامه، وقد رأيت اشتماله على الحكم بصحة ما جعله الشارح^(٥) تركيباً غير عربي^(٦).

«وقد يقال: لا سيما، بالتخفيف» وحذف الواو كقوله^(٧):

فِ العقود والأيمان لا سيما عقد وفاء^(٨) به من أعظم القرب^(٩)
و (فه) هذا فعل أمر [من^(١٠)] وفي يفي^(١١)، وإنما كتب بالهاء اعتباراً بحاله عند الوقف، فإنه كذلك يوقف عليه، وأما عند الوصل^(١٢) فلا هاء لفظاً وإن ثبتت^(١٣)

= أن الطلاق التام ثلاث. وعلى الثاني تطلق بثلاث؛ لأن (ثلاث) مفعول مطلق عامله (طلاق)، وما بينهما جملة معترضة. وقد اعترض ابن هشام في المغني على هذا التفسير، وحكم بأن كلام من الوجهين محتمل للواحدة وللثلاث:

أما على الرفع فلأن (أل) في الطلاق يحتمل أن تكون جنسية مجازية، وأن تكون للعهد الذكري، فعلى الأول يقع الطلاق واحدة، وعلى الثاني يقع ثلاثاً. وأما على النصب فإن أعرب (ثلاثاً) مفعولاً مطلقاً وقع ثلاثاً، وإن أعرب حالا من الضمير المستتر في (عزيمة) وقع ما نوى.

هذا والبيت الثالث لا يدع مجالاً للتردد في أن القائل أراد الثلاث.

ابن يعيش ١: ١٢، الرضي ١: ٢٤٩، ٢: ٢٥٧، ٢٩٧، المغني ١: ٥٤-٥٥، السيوطي ١: ١٦٨، الخزانة ٢: ٦٩-٧٥، ٣: ٦٤٦، ٤: ٥٦.

(١) إذا، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) جاء البيت والتعليل التالي له سابقاً في كلام الرضي على ما نقله الشارح.

(٤) والأولى، د.

(٥) ابن قاسم.

(٦) عذى، د، والإشارة بهذا إلى قوله: أحبه.

(٧) لا يعرف، ولا سيما وهوراكب.

(٨) ثبت الباء في، د.

(٩) شرح التسهيل ١٢٠: ب، المغني ١: ١٤٩، الأشموني ٢: ١٦٨، السيوطي ١: ٤١٣،

الهمع ١: ٢٣٥، الدرر ١: ١٩٩-٢٠٠.

(١٠) بغي، ز. (١١) الفصل، ز. (١٢) ثبت، د.

خطأً، وتخفيف^(١) (سي) بحذف يائه الأولى، فيكون محذوف^(٢) العين كـ (سه)^(٣)، ولا يجعل^(٤) محذوف اللام كـ (يد) و (دم)؛ لأن ذلك يستدعى أن الياء بقيت بناءً على^(٥) ترك الاعتداد بعارض [من^(٦)] الحذف؛ وأن تحريكها لأنها قد صارت آخر الاسم، وذلك تكلف لا موجب له.

وحكى الرضي^(٧) أنه يقال: (سيماً) بالثقل^(٨) والتخفيف^(٩) مع حذف (لا)، ولم أقف عليه من غير جهته^(١٠)، ويوجد^(١١) كثيراً في كلام المتأخرين من علماء العجم، وهو بعيد، فينبغي^(١٢) تحريره.

وفي كلام الشارح^(١٣) فيما ظاهره النقل عن الشيخ^(١٤) أثير الدين أبي حيان ما نصه: وما يوجد في كلام المولدين (سيما) بحذف (لا) فلا^(١٥) يوجد إلا في كلام من لا يحتج بكلامه.

«و» قد يقال «لا سواء ما» بمعنى لا سيما. [وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعدها^(١٦)] [كما^(١٧)] في [لا^(١٨)] [سيما^(١٩)]. والله [تعالى^(٢٠)] أعلم بالصواب^(٢١)].

-
- (١) وتخفف، ظ.
 - (٢) فتكون محذوفة، ظ.
 - (٣) كسته، د، كشبه، ظ، و (السه) الاست ولا يتم التنظير إلا بحذف العين.
 - (٤) تجعل، ز.
 - (٥) علي بنا علي، ز.
 - (٦) سقطت من، ز، ظ.
 - (٧) في شرح الكافية ١: ٢٤٩.
 - (٨) بالثقل، د، بالثقل، ز، ظ.
 - (٩) والتحقيق، د، ز.
 - (١٠) جهة، د.
 - (١١) ويوجد، د.
 - (١٢) وينبغي، ز، ظ.
 - (١٣) الش، د، وهو يستعمل هذا الاختصار عادة لكلمة (الشارح).
 - (١٤) خلا، ز.
 - (١٥) سقطت من، د، ز، ظ ولا يستقيم الكلام بدونها.
 - (١٦) سقطت من، د، ز، ظ، ولكن كلام المصنف على (لا سيما) وليس على (سيما).
 - (١٧) ليست في، د.

الباب الثامن والعشرون «باب الحال»

«وهو ما دلّ على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى [في^(١)] غير تابع ولا عمدة».

فقوله : (ما دلّ على هيئة) جنس يشمل الحال وغيرها كبعض الأفعال، نحو: (تربع) و(اتكأ) وبعض الأسماء: كرجع القهقري، وبعض الأخبار نحو: زيد متكىء، وبعض النعوت نحو: مررت برجل راكب. فخرج بقوله : (وصاحبها) الفعل وأسماء الأحداث.

وخرج بقوله : (متضمناً ما فيه معنى في) نحو: بنيت صومعة.

وبتخصيص^(٢) معنى (في) بما تضمنه المذكور، ما معنى (في) لمجموعه^(٣) لا لجزء^(٤) مفهومه، نحو: دخلت الحمام، [فليس بعض الحمام^(١)] أولى بفي^(٥) من بعض، بخلاف قولك: جئت / ماشياً، وزيد متكىء، ومررت برجل ٣٤٦ متكىء، فـ^(٦) [إن^(٧)] معناه: جئت في حال مشي، وزيد^(٨) في حال اتكاء،

(١) ليست في، د.

(٢) وبتخصيص، د.

(٣) بمجموعة، د.

(٤) الجزء، د.

(٥) نفي، د.

(٦) وضع مكانها واوا في، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) وزيد، ز.

ومررت^(١) برجل في حال اتكاء، فمعنى (في) مختص بالمصدر الذي هو جزء^(٢) مفهوم المذكور، فشارك الحال في هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النعوت، فخرجاً بقوله: (غير تابع ولا عمدة). كذا قرره المصنف^(٣)، وتبعه الشارح^(٤) حاكياً عنه أنه قال^(٥):

ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضربني^(٦) زيداً قائماً، فيظن بذلك أنه صار عمدة؛ لأن العمدة في الاصطلاح - ما عدم الاستغناء عنه^(٧) أصيل^(٨) لا عارض، والفضلة^(٩) ما جواز^(١٠) الاستغناء عنه أصيل^(١١) لا عارض، والحال في المثل المذكورة من الثاني لا من الأول.

قلت: المتبادر إلى الذهن من (الهيئة) هو الشكل [والصورة^(١٢)] المحسوسة المشاهدة، وعلى ذلك فيخرج نحو: تكلم صادقاً، ومات مسلماً، وعاش كافراً، فلا ينعكس التعريف، فإن^(١٣) أريد^(١٤) بـ (الهيئة) الصفة فلم عدل عنها مع أنها أوضح للمراد؟، لكنه لا يصح قول المصنف: - [حينئذ^(١٥)] - إنه يشمل^(١٦)

(١) مررت، د.

(٢) خبر، د.

(٣) في شرح التسهيل ١٢٢: ب.

(٤) ابن قاسم.

(٥) ضربني، ز، ظ، لكن أهملت النون والياء في، ظ.

(٦) عند، ز، ظ.

(٧) أصل، د، وما أثبتته أولى؛ لمقابلته بـ (عارض).

(٨) والفضيلة، ظ.

(٩) يجوز، د، ز، وهو خطأ.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) وان، ز، ظ.

(١٢) ارتد، د.

(١٣) ليست في، د.

(١٤) يشتمل، ز، ظ.

نحو: (الفهقري)، ونحو: الصومعة والحمام، وأيضاً فالحال - في نحو: جاء زيد والشمس طالعة - خارجة عن التعريف.

«وحقه النصب» كسائر الفضلات «وقد يجز بباء زائدة» إن نفي عامله، وقد أشار المصنف إلى هذا القيد فيما مر^(١)، كقوله^(٢):

فما رجعت بخائبة^(٣) ركاب حكيم بن المسيب متتهاها^(٤)
وقول الآخر^(٥):

كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت^(٦) بمزود^(٧) وَلَا وَكِل^(٨)
وقد تقدم في أواخر باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر قدح أبي حيان في الاستدلال بهذين البيتين، وتخرجه إياهما على وجه آخر، ومنازعة ابن هشام له في بعض ذلك، فراجع من هناك^(٩).

وإنما جاز جره بالباء الزائدة، من حيث هو خبر في المعنى، وإنما اشترط^(١٠) [هو] تقدم النفي؛ لأن ذلك يشترط في الخبر أيضاً^(١١)، وإنما قل الجرها بالباء خطأ لمرتبة المشبه^(١٢) عن مرتبة المشبه به. على أنه وقع في البحر المحيط^(١٣) لأبي

(١) انظر التسهيل ص ٥٨ وهذا الشرح ٣ : ٢٧١.

(٢) القحيف العقلي.

(٣) بخائنة، د، مع إهمال الجار.

(٤) تكلمنا عليه في ص ١٠٠٩.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) فانبعثت، ظ.

(٧) بمزود، د، بمزود، ز، ظ.

(٨) مر في ص ١٠٠٩ فانظره.

(٩) انظر ص ١٠٠٩ - ١٠١١.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) حفظاً، د، وهذا تصحيف.

(١٢) المشيئة، د.

(١٣) ٢ : ١٣١ - ١٣٢، وقد تصرف فيه الشارح واختصره.

حيان - في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(١) - أنه يجوز كون الجار والمجرور راجعاً للفعل أو الفاعل^(٢) أو المفعول^(٣)، والتقدير إما: رزقا غير ذي^(٣) حساب، أو: يرزق^(٤) غير محاسب للمرزوق، أو: يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق. كذا قال، وعليهن فالباء زائدة في الحال، وصاحبها مختلف أما على الأول فهو ضمير الرزق^(٥)، على أنه مفعول مطلق، والتقدير: يرزقه، أي الرزق، وأما على الآخرين^(٦) فهو ضمير الفاعل^(٧) والمفعول، وذلك دليل على أن هذا^(٨) القائل لا يشترط النفي، وأضعفهن الأول؛ لاشتماله على ما اشتمل عليه الآخرين من زيادة الباء، و[على^(٩)] تقدير المفعول المطلق - كما قلنا -، وعلى تقدير مضاف، أي: غير ذي^(١٠) حساب.

وإذا سَلَّم ما ذكره [المصنف^(١١)] [من^(٩)] زيادة الباء في الحال المنفي عاملها لم يكن لأهل اللغة دليل في قوله^(١٢):

(١) ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ...﴾
٢١٢ البقرة ٢ ﴿لِيَجْزِيَهمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ...﴾ ٣٨ النور ٢٤، والضمير في (ليجزئهم) عائد على (رجال) في الآية ٣٧ النور.

(٢) عطف بالواو في، د.

(٣) أهملت الذال في، د.

(٤) مرزوق، ظ.

(٥) للرزق، ز، ظ.

(٦) الآخرين، د، ظ.

(٧) ضميراً للفاعل، ظ.

(٨) دليل على أن هذا دليل على أن هذا، ز.

(٩) ليست في، د.

(١٠) دي، د، ز.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) كثير عزة.

لقد كذب الواشون^(١) ما بحث^(٢) عندهم بليلي ولا أرسلتهم برسول^(٣) على أن الرسول يستعمل^(٤) بمعنى الرسالة، ويعد قولهم: إن (فعولا) - بفتح الفاء - في المصادر نادر، بل (رسول) صفة هي حال من المفعول؛ لأن (فعولا) يأتي للجماعة والاثنين، كما يجيء للواحد، قال تعالى: ﴿فَقُولَا^(٥) إِنَّا رَسُولُ رَبِّ^(٦) الْعَالَمِينَ^(٧)﴾^(٨).

«واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان»^(٩) فقد ورد في فصيح الكلام غير مشتق

(١) الواشون، ز.

(٢) أهملت الباء في، د.

(٣) من قصيدة مطلعها:

ألا حَيًّا ليلي أجد رحيلي وأذن أصحابي غداً بقُفول
وقبل الشاهد:

يمين امرئ مستغلف من أليّة ليكذب قِيلاً قد ألح بقيل
وبعده:

فإن جاءك الواشون عني بكذبة فروها ولم يأتوا لها بحويل
فلا تعجلي يا ليل أن تتفهمني بنصح أتى الواشون أم بحُويل
يروي: (بسرّ ولا) (..... برسيل). يمين امرئ: مفعول مطلق عامله في بيت سابق وهو:

حلقت برب الراقصات إلى منى خلال الملا يمددن كل جديل
الراقصات: الإبل. الملا: الفضاء. جديل: بمعنى مجدول أي: مضفور، الموصوف محذوف، أي
زمام جديل. أليّة: حلفة. فروها، كذبوها. حويل: محاولة. حبول، جمع حبل: بكسر الحاء -
الداهية.

القيالي ٢: ٦٢ - ٦٧، كثير ٢: ٢٤٨ - ٢٥١، التبريزي ٢: ١١، المقاصد ٢: ٢٤٩.

(٤) استعمل، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) رسولا، ز، ظ، ولا يتم به الاستشهاد.

(٧) ربك، د، ز، ظ.

(٨) ﴿فَأَيُّهَا فَرَعُونَ... ١٦﴾ الشعراء ٢٦ وقد اشتبهت على النساخ بالآية ٤٧ طه ١٠ وهي ﴿فَأَيُّهَا فَرَعُونَ... ١٦﴾
﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾.

(٩) ملزمان، د.

كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾^(١)، [وغير منتقل^(٢)] كقوله^(٣) تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٤)، ومن أمثلة^(٥) سيبويه: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جبتك^(٦) خزًا، فاجتمع^(٧) فيهما^(٨) الجمود واللزوم.

قال المصنف^(٩): وإنما كان [الحال] جديرا بوروده^(١٠) مشتقًا وغير مشتقٍ، ومنتقلا وغير منتقل^(١١)؛ لأنه خبر في المعنى، والخبر لا حجر [فيه]^(١٢).

«ويغني^(١٣) عن اشتقاقه وصفه»^(١٤) وهذا هو المعروف عندهم بالحال [الموطئة^(١٥)]، وهو اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وُطِيَء^(١٦) به لما^(١٧) هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفًا بها^(١٨) كقوله

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اخذُوا حِذْرَكُمْ...﴾ ٧١ النساء ٤.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) وقوله، ز، ظ.

(٤) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ...﴾ ٢٨ النساء ٤.

(٥) أمثلة، د.

(٦) جبتك، د.

(٧) أهملت الجيم في، د.

(٨) فيه، ز، ظ.

(٩) في شرح التسهيل ١٢٢: ب.

(١٠) وإنما قال جديرا لوروده، د، ظ، والتصحيح عن شرح المصنف، ظن النساخ - والله أعلم -

أن الضمير عائد على سيبويه، وليس كذلك.

(١١) ومنتقلا وغير منتقل، د.

(١٢) ليست في، د، وباقي كلام المصنف: (...) بل يرد مشتقًا وجامدًا ومنتقلًا ولازمًا، فكان

الحال كذلك). وقد اختصر الشارح هذا الكلام، وذكره يعين على فهم الكلام السابق عليه.

(١٣) ونعني، ظ.

(١٤) وصفة، د.

(١٥) ليست في، ظ.

(١٦) وطات، د، وطأ، ز، ظ.

(١٧) بها، د، لكن أهمل الباء.

(١٨) لها، د.

تعالى: ﴿قَتَمَثَلٌ لِّهَا﴾^(١) [بَشْرَاسَوِيًّا]^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٣). «أو تقدير مضاف قبله» / كقول العرب: وقع المصطرعان^(٤) ٣٤٧
 عدلي بعير، أي: مثل عدلي بعير^(٥) ، وقول^(٦) بعض أصحاب^(٧) أمير المؤمنين
 علي رضي الله عنه يوم صفين^(٨) :
 فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف^(٩)
 أي: مثل أسد العرين، ومثل شاء النجف، وعليه قول المتنبي:
 بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحت عنبراً ورنّت^(١٠) غزالاً^(١١)

(١) سقطت من، د.

(٢) ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا...﴾ ١٧ مريم ١٩

(٣) أهملت القاف في، ز.

(٤) ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٢ يوسف ١٢.

(٥) أعجمت الصاد في، ز، ط.

(٦) بعير، د.

(٧) وقول وقول، ز.

(٨) لم يذكروا اسم هذا القاتل، ووصف في بعض الأقوال بأنه صبي.

(٩) موضع بالشام، كانت فيه حرب بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله
 عنهم. البكري ٣: ٨٣٧.

(١٠) رابع أبيات أربعة في ما ذكر البغدادي، وقبله:

أيمعننا القوم ماء الفرات وفينا السيوف وفينا الحنف
 وفينا علي له صولة إذا خوفوه الردى لم يخف
 ونحن الذين غداة الزبير وطلحة خضنا غمار التلف
 الحنف، جمع حنف: الترس إذا كان من جلد وليس فيه خشب. غمار، جمع غمرة: الشدة.
 العرين: هو في الأصل الشجر الملتف، ثم استعمل في مأوى الأسد. النجف: الحلب
 باستقصاء حتى يفرغ ما في الضرع. أسد العرين، شاء النجف: منصوبان على الحال:
 لتأويلهما بالمشق: شجعان وأذلاء، أو على تقدير مضاف، أي: مثل.
 الرضي ١: ٢٠٣ - ٢٠٤، ٢٠٨، الخزنة ١: ٥٢٨ - ٥٢٩، ٥٣٧.

(١١) وترنت، د.

(١٢) من قصيدة مدح فيها بدر بن عمار. مطلعها:

بقائي شاء ليس هم ارتحالا وحسن الصبر زمو لا الجمالا =

أي : مثل قمر، ويجوز^(١) أن نؤول^(٢) المنصوب في هذه الأمثلة بما يصح كونه هيئة لما قبله، أي : وقع المضطرعان^(٣) متباثلين، وما بالناس^(٤) أمس شجعاناً واليوم ضعافاً، وبدت مضیئة، ونحو ذلك؛ وهذا لأنهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد^(٥) لذلك المعنى، كقولهم : لكل^(٦) فرعون موسى، [أي^(٧)] لكل جبار قهار. «أو دلالة على مفاعلة» نحو: بعته^(٨) يداً بيد، أي : متقابضين، ومعناه الحقيقي غير مراد^(٩)، ونحو: كلمته فاه إلى في، أي : متشافهين^(١٠). «أو

= تولوا بعتة فكأن بينا تهينى ففاجانى اغتايلا
وقبل المثال :
ولولا أننى فى غير نوم لكنى أظننى منى خيالا
وبعده :

وجارت فى الحكومة ثم أبدت لنا من حسن قامتها اعتدالا
وقد عقد البيت الأول فلنبينه قدر المستطاع .

زموا : خطموا الجمل بالزمام ، ليس هم : فى اسمها عدة أوجه :

أ- ضمير الشأن ، (وهم) مبتدأ خبره محذوف ، التقدير : ليس الحال هم شاءوا .

ب - هم اسم ليس والخبر محذوف . وحق اسم ليس أن يكون ضميراً متصلاً بفصله إذا ضرورة .

ج - أن تكون (ليس) حرفاً عاطفاً وحينئذٍ ليس لها اسم ولا خبر .

وتقدير البيت : لما ارتحلوا عني شاء بقائي الارتحال لاهم الذين شاءوا الارتحال ، وزموا هم صبري ولم يزموا الجمال ؛ لأننى فقدت الصبر بعدما ارتحلوا .

المتنى ٣ : ٣٣٧ - ٣٤٨ ، الشجري ٢ : ٢٧٤ ، الرضي ١ : ٢٠٨ ، الخزنة ١ : ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(١) ويجوز ويجوز ، ز .

(٢) يؤل ، د ، نول ، ز ، ظ .

(٣) المضطرمان ، د ، المطرعان ، ز ، المضطرعان ، ظ .

(٤) وما لنا ، د .

(٥) المقيد ، ز .

(٦) بكل ، د ، نكل ، ز .

(٧) ليست فى ، د .

(٨) بعث ، د .

(٩) مراه ، د .

(١٠) متشافهن ، د .

سعر» نحو: بعث الشاء^(١) شاة بدرهم، واشترت البرقفيزين بدرهم، أي مقسطاً بهذا^(٢) التقسيط، ويجوز الرفع، ويقدر - حينئذٍ - صفة، أي: (منه)، ويكون^(٣) الحال - إذ ذاك - جملة. «أو ترتيب» نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتين على هذا النمط، وعلمته النحو باباً باباً، أي: مفصلاً.

قال أبو حيان: وانتصاب الثاني بالعامل في الأول^(٤)؛ لأن المجموع الحال. قلت: العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى المقتضي - هنا - للإعراب هو الحالية، وهي إنما تكون بمجموع^(٥) [الجزئين بالعرض؛ فعمل العامل في الجزء مشكل، لأنه في غير ما يقتضيه المعنى^(٦)] المستدعي للإعراب.

فإن قلت: يرد في نحو^(٧): الرمان^(٨) حلو حامض.

قلت: التزم إشكاله^(٩) أيضاً، فينظر فيه.

وقال الزجاج: انتصب [الثاني^(١٠)] على أنه توكيد، والحال هو الأول.

وكأنه رأى^(١١) أن (باباً) الأول بمعنى (مرتباً)، فجعل الثاني تأكيداً، ولا يرد أن الثاني غير صالح للسقوط، فهو مؤسس^(١٢)؛ لأن له أن يقول: إنما التزم ذكره وإن كان تأكيداً؛ لأن ذكره أمانة على المعنى الذي قصد به (الأول)، ورب شيء لا يلزم ابتداءً ثم يلزم لعارض.

(١) الشاء، د، الشاة، ز، ظ.

(٢) هذا، ز، ظ.

(٣) ويجوز، ز، ظ.

(٤) الأولى، ز، ظ.

(٥) يجمع، د، لمجموع، ز.

(٦) ما بين المعوقتين ساقط من، ز، ظ.

(٧) مثل، د.

(٨) الزمان، د، ز.

(٩) استشكله، ز، ظ.

(١٠) ري، ز.

(١١) موسوس، د.

وقال أبو الفتح^(١): الثاني منتصب^(٢) على أنه صفة للأول. وكأن التقدير: - عنده - باباً سابق باب، ثم حذف المضاف، كما صبح عند^(٣) الخليل: مررت برجل زهيراً^(٤)، على تقدير (مثل)، وجاء زيد زهيراً^(٥)، على ذلك عنده وعند غيره.

وقال أبو علي^(٦): الاسم الثاني منتصب بالأول، ولم يظهر لي وجهه فتأمله. «أو أصالة» نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(٧)، وهذه جبتك^(٨) خزاً. «أو تفریع» نحو: هذا حديدك خاتماً. «أو تنويع» نحو: هذا تمرک^(٩) شهریزا^(١٠)، بسین^(١١) مضمومة أو مكسورة مع الإعجام والإهمال. والأحسن لو قال: (أو نوع). «أو طور واقع فيه تفضيل»^(١٢) نحو: هذا بسرأ^(١٣) أطيب منه رطباً. وبقي عليه: أو وقوعه^(١٤) [مصدراً^(١٥)] نحو: طلع بغتة^(١٦)، وجاء (سرعاً وركضاً،

(١) ابن جني.

(٢) منصوب، ظ.

(٣) عن، ظ.

(٤) زهم، د.

(٥) زهير، د.

(٦) الفارسي.

(٧) اتخذ، د، وهو من شنيع التصحيف.

(٨) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ﴾ ٦١ الإسراء ١٧.

(٩) حينئذ، د، جيتك، ز جيتك، ظ.

(١٠) يمرک، ز، تمرک، ظ.

(١١) أهملت الياء والزاي في، د، والشين والزاي في، ز، سهرأ، ظ، وكله تصحيف، والتصحيح عن الصحاح واللسان، والشهریز: نوع من التمر معرب.

(١٢) سترين، د.

(١٣) نقصه، ظ.

(١٤) بسر، ظ.

(١٥) ويوعه، ز، ظ.

(١٦) سقطت من، ز، ظ.

(١٧) أهملت الكلمة في، ز، بغتيه، د، بإهمال الياء.

ولا يقال ^(١) : تركه ؛ لأنه غير قياسي ^(٢) ؛ لأننا نقول : (فاه إلى في) غير قياسي ، وقد ذكره . «وجعل (فاه) حالاً من (كلمته فاه إلى في) أولى من أن يكون أصله : جاعلاً فاه إلى في أو من فيه إلى في» .

[الأول ^(٣)] - وهو كونه حالاً - مذهب سيبويه ^(٤) ، لأنه واقع موقع مشافهاً ^(٥) ، و(إلى ^(٦) في) عنده تبين مثل : (لك) بعد سقياً ، فإن رفعت فالظرف خبر ، ويجب الرفع إن قدمت ^(٧) الظرف ؛ لأن التبيين لا يتقدم ، وإن قدمت (فاه إلى في) على (كلمته) لم يكن لذلك مانع عند سيبويه وأكثر البصريين ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين [وإن قدمت مع الرفع فالكوفيون على المنع أيضاً ، قال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصاً عن البصريين . وقال ابن هشام : القياس الجواز .

والثاني - وهو جعل (فاه مفعولاً) بفعل محذوف هو الحال في الحقيقة ، أي : جاعلاً فاه إلى في - هو مذهب الكوفيين ^(٨) ، وردّه ^(٩) السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، ولو كان على الإضمار لم يمتنع .

والثالث - وهو أن أصله : كلمته من فيه إلى في ، فحذف [حرف الجر ، فانتصب ما كان مجروراً به - هو مذهب الأخفش ، وردّه المبرد بأنه تقدير لا يعقل ؛ إذ الإنسان لا يتكلم من في غيره .

وقد يجاب بأنه من القلب ^(٨) [لعدم الإلباس .

(١) ما بين الهلالين مكرر في ، د .

(٢) قياس ، د .

(٣) سقطت من ، ز .

(٤) راجع الكتاب ١ : ١٩٥ - ١٩٦ .

(٥) متشافها ، د ، بإهمال التاء .

(٦) وأي ، د .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ، ز ، ظ .

(٨) قنست ، د .

(٩) ورد ، ز ، ظ .

وذكر المصنف في التوضيح^(١) قول ابن مسعود رضي الله عنه :
 (أقرأنيها^(٢) رسول الله ﷺ فاه إلى في^(٣)) فقال : يحتمل ثلاثة أوجه . وذكر
 المذاهب الثلاثة مورداً لها على أنها احتمالات وأوجه لا مذاهب ، فدل ذلك على
 أمرين :

أحدهما - أن قوله هنا : (أولى) معناه أن الجميع عنده جائز ، وأن بعض
 الأوجه خير من باقيها ، لا أن^(٤) أحدها عنده^(٥) متعين ، فكأنه^(٦) اختار الأول ؛
 لأن مجاز التأويل أسهل من مجاز الحذف والتقدير .

والثاني - أن الذي قدر (من) قد يكون قاله في / مثل كلام ابن مسعود ،
 وذلك واضح لا إشكال فيه ، بخلافه في المثال ، لكن تصريحه في المتن بالمثال
 يأبى هذا الاحتمال . ٣٤٨

«ولا يقاس» وإن سمع : حاذيته^(٧) ركبتي إلى ركبته ، وجاورته منزله إلى
 منزلي ، وناصلته^(٨) قوسه عن قوسي ، وكل هذا خارج عن قياس الحال من

(١) أي : شواهد التوضيح ١٩١ ، ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) قرأنيها ، د ، بإهمال النون . أقرأنيها ، ظ .

(٣) كذا في شواهد التوضيح ، والقصة تكررت في البخاري في عدة مواضع نسب القول فيها إلى
 أبي الدرداء - رضي الله عنه - لا إلى ابن مسعود - رضي الله عنه كما فعل ابن مالك وتبعه الدماميني ،
 وفي ما يلي ما يؤيد ما ذكرت : (عن علقمة حين دخل الشام أتاه شيخ فقال له : - فيما قال - كيف قرأ
 ابن أم عبد (والليل) فقرأت : (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجل والذكر والانثى) قال : أقرأنيها النبي
 ﷺ فاه إلى في) علقمة : هو ابن قيس النخعي . ابن أم عبد : هو ابن مسعود . الشيخ الذي
 أتى علقمة هو أبو الدرداء ، حيث صرح به البخاري في موضع آخر في القصة نفسها .

البخاري ٥ : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٦ : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤) لأن ، ز ، ظ .

(٥) عند ، ز .

(٦) وكأنه ، ز ، ظ .

(٧) جاديته إلى ، ز ، حاديته ، ظ .

(٨) وناصلته ، ز ، ظ .

وجهين: التعريف والجمود، وأيضاً فهو معدول به عن ظاهره من الارتفاع بالابتداء، إذ الحال - في الحقيقة - مجموع (فاه إلى في)، فالقياس جعله مع ما بعده مبتدأ وخبراً^(١)، وجعل الجملة حالاً؛ فلذلك قال^(٢): إنه لا يقاس عليه. «خلافاً لهشام». فانه أجاز القياس على ذلك، وينبغي لبقية الكوفيين، أن يوافقوا هشاماً^(٣) في إجازة القياس عليه؛ لأنهم^(٤) لا يرونه حالاً جامدة أقيمت مقام المشتق كما يراه جمهور البصريين، ولا متسعاً فيه بحذف الجار^(٥) كما يراه الأخفش، بل يرونه مفعولاً^(٦) حذف عامله، وذلك يقال^(٧) بقياس إذا فهم المعنى، ولولا دعواهم فهم المعنى لم تصح^(٨) منهم دعوى الحذف.

«فصل»: في الكلام على^(٩) الحال باعتبار التنكير والتعريف «الحال واجب التنكير» وهذا هو الأصل؛ لأن المقصود بيان الهيئة، والهيئة تحصل^(١٠) بالنكرة، كما تحصل^(١١) بالمعرفة، إلا أن النكرة أولى لخفتها ولكونها الأصل. «قد يجيء معرفاً» أي: على صورة المعرفة «بالأداة» كقول ليبيد^(١٢): فأرسلها العراك ولم يذدها^(١٣) ولم يشفق^(١٤) على نغص الدخال^(١٥)

(١) وخير، ز.

(٢) قال الشد، د، وهو اختصار (الشارح)، أي: ابن قاسم، والقول ليس له بل للمصنف.

(٣) ما، د، سقط ثلاثة حروف.

(٤) لأنه، ز، ظ.

(٥) الجائز، ظ.

(٦) معقولا، ز.

(٧) بقا، د، يقاس، ظ.

(٨) يصح، د، ظ.

(٩) على أن، ز.

(١٠) يحصل، ز.

(١١) الشاعر ليبيد، د.

(١٢) يزدها، د، تردها، ز، ظ. (١٣) تشفق، د.

(١٤) تكلمنا عليه في ص ١٠٤، والبيت في وصف حمار وحشي يطرد أتنه، فالشارح واهم فيما

سيذكر.

العراك: الزحام^(١). والضمير في (أرسلها) للإبل. والنغص: مصدر قولك: نغص البعير^(٢) إذا لم^(٣) [يتم^(٤)] شربه^(٥)، وكذا نغص الإنسان إذا لم يتم مراده، مأخوذ^(٦) من قولهم^(٧): نغص الله عيشه تنغيصاً، أي: كدره.

والدخال في الورد: أن يشرب البعير ثم يرد^(٨) من العطن إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين^(٩) عطشانين ليشرّب^(١٠) منه مافاته^(١١) من تمام شربه. وفي تحريج مثل ذلك باعتبار الإعراب ثلاثة أقوال^(١٢):

أحدها^(١٣) - أن هذا الاسم المنصوب ليس بحال في الحقيقة، وإنما الحال عاملة وهو الفعل المقدر، أي: تعترك^(١٤) العراك، قاله الفارسي.

الثاني - مثله^(١٥)، إلا أن المقدر اسم لا فعل، أي: معتركة العراك، وعلى هذين القولين ف (ال)^(١٦) في (العراك) لتعريف الحقيقة.

الثالث - أن الاسم المذكور ليس منصوباً، بمقدر لا فعل ولا اسم فاعل،

(١) الازدحام، د.

(٢) النعير، ظ.

(٣) الم، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) يشربه، ظ.

(٦) مأخوذ، د، ظ.

(٧) قولك، د.

(٨) برده، د.

(٩) بعير، ض.

(١٠) يشرب: د، تشرب، ز، ظ، والكلام لا يستقيم إلا بما صنعت.

(١١) فاته، د.

(١٢) أقول، ظ.

(١٣) أحدهما، د.

(١٤) يعترك، ز.

(١٥) أهملت الناء، في، ز.

(١٦) قال، ز، ظ.

وإنما^(١) [هو^(٢)] واقع موقع اسم قاعل منتصب على الحال قاله جماعة، وزعم ابن خروف^(٣) أنه مذهب سيبويه، فيكون (العراك) واقعاً موقع معتركة، والظاهر أن (ال) على هذا القول زائدة، ومن ثم أولنا قول المصنف: (معرفاً) بأن معناه على صورة معرف. «أو الإضافة»^(٤) يعني: أو معرفاً بالإضافة، أي [في^(٥)] صورة معرف بها، نحو: ضريت زيداً وحده، فهذا وإن كان معرفة في اللفظ، إلا أنه في معنى قولك: مفرداً.

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: ولا بعد في أن الشيء يكون لفظه أنظر المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم: مررت برجل مثلك، وضارب زيد، ووحده^(٦) يحتمل أن يكون مصدراً محذوف الزوائد^(٧)، أصله إيجاد^(٨).

قال^(٩) صاحب الصحاح^(١٠): تقول رأيته وحده، وهو منصوب عند^(١١) أهل البصرة على المصدر في كل حال، كأنك قلت: أو حدثه برؤيتي إيجاداً^(١٢)، أي لم أر غيره، ثم وضعت (وحده) هذا الموضع، وقال أبو العباس^(١٣): يحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون الرجل في نفسه منفرداً، [كأنك قلت: رأيت رجلاً منفرداً^(١٤)] انفراداً، ثم وضعت (وحده) موضعه.

(١) وإنه، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) خاروف، ز.

(٤) بالاضافة، د، الاضافة، ظ.

(٥) سقطت من ز، ظ.

(٦) وحده، د، ز، ظ، والكلام محتاج إلى الواو.

(٧) الرايد، د.

(٨) ايجاداً، د.

(٩) وقال، ز. (١٠) ١: ٥٥٤ - ٥٤٥ (وحد).

(١١) عبارة الصحاح: عند أهل الكوفة على الظرف، وعند...

(١٢) إيجاداً، د، مع إهمال الباء.

(١٤) ليس في، د.

(١٣) المبرد.

قلت: فهو^(١) - على الأول - حال من الفاعل، والأصل: رأيت زيدا موحداً له برؤيتي إيّاه، وهو - على الثاني - [حال] من المفعول، ويظهر أنه إذ ذاك مصدر وحد يحد وحداً ووحدة^(٢)، فقد^(٣) جاء ذلك، فليس مصدراً محذوف الزوائد «ومنه» أي: ومن^(٤) المعرف بالإضافة أي: الجائي^(٥) على صورة المعرف بها. «عند الحجازيين [العدد^(٦)] من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم» نحو: جاء [القوم^(٧)] ثلاثتهم^(٨)، وجاءوا عشرتهم، وما^(٩) بينهما من الألفاظ الستة، فينصبون ذلك كله على الحال، وإن كانت واردة على صورة المعرف بالإضافة؛ لوقوعها موقع النكرة، أي: معدودين بهذا العدد.

قال الشارح^(١٠): ومذهب سيبويه في هذا كمذهبه / في (وحده) من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنك قلت: مثلثين، وزهّب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالاً بنفسه، ورد بأنه لا يقع صفة إلا نكرة، وفيه نظر.

وزهّب المبرد^(١١) إلى أنه يقدر من لفظ الثلاثة فعل، فتقول^(١٢): مررت بالقوم فثلاثتهم^(١٣).

(١) هو، ظ.

(٢) وحده، د.

(٣) فقا، د.

(٤) من، د.

(٥) الحاي، د، الجادي، ز، الجاي، ظ، وهذا كله تصحيف.

(٦) ليست في، د.

(٧) ثلاثيهم، د، ز.

(٨) ومات، د.

(٩) ابن قاسم.

(١٠) لم يقل هذا في المقتضب ٣: ٢٣٩ حيث بحث هذه المسألة.

(١١) فيقول، ز، ظ.

(١٢) فثبتهم، د، فثلاثتهم، ز، فثلاثهم، ظ، وما أثبتته أقرب إلى المراد.

قلت: ولم يتحرر لي تنزيل هذا المذهب على المقصود^(١) من هذا التركيب. «ويجعله التميميون تأكيداً»^(٢) فيعربونه بإعراب المتبوع رفعاً ونصباً وجراً، وأجاز المصنف في الكافية وشرحها^(٣) أن يكون بدلاً، والظاهر ما ذكره هنا، وهو قول النحويين؛ لأن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير يرجع إلى المبدل منه، والتوكيد المعنوي يستوجب الضمير، وقد أجمعوا هنا على^(٤) الضمير إذا^(٥) أتبعوا، وهل تمّ فرق في المعنى بين جعل هذه الأعداد حالاً كما يقول الحجازيون، وجعلها تأكيداً كما يفعله^(٦) التميميون؟ ظاهر كلام المصنف في الشرح^(٧) يقتضى أن المعنى فيها واحد^(٨)، فإنه قال:

النصب عند الحجازيين على تقدير جميعاً^(٩)، ويرفعه التميميون على تقدير جميعهم فيظهر أن لا فرق عنده إلا من جهة الصناعة.

«وربما عومل^(١٠) بالمعاملتين»^(١١) الحالية والتأكيديّة «مركب العدد» نحو: رأيت الرجال [خمسة^(١٢)] عشرهم، فيجوز أن يكون منصوباً، على الحال والتأكيد.

فإن قلت: كيف يطلع على هذا، والغالب على المضاف البناء، وحينئذ فلا يعلم [هل^(١٣)] أتبعوا أو نصبوا^(١٤)؟

(١) المعهود، ز، ظ.

(٢) توكيد، ز، ظ.

(٣) ١: ٣١١-٣١٢، قال في الكافية:

وأسرعوا خمستهم قد نقلا فالنصب حالاً ويرفع بدلا

(٤) على، د.

(٥) إذ، ز، ظ.

(٦) فعله، د.

(٧) على التسهيل ١٢٣: ب.

(٨) ولكن المبرد قرر أن بينها فرقاً، المقتضب ٣: ٢٣٩. (٩) جميعها، د.

(١٠) وقد يعامل، د. (١١) بالمعاملين، ز.

(١٢) ليستا في، د. (١٣) عطفت بالواو في، د.

قلت: لا يخفى أنه يحمل كلام من تكلم بذلك على مظهر من لغته في الكلمة المعربة، فمن ثم ^(١) يعلم ذلك. «وقضهم» ^(٢) بقضيتهم ^(٣) أي منتصب على الحالية.

قال الرضى ^(٤): فالأولى ^(٥) أن تقول ^(٦): المصدر بمعنى اسم الفاعل، أي قاضهم ^(٧) بقضيتهم ^(٨)، أي: مع مقوضهم ^(٩)، أي: كاسرهم [مع ^(١٠) مكسورهم، لأن مع الازدحام كاسراً ومكسوراً، والأصل فيه أن يكون قضهم] ^(١١) مبتدأ، و (بقضيتهم) ^(١٢) خبره... ^(١٣)، ومعناه ^(١٤) (كافة)، فلما قامت ^(١٥) الجملة مقام المفرد [أعرب ما قبل الإعراب منها - وهو الجزء الأول - إعراب المفرد ^(١٦)]. ويعامل ^(١٧) أيضاً بالتأكيد فتقول: جاء القوم قضهم

(١) لم، ز، ظ. (٢) وقضهم، ز، ظ.

(٣) بفضيتهم، د، بفضيتهم، ز، ظ.

(٤) في شرح الكافية ١: ٢٠٢، وليس بنصه، وسأشير إلى المهم من الاختلاف، واترك الباقي للقارئ يطلع عليه من هناك.

(٥) والأولى، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضى.

(٦) يقول، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضى.

(٧) فاضهم، ز، ظ.

(٨) بفضيتهم، د، بفضيتهم، ز، ظ.

(٩) مفضوتهم، ز، ظ.

(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١١) فضهم، ز، ظ.

(١٢) وبقيتهم، د، وبقيتهم، ز، ظ.

(١٣) ترك هنا ما يقرب من «أنة أسطر من كلام الرضى».

(١٤) لفظ الرضى: ومعنى (قضهم بقضيتهم) فوضع الشارح الضمير مكان الظاهر بعد أن اختصر من كلام الرضى ما أشرنا إليه في الهامش (١٠) ليظهر الكلام في صورة المتصل.

(١٥) جات، ز، ظ. (١٦) انتهى كلام الرضى.

(١٧) من هنا إلى قوله: (جراً) معنى كلام للرضى في شرح الكافية ١: ٢٠٣، ونظراً للاختلاف القوي بينهما في اللفظ غلب على ظني أن الشارح لم يلحقه بما نقله عنه.

بقضيضهم^(١) [رفعاً، ورأيت القوم^(٢)] [قضَّهم بقضيضهم^(٣) نصباً، ومررت بالقوم قضَّهم بقضيضهم^(٣)] [جرّاً^(٤)].

«وقد يجيء المؤول بنكرة علماً» كقولهم: جاءت الخيل بداد^(٥) فـ (بداد) علم جنس وقع^(٦) حالاً؛ لتأوله بنكرة، كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة.

وقد نص المصنف هنا على شيئين^(٧): التأويل^(٨) والقلة، فعلم أن النوعين السابقين لا قلة فيهما، وعلم أن الأنواع كلها مؤولة^(٩)، فإن قوله: (قد يجيء المؤول^(١٠) بنكرة^(١١) علماً) يدل على [أن^(١٢)] ما تقدم ذكره مؤول^(١٣) [بنكرة^(١٤)].

«فصل» في الكلام على المصدر حيث يقع حالاً.
«إن^(١٥) وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف خلافاً

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أصول التحقيق ولا يستقيم الكلام بدونه.

(٣) فضهم بقضيضهم، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) ومن شواهد قول عوف بن عطية بن الخرع، وينسب للناطقة الجعدي، الأول جاهلي والثاني إسلامي:

وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل تعدو بالصعيد بداد

(٦) ووقع، د.

(٧) تسكين، د.

(٨) التأويل، ظ.

(٩) مؤولة، ظ.

(١٠) الماؤل، ظ.

(١١) أهملت الباء في، ظ.

(١٢) ماؤل، ظ.

(١٣) وإن، م.

للمبرد والأخفش» وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ^(١) [أَدْعُوهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا^(٢)،
﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا^(٣)﴾ و﴿دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا^(٤)﴾، وقالت: العرب: قتلته صبراً،
ولقيته [فجأة، وأتيته ركضاً^(٥)]، وجئته^(٦) مشياً^(٧)، وسرت إليه عدواً، وهو كثير،
فالجمهور^(٨) على أن المصدر في ذلك كله وقع موقع الحال، لا^(٩) معمول لشيء
محذوف، ويدل على ذلك وقوعه خبراً ونعتاً، زيد صوم^(١٠)، وهذا رجل عدل،
ولا يمكن في ذلك تقدير عامل، فكذا ينبغي هنا.

وحمل^(١١) بعض الناس ذلك كله^(١٢) على حذف مضاف^(١٣)، أي: إتيان^(١٤)
سعي، ودعاء خوف^(١٥) وطمع، ودعاء جهار^(١٦)، وقتل^(١٧) صبر^(١٨)، ولقاء فجأة،

- (١) ليست في، ز.
- (٢) ﴿..... فَخَذَّ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا وَأَعْلَمَ
أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٦٠ البقرة ٢.
- (٣) ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٥٦
الأعراف ٧.
- (٤) ﴿ثُمَّ إِنِّي﴾ ٨ نوح ٧١.
- (٥) ساقط من ز، ظ.
- (٦) وحيته، د، ز، ظ.
- (٧) مسا، ز، ظ.
- (٨) والجمهور، ز، ظ.
- (٩) إلا، د.
- (١٠) صرح، د.
- (١١) حمل، ز، ظ.
- (١٢) كليه، د.
- (١٣) مضاف، ظ.
- (١٤) أهملت هذه الكلمة ما عدا النون في، ز.
- (١٥) أهملت الخاء في، ظ.
- (١٦) ودعاه جهاراً، ز، ظ.
- (١٧) قتل، ظ.
- (١٨) صبراً، ز.

وإتيان^(١) ركض، ومجيء مشي، وسير عدو، وكذا يقدر مع المصدر المعرف، فيقدر في: (أرسلها العراك)^(٢)، إرسال العراك. وفي (طلبه جهده)، [طلب جهده^(٣)] ^(٤).

وفي: (قام زيد وحده) قيام وحده. وفي: (جاؤا الجماء^(٥) الغفير) مجيء الجماء، وفي: (ادخلوا^(٦) الأول فالأول) [دخول الأول فالأول^(٧)]. وفي: (كلمته فاه إلى في) كلام فيه.

قال ابن هشام: وهكذا تقدير حسن سهل. ولم^(٨) يتعرض المصنف إلى ذلك، وحكى مذهب الأخفش والمبرد، وهو أن المنصوب في ذلك مفعول^(٩) مطلق لفعل مقدر قبله، والجملة الفعلية^(١٠) هي الحال، والتقدير^(١١): قتله أصبره^(١٢) صبرا، وكذا سائرهما.

وكان ينبغي لمن قدر ذلك أن يجري بينهم الخلاف: هل يقدر المحذوف جملة، أو مفردا؟.

وكان الأحسن للمصنف أن يقول^(١٣): مفعول^(١٤) [مطلق^(١٥)] لحال محذوفة. لينص على حقيقة^(١٦) نوع المحذوف^(١٧).

(١) واثبات، د، بإهمال التاء، وأهملت الكلمة ماعدا النون في، ز.

(٢) سبق في ص ١٠٤ أن عرفناك بأن هذه قطعة من بيت لببدر رضي الله عنه: فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

(٣) جهد، د. (٤) ليس في، ز.

(٥) الجماء، د. (٦) دخلوا، د.

(٧) ليس في، د. (٨) أولم، د.

(٩) مفعول به، ز. (١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) أصبر، ز، ظ. (١٢) يعول، د.

(١٣) لا مفعول، د. (١٤) ليست في، د.

(١٥) حقيقته، د.

(١٦) المعمول، د.

٣٥. واعترض في شرحه ^(١) مذهب المبرد والأخفش بأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب / ، فينبغي أن يميزوا ذلك في كل مصدر له فعل ؛ ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ؛ لأن القتل لا يدل على الصبر ، ولا اللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب ^(٢) .

قال الشارح ^(٣) : وذهب الكوفيون إلى أنها ^(٤) مفاعيل مطلقة ^(٥) منصوبة ^(٦) بالفعل المتقدم ^(٧) ، وأنت ^(٨) في موضع الحال ، لأن معنى (قتله) صبره ^(٩) ، وكذا ^(١٠) باقيةا .

قلت : عليه منع ظاهر ؛ إذ الصبر على القتل هو الحبس عليه ، فإذا ^(١١) القتل أعم من الصبر عليه ؛ لأنه تارة يكون معه ، وتارة يكون بدونه ، فكيف يكون معنى (قتله) ^(١٢) صبره !! .

«ولا يطرد فيما هو نوع للعامل ، نحو : أتيت سرعة» وتمثيله [للنوع ^(١٣)] بالسرعة منافٍ لرده على ^(١٤) من قال : - في (ضربته تأديباً) - إن (تأديباً) نوع ، بأنه لوقيل : كل تأديب ضرب ^(١٥) ، لم يصح . وهنا أيضاً لو قلت : كل سرعة إتيان ، لم يصح .

(١) على التسهيل ١٢٣ : ب .

(٢) كذا في أصول التحقيق وشرح المصنف ، والمناسب : (الركض) ؛ إذ لم يتقدم ذكر الركوب .

(٣) ابن قاسم .

(٤) ال ، د .

(٥) أهملت التاء في ، ز .

(٦) أهملت التاء في ، د .

(٧) وأنت ، ز .

(٨) صبرا ، ر ، ظ .

(٩) فكدا ، د .

(١٠) فاذا ، ز ، ظ .

(١١) ليست في ، د .

(١٢) قتلته ، ز ، ظ .

(١٣) ضربت ، ز ، ظ ، لكن أهملت الضاد في ، ز .

(١٤) على في ، ظ .

«خلافاً للمبرد» فإنه طرد ذلك وجوز القياس عليه، واستشكل بأن الحال نعت في المعنى، فكما لا يطرد النعت^(١) بالمصدر، لا يطرد وقوع الحال به.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي أنه مطرد في النوعي وغيره، كما يطرد وقوع المصدر خبراً، فإن الحال أشبه بالخبر من النعت^(٢)؛ [ولكثر ما ورد من ذلك].

فإن قلت: ما وجه ما ذكره هو وغيره، من أن الحال أشبه بالخبر من النعت^(٣)، مع أن شبهها بكل منهما إنما هو من حيث المعنى:

أما شبهها بالخبر فلأن قولك: جاء زيد راكباً، إثبات لركوب زيد^(٤)، كما في: زيد راكب، إلا أنه في الحال على سبيل التبعية، وفي الخبر على سبيل الاستقلال^(٥).

وأما شبهها بالنعت فلأن التركيب المذكور في معنى: جاء زيد الراكب، فهي في المعنى كالنعت بالنسبة [إلى^(٦)] المنعوت، إلا^(٧) أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان^(٨) لكيفية^(٩) وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك، بل مجرد اتصاف المنعوت به، فإذا^(١٠) كان [كذلك^(١١)] فمن^(١٢) أين اشتد شبهه بالخبر دون النعت؟.

(٢) بالخبر أشبه منه بالنعت، ز، ظ.

(١) معنى النعت، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٤) المركوب لزيد، د.

(٥) أهملت القاف في، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) إلى، د، ز.

(٨) أهملت الباء في، د.

(٩) لكيفية، د.

(١٠) وإذا، ز، ظ.

(١١) لذلك، ز، وليست الكلمة في، د.

(١٢) من، ز، ظ.

قلت: يمكن أن يوجه بما قاله السكاكي في معاني^(١) المفتاح^(٢) من أن حكم الحال [مع ذي الحال^(٣)] أبداً نظير حكم الخبر مع المخبر عنه، ألا تراك إذا^(٤) ألغيت (هو) من قولك: هو الحق بيئاً^(٥)، بقي: الحق بين، و(جاء) في قولك: جاء زيد راكباً، بقي: زيد راكب، و(ضربت) في قولك: ضربت اللص مكتوفاً، بقي: اللص مكتوف، فتجد^(٦) الحال وذا^(٧) الحال خبراً ومخبراً عنه. وذكر ابن الحاجب مثله في شرح المفصل.

فإذن قد ظهر امتياز الشبه الخبري بما ذكره؛ إذا اعتبار مثله في الشبه^(٨) النعتي^(٩) غير متأت، فبان [ما^(١٠)] قاله ابن هشام رحمه الله [تعالى^(١١)] «بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع» ولا يتعدى^(١٢) «إلا في» ثلاثة أنواع فلا يقتصر فيها على السماع «نحو أنت الرجل علماً» وهو المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، فهذا وما بعده عند المصنف مما^(١٣) وقع فيه المصدر موقع الحال باطراد. وقال ثعلب: الرجل مؤول^(١٤) بـ (العالم)، و (علماً) مفعول مطلق كما في قولك: أنت العالم علماً.

والأظهر^(١٥) ما خرج عليه أبو حيان من أن المصدر في مثله تمييز؛ لأنه فاعل

(١) معني، د.

(٢) يعني فن المعاني من (مفتاح العلوم)؛ لأن السكاكي لم يؤلف كتاباً اسمه (معاني المفتاح).

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) إذ، د.

(٥) تبيناً، ز، تبيناً، ظ، بإهمال الباء.

(٦) فتجد، د.

(٧) وذو، ز، ظ.

(٨) النسبة، ز، ظ.

(٩) أعجمت العين في، د.

(١٠) يبعدي، ظ.

(١١) فها، ز، ظ.

(١٢) وإلا ظاهر، ز، ظ.

(١٣) ماؤل، ز، ظ.

[في^(١)] المعنى، أي: أنت الكامل^(٢) علماً، أي: علمه. «وهو زهير شعراً» وحاتم^(٣) جوداً، ويوسف^(٤) حسناً، والأحنف^(٥) حليماً، والخليل^(٦) عروضاً، وسيبويه نحواً^(٧)، [وخرّجه أبو حيان على التمييز أيضاً، إلا أنه على تقدير^(٨) (مثل)، أي مثل زهير شعراً^(٩)] وكذا بقية الأمثلة، فهو مثل: على التمرة^(١٠) مثلها زبدًا.

قلت: وفيه نظر^(١١) لأنك إذا قلت: على التمرة^(١٢) مثلها، فالمثل هو نفس الزبد، وفي قولك: هو مثل زهير شعراً، ليس المثل نفس الشعر^(١٣)، فالأظهر تخرجه على التمييز كما في المثال الأول، على تأويل المخبر به بالكامل [أي هو الكامل^(١٤)] شعراً، أي: شعره، وكذا إلى آخرها^(١٥). «وأما علماً فعالم» أي: مهما يذكر إنسان^(١٦) علماً، أي، في حال كونه علماً فعالم. تقول^(١٧) ذلك لمن ادّعى [أو ادّعى^(١٨)] له العلم وغيره، فسلمت له العلم. فالناصب لهذا^(١٩) الحال هو

(١) ما بين المعقوفين ليس في، ز.

(٢) يعنون الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى.

(٣) يعنون حاتم الطائي.

(٤) المعنى يوسف بن يعقوب عليها السلام.

(٥) أبو بحر الضحاك بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي (٣ ق. هـ - ٧٢ هـ / ٦١٩ - ٦٩١ م).

كان سيد تميم في وقته، عرف بالحلم والدهاء والرأي والحكمة والشجاعة. مولده بالبصرة

ومتوفاه بالكوفة. اعتزل يوم الجمل، شهد صفين مع علي - رضي الله عنه - ولي خراسان.

والأحنف لقبه، وفي اسمه خلاف. ابن حزم ٢١٧، الوفيات ٢: ٤٩٩ - ٥٠٦، الإصابة ١:

١٠٠ - ١٠١.

(٦) ابن أحمد الفراهيدي واضع علم العروض.

(٧) نحو، ز، ظ. (٨) أهملت التاء في، د.

(٩) الثمرة، ظ. (١٠) نظر نظر، د.

(١١) النفر، د. (١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) آخره، ز، ظ. (١٤) الإنسان، ز، ظ.

(١٥) يقولون، د، بإهمال الياء، يقول، ز.

(١٦) لهذه، ز، ظ، والحال يذكر ويؤنث والأول أفصح.

٣٥١ فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويحتمل أن ينصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فهو عالم في حال علم، اللهم إلا / أن يقترن^(١) ما بعد الفاء بما منع من عمله فيما قبله، فيتعين فعل الشرط للعمل نحو: أما علماً [فلا علم له، وأما علماً^(٢)] فإنه عالم، وهذه المسألة اختلف فيها رأي المصنف، والذي اختاره في الشرح^(٣) قول من زعم: أن المصدر مفعول به لفعل الشرط المحذوف لأدلة^(٤):

أحدها^(٥) - أن ذلك إعراب مطرد في حالتي التعريف والتنكير، بخلاف القول بالحالية، فإنه لا يصح في المعرفة^(٦)، [فلهذا^(٧)] يقدره سيبويه^(٨) مفعولاً له في^(٩) جميع أحوال ما بعد الفاء، بخلاف قول الأخفش: إنه مفعول مطلق؛ لامتناعه في (أما العلم، فذو علم، أو فإنه^(١٠) عالم، أو فلا علم له).

الثاني - أنه ليس فيه إخراج شيء عن أصله والغالب فيه.

الثالث - مجيء غير المصدر هنا، كقولهم: (أما قريشاً فأنا أفضلها)، التقدير: مهما^(١١) [نصف^(١٢)] أو نذكر^(١٣)، وحكى^(١٤) يونس: أما العبيد^(١٥) فذو

(١) يعرف، ز، ظ.

(٢) ساقط من، ز، ظ.

(٣) على التسهيل ١٢٤: أ بالمعنى.

(٤) لا دلالة، د.

(٥) آخرها، د.

(٦) المعرفة، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) راجع الكتاب ١: ١٩٣، ١٩٤.

(٩) كذا في أصول التحقيق، ويبدو لي أن الواو زائدة.

(١٠) فاد، ز، ظ.

(١١) يذكر، ز، ظ.

(١٢) حكى، ز، ظ.

(١٣) القليل، ز، ظ، لكن أهملت الباء في، ظ.

(١٤) راجع سيبويه ١: ١٩٤.

عبيد^(١). بالنصب. «وترفع^(٢) تميم المصدر التالي^(٣) (أما) في التنكير جوازاً^(٤) مرجوحاً^(٥)، وفي التعريف وجوباً، وللحجازيين في التعريف^(٦) رفع^(٧) ونصب».

حاصل هذا الكلام أن الحجازيين التزموا نصب المنكر، والتميمين رفع المعرف، ولكل من الفريقين الوجهان في النوع الآخر، ولم يتعرض المصنف لوجه الرفع على ماذا هو؟.

وقال ابن هشام: الظاهر أن رفعه على أنه مفعول لفعل الشرط المحذوف مبني للمفعول، أي: مهما يذكر العلم، ومهما يذكر علم، ولا نعلم موضعاً ذكر فيه أحد^(٨) جزأي جملة الشرط بعد (أما) غير هذا الموضع على ما رأيت فيه، ولكنهم قالوا - في:

..... وأما الصبر عنها^(٩) فلا صبرا^(١٠)

(١) قد وعيته، ز، ظ، وأهملت القاف في، ظ.

(٢) ويرفع، ز، ظ.

(٣) الثاني، د.

(٤) جواز، ظ.

(٥) أمر مرجوحاً، ظ.

(٦) العرف، ز، ظ، المعرف، د.

(٧) في رفع، د.

(٨) احدى، ز، ظ.

(٩) عنهم، د.

(١٠) ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيل.....

من قصيدة قالها ابن ميادة. الرياح بن أبرد، وفيها شَبَّبَ بأم جحدر بنت حسان المريّة، وكان

عنيها واجداً، ويذكر أنها حسب رواية الأغاني. مطلعها:

ألا حبّيباً رسلاً يدي العشّ مقفراً ربّعاً يدي الممدور مستعجلاً قفراً

وفيل الشعر:

حلبى من خيف بن مرة بلغا رسائل مني لا تزيدني وقرا =

إنه مبتدأ. والجملة بعده خبر، ولم يقدره مفعولاً [لما^(١)] لم يسم فاعله، والذي قدمته، أولى؛ لسلامته من عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه، وقولهم: (الرباط العموم)^(٢) يقضي^(٣) بجواز: زيد لا رجل في الدار، ولا قائل [بذلك، وبما يدل أيضاً على أنه مفعول به لا حال جواز رفعه، إذ المفعول ينوب^(٤)] عن الفاعل، بخلاف الحال. «وهو» أي: المعرف، وسكت عن المنكر، فعلم أنه عنده حال كما ذكره في صدر المسألة، فالمعرف «في النصب مفعول له عند سيبويه»^(٥) وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك، وحكى عنه في الشرح^(٦) أنه قال - في (أما الضرب فضارب) - بقول الأخفش، وكان ينبغي أن يذكر عنه هنا جواز^(٧) الوجهين: المفعول له والمفعول المطلق.

وحيث قلنا بأنه مفعول له، فالعامل فيه فعل الشرط المحذوف، أي^(٨):
 مهما^(٩) يذكر شيء لأجل الضرب [فهو^(١٠)] ضارب، وقد ضعف بقلة^(١١) مثل:

وبعده:

فإن يك نذر راجعاً أم جحدر عليّ لقد أوذمت في عنقي نذرا
 يروى: (.... إلى أم معمر) (.... إلى أم مالك) (رسيل فأما... .) ذو العش: وإد
 من أودية العقيق، وموضع في بلاد بني مرة، والملائم الثاني، الممدور: موضع في ديار غطفان.
 وقرا: حلا. أوذمت: أوجبت.

سبويه ١: ١٩٣، الأغاني ٢: ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٥-٢٧٦، ٢٨٧، الشجري ١: ٢٨٦،
 ٢: ٣٤٩-٣٥٠، شرح التسهيل ١٢٤: أ، المغني ٢: ٥٥٤، المقاصد ١: ٥٢٣-٥٢٥،
 التصريح ١: ٦٥، السيوطي ٢: ٨٧٦-٨٧٧، الهمع ١: ٩٨، الدرر ١: ٧٤.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) العموم، د.

(٣) يفضي، ز، مفضي، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) لم يختصرها نسخ (د) على غير عادته، وانظر سبويه ١: ١٩٣، ١٩٤.

(٦) على التسهيل ١٢٤: أ، ولسبويه في المثال وجهان نصباً، راجع الكتاب ١: ١٩٣.

(٧) جوز، د. (٨) أو، ظ.

(٩) مهمى، ز. (١٠) بقله، ز.

لا أقعد الجبن^(١) عن^(٢) الهيجاء^(٣)

«وهو» أي: المعرف «والمنكر مفعول مطلق» تأكيدِي، والعامل فيه ما^(٤) بعد الفاء إن^(٥) لم يقرن^(٦) بها لا يعمل ما بعده فيما قبله: وإن اقترن بالمانع ففعل الشرط هو العامل، هذا كله «عند الأخفش»^(٧) ففي مثل قولك: أما علماً فزيد عالم، وأما الضرب فهو ضارب يكون التقدير: مهما يكن من شيء فزيد عالم علماً، أو فهو ضارب الضرب، وفي نحو: أما علماً فذو^(٨) علم، وأما العلم فذو علم، يقدر^(٩) العمل لفعل الشرط، كذا قال الشارح^(١٠)، بل يفصح بكيفية تقديره^(١١)، فتأمل. وضعف أيضاً مذهب الأخفش بـ [أن^(١٢)] المصدر المؤكد لا يكون معرفاً^(١٣) بـ (ال)، ودعوى الزيادة على خلاف الأصل.

«فصل»: في الكلام على تنكير صاحب الحال، وتقديمه على الحال، وتأخير عنه.

«لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة» لما^(١٤) قدمناه من شدة شبه ذي

(١) الحين، د، الخير، ذ.

(٢) على، ز، ظ.

(٣) عجزه: ولو تواتل زمر الأعداء وتقدم الكلام عليه في ١٢٥: ٥.

(٤) إما، د.

(٥) إذ، د.

(٦) تقرن، ز.

(٧) أهملت الخاء في، ظ.

(٨) قسمها ناسخ (د) بين صفتين، فوضع (فد) في صفحة، والواو موصولة بـ (علم) في صفحة.

(٩) فقدر، د، وأهملت الياء في، ز، ظ.

(١٠) ابن قاسم.

(١١) أهملت التاء في، د.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) معارفاً، ظ.

(١٤) بها، د.

الحال بالمخبر عنه الذي هو مبتدأ، فكما لا يقع المبتدأ نكرة مالم يختص^(١) [لم يقع ذو الحال نكرة «مالم يختص»^(٢)] بنعت مثلاً، كما^(٣) في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُقَرَّرُ كُلُّ أَمْرِ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾^(٤)، كذا مثل المصنف^(٥) وتبعه الشارح^(٦)، وهو مشكل من وجهين:

أحدهما - أن النكرة [هنا^(٧)] عامة؛ لدخول كلمة (كل) عليها، فلا نسلم أن المسوغ الوصف.

والثاني - أن الحال لا تأتي^(٨) من المضاف إليه إلا في ثلاث مسائل، ليست هذه واحدة منها. أو يختص^(٩) بإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلنَّاسِ يَلِينَ﴾^(١٠).

وأشار بقوله: (في الغالب) إلى وروده نكرة في غير الصور التي ذكرها في هذا الفصل، ومثل له المصنف والشارح^(١١) بما^(١٢) وقع في الحديث: (جاء رسول الله ﷺ / على فرس سابقاً)^(١٣).

(١) تختص، ز، ظ.

(٢) بها، د.

(٣) ﴿... إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ ٤، ٥ الدخان ٤٤.

(٤) في شرح التسهيل ١٢٤: أ.

(٥) ابن قاسم.

(٦) ليست في، ز.

(٧) يتأتى، ز، ظ.

(٨) عطف بالواو في، د.

(٩) ﴿وَجَعَلْ فِيهَا رُءُوسًا مِّنْ فَوْقِهَا وَبَنَرَ لَّيْفِهَا وَقَدَّرْ فِيهَا أَقْوَاتَهَا...﴾ ١٠ فصلت ٤١.

(١٠) إنها، د.

(١١) لم أجده في هذا اللفظ فيما بين يدي من كتب الحديث، ولم يستشهد به ابن مالك في شرح

التسهيل ١٢٤: أ - ب حيث تكلم على هذا الفصل، وقد استشهد به الرضي ١: ٢٠٤

بلفظ مغاير، وهو: (سابق رسول الله ﷺ بين الخيل، فأتى فرس له سابقاً).

وقد يقال : لا نسلم أن (سابقاً) حال من (فرس) ، بل هو من فاعل (جاء) .
 «أو يسبقه» عطف على الفعل المجزوم [بلم^(١)] من قوله : (مالم يختص) ،
 يعني أو لم يسبقه «نفي» نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٢) .
 فإن قلت : لا نسلم أن الجملة الواقعة بعد (إلا) هنا حالية ، وإنما هي
 وصف . قلت : يمنع منه أمران :
 أحدهما - أنه^(٣) قد تقدم^(٤) أن ما قبل^(٥) (إلا) لا يعمل فيما بعدها ، إلا إذا كان
 مستثنى [أو مستثنى^(٦)] منه ، أو تابِعاً له ، وعلى تقدير كونها صفة لـ (قرية) لا
 تكون^(٧) [شيئاً^(٨)] من المسائل الثلاث^(٩) .

والثاني - اقتران الجملة بالواو ، ودخولها على الوصف ممتنع على رأي الجمهور ،
 نعم الزمخشري^(١٠) يقول بجواز توسط الواو بين الصفة والموصوف ؛ لتأكيد^(١١)
 لصوقها به ، وانتقده المصنف في الشرح بأن^(١٢) مذهبه في هذه المسألة مذهب لا
 يعرف من البصريين والكوفيين معول^(١٣) عليه ، فوجب أن لا يلتفت إليه ، وأيضاً
 هو معلل بما لا يناسب ؛ وذلك لأن الواو تدل على الجمع^(١٤) بين ما قبلها وما

(١) ليست في، ز.

(٢) الآية ٤ الحجر ١٥ .

(٣) الا، د.

(٤) بقلم، د، يقدم، ظ.

(٥) قيل، ز، ظ.

(٦) ليست، في، د.

(٧) يكون، د، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) الثلاثة، د.

(١٠) أهملت اختاء في، ظ، وانظر الكشف ٢ : ٥٧٠ .

(١١) بتأكيده .

(١٢) فإن، د.

(١٣) معول، د، ظ .

(١٤) الجمع، د، ظ .

بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما^(١) يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال: العطف المؤكد، وأيضاً فالواو فصلت^(٢) الأول عن الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها !!.

وأجيب عن الأول بأن تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما، والجملة التي هي صفة، لها التصاق بالموصوف، والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها^(٣) في أصلها للجمع المناسب للالتصاق، لا أنها الآن عاطفة.

وعن الثاني بأن^(٤) المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه، بل المراد الالتصاق المعنوي، وبالواو تأكد الثاني وإن انتفى^(٥) الأول. «أو»^(٦) لم يسبقه «شبهه» أي: شبه نفي والمراد به النفي والاستفهام، فالنهي كقول قطري الخارجي:

لا يركنن أحد^(٧) إلى الإحجام^(٨) يوم الوغا متخوفاً لحمام^(٩)
والاستفهام كقول الشاعر^(١٠):

(١) بيا، د.

(٢) فضلت، د.

(٣) اتها، د.

(٤) أن، د، ز، ظ، والسياق محتاج إلى الباء.

(٥) النفي، د.

(٦) جاء مكانها واو في، ظ.

(٧) أحد أحد، ظ.

(٨) أهملت الجيم في، ظ.

(٩) لم يميز الصدر من العجز في، د، ظ، والبيت أول مقطوعة وبعده:

فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي

حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي

الحجاسة ١: ١٣٠-١٣٢، شرح التسهيل ٨٠: أ، ١١٧: ب، ١٢٤: ب، ابن مالك ١:

٣١٤، ابن الناظم ١٢٧، ابن عقيل ١: ٥٤٠، المقاصد ٣: ١٥٠-١٥٣، التصريح ١:

٣٧٧، الأشموني ٢: ١٧٥، الهمع ١: ٢٤٠، شواهد ابن عقيل ١٣٤، الدرر ١: ٢٠٠.

(١٠) غير معروف.

يا صاح هل حمّ عيش^(١) باقياً فترى^(٢) لنفسك العذر في إبعادها الأملأ^(٣) «أو» لم «تتقدم»^(٤) الحال» نحو؛ هذا قائماً رجلاً، مثل به سيبويه^(٥) وأنشد لذي الرمة:

وتحت العوالي^(٦) والقنا مستظلةً ظباءً أعارتها العيون الجآذر^(٧)
قال الشارح^(٨): ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو: فيها قائماً رجل - هو المبتدأ، وذهب قوم إلى أن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر.

قال المصنف^(٩): وقول سيبويه عندي هو الصحيح؛ لأن الحال^(١٠) [خبر] في

(١) عيس، ظ. (٢) ألحقت في (ز، ظ) بالعجز.

(٣) راجع الشاهد في: شرح التسهيل ١٢٤: ب، ابن الناظم ١٢٧، ابن عقيل ١: ٥٣٩، المقاصد ٣: ١٥٣ - ١٥٤، التصريح ١: ٣٧٧، الأشموني ٢: ١٧٥ - ١٧٦، الهمع ١: ٢٤٠، شواهد ابن عقيل ١٣٣ - ١٣٤، الدرر ١: ٢٠١.

(٤) يتقدم، د. (٥) في كتابه ١: ٢٧٦.

(٦) الأعالي، ز، ظ، وما أخترت موافق لرواية سيبويه.

(٧) الحاذر، د، والبيت من قصيدة مدح فيها بلال بن أبي بردة مطلعها:

لمية أطلال بحزوى دوائر عفتها السوافي بعدنا والمواطر
وقيل الشاهد:

فأصبحن قد نكبن حَوْضِي وقابلت من الرمل ثبجاء الجماهير عاقر
وبعده:

هي الأدم حاشا كل قرن ومعصم وساق وما ليث عليه المآزر
يروى: (فأصبحن قد جاوزن) (..... حزوى وقابلت) (من الزرق) (من الأدم) (..... في القنا).

ثبجاء: عظيمة الثبج، وهو الوسط. العوالي: أعالي الهوارج. القنا: عيدان الهوارج. الأدم، جمع أدماء: الظبية. ليث: لقت.

ذو الرمة ٢٣٩ - ٢٥٧، سيبويه ١: ٢٧٦، ابن يعيش ٢: ٦٤، شرح التسهيل ١٢٤: ب.

(٨) ابن قاسم.

(٩) في شرح التسهيل ١٢٤: ب.

(١٠) الحال عندي، ز، ظ، وليس لهذه الزيادة معنى.

المعنى^(١)]، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما.

قيل: وهذا يستقيم لو تساويا، وأما إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فجعله للمعرفة أولى.

وزعم ابن خروف^(٢): أن^(٣) الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلا إذا تأخر، واستدل بأنه لو تحمل ضميراً عند التقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل^(٤) ذلك مع التأخر. «أو» لم «يكن»^(٥) الحال «جملة مقرونة بالواو»؛ لأن^(٦) اقترانها بالواو رافع لتوهم كونها نعتاً، خلافاً للزخشي^(٧)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَكَلِّدِي مَرْءًا عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(٨)، وقال الشاعر^(٩):
مضى زمن [والناس^(١٠)] يستشفعون بي^(١١) فهل^(١٢) لي إلى ليلي الغداة شفيع^(١٣)

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) خاروف، ز.

(٣) إلى أن، ظ، و (وزعم) تتعدى بنفسها.

(٤) فعل، د.

(٥) تكن، م.

(٦) ولأن، ز، ظ.

(٧) حيث زعم أن الواو مؤكدة للصوق الجملة بالمنعوت، وانظر الكشف ٢: ٥٧٠.

(٨) ﴿... قَالَ أَنَّى يُخَيَّرُ هَكَذَا اللَّهُ يُعَدِّمُوهَا...﴾ ٢٥٩ البقرة ٢.

(٩) قيس بن ذريح، أو قيس بن الملوح: مجنون ليلي، أو جميل بثينة، أو عمرو بن حكيم

التميمي، أو الضحاك بن عمار.

(١٠) ليست في، د.

(١١) يستشفعونني، ز، ظ.

(١٢) وهل، د.

(١٣) العداة.

(١٤) جاء البيت في قصيدة لقيس بن ذريح أولها.

سأصرم - لبنى - حبل وصلك مجملاً وإن كان صرم الحبل منك يروع
وقبل الشاهد:

يقولان صب بالنساء موكل وما ذاك من فعل الرجال بديع =

«أو» لم «يكن الوصف به على خلاف الأصل» نحو: هذا خاتم حديداً،
وعندي راقود خلاً.

قال المصنف^(١): [ظاهر] كلام سيبويه أن المنصوب في هذين المثالين
وأشباههما منصوب على الحال، فإن الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص
من جعله نعتاً مع كونه جامداً غير مؤول بالمشتق، وقد تقدم أن ذلك يغتفر في
الحال، لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت.

وتعقبه الشارح^(٢) تبعاً لأبي حيان بأن المشهور من كلام سيبويه وغيره نصب
ما بعد (خاتم)^(٣) و(راقود) وشبههما على التمييز، فلو كان ما قبله معرفة نحو:
هذا خاتمك حديداً، وهذه جبتك خزاناً^(٤)، لم يكن إلا حالاً «أو» لم «تشاركه»^(٥)
فيه معرفة» نحو: جاء رجل وزيد ضاحكين^(٦)، وكان حقه أن يقول: (مختص)
بدلاً [من] قوله: (معرفة)؛ ليشمل^(٨) نحو: هذا رجل صالح وامرأة مقبلين.

= ويعده:

أيا حرجات الحيّ حيث تحملوا يذي سلم لا جادكن ربيع
ورواية الديوان: (فهل لي إلى لبنى . . .) وفي ديوان ابن الملوّح مقطوعة صغيرة أولها البيت الشاهد،
وبين المراجع خلاف في ترتيب القصيدة، وأنت على علم بأن احتمال الوضع في مثل هذا الشعر
وتداخل الرواية أمر مسلم به.

ابن ذريح ١١٣ - ١١٤، ابن الملوّح ٤، القالي ١: ١٣٦ - ١٣٧، الأغاني ٩: ٢١٤ - ٢١٥، شرح
التسهيل ١٢٤: ب، المغني ٢: ٤٨٢، السيوطي ٢: ٨٤١ - ٨٤٢، الهمع ١: ٢٤٠، الدرر ١:
٢٠١.

(١) في شرح التسهيل ١٢٤: ب.

(٢) ابن قاسم.

(٣) حاتم، ظ.

(٤) جزاء، د.

(٥) يشاركه، م.

(٦) ضاحكين، ظ.

(٨) أهملت الياء في، ز.

(٧) سقطت من، د، ز.

٣٥٣ واعلم أن اعتبار هذه المسوغات لوقوع الحال من النكرة ليس / بمذهب سيبويه، وإنما مذهبه جواز كون ذي الحال نكرة قياساً مطرداً^(١) من غير اعتبار لشيء^(٢) من ذلك^(٣)، ووجهه أن الحال إنما دخلت لتقييد عاملها، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه، إلا أن ما ذكره المصنف^(٤) من أنه^(٥) لا بد - في الغالب - من وجود مسوغ^(٦) هو قول الخليل ويونس والجمهور.

(١) مطرداً مطرداً، ظ.

(٢) شيء، د.

(٣) ما وقفت عليه من كلام سيبويه لا يدل على ما قال الشارح، بل يدل على أن مجيء الحال من النكرة قليل، ولم يتعرض لذكر المسوغات، لكن أمثلته لا مسوغ فيها لتأكيد صاحب الحال، قال في ١ : ٢٧٢ : (ومن قال هذا أول فارس مقبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول: هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام، فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن (درهماً) - في قولك: عشرون درهماً - معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا: من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك، وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً، ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك: مررت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل، ومثل ذلك: عليه مائة بيضاء، والرفع الوجه، وعليه مائة عيناً، والرفع الوجه، وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بقاء قاعدة رجل، والجرح الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكروهوا أن يجعلوه حالاً، كما كروهوا أن يجعلوا (الطويل) (الأخ)، حالاً حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها، وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول: هذا غلام لك مقبلاً، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول). انتهى، وله في ١ : ٢٧٦ كلام في هذا المعنى، راجعه إن رأيت.

(٤) اختصرت في، د، ظ، أما الأولى فدأبها وأما الثانية فلوقوعها في نهاية السطر، وهو شأنها في مثل هذا.

(٥) إن، ز، ظ.

(٦) رسم السين بستين في، د.

« ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخير [عنه^(١)] إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه » لكن يشترط أن تكون^(٢) الإضافة محضة^(٣) نحو: عرفت قيام هند ضاحكة^(٤)، نبه على ذلك في الشرح^(٥)، فإنه^(٦) قال:

وأما إن كانت الإضافة غير محضة^(٧) فيجوز تقديم الحال على المضاف، كقولك: هذا شارب السوق ملتوتاً الآن أو غداً؛ لأن الإضافة في نية الانفصال، فلا يعتد بها.

واعترض أبو حيان بأنه يرد على تعميمه نحو: هذا مثلك متكلماً. قلت: وأقره تلميذه الشارح^(٨)، وهو سهو، فإن الإضافة في (مثلك) محضة، وليست كل إضافة لاتعرف غير محضة، بل غير المحضة هي التي في تقدير^(٩) الانفصال، وهو في (مثلك) مفقود. «أو» لم يعرض مانع «من التأخير كاقترانه» أي: اقتران صاحبه «بـ (إلا) على رأي» نحو: ما سار مسرعاً إلا زيد، فإن الحال لو آخر في هذا التركيب أفاد خلاف المعنى المراد، وذلك أن معنى: ما سار مسرعاً إلا زيد، أنه لم يسر أحد على هيئة الإسراع إلا زيد، وذلك يقتضي أن غير زيد سار لا على هيئة الإسراع، ولولا أن هذا هو المراد لقلت: ما سار إلا زيد، ولم تقيده^(١٠) بقولك: (مسرعاً)، فإذا قلت: ما سار إلا مسرعاً زيد^(١١)،

(١) سقطت من، ز، ظ، م، والسياق مفتقر إليها.

(٢) يكون، د.

(٣) مختصة، ز، ظ.

(٤) ضاحكة، ظ.

(٥) يعني المصنف في شرحه على التسهيل ١٢٥: أ.

(٦) وانه، ز، ظ.

(٧) مختصة، ظ.

(٨) ابن قاسم

(٩) تقد، د.

(١٠) يقيده، د، ز، والخطاب متعين.

(١١) الا زيد مسرعاً، د، وهو خطأ: لأن هذا هو المثال السابق.

فمعناه^(١) أنه^(٢) لم يسر أحد إلا زيد، وأن^(٣) سيره على هيئة الإسراع، وهذا معنى غير ذلك المعنى، فإذا قصد امتنع تقديم (مسرعاً) على (إلا)؛ لثلا يفيد خلاف المعنى المراد، وأما قوله^(٤):

ما راعني إلا جناح هابطاً^(٥)

فتقديره^(٦): أعني هابطاً.

واعلم أن قوله: (على رأي) يثبت في بعض النسخ دون بعض، وعلى إثباتها فهي تكرار لما ذكر في غير هذا الباب، وموهمة^(٧) أن المذهب الصحيح خلاف ذلك؛ إذ إنسا [يقال^(٨)]: (على رأي) في عرف المصنفين - للقول المرجوح، وموهمة^(٩) أيضاً أن هذا الرأي مذهب الأقلين، والأمر بخلاف ذلك كله، فكان الأولى ترك هذه الزيادة كما هو في بعض النسخ. «وكإضافته» أي: إضافة صاحب الحال «إلى [ضمير^(١٠)] ملابس^(١١) الحال» نحو: جاء منقاداً لعمرو صاحبه^(١٢)؛ لأنه لو آخر هذا^(١٣) للزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة.

(١) فمعناه، ظ.

(٢) ان، ز.

(٣) فان، ز، ظ.

(٤) مجهول.

(٥) أول أرجوزة ساقها أبو زيد في نوادره، ويَعده:

على البيوت قوطه العلابط

جناح: اسم راع، ويروى مكانه: رياح، خيال. القوط: القطيع من الغنم ضخماً أو غير ضخماً، منصوب بـ (هابطاً)، وهو يأتي لازماً ومتعدياً، وأوله ابن جني بـ (مهبط) وجوز أيضاً أن يكون النصب بإسقاط الجار، أي: هابطاً بقوطه. العلابط: القطيع الضخم من الغنم. أبو زيد ١٧٣-١٧٤، الخصائص ٢: ٢١١، المحتسب ١: ٩٢، المنصف ١: ٢٧، ٣٧٢، الشجري ١: ٣٨٦، شرح التسهيل ١٢٤: ب، ابن مالك ١: ٣١٦، اللسان (علبط، قوط، هبط).

(٦) فمعناه، د.

(٨) ليست في، ز.

(٩) أهملت الفاء في، د.

(١٠) ملابس، م.

(١١) سقطت من، د، ظ.

(١٢) هنا، ز، ظ.

(١٣) وصاحبه، ز.

«وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف» غير زائد، لا بالزائد فيجوز تقديم الحال عليه، نحو: ما جائي راكباً من أحد، وقد جزم بجوازه في الارتشاف^(١)، و [لا^(٢)] بالإضافة^(٣)، فيمنع التقديم كما مرّ آنفاً^(٤) «ضعيف على الأصح» عند المصنف «لا ممتنع» كما هو مذهب الأكثرين، فإنهم منعوه مستندين إلى عدم سماعه من العرب، وإلى أن الحال تابع وفرع لذي الحال، فكما لا يتقدم [المجرور على الجار، لا يتقدم^(٥)] تابعه أيضاً، بل حكى ابن الأنباري الاتفاق على منع تقديم الحال في هذه المسألة، وليس كذلك، نعم هو مذهب الأكثرين، وذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان [والمصنف^(٦)] إلى الجواز، وفصل الكوفيون بين أن يكون ذو الحال مضمراً نحو: هند مرّ^(٧) زيد ضاحكة بها^(٨)، أو مظهراً^(٩) والحال فعل^(١٠) نحو: مررت تضحك^(١١) بهند، فيجوز التقديم فيهما^(١٢)، وبين أن تكون^(١٣) [الحال^(١٤)] مفردة من ظاهر نحو: مررت ضاحكة بهند.

قلت: كذا حكموه، والتفصيل المذكور لا يفي^(١٥) بصور^(١٦) المسألة، فقد

(١) كتاب لأبي حيان اختصر فيه شرحه على التسهيل، فساه: ارتشاف الضرب من كلام العرب.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) معطوف على قوله: (لا بالزائد).

(٤) أيضاً، د.

(٥) ساقط من، د.

(٦) ساقط من، د.

(٧) من، ز، ظ.

(٨) أهملت الباء في، ظ.

(٩) عطفت بالواو وأهملت الظاء في، د.

(١٠) فصل، د.

(١١) وضحك، ظ. (١٢) فيها، د.

(١٣) يكون، د، ز، ظ، ومع أن تذكير (الحال) وتأنيثها جائزان، إلا أني لم أستسغ التذكير في أول الجملة والتأنيث في آخرها.

(١٤) نفي، د. (١٥) بصورة، د.

بقي^(١) الحال من ظاهر إذا كان جملة اسمية نحو: مرت هند هو^(٢) جالس بزيد، فيحرر^(٣) مذهيهم في ذلك، واستدل المصنف^(٤) بقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)^(٥)، كافة حال من (الناس) المجرور باللام، وبقول الشاعر^(٦):

إذا المرء أعيته المروءة^(٧) ناشئاً فمطلبها كهلا عليه شديد^(٨)

(١) نفي، د، وأهملت الباء والقاف في، ز.

(٢) الرابط هنا الضمير فقط.

(٣) فيجوز، ظ. (٤) في شرح التسهيل ١٢٥: أ.

(٥) بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون (٢٨ سبأ ٣٤).

(٦) المعلوط بن بدل القريني، أو سويد بن حذاق العبدى، أو المخبل السعدي. وترجمة الأول في المبهج ٥٢، وسمى البغدادي أباه (بدرا) نقلاً عن المبهج، والذي في المبهج (بدل).

(٧) المطالب، د.

(٨) أما قصيدة المعلوط فيين الرواة اختلاف في ترتيبها وعددها، وقد أورد أبو تمام منها أربعة جاء الشاهد ثالثها، وأولها:

متى ما يرى الناس الغني وجاره فقير يقولوا: عاجز وجليل
وليس الغني والفقر من حيلة الفتى ولكن أحاط قسّمت وجدود
وبعد الشاهد:

وكائن رأينا من غني مذمم وصبلوك قوم مات وهو حميد
وأما قصيدة المخبل فنقلها البغدادي، والشاهد آخرها، وأولها:

ألا يا لقومي للرسم تبديد وعهدك ممن حلهن جديد
وقبل الشاهد:

وما يكسب المال الفتى بجلادة لديه ولكن خائب وسعيد
يروى: (. . . . أعيته السيادة).

أحاط: قيل إنه جمع (حظ) على غير قياس، وقيل: جمع أخط، الذي هو جمع حظ، وأصله أحاطظ، قلبت الظاء الثانية ياء على غير قياس كراهة للتضعيف، وجوزوا أن يكون واحده حظوة، وعلى هذا فالياء منقولة من الواو لانكسار ما قبلها، ولا شذوذ في هذا التوجيه، فهو أولى بالقبول. كائن: بمعنى (كم) الخبرية.

الحماسة ٣: ١٤٩، عيون الأخبار ١: ٢٤٦-٢٤٧، الصّحاح ٢: ١١٧٢، ابن مالك ١: ٣١٨، الرضي ١: ٢٠٧، الأشموني ٢: ١٧٨، الخزائن ١: ٥٣٦-٥٣٧.

فـ (كهلا) حال من الضمير المجرور بـ (على)، ويقول الآخر^(١) :
 لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب^(٢)
 فـ (هيمان)^(٣) حال من الضمير المجرور بـ (إلى)، والحال متقدمة في الكل .
 قلت : وقد قدح في جميع / ذلك ، أما حملة^(٤) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ على ما ذهب إليه فمعترض من وجهين :
 أحدهما - أنه حمل القرآن على ما اعترف بضعفه ، ولا يخفى ما فيه .
 والثاني - أنه قدم في باب الاستثناء أن المحصور واجب التأخير ، ونص هنا على وجوب تأخير^(٥) صاحب المحصور ، فكذا الحال المحصورة^(٦) .

(١) كثير عزة أو عروة بن حزام أو قيس بن ذريح .

(٢) أما قصيدة كثير فجاء الشاهد ثالثها ، وقيله :

أبى القلب إلا أم عمرو وبغضت إليّ نساء ما هن ذنوب
 حلفت لها بالمأزمين وزمزم والله فوق الحالفين رقيب
 وبعده :

لعمر أبيها إن دهرأ يردّها إليّ على شحط النوى لطلوب
 وأما قصيدة عروة فمطلعها :

وإني لتعروني لذكرارك روعة لها بين جلدي والعظام ديب
 وقبل الشاهد :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً وفوق الراكعين رقيب
 وبعده :

وقلت لعراف اليمامة داوي فإنك إن أبرأتني لطيب
 وصلة هذا البيت بالشاهد واهية .

كثير ٢ : ١٩٢ - ١٩٤ ، ابن حزام ١٢ - ١٣ ، الكامل ٢ : ٦٠٧ ، شرح التسهيل ١٢٥ : ب ، ابن مالك ١ : ٣١٨ ، ابن الناطم ١٢٨ ، الرضي ١ : ٢٠٧ ، ابن عقيل ١ : ٥٤٢ ، المقاصد ٣ : ١٥٦ - ١٦٠ ، الخزاعة ١ : ٥٣٣ - ٥٣٦ ، شواهد ابن عقيل ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) فهيمان ، د .

(٤) حملة . د . (٥) تأخر ، د .

(٦) انتصر ابن مالك لرأيه ودافع عنه بأدلة من السماع والقياس في شرح التسهيل في ١٢٥ ؛ أ - ب ، ولولا طوله لأثبتاه .

والحق قول الزجاج: إن (كافة) حال من الكاف، والتاء^(١) للمبالغة، أي وما^(٢) أرسلناك إلا كافاً^(٣) للناس عن الضلال. وإبطاله بأن ما زيد [فيه^(٤)] التاء^(٥) للمبالغة ثلاثة أبنية^(٦): نسابة^(٧) وفروقة^(٨) ومهدارة^(٩)، غير متجه^(١٠)؛ لأن غايته^(١١) شهادة على نفي في مقابلة شهادة على إثبات من إمام معتبر، ثم الحصر في الثلاثة باطل قطعاً بثبوت (علامة)^(١٢)، و (راوية)^(١٣).
وأما قوله:

فمطلبها كهلاً^(١٤) عليه شديد

فقد قيل فيه: لا نسلم أن (كهلاً) حال من مجرور (على)، بل هو حال من فاعل (المطلب)، و (المطلب) مصدر ميمي مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، والتقدير^(١٥): فمطلب المرء إياها - أي المروءة - في حال كهولته^(١٦) شديد عليه.

وأما البيت الآخر فقد منع كون (هيمن) فيه حالاً^(١٧)، بل هو مفعول للمصدر

(١) والباء، ز.

(٢) ما، ز، ظ.

(٣) كافة، ز، ظ، وليس بصحيح.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) أهملت التاء في، ز.

(٦) أبنية، ز، والمراد أجناسها لا أعيانها، إذ يدخل تحت كل بناء أمثلة كثيرة.

(٧) نسابه، د، سابه، ز، تسابة، ظ.

(٨) وفروقه، د، وقروقه، ز، وقروقه، ظ.

(٩) ومهدارة، د، ظ، ومهداره، ز، وكل هذا تصحيف.

(١٠) ويتجر، ز، ظ.

(١١) عامة، ز.

(١٢) علامة، د، ز. وهذا الوزن لاحق بـ (نسابة)، فلا يتجه الاعتراض به.

(١٣) ورواية، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(١٤) لهلاً، د.

(١٥) والتقدير، ظ.

(١٦) كهولته، د.

(١٧) حال، ز، ظ.

الذي هو (برد) ^(١)، والتقدير: لئن كان [أن] ^(٧) يبرد ^(٣) الماء هيمان. يعني ^(٤) نفسه.

قال بعض المغاربة ^(٥): وعلى تقدير (أن) يبعد التأويل في هذه الأبيات، فلا تقوم الحجة بها ^(٦)، لأن الشعر يجوز فيه مالا يجوز في الكلام. قلت: وفيه ^(٧) نظر. «ولا يمتنع ^(٨) تقديمه» أي: تقديم الحال «على المرفوع والمنصوب، خلافاً للكوفيين في المنصوب الظاهر ^(٩) مطلقاً» أي سواء ^(١٠) تقدم العامل أو ^(١١) لا، سواء كانت الحال فعلاً أو لا، فيجوز عند البصريين: مكتوفاً ضربت اللص، وضربت مكتوفاً اللص، وتضحك ضربت هنداً، وضربت تضحك هنداً. وكل ذلك ممتنع عند الكوفيين، وتعليهم المنع بخوف توهم كون الحال ^(١٢) مبدلاً منه، وصاحبه بدلاً، إنما يتأتى في نحو: لقيت راكبة ^(١٣) هنداً؛ ولذلك استثنى بعضهم الحال الفعلية، كما سيجيء ^(١٤)، هذا إذا كان المنصوب ظاهراً، وأما إن كان ضميراً نحو: اللص مكتوفاً ضربته، فالفريقان يميزونه ^(١٥). «و» ^(١٦) خلافاً

(١) يرد، ز.

(٢) ليست في، د.

(٣) يبرد، د.

(٤) يغني، د.

(٥) المغاربة، د.

(٦) فها، ز.

(٧) فيه، د.

(٨) يمتنع، د، يمتنع، ظ.

(٩) الطاهر، ظ.

(١٠) سو، د.

(١١) لم، د.

(١٢) راكبه، ز، ظ.

(١٣) الحامل، ز.

(١٤) يخبرونه، د، بإهمال الياء.

(١٥) يحيى، ز، ظ.

(١٦) لعب النساخ بهذه الواو، ففي (د) جاءت مع (في المرفوع)، وسقطت من (ز)، وجاءت في (ظ) مع (أيضاً)، والمكان الصحيح حيث وضعتها.

للكوفيين أيضاً «في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال» نحو: راكباً جاء زيد، فأما لو كان المرفوع ضميراً لجاز عند الكل نحو: ﴿خُشَعًا^(١) أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(٢) ، والاستدلال بهذه الآية على تقديمها^(٣) [على صاحبها^(٤)] إذا كان مرفوعاً، وعلى عاملها إذا كان متصرفاً، غير^(٥) قاطع؛ لجواز^(٦) ما قاله بعضهم من كون (خشعاً)^(٧) مفعولاً^(٨) به لـ (يدع)^(٩)، أي^(١٠) يدع^(١١) الداعي [قوماً^(١٢)] خشعاً^(٧) أبصارهم، وأما إذا كان العامل ليس مؤخرأ^(١٣) عن الحال من المرفوع الظاهر، فإنه يجوز عند الكل أيضاً كقوله^(١٤):

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة^(١٤) تهمي^(١٥)

(١) خشعاً، ز، ظ، وبها قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف - من العشرة - وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري . و (خُشَعًا) قراءة باقي العشرة وقتادة وشيبة والأعرج .

الكشاف ٤ : ٤٣٢ ، البحر ٨ : ١٧٥ ، النشر ٢ : ٩٨٠ .

(٢) ﴿قَتُولَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ وَتُكْرِمُ... كَانَتْهُمْ جَرَادٌ مُنْتِيرٌ﴾ ٦ ، ٧ القمر ٥٤ .

(٣) تقديمه، د .

(٤) ليست في، د .

(٥) خبر قوله : (والاستدلال) .

(٦) بجواز، د، بإهمال الباء .

(٧) راجع ص ١٨٩٩ هـ ١٣ .

(٨) مفعول، ز، ظ .

(٩) يدعوا، د، ظ، يدعو، ز، وما أثبتته هو ما في المصحف .

(١٠) ان، ز .

(١١) يدعوا، د، يدعو، ز، ظ .

(١٢) مدخل، د .

(١٣) طرفة بن العبد .

(١٤) وديمة، ز .

(١٥) آخر قصيدة هجا فيها المسيب بن علس ومدح قتادة بن سلمة الحنفي . مطلعها:

إن امرأ سرف الفؤاد يرى عسلاً بباء سحابة شتمة

أنا امرؤ أكوي من القصر الباء دي وأغشى الدهم بالدهم

وقبل الشاهد:

ويرد على الكوفيين قول العرب: (شئى تؤوب الحلبة)^(١)، أي: متفرقين يرجع الحالبون، وقول^(٢) الشاعر^(٣):

تسرد^(٤) حسرى^(٥) حدى^(٦) العيون^(٧)

«واستثنى بعضهم» أي: بعض النقلة عن^(٨) الكوفيين، هذا قضية^(٩) كلامه في الشرح^(١٠) «من حال المنصوب ما كان فعلاً» نحو: لقيت تضحك هنداً، ووجهه ما قدمناه من عدم إيهام المفعولية^(٩) والبديلية^(٩)، بخلاف، لقيت ضاحكة هنداً، والذي ينبغي لهذا القائل أن يستثنى^(١١) ما كان جملة، ولا خصوصية للفعل من حيث هو فعل بذلك.

= ففتحت بابك للمكارم حين تواصت الأبواب بالأزم
وأهنت إذ قدموا التلاد لهم وكذلك يفعل مبتني النعم
سرف الفؤاد: غافلة. شتمي: مفعول أول (ليرى). عسلا: مفعول ثان. القصر: داء
يأخذ قصره العنق، فلا يستطيع صاحبها أن يلتفت إلا بجسمه كله. أغشى: ألقى.
الدهم: الجماعة من الرجال والخيول. الأزم: الإغلاق.
طرفة ١٤٣- ١٤٩، الموشح ٢٩١- ٢٩٢، الحصرى ٢: ١٠٦٣، الصناعتين ٣٩٠، ٤٠٨،
شرح التسهيل ١٢٥: ب، الهمع ١: ٢٤١، العباسي ١: ١٢٢- ١٢٣، الدرر ١: ٢٠١.

(١) الحلبة، ز.

(٢) وفول، ز.

(٣) لم أقف على اسمه.

(٤) يرد، د.

(٥) حرى، د.

(٦) حذف، د.

(٧) لم أهتد إليه في مراجعي.

(٨) من، د.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) على التسهيل ١٢٥: ب، ولفظه: (ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهراً؛ لثلا

يتوهم كون الجار مفعولاً، وكون صاحبه بدلاً، فإن كان الحال فعلاً لم يمنع بعضهم تقديمه؛

لزوال المحذور، أعني توهم المفعولية والبديلية).

(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

«ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه، إلا أن يكون المضاف جزءه [أو^(١)] كجزئه^(٢)» ومفهوم ذلك أن عامل الحال يضاف إلى صاحبها فهذه ثلاث^(٣) مسائل:

الأولى - هذه التي تؤخذ من مفهوم كلامه، نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وهو راكب الفرس مسرجاً، ومنه قوله تعالى: ﴿مَرَجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

تقول^(٦) ابنتي: إن انطلاقتك واحداً إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا^(٧)

(١) ليست في، ظ.

(٢) كجزوه، ظ.

(٣) ثلاثة، ظ.

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَايَنُكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فِئْتِنُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٠٥ المائدة ٥، وانظر الآيتين ٤٨ المائدة ٥، ٤ يونس ١٠.

(٥) مالك بن الريب بن حوط بن قرط المازني التميمي (.... - حوالي ٦٠هـ/.... - حوالي ٦٨٠م) مشهور بالبيان والجمال، وكان في أول أمره من قطاع الطريق، فأخذه سعيد بن عثمان بن عفان إلى خراسان، وهناك مات متنسكاً.

ابن قتيبة ١: ٣٥٣ - ٣٥٥، الأغاني ٢٢: ٢٧٦ - ٣٠١، المرزباني ٣٦٤، الخزانة ١: ٣٢١.

(٦) يقول، د.

(٧) من قصيدة مطلعها:

ألا ليت شعري هل أبين ليلة
بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا
وقبل الشاهد:

إن الله يرجعني من الغزو لا أرى
وإن قل مالي طالباً ما وراثيا
وبعده:

لعمرى لئن غالت خراسان هامتي
لقد كنت عن بابي خراسان ناثيا
ورواية الشاهد كما في القصيدة مغايرة لما ينشد النحويون، وليس فيها شاهد، وهي:

تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي
سفارك هذا تاركي لا أباليا

-القبالي ١٣٥ - ١٤١، القرشي ٧٥٨ - ٧٦٨، شرح التسهيل ١٢٦: أ، ابن النظم ١٢٩، ابن عقيل

١: ٥٤٥، المقاصد ٣: ١٦٥ - ١٦٨، الأشموني ٢: ١٧٩، الخزانة ١: ٣١٧ - ٣٢١، شواهد ابن

عقيل ١٣٥ - ١٣٦.

الثانية - أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه [نحو^(١)]: ﴿وَنَزَعْنَاهُمْ فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا...﴾^(٢).

الثالثة - أن يكون [المضاف^(٣)] ليس جزءاً حقيقة^(٤)، وإنما هو بمنزلة الجزء، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٥).

فأما تجويز الحال من المضاف إليه في المسألة الأولى فواضح، وأما في المسألتين الأخيرتين^(٦) فإنما حسن / جعل المضاف إليه فيهما صاحب حال^(٧)؛ لأنه قد يُستغنى^(٨) به عن المضاف، ألا ترى أنه لو قيل: - في غير التلاوة - ونزعنا^(٩) ما فيهم من غلٍّ إخوانا، أو اتبع^(١٠) إبراهيم حنيفاً، لحسن؟ بخلاف نحو: ضربت غلاماً هند جالسة، فيمتنع فيه جعل المضاف إليه صاحب حال بإجماع، على ما نقله المصنف^(١١)، ونقل غيره عن [بعض^(١٢)] البصريين جوازه، وحكى الشارح^(١٣) عن شيخه أثير الدين أبي^(١٤) حيان أنه قال:

والذي نختاره^(١٥) أن المجرور^(١٦) بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه، سواء كان المضاف جزءه أو كجزئه، أو لم يكن؛ لما تقرر^(١٧) [من^(١٨)] أن العامل في الحال هو العامل في صاحبه^(١٩)، والعامل في

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) زاد في (ز): ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾، وقام الآية ﴿... مُتَقَلِّبِينَ﴾ ٤٧ الحجر ١٥.

(٣) ليست في، د. (٤) أهملت التاء في، د.

(٥) ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ... وَمَا كَانَ مِنَ الْمُسْرِكِينَ﴾ ١٢٣ النحل ١٦.

(٦) الآخرتين، د.

(٧) الحال، د. (٨) أهملت الياء في، د.

(٩) أهملت الزاي في، د. (١٠) عطفت بالواو في، د.

(١١) في شرح التسهيل ١٢٦: أ.

(١٢) ابن قاسم. (١٣) ابن أبي، ز، وليس صحيحاً.

(١٤) يختاره، ز. (١٥) أهملت الجيم في، ظ.

(١٦) أهملت التاء في، د. (١٧) صاحبها، د.

المضاف إليه إما المضاف، وإما معنى الإضافة، وإما اللام، وأياً ما^(١) قدّرت لا يصلح^(٢) عاملاً [في الحال^(٣)].

قال^(٤): «ولا حجة فيما استدل به المصنف؛ لاحتمال أن يكون (إخواناً) منصوباً على المدح، و(حنيفاً) حال من (ملة) على معنى (دين)، أو من الضمير في (اتبع). هذا كلامه.

قلت: وينبغي للمصنف أن يميز ما نقل الإجماع على منعه؛ لأنه سيجيز اختلاف عامل الحال وصاحبها.

«فصل»: تكلم فيه المصنف على جواز تقديم الحال على العامل، وعلى امتناع التقديم، وبقي عليه وجوب التقديم، [وذلك^(٥)] إذا كان استفهاماً نحو: كيف جاء زيد؟.

وبدأ بالقسم الجائز واشترط له وجود^(٦) أمرين، وانتفاء ستة أمور، فقال: «يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً» نحو: مسرعاً أقبل زيد، و﴿خُشَعاً^(٨)﴾ [أَبْصَرُهُمْ^(٩) يَخْرُجُونَ^(١٠)].، وهذا مذهب البصريين، إلا الجرمي، والسماع يرده، وإلا الأخفش في نحو: راكباً زيد جاء؛ لبعدها عن العامل، وقد سلف تفصيل الكوفيين في المسألة.

(١) وانها، د، وأي ما، ز.

(٢) يغمح، ز، ظ.

(٣) ليست في، د. (٤) أبو حيان، .

(٥) سقطت من، ز، ظ. (٦) ويداء، د.

(٧) وجوب، د، وجول، ز، ظ، والمناسب (وجود) بدليل (وانتفاء).

(٨) خاشعاً، د.

(٩) هذا أول سقط طويل في، د، آخره في ٢٥٧ وسنعمد نسخة دار الكتب (١٠١٠)

ورمزها (ك).

(١٠) ﴿... مِنَ الْأَعْدَانِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ ٧ القمر ٥٤.

فإن قلت: كلامه صادق على ما إذا كانت^(١) الحال جملة مصدرة بالواو، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فيلزم جواز تقدمها على العامل، مع أن المنع ثابت، والسرفية شبه واو الحال بواو العطف، فكما لا تتصدر العاطفة لا تتصدر الحالية.

قلت: المنع إنما هو منقول عن المغاربة، وقد حكى ابن أصبغ^(٢) جواز تقديمها عن الجمهور والفراء، وظاهر كلام المصنف موافقة الأكثرين في المسألة فلا ضير.

واحترز المصنف عن الجامد، فلا يتقدم الحال عليه «أو» كان العامل «صفة تشبيه» أي: تشبه الفعل، سواء كانت اسم فاعل (نحو: زيد مسرعاً مقبل، أو اسم مفعول)^(٣) نحو: اللص مجرداً مضروب، أو صفة مشبهة نحو: زيد غنياً أو فقيراً^(٤) سمح، وهذان هما الأمران الوجوديان للذات شرطهما، ثم انتقل إلى الأمور الستة المطلوب انتفاؤها فقال: «ولم يكن»^(٥) عامل الحال «نعتاً»^(٦) نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، ووجهه أن التقديم

(١) كان، ز، ظ.

(٢) كذا في أصول التحقيق بالعين المهملة، والذي في كتب التراجم بالغين المعجمة، وهما اثنان.

أ - أبو طالب عبد الجبار بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ (٤٥٠ - ٥١٦ هـ / ١٠٥٨ - ١١٢٢ م) له معرفة بالعربية، وشهرته بالتاريخ. ألف عيون الإمامة، ونواظر السياسة. الصلة ٣٧٣ ط - مجرى ١٨٨٢ م، البغية ٢: ٧٢.

ب - أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي (٦٢٧ هـ / ... - ١٢٣٠ م) من القضاة أملى عشرين كراساً على قول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية). البغية ١: ٤٢١.

(٣) ما بين الهالين مكرر في، ك.

(٤) عطف بالواو في، ز، ظ.

(٥) تكن، ظ.

(٦) نصا، ظ.

يؤدي إلى الفصل بين المنعوت ونعته، وليس هذا بشيء، لأن الممتنع إنما هو التقدم على المنعوت، لأن النعت لا يتقدمه، فلا^(١) يتقدمه معموله، ونصوص النحاة طافحة بذلك، فما قاله المصنف هنا متعقب. «ولا صلة لـ (أل)» نحو: المقبل ضاحكاً زيد، فلا يجوز الضاحكاً مقبل زيد. «أو» صلة لـ «حرف مصدرى» عاملاً كان، نحو: يعجبني أن يجيء [زيد]^(٢) ضاحكاً، فلا يجوز: [يعجبني]^(٣) أن ضاحكاً^(٤) يجيء زيد، أو غير عامل نحو: سرتي^(٥) ما فعلت محسناً، فيمتنع أيضاً: سرتي^(٦) ما محسناً فعلت، والأول^(٧) متفق فيه على المنع؛ لأن اتصاله بصلته أكد، لأنه حرف موصول وعامل، والثاني مختلف فيه كما مر في باب الموصول.

وقد فهم أنه إن^(٨) كان صلة لموصول غيرهما نحو: جاء الذي قام ضاحكاً^(٩) جاز تقديمه، فيجوز: جاء الذي ضاحكاً قام، وهذا المفهوم صحيح. «ولا مصدرأً مقدراً بحرف مصدرى» نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجاً، فلا يجوز: يعجبني مسرجاً ركوب الفرس.

فإن قلت: ليس ثم ما يعطف عليه قوله: (مصدرأً) إلا قوله: (نعتاً)، أو قوله^(١٠): (صلة)، وكلٌّ منها ممتنع؛ لأنه يلزم من ذلك دخوله تحت قوله: (إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه^(١١)) وهو^(١٢) باطل.

(١) فلام، ز.

(٢) ليست في، ز.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) ضاحكاً، ظ.

(٥) سرتي، ك.

(٦) فالأول، ك.

(٧) إذا، ظ.

(٨) ضاحكاً، ظ.

(٩) عطفت بالواو، ك.

(١٠) مشبهة، ز، ظ، وهو تصحيف.

(١١) وهو مشبهة، ظ.

قلت: إنما يتم هذا لو كان [ذلك^(١)] من عطف المفردات، وليس كذلك، بل هو من عطف الجمل، فالتقدير: ولا يجوز / إن كان [العامل^(٢)] مصدراً. ٣٥٦ فلا إشكال.

فإن قلت: اقتصر على ذكر الحرف^(٣) مع أن التقدير به^(٤) وبالفعل، فلم صنع ذلك^(٥) ؟

قلت: لأن الحرف هو المقتضي للمنع. «ولا مقروناً بلام الابتداء» نحو: لأصبر محتسباً، فلا يجوز: محتسباً لأصبر، وحقه أن يقول: في غير باب (إن). ليسلم^(٦)، من المناقشة بنحو: إن زيدا مخلصاً ليعبد ربه.

فإن قلت: وحقه أن يقيد^(٧) التقدم بكونه على لام الابتداء التي اقترن بها العامل، ليسلم من ورود نحو: لمحتسباً أصبر.

قلت: لا يصدق على العامل - حينئذٍ - أنه مقرون بلام الابتداء، ثم جواز هذا التركيب مما يتوقف فيه «أو» بلام «القسم» نحو: لأعطين السائل مغنياً له.

«ويلزم تقديم عاملها» عليها، وهذا عطف على قوله: (يجوز تقديم الحال على عاملها). «إن كان فعلاً غير متصرف» نحو: ما أحسن زيدا عالماً «أو صلة لـ (الـ) أو حرف مصدري أو مصدراً مقدراً بحرف مصدري، أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم»^(٨) وقد علمت أمثلة ذلك كله مما سبق «أو

-
- (١) ليست في، د.
 - (٢) الحذف، ز، ظ.
 - (٣) التقديرية، ز.
 - (٤) بذلك، ك.
 - (٥) يسلم، ز.
 - (٦) يعتد، ز.
 - (٧) عطف بالواو في، ظ.

جامداً ضمَّن معنى مشتق» كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الإشارة والاستفهام التعظيمي^(١)، نحو:
 كأن قلوب الطير رطباً وبابسا^(٢)
 ليت زيدا^(٣) صائماً عندكم، لعل عمراً قائماً في الدار، (وهذا بعلي شيخاً)^(٤).
 يا جارتنا^(٥) [ما^(٦)] أنت جاره^(٧)

(١) التعظمى، ظ.

(٢)

لدى وكرها العناب والحشف البالي

قاله امرؤ القيس من قصيدة مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
 وقيل الشاهد:

كأنني بفتحاء الجناحين لقوة صيود لعقبان طاطان شمال
 تحطف خزان الشربة بالضحى وقد حجرت منها ثعالب أورال
 وبعده:

فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال
 العصر: بضم العين والصاد - لغة في العصر. فتحاء: وصف من الفتخ، وهو لين وطول في
 جناح الطائر. ، لقوة: - بفتح اللام وكسرهما - العقاب الأنثى واسعة الأشداق. طاطات،
 دانيت أو أسرعت. شمال: سريعة. خزان، جمع خَزَز: ذكر الأرناب.

امرؤ القيس ٢٧ - ٣٩، الأغاني ٣: ١٤٨، ١١: ٢٣١، المنصف ٢: ١١٧، ٣٧٩ - ٣٨٠،
 المغني ١: ٢٤٠، ٢: ٤٣٨، ٤٩٠ المقاصد ١: ١٩٦ - ٢١٥، ٣: ٢١٦ - ٢١٧، التصريح
 ١: ٣٨٢ - ٣٨٣، السيوطي ١: ٣٤٠ - ٣٤٤، ٢: ٥٩٥، ٨١٩، العباسي ١: ١٦١ -
 ١٦٢.

(٣) أهملت الزاي في، ز.

(٤) قالت يا ويلتي أألد وأنا عجوز. . . . إن هذا شيء عجيب) ٧٢ هود ١١.

(٥) جار، ز، وأهملت التاء في، ظ، جارة، ك.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) بانث لتحزننا عَفارة

مطلع قصيدة هجا فيها الأعشى: ميمون، شيبان بن شهاب الجحدري وبعض المراجع تجعل
 الشاهد عجز البيت، واعتمدت ما في الديوان، وروايته: (يا جارتني ماكنت) وبعد

هذا كلام المصنف في الشرح^(١)، وفيه زيادة على ما ذكرنا عدُّ (أما) من أمثلة هذا القسم، نحو: أما علماً فعالم، وتعقبه الشارح^(٢) بأن العمل ليس له (أما)، بل للشرط المحذوف.

قلت: وأيضاً فقد اختار في موضع أنه مفعول به لا حال، وقد مرّ، وأيضاً فعبارته لا تشمل شيئاً مما ذكر؛ إذ لا يصدق في عرف النحويين على شيء من ذلك أنه عامل جامد ضمن معنى مشتق، نعم [قد^(٣)] يصدق عليه في عرفهم أنه عامل تضمن معنى الفعل دون حروفه، وإنما تصدق عبارته ظاهراً على نحو: زيد أسد مقدماً، والإشكال نشأ من ذكره الجمود والاشتقاق، ولو قال: عاملاً ضمن معنى الفعل. لم يكن به بأس. «أو أفعل تفضيل» نحو: وجه زيد أحسن سافراً من وجه عمرو. «أو مفهم تشبيه» نحو: زيد زهير شاعراً.

= البيت:

ترضيك من دلّ ومن حسن، مخالطة. غراره
بيضاء ضحوتها وصفراء العشية كالعراره
يا جارتا: حرف نداء ومنادى مضاف إلى ياء المتكلم، وأصله يا جاري أبدل الكسرة فتحة
فانقلبت الياء ألفاً، ويصح أن يحمل على الندبة فالألف ألفها. ما أنت جاره: تحتل (ما)
وجهين:

أحدهما: أن تكون استفهامية وفيها معنى التعجب، وعليه فهي مبتدأ والضمير المنفصل خبرها عند سيبويه والعكس عند الأخفش. إمّا تمييز وإمّا حال فالعامل فيها مأخوذ من معنى الكلام أي كرم (جارة).

الثاني: أن تكون نافية عاملة أو مهمله، ويؤيده رواية (ما كنت). الأعشى ٧٥ - ٧٩، المقرب ١: ١٦٤ - ١٦٥، وشرح التسهيل ١٢٦: أ، ١٤٣: ب، ابن الناظم ١٧٦، الرضي ٢٢٤: ١، شذور الذهب ٢٥٧ - ٢٥٨، المقاصد ٣: ٦٣٨ - ٦٤٠، الأشموني ٣: ١٧، الخزانة ١: ٥٧٨ - ٥٨٠.

(١) الشروح، ز، وانظر شرحه على التسهيل ١٢٦: أ.

(٢) ابن قاسم.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

وهنا نقد^(١)، وذلك^(٢) أن^(٣) العامل في هذه الحال ما اشتمل الكلام عليه من معنى التشبيه، وليس العامل لفظياً فيوصف بالتصرف.

فإن قلت: يمثل لذلك بالكاف في: زيد كزهير^(٤) شاعراً، وبـ (كأن) في قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً^(٥) لدى وكرها العناب^(٦) والحشف البالي^(٧) ليسلم^(٨) من هذا الاعتراض؛ إذ العامل فيما ذكرته لفظي.

قلت: يصد عنه أن ذلك داخل عنده فيما تقدم من قوله: (أو جامداً ضمّن معنى مشتق).

وقد يقال: إنما نشأ هذا الاعتراض من أصله بناء على أنه جعل مفهم^(٩) التشبيه قسيماً^(١٠) للعامل، فيلزم أن يكون متصرفاً، ومفهم التشبيه لا يوصف بذلك، وهذا غير^(١١) متوجه؛ إذ لا يلزم انحصار^(١٢) مطلق العامل في الجامد والمتصرف، حتى يلزم من جعل عامل ما قسيماً للجامد^(١٣) أن يكون متصرفاً،

(١) تقدّر، ز.

(٢) ذلك، ز.

(٣) ان أن، ز.

(٤) لزهير، ز.

(٥) وليس، ز.

(٦) العناب، ز.

(٧) مر الكلام عليه في ص ٢٠٨.

(٨) يسلم، ز، ظ.

(٩) منهم، ز.

(١٠) قسيماً، ز.

(١١) أهملت الغين في، ظ.

(١٢) اتحصار، ز.

(١٣) أهملت الجيم في، ظ.

بل لنا واسطة، وهو أن يكون العامل لا جامداً ولا متصرفاً، فلا يلزم من نفي الجمود إثبات التصرف، فسقط الاعتراض.

«واغتفر توسط^(١) ذي التفضيل بين حالين غالباً^(٢)» نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فـ (بسراً) و (رطباً) حالان، وأفعل التفضيل عامل فيهما، وصاحب الحال الأولى الضمير المستكن في (أطيب)، وصاحب الحال الثانية^(٣) هو الضمير المجرور بـ (من)، هذا هو المختار، وإليه ذهب المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف^(٤). قال المصنف^(٥) وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والفارسي في حليته إلى أنها منصوبان على إضمار (كان) التامة صلة لـ (إذا) أو (إذ)^(٦) بحسب ما يقتضيه المقام، فالتقدير: - عند إرادة الاستقبال - هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً. فالعامل في الحال^(٧) عندهم (كان) التامة، وصاحب الحال فاعل (كان) المستتر فيها، والعامل في الظرفين أفعل التفضيل وإن كان أحدهما متقدماً^(٨)، لأن الظرف يتقدم^(٩) على العامل وإن^(١٠) كان معنى فعل.

قال المصنف^(١١): فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة.

(١) توسط، ز، ظ.

(٢) غالباً، ز.

(٣) الثاني، ك.

(٤) خاروف، ز.

(٥) في شرح التسهيل ١٢٦: أ.

(٦) لإذ أو إذا، ك.

(٧) في العامل، ظ.

(٨) مقدماً، ك.

(٩) الظروف تتقدم، ك.

(١٠) فإن، ز، ظ.

(١١) في شرح التسهيل ١٢٦: ب.

قال^(١): وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعال التفضيل في (إذ) و(إذا)، فيكون شبيهاً^(٢) بما فروا منه.

قلت: قد تضمن كلامهم الاعتذار عن هذا الأخير. وأجاز بعضهم: أن تكون^(٣) (كان) المقدرة ناقصة، فيكون (بسراً) و (رطباً) خبرين لا حالين، واستند في ذلك إلى مجيء المنصوب معرفة، نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء.

قلت: يحتاج إلى سماع. وقيل: العامل في الحال الأولى في المثال المذكور اسم الإشارة، وقيل: التشبيه، والعامل في الثانية أفعال التفضيل.

قال الشارح^(٤): وهو ضعيف، ولا يطرد في كل موضع؛ لأن نحو: زيد منفرداً أنفع من عمرو معاناً، ليس فيه اسم إشارة.

قلت: وجه الضعف أن العامل في الحال مقيد بها، فلو كان هذا عاملاً في الحال لتقيدت^(٥) الإشارة بالبرية، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البرية، كما أن الإشارة في ﴿هَذَا^(٦) لَشَيْءٍ عَجِيبٍ﴾ تقيدت^(٧)، ولم تقع^(٨) إلا في حال شيخوخته، والمجيء في قولك: جاء زيد راكباً، لم يكن إلا في حال الركوب.

ونحن قاطعون بأنه يصح أن يقال: هذا بساً أطيب منه رطباً، لا^(٩) في حال

(١) في شرح التسهيل ١٢٦: ب.

(٢) أهملت الشين في، ظ.

(٣) يكون، ز، ظ، ك، ولم استحسنة مع قوله (المقدرة ناقصة).

(٤) ابن قاسم.

(٥) لقيدت، ظ.

(٦) التلاوة (وهذا) وقد جوزوا إسقاط مثل هذا عند الاستشهاد بشيء من القرآن.

(٧) ﴿قَالَتْ يَوْنُلَقَىٰ آلُكَ وَأَنَا عَجُوزٌ... إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ ٧٢ هود ١١.

(٨) يقع، ز.

(٩) رطب الا، ز، ظ، ك، وهو خطأ ظاهر.

بسريره، بل في حال كونه رطباً أو بلحاً أو تمرّاً. كذا قرره^(١) ابن الحاجب، وهو حسن، ورده أيضاً - أعني القول بأن العامل اسم الإشارة - بغير هذا الذي ذكرنا عنه مما للاعتراض فيه مجال، وذلك مقرر في شرح كافيته، فلا نطول بذكره.

واعلم أن في كلام المصنف مناقشة من حيث إخلاله بقيد لا بد من ذكره، وذلك أن اغتفار توسط^(٢) (أفعل) التفضيل بين حالين مشروط بأن يكون إحدى الحالين مفضلة على الأخرى؛ إذ لا يجوز: زيد ركباً أحسنهم مقبلاً^(٣).

وإنما اغتفر [نحو^(٤)]: هذا بשרاً أطيب [منه^(٥)] رطباً؛ فرقاً بين المفضل والمفضل عليه؛ إذ لو أخرج فليل: هذا أطيب منه بשרاً رطباً، حصل الإلباس.

فإن قيل: يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لـ (أفعل)، نحو: هذا أطيب بשרاً منه رطباً. قلنا^(٦): يلزم من ذلك فصل^(٧) (أفعل) التفضيل عن (من) ومجرورها، (وهما كالموصول والصلة، فإن قيل: قد فصل بالظرف والجار والمجرور)^(٨) والتمييز، قلنا: ذلك فصل جائز، وهذا بتقدير التزامه رافعاً للإلباس، يكون فصلاً [واجباً^(٩)] لازماً في نوع هذا التركيب، فلم يحتمل، على أن بعضهم أقدم على ارتكاب هذا الفصل، فأجاز نحو: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، لما رآه رافعاً للإلباس، حكاه الشارح^(١٠)، واختاره الرضي ظاناً أنه لم يسبق إلى القول به، [فقال^(١١)] وأنا لا أرى بأساً بمثل ذلك. وإلى هذا أشار المصنف - والله [تعالى^(١٢)] أعلم - بقوله (غالباً^(١٣)).

(١) فسر، ز، ظ.

(٢) توسط، ك.

(٣) مقيلاً، ز.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) فضل، ز.

(٦) ابن قاسم.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ليست في، ك.

(٩) قلت، ك.

(١٠) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(١١) أهملت الغين في، ز.

«وقد يفعل ذلك»^(١) التوسط بين حالين «بذي التشبيه»^(٢) فيعمل في أحدهما^(٣) متقدمة، وفي الأخرى متأخرة كقول الشاعر^(٤) :
 أنا فذاً^(٥) كههم جميعاً فإن أمدد^(٦) أبدهم^(٧) ولات حين بقاء^(٨)
 وقول الآخر^(٩) :
 تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم^(١٠) ملوكاً^(١١)
 إذ المعنى : تعيرنا^(١٢) أننا فقراء^(١٣)، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم، والمسوغ لتقديم (صعاليك) هنا هو المسوغ لتقديم (بسراً) في المثال المتقدم، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنه مطرد [ثم^(١٤)] لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه، وهذا^(١٥) الذي ذكرناه في هذا البيت أجود ما قيل فيه، وفي الارتشاف^(١٦) أن ذلك على إضمار (كان)، وحكى ابن هشام في مغنية^(١٧) قولين آخرين :

-
- (١) هاتان الفقرتان من المتن ليستا في (ظ)، وقد بيض لهما الناسخ.
 (٢) أحدهما، ظ، ك.
 (٣) لا يعرف.
 (٤) مذا، ظ.
 (٥) امداد، ز.
 (٦) ابل هم، ظ، ايدهم، ك.
 (٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٦ : ب، وأبو حيان في الارتشاف ٦٥٦.
 (٨) لم يسموه.
 (٩) وانتم، ز.
 (١٠) راجع الشاهد في شرح التسهيل ١٢٦ : ب، المغني ٢ : ٤٩٠ - ٤٩١، السيوطي ٢ : ٨٤٤، الارتشاف ٦٥٦.
 (١١) أعجمت الغين في، ظ.
 (١٢) فقراً فقراً، ظ.
 (١٣) ليست في، ظ.
 (١٤) هذا، ظ.
 (١٥) لأبي حيان ص ٦٥٢. (١٦) ٢ : ٤٩١.

أحدهما - [ذكره^(١)] السخاوي في كتابه سفر السعادة، وهو أن (عالة) من عالي^(٢) الشيء إذا أثقلني، و(ملوكاً) مفعول، أي: إنا ننقل^(٣) الملوك بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم، أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾^(٤) (٥).

قلت: و(صعاليك) على هذا القول حال متقدمة على عاملها المعنوي، مع فقد المقتضي لاغتفاره، فهو ضعيف.

والثاني - قاله^(٦) الحريري، وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالية صعاليك نحن وأنتم.

قال^(٧) ابن هشام: وقد خطيء في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو متجه على بعد [فيه^(٨)]، وهو أن يكون (صعاليك) مفعول (عالة)، أي إنا نعول صعاليك، ويكون (نحن) تأكيداً لضمير (عالة)^(٩) و(أنتم) تأكيداً لضمير مستتر في (صعاليك)، وحصل^(١٠) في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: (ملوكاً)، وكأنه حال من ضمير (عالة)، والأولى على قوله أن يكون (صعاليك) حالاً من محذوف، أي: نعولكم^(١١) / صعاليك، ٣٥٨

(١) ليست في، ز.

(٢) عالي، ز، ظ.

(٣) تنقل، ز، تنقل، ظ.

(٤) امهاتكم، ز، ظ، وهو خطأ.

(٥) ﴿الَّتِي أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ... وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ...﴾ الأحزاب ٣٣.

(٦) قال، ز، ظ.

(٧) قاله، ظ.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) عاله، ز.

(١٠) وجصل، ظ.

(١١) بعولكم، ز.

ويكون^(١) الحالان بمنزلتهما في (لقيته^(٢) مصعداً منحدرًا)، فإنهم نصوا على أن يكون الأول للثاني، والثاني للأول؛ لأن فصلاً أسهل^(٣) من فصلين، ويكون (أنتم) تأكيداً للمحذوف لا لضمير (صعاليك)؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه^(٤) أولاً، لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى. هذا كلامه بنصه: قلت: وفيه نظر.

أما أولاً فلأن كلاً من الوجهين اللذين حمل الكلام عليهما يأباه قول الحريري: (نحن وأنتم) يعطف أحد الضميرين على الآخر، لاسيما على قوله: - في الوجه الثاني - إن (أنتم) تأكيد لضمير (نعولكم)^(٥) المحذوف، وهو ضمير المفعول، يعني: و(نحن) تأكيد لضمير (عالة)^(٦)، فكيف يعطف تأكيد المفعول على تأكيد الفاعل!! . هذا مما لا سبيل إليه.

وأما ثانياً فلأن دعواه امتناع جعل (أنتم) تأكيداً لضمير (صعاليك) من حيث تخالفهما^(٧) بالحضور، والغيبة ساقطة؛ وذلك لأن^(٨) ذا الحال على تقديره هو ضمير الخطاب المحذوف من (نعولكم) الذي هو مفعول به، فيكون الضمير الذي يتحملة الوصف الواقع حالاً منه^(٩) ضمير خطاب قطعاً، كما في قولك: قمت يا زيد ضاحكاً^(١٠).

(١) أويكون، ز، ظ.

(٢) لقيتي، ز، ظ.

(٣) أهون، ك.

(٤) أهملت الجيم في، ز.

(٥) بعولكم، ز.

(٦) عاله، ز.

(٧) يخالفهما، ز.

(٨) سقطت اللام من، ز، ظ.

(٩) فمته، ز.

(١٠) ضاحك، ظ.

فالضمير الذي يتحملة (ضاحكاً) في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك، والذي يظهر من كلام الحريري^(١) أنه قصد أن (صعاليك) مفعول بـ (عالة)^(٢)، وأن (نحن) و(أنتم) تأكيد^(٣) للضمير الذي يتحملة (عالة)^(٢)؛ وذلك لأن الضمير المنصوب بـ (أن) مراد به في الحقيقة المتكلم - مع من يتبعه^(٤) في التكلم - والمخاطبون، إلا أنه غلب المتكلم على المخاطب، فأتى بضمير التكلم على القاعدة، و(عالة) خبر (أن) فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتغال - بحسب المراد - على متكلمين ومخاطبين، فعند تأكيده بين المقصود بذلك [الضمير^(٥)] نصاً فقليل: (نحن) و(أنتم)، و(ملوكا) حال من ضمير (عالة)، والمعنى تعيير^(٦) المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف، أي: نحن شرفاء كما أنكم^(٧) أشراف؛ وذلك لأننا نعول في حال ملكنا الصعاليك ونرفدهم^(٨)، فلا وجه لتعييركم^(٩) إيانا مع تساوي أقدامنا في رفعة المنزلة، وعلو الرتبة^(١٠)، لكن حصل في البيت تقديم وتأخير، وكان الأولى بالحريري أن يقول: (أنتم ونحن)؛ إبقاء على الواو ما تستحقه من الدخول على المعطوف؛ إذ تقديره يقتضي أنها أخرجت من محلها وأدخلت على المعطوف عليه، ولا نظير لذلك أصلاً، مع أنه لا ضرورة تدعو^(١١) إلى ذلك؛ بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع كما أسلفناه^(١٢) في باب المفعول معه.

-
- (١) الجزري، ز، وهو تصحيف.
 (٢) تأكيد، ك.
 (٣) سقطت من، ز، ظ.
 (٤) تعزيز، ز.
 (٥) كما انتم، ك.
 (٦) وترفدهم، ز.
 (٧) لتعييركم، ز.
 (٨) المرتبة، ز.
 (٩) تدعوا، ز، ظ.
 (١٠) أعجمت السين في، ز.
 (١١) أهملت الناء في، ز.
 (١٢) تابعة، ز، تبعه، ظ.

«فإن كان الجامد» الذي يمكن عمله في الحال «ظرفاً» نحو: زيد عندك قائماً. «أو حرف جر» نحو: زيد في الدار قائماً. «مسبوqاً بمخبر عنه» كـ(زيد)^(١) في المثالين المذكورين «جاز - على الأصح - توسط الحال» بين المخبر عنه المقدم^(٢) وعاملها المؤخر «بقوة»^(٣) «إن كان»^(٤) الحال «ظرفاً» نحو: زيد عندك أمامك، إذا جعلت (عندك) حالا، و (أمامك) خبراً عن (زيد). «أو حرف جر» ومجروره نحو: زيد في الدار عندك، على أن يجعل^(٥) (في الدار) حالا، و (عندك) خبراً، ومنه [قولك]^(٦): زيد من العلم بمكان. «ويضعف»^(٧) «إن كان»^(٨) غير ذلك» نحو: زيد قائماً عندك، وعمرو جالساً في الدار، ففي ذلك كله خلاف: فالصريون على المنع مطلقاً، والفراء والأخفش، في أحد قوليه على الإجازة^(٩) مطلقاً بلا ضعف، وتفصيل المصنف المذكور، وفصل الكوفيون بين الضمير^(١٠) وغيره، فأجازوه^(١١) في نحو: أنت قائماً في الدار.

وللتوسط صورة أخرى متفق على جوازها غير التي أشار إليها المصنف بقوله: (مسبوqاً بمخبر عنه)، وهي أن تتوسط^(١٢) الحال بين الخبر المتقدم^(١٣) والمبتدأ المتأخر، نحو: في الدار قائماً زيد.

(١) كزيد، ز.

(٢) المتقدم، ظ.

(٣) بعده، ز، ، بقوه، ظ.

(٤) كانت، م.

(٥) تجعل، ز.

(٦) ليست في، ك.

(٧) ويضعف، ظ، ك.

(٨) الإجازة، ز.

(٩) المضمّر، ك.

(١٠) فأجازوا، ز، ظ، ك، وعليه يبقى الفعل بلا مفعول؛ لذلك صححت العبارة بها رأيت.

(١١) يتوسط، ك.

(١٢) المقدم، ك.

واعلم أن قول المصنف: (مسبوقة بمخبر عنه) يشكل بمثل قوله^(١):

..... وقد كان منكم ماؤه بمكان^(٢)

«ولا تلزم^(٣) الحالية في نحو: فيها زيد قائماً^(٤) فيها» وهي أن يقع اسم مع ظرف أو جار ومجرور يحسن السكوت عليه، ومعه ما يصلح للخبرية والحالية، والظرف متكرر أو الجار والمجرور، فلا تلزم^(٥) الحالية في الاسم الصالح لها. «بل ترجح^(٦)» الحالية «على الخبرية» فلك^(٧) في (قائم) الواقع في التركيب المذكور أن تنصبه على الحالية - وهو الراجح - / ولك أن ترفعه على الخبرية. ٣٥٩

وإنما رجع الأول لنزول القرآن به قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا^(٨) الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا^(٩)﴾ ، وقال تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ

(١) تميم بن أبي بن مقبل.

(٢)

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به
البيت الأخير في قصيدة ناقض فيها النجاشي الحارثي، مطلعها:
ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبل الملوان
وقبل الشاهد:

ولو شهدت أم النجاشي ضربنا بصفين فذتنا بكل يمان
وجاءت به حياكة عركية تنازعها في طهرها رجلا
السبعان: اسم موضع في ديار قيس: واد أو جبل. أمل: دأب ولأزم. حياكة: امرأة تمشي مشياً مضطرباً. عركية: امرأة فاجرة.

تميم ٣٣٥ - ٣٤٦، حماسة الشجري ١: ١٢٩ - ١٣٠، شرح التسهيل ١٢٦: ب، ابن الناظم ١٣١، المقاصد ٣: ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) يلزم، ز، ظ.

(٤) قائم، ز، ظ، ك، وهو جائز إلا أن الراجح النصب.

(٥) يلزم، ز، ظ، ك، وما صنعت أولى.

(٦) يترجح، ظ، ك.

(٧) ولك، ظ.

(٨) فأما، ز، ظ، ك، وليس صحيحاً.

(٩) ﴿... مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوفٍ﴾ ١٠٨ هود ١١.

فِيهَا^(١) ولا فرق بين أن يتأخر الظرف عن المخبر عنه، كالآيتين، أو يتقدم كمثال المتن.

وقلنا بجواز الرفع؛ لقراءة^(٢) الأعمش^(٣) (.....) ففي الجنة خالدون فيها^(٤) و(.....) أنهما في النار خالدان^(٥) فيها.....^(٦) «وتلزم هي^(٧)» أي: الخبرية لا الحالية التي صدر الكلام فيها «في نحو^(٨) فيك زيد راغب» وهو حيث يكون الظرف أو الجار والمجرور ناقصاً لا^(٩) يكتفى به في الخبرية؛ إذ لا يصح: (زيد فيك)، فيتعين أن يكون الاسم المذكور خبراً، ولا يصح جعله حالاً؛ إذ حاله فرع عن استقلال ما قبله، وهو غير مستقل بالغرض، كما قررناه، فتعين كونه خبراً «خلافًا للكوفيين في المسألتين» وحجتهم في المسألة الأولى - وهي^(١٠) نحو: فيها زيد قائماً^(١١) فيها - أن الظرف صالح للخبرية

(١) وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿١٧﴾ الحشر ٥٩.

(٢) قراءة، ز.

(٣) أبي محمد: سليمان بن مهران الأسديّ ولأهـ (٦١ - ١٤٨هـ / ٦٨١ - ٧٦٥م) من أجلاء التابعين. كان عالماً بالقراءات والحديث والفرائض، وكان الملوك يحضرون مجالسه. مولده وموتاه بالكوفة، وأصله من بلاد الريّ. الوفيات ٢: ٤٠٠ - ٤٠٣، القراء الكبار ١: ٧٨ - ٨٠، الغابة ١: ٣١٥.

(٤) لم أقف على ذكر هذه القراءة في مراجعي

(٥) خالدين، ز.

(٦) نهاها أيضاً إلى الأعمش ابن خالويه في (مختصر في شواذ القراءات ص ١٥٤). ونهاها الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٥) إلى عبدالله بن مسعود، وذكر أبو حيان في (البحر ٨/٢٥٠) أنها قراءة عبدالله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبيدة. وفي (معاني القرآن للقراء ٣/١٤٦) أن عبدالله قرأ: «أنهما خالدان في النار» والرفع على هذه الرواية متعين، لكنني لم أجد من تابعه على هذه الرواية.

(٧) ويلزم، ز.

(٨) ولا، ك.

(٩) وهو، ظ.

(١٠) قائم، ك.

صلاحية ظاهرة متفقاً عليها؛ لكونه تاماً، مع أنه اعتنى به من وجهين: تقدمه في أول الجملة، وتوكيده، فلو ألغى بأن جعل الخبر غيره كان ذلك تناقضاً أو كالتناقض، وحجة البصريين في أن الحالية راجحة لا واجبة أمران:

أحدهما - أن هذا المعنى لا ينهض إلى الإيجاب، وإنما ينهض إلى الترجيح. والثاني - أنه لا يجب إذا رفعنا إلغاء الظرف، بل يكون خبراً آخر. على أن من النحويين من منع ذلك، والصحيح^(١) الجواز.

والخلاف مبني على جواز تعدد الخبر، فمن أجازَه أجاز هذا، ومن زعم أنه لا يجوز إلا إذا جعل الخبران في التقدير في معنى خبر واحد، وكأنه قيل: - في (زيد شاعر وكاتب) - زيد جامع بين الشعر والكتابة، أي^(٢): يكون المراد الإخبار باجتماع الوصفين لا بحصول كل منهما، لم يجوز^(٣) ذلك. كذا قال ابن هشام.

قلت: وفيه نظر؛ وذلك لأن الظرف الأول خبر عن (زيد)، والثاني تأكيد له، و(قائم) خبر آخر لا يعمل في شيء من الطرفين، فإن قلنا: بجواز تعدد الخبر فلا إشكال، وإن قلنا: بأن التعدد يجوز عند جعل المتعدد في معنى خبر واحد كما في: (زيد شاعر^(٤) وكاتب)، أي جامع بين الوصفين، فيجوز هنا أيضاً؛ إذ الخبران في معنى خبر واحد؛ لأنها في معنى قولك: جامع بين الكون في الدار والقيام، نعم إن جعل الظرف متعلقاً بـ (قائم) امتنع؛ لعدم تأتي جعلهما بمعنى واحد؛ إذ لا معنى لقولك: جامع للقيام في الدار والكون فيها ضرورة؛ إذ القيام في الدار يستلزم الكون فيها، فكأنك قلت: جامع للكون^(٥) في الدار على صفة القيام والكون فيها، وذلك مما لا معنى له، فتأمل.

(١) الصحيح، ز.

(٢) إنما، ك.

(٣) هذا خبر المبتدأ في قوله: (ومن زعم:)

(٤) شا، ظ.

(٥) الكون، ز، ظ.

وقد يقال: جعل الخبرين في معنى واحد، إنما هو حيث^(١) يكون الخبران معطوفاً^(٢) أحدهما على الآخر بالواو، وذلك مفقود في مسألتنا، فيمتنع فيها اعتبار هذا المعنى.

وأما المسألة الثانية فإنما جوز الكوفيون فيها النصب، لأن مذهبهم^(٣) جواز الإخبار (بالناقص)^(٤) بشرط^(٥) وجود مشتق منصوب على الحال.

فإن قلت: الناقص^(٦) إن علق بـ (استقر) فليس المعنى عليه، وإن علق بالحال فكيف يكون الخبر معمولاً للحال؟

قلت: قد أجيب عن ذلك بأمرين:

أحدهما - أنهم لا يقدرّون في نحو: (زيد عندك) و (زيد في الدار) متعلقاً، بل يجعلونه منصوباً على الخلاف.

والثاني - أنه عندهم خبر في اللفظ لا في المعنى، كما أن الحال عندهم حال في اللفظ لا في المعنى.

وإنما لم يؤكد الظرف في هذا المثال؛ لأنه أكد في الأول ليتأكد كونه خبراً، وتأكيد الخبر^(٧) هنا غير مناسب^(٨)؛ لأنه لا يصح أو لا يحسن كونه خبراً - فإذا كانت الخبرية ممتنعة أو ضعيفة، فكيف تؤكد؟
ومن حجج الكوفيين على جواز الخبرية قوله^(٩):

(١) من حيث، ظ، ك.

(٢) معطوفان، ظ.

(٣) من مذهبهم، ز، ظ.

(٤) بالناقص، ز، وصححها في التكرار.

(٥) أهملت الباء في، ز، وصححها في التكرار.

(٦) ما بين الهالين مكرر في، ز.

(٧) الخبرية، ز، ظ.

(٨) أهملت النون في، ز.

(٩) لا يعرف.

فلا تلحني فيها فإن بحبها أذاك مصاب القلب جم بلابله^(١)
في رواية من نصب (مصاب القلب).

والبصريون يجيئون عن ذلك بأن المعروف الرفع، ولئن سلم نصبه فالخبر
محذوف، للقرينة، أي: (متيم)^(٢) ونحوه، فالحال - حينئذٍ - من ضمير الخبر
المحذوف.

واعلم أنه ليس في كلام المصنف ما يفهم رتبة الجواز عند الكوفيين في المسألة
الثانية، إذ / مخالفتهم في لزوم الخبرية صادقة بتجويزها^(٣) راجحة، أو مرجوحة، ٣٦.
أو مساوية للحالية.

والواقع أن الكوفيين في هذه المسألة يجوزون الخبرية راجحة [والحالية^(٤)]
مرجوحة^(٥).

وقد يقال: الظاهر أنهم لا يرجحون ما منعه غيرهم، بل أسوأ الأحوال أنهم
يجيزونه مرجوحاً فهذا مما يعلم بالنظر، وفيه نظر.

«فصل» في الكلام على تعدد الحال مع اتحاد عاملها، واتحاد صاحبها أو
تعدد وإضمار عاملها، وحذفها، واختلاف العامل فيها وفي صاحبها.

(١) في البيت - على رواية الرفع في (مصاب) شاهد على توسيط معمول خبر (إن) بينها وبين اسمها؛
وذلك لشبهها بالفعل، وعلى رواية النصب قيل: الخبر الجار والمجرور، ومصاب حال من
الضمير المستتر في الخبر. لا تلحني: لا تلمني. جم: كثير. بلابله: أحزانه وشواغل باله.
سيبويه ١: ٢٨٠، المقرب ١: ١٠٨، شرح التسهيل ١٢٧: أ، الرضي ٢: ٢٣٨، المغني
٢: ٧٧٣، ابن عقيل ١: ٢٩٨، المقاصد ٢: ٣٠٩ - ٣١٠، الأشموني ١: ٢٧٢، السيوطي
٢: ٩٦٩، الجمع ١: ١٣٥، الدرر ١: ١١٣، الخزانة ٢: ٥٧٢ - ٥٧٣، شواهد ابن عقيل
٧٠.

(٢) اني متيم، ك.

(٣) ينحويها، ز، مع إهمال الياء.

(٤) ليست في، ك.

(٥) أو مرجوحة، ك.

«يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها، واتحاد صاحبها أو تعدده، بجمع وتفريق»^(١). فهاتان مسألتان:

الأولى - أن يتعدد الحال ويتحد عاملها وصاحبها، وذلك نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً، وكقوله^(٢):

عليّ إذا مازرت^(٣) ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلاً حافياً^(٤)
ولم يحك المصنف في المسألة خلافاً، والخلاف فيها شهير، فالفارسي منع، وتبعه ابن عصفور وجماعة، قياساً على الظرف، والأخفش وابن جني أجازا، وتبعهما المصنف، قياساً على الخبر والنعته، وتمسكهم بسماع نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً، لا يجدهم شيئاً؛ لاحتمال كون الثاني وصفاً للأول، وكونه حالاً من ضميره.

المسألة الثانية - أن يتعدد الحال ويتعدد صاحبها، ويتحد العامل، وهو ليس اسم تفضيل، نحو: لقيت زيدا^(٥) مصعداً منحدرًا، فهذا جائز باتفاق، وكذا

(١) وتصريف، ز، ظ.

(٢) مجنون ليلي: قيس بن الملوّح.

(٣) مارر، ظ.

(٤) من قصيدة في ديوانه مطلعها:

لقد لامي في حب ليل أقاربي أبي وابن عمي وابن خالي وخاليا
وقبل الشاهد:

فشاب بنو ليل وشاب ابن بنتها وحرقة ليل في الفؤاد كما هيا
وبعده:

فيا رب إذ صيرت ليل هي المنى فزني بعينها كما زنتها ليا
رواية الديوان للشاهد:

علي لئن لا قيت ليلي بخلوة....

ابن الملوّح ١١-١٢ (شرح اللولي)، المغني ٢: ٥١٣، التصريح ١: ٣٨٥، الأشموني ٢:

١٨٣-١٨٤، السيوطي ٢: ٨٥٩.

(٥) زيد، ظ.

إذا كان اسم تفضيل نحو: هذا بساً أطيّب منه رطباً، وإن كان فيه ضعف [ما^(١)] إلا أنه في قوة مصدرين، فجاز لذلك، على أن صاحب هنا أيضاً متعدد، ففيها ما في المسألة الأولى وزيادة، لكنه^(٢) تعدد كلا تعدد، فإنه وإن تعدد لفظاً فهو شيء واحد في المعنى، إذ المفضل عين المفضل^(٣) عليه.

واعلم أن المصنف^(٤) لو عبّر [هنا^(٥)] بأن قال: (يجوز تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها أو تعدده). لكان أولى؛ لأن المقصود من هذا الكلام ذكر جواز تعدد الحال، فليكن المصدر به^(٦)، وغيره يذكر للتفصيل^(٧) والتقسيم لا العكس.

وليس المراد من قوله: (بجمع) قسيم^(٨) التثنية، وإنما المراد به قسيم^(٩) التفريق، فدخل فيه نحو: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾^(١٠)، وكذا قول الشاعر^(١١):
متى ما تلقني^(١٢) فردين ترجف روائف^(١٣) أليتيك وتستطارا^(١٤)

(١) ليست في، ك.

(٢) ولكنه، ك.

(٣) الفصل، ز.

(٤) المضيف، ز.

(٥) للمصدرية، ز، ظ.

(٦) للتفضيل، ز، ظ.

(٧) قسم، ز، ظ.

(٨) قسم، ز.

(٩) ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ ٣٣ إبراهيم ١٤.

(١٠) عنّة بن شداد.

(١١) تلتقي، ز، نلتقي، ظ.

(١٢) روائق، ز، روابق، ظ، روائف، ك، وهذا كله تصحيف.

(١٣) الثاني من أبيات خاطب فيها عمارة بن زياد العبسي، وقد بلغه أنه يحترقه. أولها:

أحولي تنفض استك مذروها لتقتلني!! فها أنا ذا عمارة =

ومثال التفريق: لقيت زيداً^(١) مصعداً منحدرأً، ويظهر أن مقتضى القياس العطف كما في الأخبار^(٢)، وهو في كلام ابن الحاجب في شرح المفصل بالعطف، وقال الشاعر^(٣):

وأنا سوف تدركننا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا^(٤)

= وبعد الشاهد:

وسيفي صارم قبضت عليه أشاجع لا ترى فيها انتشارا
مذروها: طرفها، روائف، جمع رائفة: أسفل الألية. أشاجع، جمع أشجع: العصب الذي في ظاهر
الكف. انتشاراً: انتفاخاً من التعب، يروى: (.... نلتقي). (.... خلوين).
(.....). (..... برزين). عنتره ١٠١ - ١٠٤، الكشف ٣٦١، الشجري ١:
١٩، ابن يعيش ٢: ٥٥، ٥٦، ٤: ١١٦، ٦: ٨٧، شرح التسهيل ١٢٧: أ، ابن مالك ١:
٣٢٢، ابن الناطم ١٣٢، الرضي ٢: ١٧٦، ٢٠٨، شرح الشافية ٣: ٣٠١، المقاصد ٣: ١٧٤ -
١٨٠، التصريح ٢: ٢٩٤، الهمع ٢: ٦٣، الخزانة ٣: ٣٥٩ - ٣٦٥، ٤٧٧، شواهد الشافية
٥٠٤ - ٥٠٥، الدرر ٢: ٨٠.

(١) زيد، ظ.

(٢) الخبر، ك.

(٣) عمرو بن كلثوم.

(٤) من معلقته المعروفة التي خاطب فيها عمرو بن هند. مطلعها:

ألا هبي بصحنك فاصبحينا ولا تبقي خمور الأندرينا
وقبل الشاهد:

ترى اللّحز الشحيح إذا أمرت عليه لماله له فيها مهينا
وبعده:

قفي قبل التفرق ياطعينا نخبرك اليقين وتخبرنا
هبي: انهضي، الصحن: القدح. الأندرينا: قرية بالشام كثيرة الخمر. اللّحز: السيء
الخلق. أمرت: الضمير عائد إلى (مشعشة) في بيت سابق، وهو:
مشعشة كأن الحُصَّ فيها إذا ما الماء خالطها سخينا
مشعشة: خمر مزجت مزجاً رقيقاً. الحص: الروس. سخينا: له تأويلان:
أ - فعيل من السخونة، أي: حار، فهو منصوب على الحال من (الماء).
ب - فعل وفاعل من السخاء، فالجملة جواب (إذا).

النحاس ٢: ٦١٣ - ٦٨٢، السبع ٣٦٩ - ٤٢٨، القرشي ٣٣٤ - ٣٧٤، شرح التسهيل ١٢٧ -
ب، الرضي ١: ٢٠٠، الخزانة ١: ٥١٧ - ٥١٩.

وهنا بحث^(١)، وهو أن مسألة الجمع لا تدخل^(٢) تحت التعدد؛ إذ الحال ثم واحدة كالخبر في قولك: الزيدون قائمون.

«ولا يكون»^(٣) الحال من حيث هو في تكرار وغيره «لغير الأقرب» فعلى هذا إذا قلت: ضربت زيدا ركباً، فالحال من (زيداً)، فإن أردت كونه حالاً من الفاعل أوليته إياه، وهو الصحيح.

وجوز الزمخشري^(٤) - في ضربى^(٥) زيدا قائماً - كون الحال من الأول وكونها من الثاني.

وإذا قلت: لقيته مصعداً منحدرًا، فالأول من الحالين للثاني من الصاحبين، والثاني للأول منهما، فـ (مصعداً) حال من المفعول، و(منحدرًا) حال من الفاعل، هذا رأي الأكثرين، وقال قوم من أهل الأدب وابن السراج وابن يعيish^(٦): الأول للأول، والثاني للثاني قياساً على أحسن وجهي اللف والنشر.

(وحجة الأكثرين أن فصلاً واحداً أسهل من فصلين، وأن اللف والنشر^(٧) إنما يكون عند الثقة^(٨) بفهم^(٩) المعنى، وبحثنا هذا حيث لا قرينة، فلا بد لنا في الحمل من مرجح، وهو ما ذكرناه، فقد بان بهذا التقدير أن الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد، وأما إذا ظهر المعنى فلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق

(١) وهنا يجب وهوان وهنا بحث وهوان، ز.

(٢) يدخل، ز.

(٣) تكون، د، ن.

(٤) راجع الفصل مع ابن يعيish ٢ : ٥٥، ومثاله: ضربت زيدا قائماً.

(٥) أهملت الضاد في، ظ.

(٦) في شرح الفصل ٢ : ٥٦.

(٧) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٨) اليقد، ز.

(٩) بمفهم، ز.

. «إلا مانع» فإنه يعمل بمقتضاه فتكون^(١) [الحال^(٢)] الأولى لغير الأقرب نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدره؛ لقيام المانع من جعل (مصعداً) لـ (هند) التي هي أقرب الصاحبين إليه، ضرورة أن (مصعداً) مذكور و (هنداً) مؤنث.

«وإفرادها بعد (إما ممنوع)» هذه^(٣) جملة اسمية معطوفة على الفعلية/ المتقدمة، وهي قوله: (يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها)، فالأولى للكلام في ٣٦١ جواز التعدد، وهذه للكلام في وجوب التعدد، ومثال هذه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٤).

قال الشارح^(٥): وذكر غير المصنف^(٦) أنه قد ينوب عن الثانية (أو)، كقول الشاعر^(٧):

وقد شفني^(٨) أن لا يزال يروعي خيالك إما طارقاً أو مغادياً^(٩)

وهذا ليس موافقاً لكلام المصنف^(١٠)، ولا مخالفاً، لأن كلامه في تكرار الحال لا في تكرار (إما)، وقد ذكر في باب النسق^(١١) أن (أو) تأتي عديلة لـ (إما)^(١٢)، «و» إفرادها «بعد (لا) نادر»، إنما يقع في

(١) فيكون، ز، ظ، ك، ولم استحسنه مع تأنيث الوصف، وإلا فهو صحيح.

(٢) ليست في، ز.

(٣) هذا، ز.

(٤) الآية ٣ الإنسان ٧٦. (٥) ابن قاسم.

(٦) المص، ظ، ك، أما الثانية فشأنها، وأما الأولى فلوقوع الكلمة في نهاية السطر.

(٧) الأخطل، نقله الشنقيطي عن أبي حيان، ولم أجده في ديوانه.

(٨) شقني، ظ.

(٩) أمملت الغين في، ز، ظ، والبيت في الهمع ١: ٢٤٥، ٢: ١٣٥، الدرر ١: ٢٠٢، ٢:

١٨٦.

(١٠) المصنفين، ظ، والصواب ما اخترت.

(١١) في التسهيل ص ١٧٦، والذي ذكره: أن (أو) تغنى عن (وإما)، ولم يقل: عن (إما).

(١٢) سقط الجار من، ك.

الشعر كقوله^(١) :

قهرت^(٢) العدا لا مستعينا^(٣) بعصبة^(٤) ولكن بأنواع الخدائع والمكر^(٥)
وقد نص في باب (لا)^(٦) : على أن ترك التكرار في ذلك ونحوه ضرورة ،
وقيد هناك^(٧) الخبر بالافراد ، ولم يقيد الحال بذلك ، والعدر له أنه لم يذكر الحال
الواقعة جملة بعد .

«ويضمّر عاملها» أي عامل الحال تارة على سبيل الجواز ، وأخرى على سبيل
الوجوب ، ولا بد من قرينة مع الحذف في كل من القسمين ، فيضمّر العامل
«جوازاً لحضور معناه» كقولك للمسافر: راشدأ مهدياً ، أي سر راشدأ مهدبأ ،
«أو تقدم ذكره في استفهام» كقولك: (قائماً) في جواب من قال: كيف
تركت زيداً؟ «أو غيره» أي: غير استفهام ، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ
يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بَلَى^(٨) قَدَرِينَ^(٩) أي بلى نجمعها^(١٠) قادرين .

«ووجوباً إن حدث مثلاً» مثله الشارح^(١١) بما لم يتحرر لي لفظه من النسخة
التي بين يدي ، لسقمها ، ولا أذكر له الآن مثلاً^(١٢) .

-
- (١) لا يعرف . (٢) العدى ، ز . (٣) مستعيا ، ز .
(٤) أهملت التاء في ، ز . (٥) تقدم في ص ١١٨٧ .
(٦) في التسهيل ص ٦٨ . (٧) هنا ، ز .
(٨) أهملت الباء في ، ز . (٩) ﴿... عَلَّانٌ تُسَوَّى بَنَانُهُ﴾ ٣ ، ٤ القيامة ٧٥ .
(١٠) بجميعها ، ز . (١١) الشارح ، ز ، وهو ابن قاسم .
(١٢) كتب بعض المطلعين على نسخة (ك) في هامش ١٥٩ : ب ما يأتي (مثال الشارح : حظين
بنات صلفين كنات . أي عرفتهم ، ونحو ذلك) انتهى ، والمثل يضرب للرجل عند الحاجة
يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه بعض . اللسان (حظاً) .
حظين ، جمع حظي : ذو الخطوة والمكانة . صلفين ، جمع صلف : ضد الحظي ، وأصل
الصلف : قلة الخير . كنات ، جمع كنة : زوجة الابن وزوجة الأخ . والشاهد في (حظين)
(صلفين) ، حيث نصبها بفعل محذوف : عرفوا أو وجدوا . الميداني ١ : ٢١٨ .

«أو بينت^(١) ازدياد ثمن» نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً^(٢). «أو غيره» أي [بينت^(٣)] غير ازدياد الثمن، فدخل تحته صورتان: ازدياد غير الثمن، نحو: تصدق بدينار فصاعداً، وغير^(٤) الازدياد، وهو النقصان، نحو: تصدق بألف^(٥) فسافلاً، وهذه لم يقف عليها أبو حيان لغير المصنف.

واعلم أن الذي قاله المصنف في هذه المسألة من أصلها قول سيبويه، أعني أن نحو (صاعداً) حال حذف عاملها، وقيل: مفعول مطلق حذف عامله، أي فصعد الثمن صعوداً، ثم حذف الفعل وخلفه المصدر، ثم أنيب الوصف عن المصدر، وقيل: لاحذف ألبة^(٦)، بل قوله: (بدرهم) حال متعلقة^(٧) بمحذوف^(٨) لا بالمذكور، و(صاعداً) عطف عليه، ولا يخفى أن المعنى إنما هو على أن الباء متعلقة بـ (اشتريت)، فإن الدرهم ثمن، وأنت [إذا^(٩)] قلت: اشتريته في حال كونه مقابلاً بدرهم، أو مسعراً^(١٠) بدرهم، لم يقتض^(١١) أن الدرهم وقع ثمناً.

(١) يثبت، ز.

(٢) زاد هنا في (ز): يثبت، ولا معنى لها.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) أو غير، ز، ظ.

(٥) تصدقت بدينار، ك.

(٦) أهملت التاء المربوطة في، ز.

(٧) بالمحذوف، ك.

(٨) ليست في، ك.

(٩) أعجمت السين في، ز.

(١٠) يقض، ز، ظ.

وقال ابن الحاجب : إذا قلت أخذته بدرهم فصاعداً لا يكون (صاعداً) عطفاً على المفعول ، لاقتضائه أنك أخذت الثمن والصاعد جميعاً ، وإنما الصاعد ثمن مبدول لامثمن مأخوذ ، ولا على قولك : بـ (درهم) لفساده لفظاً - وهو واضح - ومعنى ؛ لأنه يكون اشتراه بالدرهم والصاعد ، فيكون المجموع الثمن ، وليس المراد هذا ، وأيضاً فمدخول^(١) الفاء يبطل كون المجموع الثمن ؛ إذ بعض الثمن لا يكون - باعتباره كونه ثمناً - عقب بعض ، لا تقول^(٢) : بدرهم^(٣) فربع^(٤) ، وإذا بطل العطف وجب التقدير حسب المعنى ؛ فلذلك قدروا : فذهب الثمن صاعداً . «شيئاً فشيئاً ، مقرونة بالفاء أو (ثم)» ذكره سيبويه^(٥) .

(١) فمدخول ، ظ ، مدخول ، ك .

(٢) أهملت التاء في ، ز .

(٣) درهم ، ك .

(٤) أهملت الفاء في ، ز .

(٥) في كتابه ١ : ١٤٧ .

قال الشارح^(١): والعطف بالفاء أكثر^(٢).

قلت: وقد يقال كل منهما في موضعه لازم، فلا أكثر ولا أقل «أو نابت^(٣)»
الحال «عن خبر» نحو: ضربي زيدا قائما، كما تقدم تقريره في باب المبتدأ^(٤).
«أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ» مثله الشارح وغيره بقولهم:
أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، والصواب تمثيل ذلك بنحو: أقائماً وقد قعد الناس؛
لأن المخاطب بذلك قائم، فهو متصف بالحال، بخلافه في مثاهم، فإنه ليس
بتميمي، وقد قدروا العامل في هذا المثال - أعني: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى -
بـ(تتحول)^(٥)، أي: أتحول تميمياً تارة وقيسياً تارة.

قال ابن الحاجب: وليس بقوي، لأنه لم يرد: أتحول^(٦) في حالة^(٧)
التميمية، وإنما المراد: أتنقل^(٨) تنقلات^(٩) متعددة؟ لا أتنقل^(١٠) في حالة^(١١) كونك
تميمياً؟ ومثله:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات^(١٢)

(١) ابن قاسم.

(٢) أكبر، ز، وهذا قول سيويه ١: ١٤٧.

(٣) ثابت، ز.

(٤) راجع ٣: ٣٠.

(٥) بيتحول، ز، ظ.

(٦) ايتحول، ز.

(٧) حال، ك.

(٨) ايتنقل، ز، اتتنقل، ظ.

(٩) نفلان، ز.

(١٠) اتتنقل، ك.

(١١) لم ينسب إلى قائل.

العيادة: زيارة المرضى. علات: أمهات مختلفات.

سيويه ١: ١٧٢، المفتضب ٣: ٢٦٥، الكامل ٣: ٩٠٢، المقرب ١: ٢٥٨، ابن مالك ١:

٣٢٦، اللسان (علل)، رغبة الأمل ٧: ٩٠.

أَي : / أتنقلون^(١) هذه التنقلات^(٢) الخاصة، ومثله قول الشاعر^(٣) :
 أفي السلم أعياراً^(٤) جفاء^(٥) وغلظة^(٦) وفي الحرب^(٧) أمثال النساء العوارك^(٨)
 كل ذلك منصوب على المصدرية، وهو قول سيبويه، وهو الحق لما بينا من فساد
 المعنى على دعوى الحالية.

ثم التوبيخ قسمان: مع استفهام، وغيره، وقد مثل المصنف لهما في
 الشرح^(٩):

فالأول - أتمياً مرة وقيساً أخرى، ونحو: أقائماً وقد قعد الناس، والمثال قوله:
 (قائماً)، وأما (وقد قعد الناس) فهو وإن كان حالاً، وفي كلام مساقه التوبيخ،
 إلا أن صاحب الحال ضمير (قائماً)، والعامل (قائماً).

(١) تنقلون، ز، تنتقلون، ظ، انتقلون، ك.

(٢) النقلات، ز، ظ.

(٣) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشية (... - ١٤هـ / ... - ٦٣٥م) والدة معاوية بن أبي سفيان. شهدت أحداً وأكلت من كبدة حمزة - رضي الله عنه - وقد أسلمت يوم الفتح، وكانت - رضي الله عنها - ذات شجاعة وحصافة رأي وجراً في الحق. حضرت اليرموك وحرضت المسلمين على القتال.

الاستيعاب ٤ : ٤٢٤ - ٤٢٧، النويري ١٧ : ١٠٠، ٣٠٧، ٣١٠، الإصابة ٤ : ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٤) أعجمت العين في، ز، ظ.

(٥) أهملت الجيم في، ز، ظ.

(٦) وعلطه، ز، وعلطة، ظ.

(٧) الجرب، ز، ظ.

(٨) قاله - رضي الله عنها - للمنهزمين من قریش يوم بدر.

يروى: (... أشباه النساء ...). العوارك، جمع عارك: المرأة الخائض.

سيبويه ١ : ١٧٢، المقتضب ٣ : ٢٦٥، الكامل ٣ : ٩٠٢، السيرة ٢ : ٣١١، المقرب ١ :

٢٥٨، ابن مالك ١ : ٣٠٩، ابن الناظم ١٢٥، الرضي ١ : ٢١٤، المقاصد ٣ : ١٤ -

١٤٣، الخزانة ١ : ٥٥٦ - ٥٥٧، رغبة الأمل ٧ : ٩٠.

(٩) على التسهيل ١٢٧ : ب.

والثاني - نحو: قاعداً قد علم الله وقد سار الركب . والبحث في الجملتين في المثالين واحد، وفي هذا جملة اعتراض^(١) . «أو» وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في «غيره» أي: في غير توبيخ، نحو: هنيئاً مريئاً . وقد تقدم الكلام عليه^(٢) .

«ويجوز حذف الحال مالم تنب عن غيرها» سواء كانت نائبة عن الخبر، أو بدلاً من اللفظ بالفعل، وقد تقدم تمثيل ذلك^(٣) . «أو يتوقف المراد على ذكرها» بجزم الفعل عطفاً على المجزوم من قوله: (مالم تنب)، أي: يجوز حذف الحال مدة انتفاء أحد الأمرين: إما نياتها عن غيرها، أو توقف المراد على ذكرها، وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَكُوتَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِ﴾^(٤)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾^(٥)، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾^(٦) الآية، ويأتي^(٧) في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلى شَيْخًا﴾^(٨)، ومنه قول الشاعر^(٩):

- (١) معترضة، د.
- (٢) استبدل بها الواو في، م.
- (٣) في ص ١٥١٤.
- (٤) راجع ص ٢٣٢.
- (٥) ٣٨ الدخان ٤٤.
- (٦) ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ ١٠٥ الإسراء ١٧ وجاء في (ك) مكان هذه الآية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ٢٨ سبأ ٣٤.
- (٧) ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا . . . حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا لِالْأَعْيُنِ سَبِيلٌ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ ٤٣ النساء ٤.
- (٨) وتأتي، ز.
- (٩) ﴿قَالَتْ يَتُوبِلَتِي أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ . . . إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ ٧٢ هود ١١.
- (١٠) عدي بن الرعلاء الغساني، والرعلاء اسم أمه. المرزباني ٢٥٢. أو أبو الفضل صالح بن عبد القدوس بن عبد الله الأزدي بالولاء (. . . - حوالي ٢٦٠هـ / . . . - حوالي ٧٧٧م) شاعر حكيم قصر شعره على الموعظة، اتهم بالزندقة فقتله المهدي في خلافته. معجم الأدباء ١٢: ٦ - ١٠. والمرجع الأول.

إنما الميت من يعيش كثيباً كاسفاً باله قليل الرجاء^(١)
فهذا ونحوه لا يجوز حذفه.

«وقد يعمل فيها» أي: في الحال «غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع»
والمنع هو مذهب الجمهور؛ لأن الحال كالصفة، فلا يعمل فيها إلا عامل
الموصوف، وقد يعارض بأنها كالخبر، وعامله غير عامل المبتدأ على المختار،
[والقول^(٢)] بالجواز هو مذهب سيبويه، واختاره المصنف.

قال ابن هشام في المغني^(٣): ويشهد لذلك أمور:

أحدها - قولك: أعجبني وجه زيد^(٤) مبتسماً، وصوته قارئاً، فإن صاحب
الحال معمول للمضاف، أو لجار مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

الثاني - قوله^(٥):

لمية موحشاً طلل^(٦)

.....

(١) من أبيات أولها:

كم تركنا بالعين عين أباغ من ملوك وسوقة ألقاء
وقيل الشاهد:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
وبعده:

فأناس يمصصون ثماراً وأناس حلوقهم في الماء
الأصمعيات ١٥٢، المرزباني ٢٥٢، ابن يعيش ١: ٦٩، معجم الأدباء ١٢: ٩، شرح التسهيل
١٢٨: أ، المغني ٢: ٥١٣، الأشموني ٢: ١٦٩، السيوطي ١: ٤٠٥، ٢: ٤٥٨ - ٤٥٩، الخزانة
١٨٧ - ١٨٨.

(٢) ليست في، ك. (٣) ٢: ٧٣٥ - ٧٣٦.

(٤) أهملت الزاي في، ز.

(٥) كثير عزة، أو ذي الرمة، وليس في ديوان الثاني.

(٦) يلوح كأنه خلل

ويروى:

لمية موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم =

فصاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

الثالث - ﴿وَلِإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(١)، فإن (أمة) حال من معمول (أن)، وهو^(٢) (أمتكم)، وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٣)، وقال^(٤):
ها بيتاً ذا صريح النصح [فاصغ^(٥)] له^(٦)

العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نسلم أن صاحب الحال (طلل) بل ضميره المستتر في الظرف، فإن^(٧) الحال - حينئذ - من المعرفة، وأما جواب^(٨) ابن

= ويروى: (لعزة) (كأن رسومه).

خلل، جمع خلة: غشاء الغمد. أسحم: سحاب أسود. كثير ٢: ٢١٠، ٢١٢، سيبويه ١: ٢٧٦، الخصائص ٢: ٤٩٢، شرح التسهيل ١٢٨: أ، التبريزي ٤: ٢٠٢، ٢٧٣، ابن يعيش ٢: ٥٠، ٦٢، ٦٤، الرضي ١: ٢٠٤، شذور الذهب ٢٤ - ٢٥، ٢٥٣، المغني ١: ٩٠، ٢: ٤٨٨، ٧٣٥، المقاصد ٣: ١٦٣ - ١٦٥، التصريح ١: ٣٧٥، ٢: ١٢٠، الأشموني ٢: ١٧٤، السيوطي ١: ٢٤٩، الخزانة ١: ٥٣١ - ٥٣٣.

(١) وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ الْمُؤْمِنُونَ ٢٣.

(٢) هذه، ظ.

(٣) فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ .. ﴿١٥٣﴾ الْأَنْعَامَ ٦.

(٤) لا يعرف.

(٥) ليست في، ظ.

(٦) وطع فطاعة مهد نصحه رشد

ويروى

..... والزم توفي خلط الجذ بالهزل

شرح التسهيل ١٢٨: أ، المغني ٢: ٦٢٣، ٧٣٥، السيوطي ٢: ٩٠١.

(٧) لان، ز، ظ.

(٨) وجوب، ظ.

خروف^(١): بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ، فمخالف لإطلاقهم، ولقول أبي الفتح^(٢): - في:

..... عليك ورحمة الله السلام^(٣)

أن الأولى حملة على العطف على ضمير الظرف، لا على [تقدم^(٤)] المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض بأنه تخلص^(٥) من ضرورة^(٦) بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم^(٧) الضمير.

وجوابه أن عدم الفصل أسهل لوروده في النشر: كمررت برجل سواء والعدم، حتى قيل: إنه قياس.

وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على (طلل) أولى؛ لأنه^(٨) ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهر المضمير في التعريف.

وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرًا؛ إذ المعنى: أشير إلى أمتكم، وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح بيّنًا.

وأما مسألتنا^(٩) المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما^(١٠) للسقوط^(١١) جعل

(١) خاروف، ز، وهو خطأ.

(٢) ابن جني، وقوله في الخصائص ٢: ٣٨٦.

(٣) ألا يا نخلة من ذات عرق

وقد مر في ٥: ٢٦٥.

(٤) تقديم، ز، وهي ساقطة من، ظ.

(٥) يخلص، ز، ظ.

(٦) من ضمير ضرورة، ظ، ويبدو أن الزيادة مشطوبة.

(٧) بمعدم، ز.

(٨) فانه، ز، ظ.

(٩) مسيلة، ز، ظ، ويعني المثالين: أعجبنى وجه زيد مبتسمًا وصوته قارئًا.

(١٠) فيها، ز، ظ، ك، والتصحيح عن المغني.

(١١) لسقوط، ز.

المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقاً أو تقديرًا. هذا كلامه بحروفه.

قلت: فظهر بالآخرة أن الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين: بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، مع أنه ساق مذهب سيبويه / في هذه المسألة في معرض الرد به على المعريين في أمور اشتهرت بينهم، والصواب خلافها، ويان أن آخر كلامه يناقض أوله.

«فصل»: في الكلام على الحال المؤكدة^(١)، ولم يحك المصنف خلافاً في إثباتها، والجمهور على الإثبات، والفراء والمبرد والسهيلي على نفيها، وكأنهم^(٢) ألحقوها بالخبر كما هي لاحقة به في كثير من المسائل، والخبر لا يكون مؤكداً، فكذلك^(٣) شبهه، وهو الحال.

ويرده^(٤) أن الخبر أحد جزأي الإسناد، وأما الحال فإنها فضلة مستغنى عنها. والتفريع على مذهب الجمهور، فقال:

«يؤكد بالحال ما نصبها من فعل» نحو: ﴿ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدِيرِينَ﴾^(٥) ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٦).
«أو شبهه»^(٧) نحو: زيد مؤلّ عنك مدبراً.

(١) المولدة، ظ.

(٢) فكأنهم، د.

(٣) فلذلك، ز.

(٤) ويرد، ك.

(٥) ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ ٢٥ التوبة ٩.

(٦) ﴿وَالِإِلى مَدِينَةٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَلْقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ...﴾ ٣٦ العنكبوت ٢٩ وانظر الآيات: ٦٠ البقرة ٢، ٧٤ الأعراف ٧، ٨٥ هود ١١، ١٨٣ الشعراء ٢٦.

(٧) أو اسم يشبهه، م.

وجعل المصنف في الشرح^(١) الحال من قولك: زيد أبوك عطوفاً، وهو الحق بيناً، من قبيل المؤكدة لعاملها، فيمكن أن يمثل به لهذا القسم.

قال: لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما^(٢). «وَمُخَالَفَهُمَا» أي: الحال المؤكدة وعاملها المؤكد «لفظاً» كما مثلنا، وأما: ﴿تَوَلَّيْتُمْ﴾ [إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ] ^(٣) وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤﴾، فيحتمل أن يكون مستأنفاً، أي وأنتم قوم حالتكم الإعراض، وأما: ضحك^(٥) متبسماً، فالحال فيه مبنية^(٦) لا مؤكدة، لأن التبسم نوع من الضحك، ولا يلزم من ثبوت الجنس ثبوت النوع. «أكثر من توافقهما» كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [بِأَمْرِ رَبِّهِ] ^(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ^(٨) وقولهم: (قم قائماً)، وقد منع ابن الحاجب التوافق، وأجاب عن (مسخرات) بأنه مفعول مطلق، أي: تسخيرات، فكأنه قدرها جمعاً (مسخرة)^(٩) مصدراً يراد به^(١٠) المرة الواحدة، كما يقال: (انطلاقة)، وانظر هل ذلك محفوظ في الميمي؟، وأما (رسولاً) فقد جاء الرسول بمعنى الرسالة، وأما

(١) على التسهيل ١٢٨: أ.

(٢) بعدها، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ، ك، خطأ.

(٤) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ...﴾ ٨٣ البقرة ٢.

(٥) ضحك، ظ.

(٦) مبنية، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ﴿... إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ١٢ النحل ١٦ والاستشهاد في (مسخرات) بالنصب، وهي قراءة العشرة ماعدا ابن عامر وحفص فيالرفع. النشر ٢: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٩) ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ...﴾ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا.

٧٩ النساء ٤.

(١٠) لمستحره، ز.

(١١) أهملت الباء في، ز.

(قم قائماً) فقال كثير: إنه مفعول مطلق. «ويؤكد [بها أيضاً^(١)] في بيان يقين»
كقوله^(٢):

أنا ابن دارة مشهوراً^(٣) بها نسبي^(٤)

(١) سقطت من، ز، ط، ك.

(٢) سالم بن مسافع بن يربوع، أو ابن عقبة بن يربوع بن كعب (.... - حوالي ٣٠هـ/.... - حوالي ٦٥٠م) من بني عبد الله بن غطفان. شاعر مخضرم. اشتهر أمره جوهه لبني فزارة، ومات مقتولاً بيد أحدهم. شهرته: ابن دارة. ودارة: أمه، وهي من بني أسد، وقيل: دارة لقب لجده يربوع.

التبريزي ١: ٣٦٦-٣٧٢، الإصابة ٢: ١٠٨، الخزائن ١: ٢٩١-٢٩٤.

(٣) مشهور، ز، مشهراً، ط.

(٤)

..... وهل بدارة - يالللناس - من عار!!

من قصيدة هجا فيها فزارة. مطلعها:

يا صاحبي المأبى على الدار بين الهشوم وشطي ذات أمار
وقبل الشاهد:

لا تأمن فزارياً خلوت به من بعد ما امتل أير العير في النار
يمله تارة فيها وينهسه دامي اللثات معيدا أكله ضار
وإن خلوت به في الأرض وحدكما فاحفظ قلوصلك واكتبها بأسيار
إني أخاف عليها أن يبيتها عاري الأجاعر يغشاها بقسبار
وبعده:

جرثومة نبتت في العز واعتدلت تبغي الجرائم من عرف وإنكار
امتل: شواه في الملة وهي الرماد الحار من النار، ترمي فزارة بأن هذا شأنها. ينهسه: يتناول منه
بأطراف أسنانه، اكتبها: أختتم حياءها لثلا ينزى عليها، والفعل من باب ضرب ونصر.
الأجاعر: الأست. قسبار: الذكر الضخم الطويل. الجرثومة: الأصل. تبغي: تعلقو، وحقه
أن يعديه بعلي.

ويروى: (... معروف بها) (... به نسبي) (... له نسبي) (... أن يلبثها) (تنفي الجرائم عن).

سبويه ١: ٢٥٧، الخصائص ٢: ٢٦٨، ٣: ٦٠، الشجري ٢: ٢٨٥، التبريزي ١: ٣٧٠ -
٣٧١، شرح التسهيل ١٢٨: ب، ابن مالك ١: ٣٢٣، ابن الناظم ١٣٣، الرضي ١:

٢١٥، شذور الذهب ٢٤٧، ابن عقيل ١: ٥٥٢-٥٥٣، المقاصد ٣: ١٨٦-١٨٨، =

وقولك: هو زيد معلوماً. «أو» بيان «فخر» نحو: أنا حاتم جواداً، وأنا عمرو وشجاعاً، «أو تعظيم» نحو: هو زيد جليلاً مهيباً «أو تصاغر» نحو: أنا عبدك فقيراً إلى عفوك. «أو تحقير» نحو: هو زيد مقهوراً.

وبيان كون الحال مؤكدة في هذه المواضع أنك إنما تقول: (هو زيد) لمن يعرف زيداً، فلما قلت: (معلوماً) أكدت ذلك المعنى، وكذا (أنا عمرو وشجاعاً)^(١)، وإنما تقوله مخاطباً لمن يعرف أنك شجاع^(٢)، إما بحسب الواقع، أو بحسب الادعاء، وكذا في البواقي.

ولو اقتصر المصنف على قوله: (أو تعظيم) لأغناه عن قوله: (فخر)؛ لأنك كما تعظم غيرك تعظم نفسك، وكذا التصاغر^(٣) والتحقير^(٤)، الثاني^(٥) منهما مغن عن الأول. «أو وعيد» نحو: أنا زيد متمكناً [منك]^(٦)، وهذا كأن يكون المتكلم من شأنه أن ينتقم أو يقدر على الانتقام، كقول أمير المدينة للجاني^(٧): أنا فلان متمكناً منك، ونحوه، ولا بد من هذا ليكون^(٨) تأكيداً..

ولا يدخل في هذه المعاني: (زيد أبوك عطوفاً)؛ لأنه يرى أنه ليس من هذا الباب، بل من الباب^(٩) الأول، وهو المؤكد لعامله كإمراً. «خبر جملة»^(٩) هذا

= الأشموني ٢: ١٨٥، الخزانة ١: ٥٥٧ - ٥٥٨، شواهد ابن عقيل ١٣٦ - ١٣٧.

(١) أعجمت الجيم من فوق، في، ظ.

(٢) أهملت الغين في، ز.

(٣) والتحقير، ز.

(٤) والثاني، ز.

(٥) ليست في، ك.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) ليلون، ظ.

(٨) باب، ك.

(٩) أهملت الجيم والتاء في، ظ.

نائب الفاعل المرفوع بالفعل المبني للمفعول من قوله: (ويؤكد بها). «جزآها معرفتان»؛ لأن هذه الأحوال إنما تأتي لشيء قد ثبت واستقر وعرف «جامدان جهوداً محضاً» احترازاً من أن يكون أحدهما مشتقاً أو في حكم المشتق، نحو: أنا الجواد مضافاً، وأنا الأسد مقدماً؛ إذ الخبر في الأول مشتق، وفي الثاني كالمشتق، ولكون^(١) الحال - حينئذٍ - مؤكدة تحتاج^(٢) إلى تقدير عامل؛ ولذلك جعل المصنف: (زيد أبوك عطوفاً)، و(هو الحق بيناً) من المؤكدة لعاملها كما مر، والظاهر أن ذلك لا يشترط. فقد سمع من كلامهم: (أنا عبد الله آكلًا كما تأكل العبيد)^(٣)، وهو من مثل التصاغر؛ إذ المراد بـ (عبد الله) المعنى الإضافي، ولا المعنى العلمي، فالحال فيه مؤكدة لخبر الجملة باعتبار ما أريد به من معنى العبودية. «وعاملها»^(٤) (أحق)^(٥) مضارع الماضي من قولك: حققت الأمر، أي: تحققت^(٦)، «أو نحوه» مثل: (أثبت)^(٧) أو (أعرف). «مضمراً بعدهما» أي: بعد جزأي الجملة، وهذا مذهب سيبويه، فيقدر: في مثل:

أنا ابن / دارة مشهوراً^(٨)

٣٦٤

(١) ولا يكون، ز، ظ، فلا يكون، ك، ولا يستقيم المعنى على هذا؛ لذلك تصرفت بما ترى.

(٢) يحتاج، ز.

(٣) هذا معنى كلام لرسول الله ﷺ يروى عن عائشة وأنس وجابر - رضى الله عنهم - بألفاظ مختلفة لم يجتمع في واحد منها ما ساقه الدماميني، ومنها: (إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد). وليس لهذه الرواية شاهد.

سبويه ١: ٢٥٧، ابن سعد ١: ٣٧١، ٣٨١، البيهقي ٧: ٢٨٣، أخلاق النبي ﷺ ٢١٢، ٢١٣، الرضي ١: ٢١٥.

(٤) وعاملهما، ز، ظ.

(٥) أخف، ز.

(٦) تحقيقه، ز.

(٧) ابيت، ز.

(٨) مشهور، ز، ظ، وانظر البيت في ص ٢٤٠.

أحقني، أو أعرفني، وفي نحو: هوزيد جليلاً مهيباً أحقه أو أعرفه^(١) ونحو ذلك. «لا الخبر مؤولاً»^(٢) بمسمى خلافاً للزجاج فإنه ذهب إلى أن العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولاً، نحو: أنا حاتم سخيّاً.

قال الرضي^(٣): وليس بشيء؛ لأنه قبل تسميته به كان سخيّاً، ولا يقصد القائل بهذا الكلام مذكره، وأيضاً لا يطرد ما قال في نحو: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ﴾^(٤) لِكَمِّ آيَةٍ^(٥). «ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً، خلافاً لابن خروف»^(٦). وهو بعيد^(٧)؛ لأنه يلزم [منه^(٨)] عمل المضمر في نحو: أنا زيد بطلاً، وهو مما لم يثبت في موضع.

واختار الرضي^(٩) أن يكون العامل معنى الجملة، لأنها وإن كان^(١٠) جزأها جامدين جهوداً محضاً، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحدهما إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى (أنا زيد) أنا كائن زيداً؟، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما؛ لضعفها^(١١) في العمل؛ لعدم ظهور معنى الفعل فيها.

«فصل»: في وقوع الحال جملة، والأحكام المتعلقة بها من هذه الحيشية.

- (١) عطف بالواو في، ز، ظ، ك، والأولى ما فعلت؛ ليناسب ما قبله؛ ولأن المقدر أحد الفعلين.
- (٢) مؤول، ك.
- (٣) في شرح الكافية ١: ٢١٥.
- (٤) ليست في، ز.
- (٥) ﴿وَيَكْفُرُوا... فَذَرَوْهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا سَوْءٌ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ ٦٤ هود
- (٦) وانظر الآية ٧٣ الأعراف ٧
- (٧) خاروف، ز.
- (٨) بغيره، ز.
- (٩) ليست في، ز، من، ظ.
- (١٠) في شرح الكافية ١: ٢١٥ تابعاً لابن مالك.
- (١١) كانت، ز.
- (١٢) لضعفها، ز، ظ.

«يقع»^(١) الحال جملة» كما أن الخبر يقع كذلك. «خبرية» لا إنشائية؛ لأنها وإن كانت خبراً لمبتدأ في المعنى إلا أن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها؛ بحيث يكون وقوع مضمون العامل مخصصاً بوقت وقوع مضمون الحال، والإنشائية: - بالاستقراء - إما طلبية أو إيقاعية، والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت ذلك المضمون وأما الإيقاعية - نحو: بعث واشترت وتزوجت - فغير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها، والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بل يعرف^(٢) بدلالة [العقل، لا بدلالة^(٣)] اللفظ، إذ^(٤) وقت الفراغ من لفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونها، كذا قرره الرضي^(٥)

وأما ما ورد في الحديث: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء»^(٦) فهو على إضمار القول، أي: إلا قائلين: هاء وهاء، من جهتي البائع والمشتري.

فإن قلت: وكذا قول أبي الدرداء - رضي الله عنه: «وجدت الناس أخبر تقله»^(٧)، أي: مقولاً فيهم، فلم لم يمثل به لما وقع - في الظاهر من الجمل الحالية - جملة إنشائية؟

قلت: لظهور^(٨) كون (وجد) فيه من أفعال القلوب الناصبة للمفعولين، أي علمت الناس، فقله^(٩): (أخبر تقله) وقع موقع ثاني مفعولي^(١٠) (وجدت)^(١١)،

(٢) يعرفه، ظ.

(٤) ان، ز، ظ.

(١) تقع، م.

(٣) ليست في، ز.

(٥) في شرح الكافية ١: ٢١١.

(٦) تكلمنا عنه في ص ١٥.

(٧) فصلنا القول فيه في ٢: ١٧٨.

(٨) ظهور، ز، ظ، ك، وبدون اللام يبقى المبتدأ بلا خبر ويفقد التعليل المسؤول عنه.

(٩) بقله، ز، ظ.

(١٠) مفعول، ز، ظ.

(١١) أهملت الجيم في، ظ.

بتقدير القول، فلا حالية^(١) على هذا، والشارح^(٢) مثل به للحالية، وإنما يصح على جعل (وجد). بمعنى (أصاب)، وليس بظاهر «غير مفتوحة بدليل استقبال» كالسين و (سوف) و (لن) وقد مرّ لنا في أول الكتاب استشكال الناس لقول سيبويه: إن (لا) مختصة بنفي المستقبل، مع قوله: إن المضارع المنفي بـ(لا) يقع حالاً، وقولهم: إن الجملة الحالية لا تقع^(٣) مفتوحة بدليل استقبال.

وهذا القيد يظهر لك بطلان قول الشارح^(٢): إنه يدخل تحت قول المصنف: (خبرية) الجملة الشرطية، نحو: أفعل هذا إن جاء زيد، وأنى تدخل على وجه يكون المراد به الحكم بصحة وقوعها حالاً، وقد صرح بها^(٤) يخرجها^(٥) قطعاً.

قال المطرزي: لا تقع جملة الشرط [حالاً^(٦)]; لأنها مستقبلة، فلا تقول: جاء^(٧) زيد إن يسأل يعط، وإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة خبراً لمن الحال له، فقلت^(٨): وهو إن يسأل يعط، فيكون^(٩) الحال جملة اسمية.

فإن قيل: في مثل قولنا: اضرب زيدا غداً يركب - [ليس (يركب)^(١٠)] فيه حالاً بالنظر إلى وقت التكلم حتى تناقضه^(١١) علامة الاستقبال، بل^(١٢) هو حال بالنظر إلى الضرب المتوقع، فهلا جاز معه دليل الاستقبال؟.

(١) أهملت التاء في، ز، ظ.

(٢) ابن قاسم.

(٣) أعجمت التاء في اثنتين من فوق ومن تحت في، ك.

(٤) بها، ز، ظ.

(٥) تخرجها، ز، ظ، لكن (ظ) أهملت كل حرف.

(٦) ليست في، ز.

(٧) ان جاء، ظ.

(٨) فعلت، ز.

(٩) فتكون، ز.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) يناقضه، ز، ظ، ك، والأولى ما صنعت.

(١٢) أهملت الباء في، ز.

فالجواب : أنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال ؛ لتناقض الحال والاستقبال فيها ظاهراً^(١)، وإن لم يكن التناقض حقيقياً، كذا قرره الرضي^(٢). «متضمنة»^(٣) ضمير صاحبها» وهذا هو الأصل، بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة، والخبر والنعت. «ويغني»^(٤) عنه في غير مؤكدة»^(٥)، نحو: أبو بكر الخليفة قد علمه الناس، وهو الخليفة لا شك فيه «ولا مصدرة بمضارع مثبت عار من (قد)» نحو: جاء زيد يضحك، فإنه إذ ذاك في تأويل اسم الفاعل، فكأن الحال [فيه]^(٦) مفردة، فيلزم الضمير، ويمتنع الواو. «أو منفي بـ (لا)» نحو: جاء زيد لا يضحك. «أو (ما)» كقول الشاعر/ ^{٣٦٥}

عهدتك ما^(٨) تصبو^(٩) وفيك شبيهة فما لك بعد الشيب صباً متبهاً^(١٠)!
وإنما امتنعت الواو مع المنفي بهذين ؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وكلاهما لا تدخل عليه الواو.

قال أبو حيان : والقياس كون (إن) بمنزلة (ما) كما وقعت في خبر (ظل)، ومنه الحديث : (حتى يظل^(١١) إن يدري كم صلى^(١٢)). «أو بماضي اللفظ تال

(٢) في شرح الكافية ١ : ٢١٢.

(١) ظاهر، ز، ظ.

(٤) أهملت الغين في، ز.

(٣) مضمنة، م.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٥) مؤكدة، ز، ظ.

(٧) لم أهتمد إلى اسمه. (٨) لا، ز، ظ، وليس صحيحاً. (٩) تصبوا، ز.

(١٠) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ١٢٨ : ب، التصريح ١ : ٣٩٢، الأشمونى ٢ : ١٨٩، الهمع ١ : ٢٤٦، الدرر ١ : ٢٠٣.

(١١) يظل، ز.

(١٢) من حديث في شأن وسوسة الشيطان لابن آدم، في صلاته وفراشه إذا سمع الأذان. رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - وفيه روايات لا يتم بها الاستشهاد، والرواية التي عندنا ثابتة، ولكن فيها : (حتى يظل الرجل . . .).

البخاري ١ : ١٠٤، ١٠٥، ٢ : ٦١، ٦٢، مسلم ١ : ٢٩٢، ٣٩٨، أبو داود ١ : ح ٤٨٥، مالك ١ : ٩٨ - ٩٩.

لـ (إلا)» نحو: ما تكلم إلا قال خيراً، ومنه [نحو^(١)]: ﴿وَمَا^(٢) يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٣)، وانظر لم امتنعت الواو هنا مع جوازها مع الواقعة بعد (إلا) نحو: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٤)؟. «أو مطلوب (أو)» كقوله^(٥):
 إن الخليل نصير جار^(٦) أو عدلا فلا^(٧) تشع عليه جاد أو بخلا^(٨)
 وكقولك^(٩): لأضربنه ذهب أو مكث، ولأصحبته أحسن أو أساء.

وإنما وجب ترك الواو مع هذه الحال؛ لأنها في قوة فعل الشرط، أي لأضربنه إن ذهب أو مكث. «واو» فاعل (يعني) «من قوله: (ويغني^(١٠) عنه)». «تسمى واو الحال» وهذا هو المشهور عندهم، ووجه المناسبة ظاهر. «واو الابتداء» ووجهه أنها^(١١) كثيراً ما تدخل على الابتداء وإن لم تلزمه، كما سمي علم قسمة الموارد (علم الفرائض)، وإن كان يتكلم فيه على حكم العصبات وغير ذلك، والأول أولى.

وأصل هذه الواو واو العطف، ثم إنها استعيرت للربط، أي: ربط الحال بعاملها، كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط.

(١) ليست في، ك.

(٢) ما، ك، وهو موافق للآية: ﴿يَنْحَسِرُوا عَلَى الْعِبَادِ...﴾ ٣٠ يس ٣٦.

(٣) الآية ١١ الحجر ١٥.

(٤) ﴿وَمَا أَفْلَحَ كُنَّا مِنْ قَرِيبٍ...﴾ ٤ الحجر ١٥.

(٥) مجهول.

(٦) جا، ز، حار، ظ.

(٧) ولا، ز، ظ.

(٨) يروى: (كن لل خليل نصيراً...) وليس في مراجعي له زيادة.

شرح التسهيل ١٢٩: أ، ابن الناظم ١٣٥، المقاصد ٣: ٢٠٢ - ٢٠٣، الأشموني ٢:

١٨٨، المجمع ١: ٢٤٦، الدرر ١: ٢٠٣.

(٩) وكقوله، ز، ظ.

(١٠) أهملت الغين في، ز.

(١١) ان، ز، ظ.

وقال الشيخ أبو حيان: ليست واو الحال عاطفة، ولا أصلها العطف، خلافاً لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة، مستدلاً بأن (أو) لا يصلح^(١) دخولها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْهُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٢)، فلو كانت خلاف العاطفة لم يمتنع ذلك. كذا قال.

فأما ما ادعاه^(٣) من أنها ليست عاطفة فأمر ظاهر لاشك فيه، وأما أنها ليس أصلها العطف فمنظور فيه.

وكأنه - والله أعلم - يريد بالذي زعم أنها عاطفة الزمخشري، فإنه ذكر^(٤) - في قوله [تعالى^(٥)]: ﴿بَيْنَنَا وَأَوْهُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٦) - أن الواو حذفت من ﴿أَوْهُمْ قَاتِلُونَ﴾ استثقالاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للتوكيد.

ورده أبو حيان^(٧) بأنها لو كانت للعطف للزم أن لا تقع^(٨) إلا بعد ما يصلح أن يكون حالاً، وليس كذلك^(٩) بل تقع^(١٠) حيث لا يكون^(١١) ما قبلها حالاً، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، ف (جاء زيد) لا يمكن أن يكون حالاً. هذا كلامه، وهو رحمه الله [تعالى^(١٢)] ظاهري، فوقف عند ظاهر قول الزمخشري: (لأن واو الحال هي واو العطف)، وأعرض^(١٣) عن قوله: (استعيرت للتوكيد)،

(١) يصح، ز، ظ.

(٢) ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا...﴾ ٤ الأعراف ٧.

(٣) ادعواه، ز، ظ، فاما ادعاه، ك، والصحيح ما أثبت؛ إذا الضمير عائد على (أبي حيان).

(٤) في الكشف ٢: ٨٧.

(٥) ليست في، ك.

(٦) في البحر ٤: ٢٦٩.

(٧) يقع، ز.

(٨) لذلك، ز.

(٩) تكون، ز.

(١٠) واعترض، ز، ظ.

فإنه قاضٍ بأن مراده (ليست عاطفة في حال كونها للحال، وإنما مراده^(١)) أن أصلها العطف واستعيرت للربط، ويدل على أن هذا^(٢) مراده قوله^(٣) : - في تفسير قوله تعالى : ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾^(٤) - هذه الواو واو الحال، وليست واو العطف.

ووقف أيضاً عند ظاهر قوله : (استثقالاً لاجتماع حرفي عطف)، وإنما مراده : في الصورة جمعاً^(٥) بين كلاميه.

واعلم أن كون الواو مغنية في [غير^(٦)] الصور التي ذكرها المصنف هو قول الجمهور، وخالف أبو الفتح بن جني في ذلك، فزعم : أنه إذا قيل : جاء زيد والشمس طالعة، فلا غنية عن تقدير الضمير، والتقدير : والشمس طالعة وقت مجيئه.

«وقد تجماع^(٧) الواو «الضمير في العارية من^(٨) التصدير^(٩) المذكور» الذي تضمنه قوله : (ولا مصدرة بمضارع مثبت...) إلى آخره، فيجوز في الجملة العارية من التصدير المذكور^(١٠) ثلاثة أوجه : انفراد الضمير، والاستغناء عنه واجتماعهما^(١١) على تفصيل سيذكر.

(١) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٢) على هذا ان، ظ.

(٣) في الكشف ١ : ٣١٤.

(٤) ﴿أَيُّدُكُمْ أَنْ تَكُونُوا لَكُمْ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ... وَلَهُ دَرَّةٌ مُضَعْفَاءٌ...﴾ ٢٦٦ البقرة ٢.

(٥) جميعاً، ك.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) تجماع مع، م، وهو وهم.

(٨) عن، ك.

(٩) المتصدر، ز.

(١٠) المذكورة، ز، ظ.

(١١) واجتماعها، ز، ظ.

«واجتماعهما في الاسمية والمصدرة بـ (ليس) أكثر من انفراد الضمير»
 فاجتمعما في الاسمية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلِيمُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٢)، وهو كثير، وانفرد فيها الضمير نحو: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَاللَّهُ يَخْتَكِمُ لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٤)، وزعم الزمخشري^(٥): أنه نادر، وصرح ابن الحاجب بضعفه.

قال المصنف^(٦): - راداً^(٧) على الزمخشري - وهي من المسائل التي^(٨) صرفته عن الصواب، وعجزت^(٩) ناصره^(١٠) عن الجواب.

وقد تنبه في الكشف^(١١)، فجعل [قوله^(١٢)]: / ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(١٣) في موضع نصب على الحال، وكذا فعل في: ﴿لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ﴾^(١٤).

(١) ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّبَا وَالرَّفْثُ إِلَى نَسَائِكُمْ... وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخِطُّ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخِطِّ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ... تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا...﴾
 ٨٧ البقرة ٢.

(٢) ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ... أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ٤٤ البقرة ٢.

(٣) ﴿أَمْتَلَأُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ لَهُمُ اللَّهُ بِرَحِيمٍ... وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ ٤٩ الأعراف ٧.

(٤) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا... وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ ٤١ الرعد ١٣.

(٥) في المفصل ١: ١٨٥.

(٦) في شرح التسهيل ١٢٩: أ.

(٧) راد، ز، ظ، لكن أعجمت الراء في، ز.

(٨) الذي، ز، ظ.

(٩) أهملت الزاي في، ظ.

(١٠) ناصره، ز.

(١١) ٢: ٩٧، ٥٣٥.

(١٢) ليست في، ك.

(١٣) ﴿قَالَ أَهَيْطُوا... وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنٌ إِلَى حِينٍ﴾ ٢٤ الأعراف ٧، وانظر الآية ٣٦

من سورة البقرة ٢.

قال المصنف^(١): وانفراد الضمير عندي أقيس؛ لأن الحال شبيهة^(٢) بالخبر والنعت، وليس شيء منها تربطه الواو. انتهى.

وقد حكى غير واحد عن الفراء مثل ماذهب إليه الزمخشري، وللجرجاني^(٣) تفصيل في المسألة، فقال:

تجب الواو إن كان المبتدأ ضمير ذي حلل، نحو: جاء زيد وهو يسرع^(٤)، والأكثر تركها في نحو قول بشار^(٥):

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي عليّ سواد^(٦)

(١) في شرح التسهيل ١٢٩: أ.

(٢) شبهه، ز.

(٣) دلائل الإعجاز ١٣٤ - ١٤٠، وقد لخص الشارح كلامه.

(٤) أهملت الياء في، ظ.

(٥) بشار بن برد بن يرجوح (٩٥ - ١٦٧ هـ / ٧١٤ - ٧٨٤ م) أصله من طخارستان، سبى جده المهلب بن أبي صفرة. يكنى أبا معاذ، ويلقب: المرعث، من الرعثة وهي القرط، كان يعلقها في أذنه. عقيل بالولاء لعقيل بن كعب (قبيلة). عرف بالغزل الفاحش والهجاء المقذع والزندقة.

ابن قتيبة ٢: ٧٥٧ - ٧٦٠، الأغاني ٣: ١٣٥ - ٢٥٠، الوفيات ١: ٢٧١ - ٢٧٤، الخزائن ١: ٥٤١ - ٥٤٢.

(٦) من أبيات مدح فيها خالداً البرمكي، أو خالد بن جبلة الباهلي. أولها:

أخالد لم أهبط إليك بذمة سوى أنني عاف وأنت جواد
وقبل الشاهد:

ركابي على حرف وقلبي مشيع ومالي بأرض الباخلين بلاد
وبعده:

أخالد بن الأجر والحمد حاجتي فأيتها تأتي فأنت عماد
يروى: (... لم أخبط...) (وغير بلاد الباخلين...) أهبط: أنتقل. ذمة: عهد وحرمة. عاف: طالب معروف. حرف: ناقة شديدة. مشيع: شجاع.

بشار ٣: ٤٧ - ٤٩، الأغاني ٣: ٢٠٢ - ٢٠٣، دلائل الإعجاز ١٣٥، الخزائن ١: ٥٤٠ - ٥٤٢، العباسي ١: ٩٧.

ويحسن تركها لدخول حرف على المبتدأ كقوله^(١) :
 فقلت عسى أن تبصريني كأنما بني حوالي الأسود الجوارد^(٢)
 أو لوقوع الجملة بعقب^(٣) حال مفردة^(٤) كقوله^(٥) :
 والله يبيحك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم^(٦)
 وانفردت الواو نحو^(٧) : ﴿لَيْنَ أَصْكَالِهِ الذَّيْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٨) ، ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ
 مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٩) . وقد علمت قريباً^(١٠) أن ابن
 جني يرى أنه لابد من تقدير الضمير، وأن مثل : جاء زيد والشمس طالعة على
 تقدير : طالعة وقت مجيئه ، فهي كالحال والنعت السببيين ، كمررت بالدار ذاهباً
 سكانها ، ومررت برجل قائم غلمانة .
 وقال ابن عمرو : هي مؤولة بقولك^(١١) : (مبكراً) ونحوه^(١٢) .

(١) الفرزدق .

(٢) كذا في أصول التحقيق بالجيم ، وعند الجرجاني بالخاء المهملة ، وهو المناسب ، والبيت من أبيات قالها لزوجها طيبة بنت العجاج المجاشعي ، أو النوار ، وكان لا يولد له فعيّره بذلك . والأبيات كما في الديوان هكذا :

تقول أراه واحداً طاح أهله يؤمله في الوارئين الأبعاد
 فإني عسى أن تبصريني كأنما بني حوالي الأسود اللوايد
 فإن تمياً قبل أن يلد الحصى أقام زماناً وهو في الناس واحد
 الفرزدق ١ : ١٧٢ ، دلائل الإعجاز ١٤٠ ، العباسي ١ : ١٠٢ .

(٣) تعقبه ، ز ، ظ ، ولكن أهمل الحرف الأول في ، ظ .

(٤) مفردة ، ز .

(٥) ابن الرومي .

(٦) راجع دلائل الإعجاز ١٤٠ ، العباسي ١ : ١٠٢ - ١٠٣ .

(٧) نحن ، ظ .

(٨) ﴿قَالُوا... إِنَّا إِذَا لَخَيْرُونَ﴾ ١٤ يوسف ١٢ .

(٩) الآية ٥ الأنفال ٨ .

(١٠) راجع ص ٢٤٩ .

(١١) بقوله ، ز ، ظ .

(١٢) ونحو ، ظ .

وقال صدر الأفاضل^(١) تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت^(٢) مجيء المفعول معه جملة^(٣).

وأما الجملة المصدرة بـ (ليس) فمثال اجتماعهما^(٤) فيها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ^(٥)﴾... الآية، ومثال انفراد الضمير فيها قوله^(٦):

جرى القلب^(٧) ليس فيه^(٨) ماء^(٩)

(١) أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي (٥٥٥-٦١٧هـ-١١٦٠-١٢٢٠م). فقيه حنفي، من علماء العربية، له مؤلفات منها: شرح على المفصل وكانت وفاة الزمخشري عام ٥٣٨هـ.

معجم الأدباء ١٦: ٢٣٨-٢٥٣، البلغة ١٩٠، البغية ٢: ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) وأنيب، ظ.

(٣) ورد هذا الكلام بنفسه في مغني اللبيب ٥١٨/٢، وعليه إشكالان:

أ- ذكر أن صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري، ولم أقف فيما بين يدي من كتب التراجم على صدر الأفاضل في تلاميذ الزمخشري، نعم: فيهم حجة الأفاضل: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الخوارزمي توفي عام ٥٦٠هـ تقريباً، ولم أقف على شيء من مؤلفاته. معجم الأدباء ٦١/٥، البغية ١٩٥/٢.

ب- نعى إليه أن الجملة في: جاء زيد والشمس طالعة مفعول معه، ولم يقل ذلك في كتابه (التخمير) - (تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى) وإنما قال فيه ٣٧٠/١.

«وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو والظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: جئت والشمس طالعة، فمعناه جئت وقت طلوع الشمس. وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم... ومضى يوضح رأيه ويحتج له.

(٤) اجتماعها، ز، ظ.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبَ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ... إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَمِيدٌ﴾ ٢٦٧ البقرة ٧.

(٦) أعراي لم يسموه.

(٧) القلب، ز، القلب، ظ.

(٨) فيها، ك.

(٩) قبله: لنا فتى وحبذا الأفتاء

ومثال انفراد الواو فيها^(١) قوله^(٢) :

دهم الشتاء ولست أملك عدة والصبر في الشتوات ليس مطيعي^(٣)

«وقد تخلو^(٤) منها» أي : من الضمير والواو [الجملة^(٥)] «الاسمية عند

ظهور الملابسة» فيقدر الضمير [في^(٦)] نحو: اشتريت البر قفيز بدرهم، أي قفيز منه، وتقدر الواو في قول الشاعر^(٧) :

نصف النهار الماء غامرة^(٨) ورفيقه بالغيب^(٩) ما يدري^(١٠)

تعرفه الأرسان والدلاء
إذا جرى في كفه الرشاء

رواية الجرجاني: (خلى القلب... دلائل الإعجاز ١٣٩، شرح التسهيل ١٢٩: ب.

(١) منها، ظ.

(٢) لم أهد إلى اسمه.

(٣) من شواهد: شرح التسهيل ١٢٩: ب، الهمع ١: ٢٤٦، الدرر ١: ٢٠٣، ٢: ٢٤١.

(٤) يخلو، ز.

(٥) ليست في، ك.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) الأعشى ميمون، هذا هو المشهور، ولكن ليست في ديوانه، وقيل: الشاعر المسيب بن علس

بن مالك بن عمرو الجماعي. شاعر جاهلي مقلّ مقدم من مضر، وهو خال الأعشى. ابن قتيبة ١:

١٧٤ - ١٧٨، الاشتقاق ٣١٦، ابن حزم ٢٩٢، الخزائن ١: ٥٤٥ - ٥٤٦.

(٨) أهملت الغين في، ظ.

(٩) أهملت الغين في، ز، ظ.

(١٠) من قصيدة مدح فيها قيس بن معد يكرب الكندي. كذا قال البغدادي. مطلعها:

أصرمت جبل الود من فتر وهجرتها ورضيت بالهجر ؟

وقبل الشاهد:

قتلت أباه فقال أتبعه أو أستفيد رغبة الدهر

وبعده:

فأصاب منيته فجاء بها صدفة كمضيئة الجمر

قتلت: الضمير عائد على (جمانة البحري) حيث شبه بها صاحبه في قوله:

كجمانة البحري جاء بها غواصها من لجة البحر =

يصف شخصاً غاص^(١) لطلب اللؤلؤ، فانتصف النهار وهو غائص^(٢)، وصاحبه لا يدري ما حاله؟.

وأنت خير بأن خلو الاسمية منها إنما هو بحسب اللفظ، وإلا ففي التقدير هي ملتبسة^(٣) بأحدهما.

«وقد تصحب الواو» الفعل «المضارع المثبت عارياً^(٤) من (قد)» نحو:
قمت وأصك^(٥) عينه، وقول الشاعر^(٦):

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا^(٧)

= صلب الفؤاد رئيس أربعة متخالفي الألوان والنجر
أباه: الضمير عائد على (غواصها). النجر: الأصل. أتبعه: أموت مثله. نصف: انتصف،
أول بلغ النصف. النهار: يروى بالرفع وبالنصب، فعلى الأول هو فاعل (نصف)، وعلى الثاني
هو مفعول به لـ (نصف)، وفاعله ضمير الغائص، الماء غامره: حال من فاعل (نصف)،
فإن كان ضمير الغائص فالرابط الهاء في (غامره)، وإن كان النهار فالرابط واو محذوفة.
التصحيف ٢٨٥، الشجري ٢: ١٩٠، ٢٧٨، ابن يعيش ٢: ٦٥-٦٦، ابن مالك ١:
٣٢٤، الرضي ١: ٢١٢، المغني ٢: ٥٥٩، ٧٠٧، الأشموني ٢: ١٩٢، الهمع ١:
٢٤٦، السيوطي ٢: ٨٧٨-٨٧٩، الخزانة ١: ٥٤٢-٥٤٦، الدرر ١: ٢٠٣، يس ١:
٣٩١.

(١) اهمت الغين في، ز، ظ.

(٢) متلبسه، ظ. (٣) خاليا، ز، ظ، ك.

(٤) وأصحك، ظ.

(٥) عبد الله بن همام السلولي.

(٦) من أبيات قالها حين توعده عبده عبد الله بن زياد، ففر إلى يزيد بن معاوية بالشام، وترك لدى عبده
الله عريفه مالكا. وبعد الشاهد:

عريفا مقيما بدار الهوا ن أهون عليّ به هالكا
يروى: (.... وأرهنهم....). وليس فيها شاهد.

دلائل الإعجاز ١٣٧، المقرب ١: ١٥٤-١٥٥، شرح التسهيل ١٢٩: ب، ابن مالك ١:

٣٢٤، ابن الناظم ١٣٤، ابن عقيل ١: ٥٥٥، المقاصد ٣: ١٩٠-١٩١، الأشموني ٢:

١٨٧، الهمع ١: ٢٤٦، العباسي ١: ٩٦، شواهد ابن عقيل ١٣٧-١٣٨، الدرر ١:

٢٠٣.

«أو» الفعل المضارع «المنفي بـ (لا)» كقراءة ابن ذكوان^(١) (فاستقيما ولا تتبعان)^(٢) بتخفيف النون. «فيجعل» ذلك «- على الأصح - خبر مبتدأ مقدر» والتقدير: قمت وأنا أصلك^(٣)، ونجوت^(٤) وأنا أرهنهم، فاستقيما^(٥) وأنتما لا تتبعان.

وإنما قيد المنفي بـ (لا)؛ لأنه لو كان منفياً بـ (لم) كان حكمه حكم الاسمية، فيكون بالواو والضمير أو بأحدهما^(٦)، وزعم ابن خروف^(٧): أنه لا بد معها من الواو.

قال^(٨) ابن هشام: وهي غلطة منه، كغلطة الفراء والزمخشري في الاسمية، والقرآن يرد عليهم أجمعين.

يشير إلى ما تقدم من الآيات التي وقعت فيه الجملة حالاً مقترنة بالضمير فقط، وإلى ما وقع في القرآن من الجملة الفعلية المصدرة بـ (لم) مقترنة^(٩) بالضمير^(١٠) خالية من الواو، كقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغِيظِهِمْ لَمْ

(١) يقتصر النحويون والمفسرون عند الكلام في هذه الآية على (ابن ذكوان)، وفي القراء أربعة: اشتروها بذلك، وهم: عبد الرحمن بن أحمد بن ذكوان (١٧٣ - ٢٠٢ هـ / ٧٨٩ - ٨١٨ م)، عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري (١٧٣ - ٢٤٢ هـ / ٧٨٩ - ٨٥٧ م). عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري بالولاء (١٠٢ - ١٧٩ أو ١٨٠ هـ / ٧٢٠ - ٧٩٥ أو ٧٩٦ م). محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان البعلبكي (٢٦٤ - ٣٥٤ أو ٣٦٠ هـ / ٨٧٧ - ٩٦٥ أو ٩٧٠ م).

(٢) (قال قد أجيب دعوتكما... سبيل الذين لا يعلمون) ٨٩ يونس ١٠.

(٣) أصحك، ظ. (٤) أهملت الجيم في، ظ.

(٥) واستقيما، ز، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ، ك، والمناسب ما فعلت؛ لأن الكلام على التنوع لا على الجمع.

(٧) خاروف، ز.

(٨) وقال، ظ.

(٩) المقترنة، ظ.

(١٠) جاء هنا في (ك): (فقط)، ولا حاجة لها مع (خالية).

يَنَالُوا خَيْرًا^(١)، وهو كثير، خلافاً لابن عصفور في زعمه^(٢) أن وقوع (لم يفعل) حالاً قليل^(٣) جداً.

قال المصنف في الشرح^(٤): والمنفي بـ (لما) كالمنفي بـ (لم) في القياس، إلا أني لم أجده مستعملاً إلا بالواو، كقوله^(٥) تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ^(٦)﴾. [انتهى^(٧)].

قال الشارح^(٨): وقد أنشد المصنف [في^(٩)] أول الكتاب^(١٠) بيتاً يشهد لمجيئه^(١١) بلا واو، وهو قول الشاعر^(١٢):

فقلت له العينان سمعاً وطاعة وحدرتا^(١٣) كالدّر لما يثقب^(١٤)

قلت: وأشار المصنف بقوله: (على الأصح) إلى^(١٥) الخلاف المذكور في

(١) ﴿... وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتْنَةَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ ٢٥ الأحزاب ٣٣.

(٢) أهملت الزاي في، ظ.

(٣) قيل، ز.

(٤) على التسهيل ١٢٩: ب.

(٥) وكقوله، ز.

(٦) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ... مَسْتَهْمِ الْأَسَاءَةِ وَالضَّرَاءِ...﴾ ٢١٤ البقرة ٢.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ابن قاسم.

(٩) ليست في، ك.

(١٠) يعني شرح التسهيل ١: ٤.

(١١) لمجيئه، ز.

(١٢) لم يسموه.

(١٣) آخر الساقط من (د) وأوله في ص ٢٠٤، وسنعمدها ونتخلى عن (ك).

(١٤) يروى: (وقالت...) (وأبدت كمثل الدر...) .

ولم أجده له سابقاً ولا لاحقاً.

الخصائص ١: ٢٢، الشجري ١: ٣١٣، المرتضى ٢: ٣٥٣، شرح التسهيل ١: ٤،

اللسان (قول).

(١٥) أن، د.

المسألة، وذلك أن ابن عصفور حكم بالشذوذ، والجرجاني لم يجعل الواو للحال ٣٦٧ / بل جعلها للعطف، ويرد الأول [وروده^(١)] في التنزيل، والثاني تعذره^(٢) حيث يكون السابق جملة طلبية، نحو: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾^(٣) بتخفيف النون كما مر.

«وثبوت^(٤) (قد) قبل الماضي غير التالي^(٥) لـ (إلا) والمطلوب (أو) أكثر من تركها إن وجد الضمير» فثبوتها^(٦) كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُفْتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَبْنَيْنَا﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿أَفَنُظْمِعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْكَفَرِ وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ﴾^(٨)، وهو كثير، وتركها نحو: ﴿هَذِهِ بَضْعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٩)، ونحو: ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصَرْتُ صُدُورُهُمْ﴾^(١٠)، وقال الشاعر^(١١):
ولني لتعروني لذكراك هزة^(١٢) كما انتفض العصفور بلله القطر^(١٣)
والبصريون إلا الأخفش قائلون بأن الماضي لفظاً لا يقع حالا إلا ومعه (قد) إما ظاهرة أو مقدره؛ لأن (قد) تقرب^(١٤) الماضي من الحال، وفيه نظر؛ لأن (قد) إنها تفيد^(١٥) التقريب^(١٦) إلى الحال الذي هو زمان التكلم لا^(١٧) زمان وقوع العامل.

(١) ليست في، د. (٢) بعده، ز، تعدده، ظ.

(٣) من الآية ٨٩ يونس ١٠ وانظر ص ٢٥٦ (٤) وتنب، ز، ظ.

(٥) الثاني، د، ز.

(٦) فبنونها، فتنوها، ظ.

(٧) ﴿... قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا ... فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾... ٢٤٦ البقرة (٢).

(٨) ﴿... يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرُّونَ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٧٥ البقرة ٢.

(٩) ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا مَتَّعَهُمْ وَجَدُوا بِضَعَتِهِمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا بَلْأَنَّا مَانِعِي ... وَنَعِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَنَا وَنَزِدُكَ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلُ يَسِيرٍ﴾ ٦٥ يوسف ١٢.

(١٠) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبْنِي ... أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ ٩٠ النساء ٤.

(١١) أبو صخر الهذلي.

(١٢) فترة، ز، وهي رواية.

(١٣) تقدم الكلام عليه في ١٢٤: ٥.

(١٤) أهملت التاء في، د. (١٥) إلا، د.

وجوابه: أن التحلي بـ (قد) يشعر^(١) بالحضور حال وقوع العامل من جهة كونها في الأصل للتقريب^(٢) إلى الحاضر في الجملة، فإن الماضي - لا استقلاله بالماضي - لا يفيد المقاربة، وإن كان العامل أيضاً ماضياً، بل ربما توهم أنه ماضٍ^(٣) بالنسبة إليه، كما أنهم اشتروا التجرد عن علم الاستقبال لذلك؛ وليكون مما يصلح للحاضر. «وانفراد الواو - حيثئذ -» أي حين إذ وجد الضمير، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَنًا فَأَعْيَيْنَكُمُ﴾^(٤) «أقل من انفراد (قد)» نحو: جاء زيد قد ركب، وكقول الشاعر^(٥):

أتيناكم قد عمكم حذر العدى^(٦) فلتم بنا أماناً^(٧) ولم تعدموا نصراً^(٨)
قال ابن هشام: والصواب العكس، وهو قول ابنه^(٩) في شرح الخلاصة^(١٠).

«وإن عدم الضمير لزمتا»^(١١) أي: الواو و (قد)^(١٢) كقول امرئ القيس:
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل^(١٣)
والحاصل أن الواو و (قد)^(١٤) يمتنعان^(١٥) في الماضي التالي لـ (إلا)، والمتلو

-
- (١) ليشعر، ز.
(٢) ماضى، ز.
(٣) ﴿... ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٢٨ البقرة ٢.
(٤) غير معروف.
(٥) عملكم، د.
(٦) ولن، ظ.
(٧) الشاهد في شرح التسهيل ١٣٠: أ، ولم أجده في غير هذين الكتابين.
(٨) يعني بدر الدين محمد بن محمد بن مالك.
(٩) يعني شرحه على الألفية ص ١٣٥.
(١٠) لزمتا، ز.
(١١) أي الواقع، د.
(١٢) تقدم في ١٢٣: ٥.
(١٣) سقط العاطف من، ظ.
(١٤) يمتنعان، ز، ظ.

بـ(أو)، وبحيثان^(١) عند فقد الضمير، نحو: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ويجوز مجيئها^(٢) وتركها وانفراد كل منهما في الباقي، واجتماعها خير من تركها، [وتركها^(٣)] خير من انفراد الواو، وهذا خير من انفراد (قد). وهذا التحرير، ولا يعلم من كلام المصنف حكم التالي^(٤) لـ (إلا)^(٥)، والمتلوّبـ (أو)، نعم^(٦): يعلم مما تقدم أنه لا يكون بالواو، وأما^(٧) حكمه بالنظر إلى (قد) فلا، على أن الرضي [قد^(٨)] ذكر^(٩) [أن^(١٠)] (قد) والواو قد يجتمعان بعد (إلا)، نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمني، قال: لأن الواو مع (إلا) لا تدخل في خبر المبتدأ، فكيف بالحال ولم يسمع فيه (قد) من دون الواو، نحو: ما لقيته إلا قد أكرمني. هذا لفظه، وفيه نظر.

«فصل»: في الكلام على ما يشبه الجملة الحالية من الجمل، وقد تلبس^(١١) بها مع التغاير في التحقيق^(١٢)، وذلك هو الجملة المفسرة، والجملة الاعتراضية، والكلام فيما يكون به التمايز.

«لا محل إعراب للجملة المفسرة» وهذا الذي عليه الجمهور.

وقال الشلوين: هي بحسب ما تفسره، فتارة يكون^(١٣) لها محل، وتارة لا

(١) بحيان، د، وبحيان، ز، بإهمال الياء الثانية، وبحيان، ظ.

(٢) مجيئها، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) التاء، ظ.

(٥) ليلا، ز، ظ.

(٦) ونعم، د.

(٧) ما، ز.

(٨) في شرح الكافية ١: ٢١٣.

(٩) تلبس، د، يلتبس، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(١٠) التخفيف، د.

(١١) تكون، ز.

يكون لها محل، فهي - في نحو: زيدا ضربته - لا محل لها، إذ المحذوفة المفسرة استئنافية^(١)، فتكون جملة التفسير كذلك، وهي - في نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢)، ونحو: زيد الخبز^(٣) يأكله^(٤)، بنصب (الخبز)^(٥) - في محل رفع؛ لأن المحذوف في الآية خبر (إن)؛ وفي المثال خبر المبتدأ، وكلاهما في محل رفع، فيكون^(٦) مفسرهما^(٧) كذلك، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: زيد الخبز^(٨) آكله^(٩)، قال^(١٠) الشاعر^(١١):

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن^(١٢)

فظهر الجزم.

قال ابن هشام^(١٣)؛ وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وجملة^(١٤) الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة، وإن حصل فيها تفسير؛ لأن المفسرة لا بد أن تكون فضلة^(١٥)، وهي فيما ذكر غير^(١٦) فضلة^(١٧)، ولم يثبت جواز حذف المعطوف

(١) استئنافية، د، استئنافية، ز.

(٢) أهملت الزاي في، ز.

(٣) فتكون، ز.

(٤) أهملت الزاي في، د.

(٥) وقال، ز، ظ.

(٦) هشام المري، ولا أعرف عنه شيئاً، أو مرة بن كعب بن لؤي، وهو شاعر جاهلي.

(٧) ومن لا نجره يمس منا مفزعا

ولم أقف له في مراجعي على مزيد.

سبويه ١: ٤٥٨، المقتضب ٢: ٧٥، الرضي ٢: ٢٥٥، المغني ٢: ٤٥٠، السيوطي ٢:

٨٢٩، الجمع ٢: ٥٩، الخزانة ٣: ٦٤٠ - ٦٤١، الدرر ٢: ٧٥.

(٨) في المغني ٢: ٤٥٠ بتصرف يسير.

(٩) والجملة، د.

(١٠) فضله، ز.

(١١) غير أن، د، ولا معنى للزيادة.

(١٢) فضلة، د.

عليه عطف بيان، واختلف في المبدل منه.

٣٦٨ قال^(١): وفي^(٢) البغداديات لأبي علي^(٣) أن الجزم في ذلك / بأداة شرط مقدرة، فإنه قال ما ملخصه^(٤):

إن الفعل المحذوف والفعل المذكور - في نحو قوله^(٥):

لا تجزعي إن منفساً أهلكته^(٦)

مجزومان^(٧) في التقدير، وإن انجزام^(٨) الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير (إن) أي: إن أهلكت^(٩) منفساً إن أهلكته. «وهي» أي: الجملة المفسرة «الكاشفة حقيقة ما تلته^(١٠) مما يفتقر إلى ذلك» كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَذُكُّكُمْ عَلَىٰ بَحْرَةٍ نُّنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ آلِمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ [وَرَسُولِهِ]﴾^(١١)؛ فالجملة الأخيرة.. وهي (تؤمنون بالله)^(١٢) - مفسرة للتجارة المذكورة.

وتعريف المصنف معترض:

أما أولاً فلكونه غير مطرد؛ لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن،

(١) في المغني ٢: ٤٥٠ بتصرف يسير.

(٢) في، ز، ظ.

(٣) الفارسي، .

(٤) ملخصة، د.

(٥) النمر بن تولب رضي الله عنه.

(٦) فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقد مر الكلام عليه في ٤: ٢٨٣

(٧) أهملت الزاي في، د.

(٨) انجزم، ظ.

(٩) هلكت، ز.

(١٠) تليه، ظ، ذ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا... وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٠ -

نحو: هو زيد قائم، فإنها كاشفة لحقيقة ما تلتها^(١)، وليست مفسرة في اصطلاحهم؛ لأنها ذات محل من الإعراب.

وأما ثانياً^(٢) فلأن قوله: (مما يفتقر إلى ذلك) قيد مستغنى عنه، فزاد مالا حاجة إليه ونقص ما الحاجة داعية إليه وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشأن. «ولا» محل إعراب «للاعتراض، وهي» الجملة^(٣) «المفيدة تقوية»^(٤) بين جزأي^(٥) صلة» نحو:

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾^(٦)، فإن جملة (ترهقهم ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات)، فهي من الصلة، وما بينها اعتراض بين به قدر جزائهم، وجملة ﴿مَأْلَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ﴾^(٧) خبر، قاله ابن عصفور، واستبعده ابن هشام^(٨)؛ لأن الظاهر أن (ترهقهم ذلة) لم يؤت به لتعريف (الذين)، فيعطف على صلتها، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين^(٩)؛ لجواز أن يكون الخبر (جزاء سيئة بمثلها)^(١٠)؛ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي^(١١) كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿كَانَ مَا أَغْشَيْتَ [وَجُوهَهُمْ]﴾^(١٢)، فالاعتراض بثلاث جمل، أو^(١٣) ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾^(١٤)،

(١) تليه، ظ. (٢) بلينا، ز.

(٣) المقيدة، د، ولا يبعد أن تكون (جملة) «ما فطنة»، و(مقيدة) هي (مفيدة) فأعادها للتصحيح، ولم يشطب المصحفة.

(٤) لقوته، ز. (٥) جري، ر.

(٦) ﴿... مَأْلَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَانَ مَا أَغْشَيْتَ وَجُوهَهُمْ قَطْعًا مِنْ أَلِيلٍ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٢٧ يونس ١٠.

(٧) وترهقهم، ز، ظ. (٨) في المغني ٢: ٤٣٧.

(٩) بمتيقن، د. (١٠) مثلها، ز، ظ.

(١١) ﴿مَأْلَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ﴾.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) وضع مكانها واوا في، د.

فالاعتراض بأربع «أو» بين جزأي^(١) «إسناد» ، كالمبتدأ والخبر، نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)^(٢) .
فجمله^(٣) الاختصاص معترضة بين المبتدأ والخبر، وكقوله^(٤) :

(١) حري، ز.

(٢) كذا يستشهد به النحويون، ولكنه لم يثبت بهذا اللفظ في رواية من روايات الحديث التي وقفت عليها، فأكثر الروايات بلفظ: (لا نورث) (ما نورث) ولا شاهد في مثل ذلك، وفي بعض الروايات (إنا معاشر الأنبياء لا نورث)، والاستشهاد قائم بهذه الرواية، والحديث مروى بالفاظه المختلفة عن أبي بكر وعائشة وعمر وأبي هريرة - رضي الله عنهم - وقد تصرف الشيخ خالد في التصريح في ما أورده ابن هشام من هذا الحديث فأثبتته على هذا النحو: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث).

وقال تيس العليمي: (أشار بهذا الصنيع إلى الاعتراض على المصنف؛ لأن قوله: نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ليس لفظ الحديث، وإنما لفظه: إنا معاشر الأنبياء ، كما نص عليه الحفاظ، كما ذكره الشارح، وإن رواه البزار - كما يأتي - بلفظ: نحن) ثم قال: (وذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روي: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ولا نورث) إلى آخره، واعترض على (لا نورث) وأطال في ذلك، فاطلبه إن شئت.

قال ابن حجر: (وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ (نحن)، لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ: إنا معاشر الأنبياء لا نورث. الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة، وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه، وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبراني في الأوسط بنحو اللفظ المذكور).

البخاري ٤: ٦٣، ٦٤، ٥: ١٨، ٧٥، ٧٦، ١١٥، ٧: ٥٥، ٨: ١٢٥، ١٢٦، ٩: ٨٠، مسلم ٣: ح ١٧٥٧ (٤٩)، ١٧٥٨ (٥١)، ١٧٥٩ (٥٢)، ١٧٦١ (٥٦) - ما بين الأقواس الأرقام الخاصة - أبو داود ٤: ح ٢٨٤٣، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، أحمد ٢: ٤٦٣، فتح الباري ١٢: ٨، المغني ٢: ٤٣٣، التصريح وتيس ٢: ١٩١.

(٣) أهملت الجيم في، ظ.

(٤) كقوله، ز، وهو معن بن أوس.

وفيهن - والأيام يعثرن^(١) بالفتى - نوابد لا يمللنه^(٢) ونوائح^(٣)
وكذا ما أصله المبتدأ والخبر كقوله^(٤):
لعلك^(٥) - والموعود حق لقاءه^(٦) - بدا^(٧) لك في تلك القلوص بداء^(٨)
وقول الآخر^(٩):
إن سليمى - والله يكلؤها - ضنت بشيء ما كان يرزؤها^(١٠)

(١) أهملت الياء والثاء في، ز.

(٢) يملكه، د، ز، ظ، والتصحيح عن المراجع.

(٣) الثاني من بيتين قالهما لما ولد لرجل من قومه أنثى فكره ذلك، وكان معن مثناً يشفق على بناته ويحسن تربيتهن. وقبل الشاهد:

رأيت رجلاً يكرهون بناتهم وفيهن - لا تكذب - نساء صوالح
معن ٣٩، القالي ٢: ١٩٠، الأغاني ١٢: ٥٥، الخصائص ١: ٣٣٩ - ٣٤٠ سمط اللألي
٨٠٤، المغني ٢: ٤٣٣، السيوطي ٢: ٨٠٨، الهمع ١: ٢٤٧، الخزائن ٣: ٢٥٨، الدرر
١: ٢٠٤.

(٤) محمد بن بشير الخارجي. (٥) تعلل، ز، ظ.

(٦) لقاية، ز، ظ. (٧) بداك، ظ.

(٨) الأول من أبيات قالها لصديق له وعده قلوصاً فمطله، ومدح فيها زيد بن الحسن، فلما بلغته
بعث إليه قلوصاً من خيار إبله، وبعده:

فإن الذي ألقى إذا قال قائل من الناس: هل أحسستها؟ لعناء
يروى: (..... حق وفاؤه). أحسستها: استفدتها. لعناء: هذا خبر (إن)

القالي ٧: ٧١، الأغاني ١٦: ١٢٣ - ١٢٤، الخصائص ١: ٣٤٠، الشجري ١: ٣٠٦،
شرح التسهيل ٨٥: أ، الرضي ٢: ٢٩٤، المغني ٢: ٤٣٣، شذور الذهب ١٦٧، التصريح
١: ٢٦٨، السيوطي ٢: ٨١٠ - ٨١١، الهمع ١: ٢٤٧، الخزائن ٤: ٣٦ - ٣٧، الدرر ١:
٢٠٤.

(٩) إبراهيم بن هرمة.

(١٠) يرزأها، د. والبيت أول قصيدة قالها، وقد قيل له: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولن قصيدة
أهمزها كلها بلسان قريش. وبعده:

وعودتني - في ما تعودني - أظماء ورد ما كنت أجزؤها
ابن هرمة ٤٧ - ٤٨، الشجري ١: ٢١٥، شرح التسهيل ١٢٠: أ، المغني ٢: ٤٣٤، ٤٤٢،
السيوطي ٢: ٨٢٦، البحر ٦: ٢٩٤، اللسان (رزأ).

وكالفعل والفاعل كقوله^(١):

وقد أدركتني - والحوادث حجة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل^(٢)
 «أو» جزأي^(٣) «مجازاة»^(٤) نحو: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بِمَا يُزَكِّرُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ...﴾^(٥)، ونحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا
 النَّارَ...﴾^(٦) «أو نحو ذلك» كاعتراضها^(٧) بين الفعل ومفعوله، كقوله^(٨):
 وبدلت - والدهر ذو تبدل^(٩) - هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل^(١٠)

(١) رجل دارمي اسمه: جويرية بن زيد أو حويرثة بن بدر.

(٢) الثاني من أبيات ساقها السيوطي، وكان الشاعر أسيراً لدى بني عجل فأنشدتهم الأبيات فأطلقوا سراحه. أولها:

وقائلة ماباله لا يزورنا؟ وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل
 وبعده:

سراع إلى الجلى بطاء عن الخنا بدار إلى النداء في غير ما جهل
 الخصائص ١: ٣٣١، ٣٣٦، الشجري ١: ٢١٥، شرح التسهيل ١٣٠: ب، المغني ٢: ٤٣٢،
 السيوطي ٢: ٨٠٧، المجمع ١: ٢٤٨، الدرر ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) جرى، د، ز، ظ، وهو تصحيف بين.

(٤) مجره، مجارة، ز، مجرا، ظ.

(٥) ﴿... بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٠١ النحل ١٦.

(٦) ﴿... أَلَّتِي وَفُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ٢٤ البقرة ٢.

(٧) كاعتراضها، د، والضمير عائد إلى (الاعتراضية).

(٨) أبو النجم العجلي.

(٩) أهملت الذال في، د.

(١٠) من أرجوزته الشهيرة التي أولها:

الحمد لله العلي الأجلل
 الواسع الفضل الوهوب المجزل

وقبل الشاهد:

حتى إذا ما ابيض جرو التتفل

وبعده:

وقد حملن الشحم كل محمل

هيفاء: ريح حارة. حملن: الضمير للإبل.

وبين^(١) القسم وجوابه كقوله^(٢) :
 لعمرى - وما عمري عليّ بهين - لقد نطقْتُ بطلا عليّ الأفاع^(٣)
 وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى : ﴿وَأِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٤) . وبين
 الموصول وصلته كقوله^(٥) :
 ذاك الذي - وأبيك^(٦) - [يعرف^(٧)] مالكا^(٨)

= شرح التسهيل ١٣٠ : ب ، المغني ٢ : ٤٣٣ ، السيوطي ١ : ٤٤٩ - ٤٥١ ، ٢ : ٨٠٨ ، الجمع ١ :
 ٢٤٨ ، الخزانة ١ : ٤٠١ ، الدرر ١ : ٢٠٦ ، الطرائف الأدبية ٥٥ - ٧١ ، مجلة المجمع بدمشق ٨ :
 ٤٧٢ - ٤٧٩ سنة ١٩٢٨ م .

(١) وهي ، د . (٢) النابغة الذبياني .

(٣) من قصيدة قالها يعتذر للنعمان بن المنذر . مطلعها :

عفا حسم من فرتنا فالفوارع فجنبا أريك فالتلاع الدوافع
 وقبل الشاهد :
 أتاك يقول هلهل النسج كاذب ولم يأتك الحق الذي هو ناصع
 وبعده :

أفاع عوف لا أحاول غيرها وجوه كلاب تبتغي من تجادع
 يروى : (عفا ذو حسى ...) (وجوه قروود ...) . حسم ، حسى : موضعان . فرتنا : اسم
 امرأة . الفوارع ، أريك : موضعان . هلهل النسج : رقيقه . كاذب : بالرفع ، فاعل (أتى) ،
 وبالجر صفة (قول) .

الأفاع : بنو قريع من تميم . عوف : بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . أحاول : أعالج ،
 وجوه : منصوب على الذم ، والرفع جائز . تجادع : تشاتم ، وأصل الجدع : قطع الأنف أو
 الأذن .

النابغة ٤٢ - ٥٣ ، سيبويه ١ : ٢٥٢ ، شرح التسهيل ١٣٠ : ب ، المغني ٢ : ٤٣٦ ، السيوطي
 ٨١٦ - ٨١٧ .

(٤) ٧٦ الواقعة ٥٦ وقبلها : ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ ٧٥ .

(٥) جرير بن عطية .

(٦) وابنك ، ز ، ظ .

(٧) ليست في ، ز .

(٨) والحق يدمغ ترهات الباطل

وقد مضى حديثه في ٢ : ٢٩١ .

وبين المتضايين كقولهم^(١): هذا غلام^(٢) - والله - زيد^(٣). وبين الجار والمجرور كقولك^(١): اشتريته بـ - (والله)^(٤) - ألف درهم، وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله^(٥):

كأن - وقد أتى حولٌ كميل^(٦) - أثافيها^(٧) حمامات مثول^(٨)
ويحتمل أن تكون^(٩) هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم (كأن) على حد الحال في قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي^(١٠)
وبين الحرف وتوكيده كقوله^(١١):

ليت - وهل ينفع شيئاً (ليت) - !! ليت شباباً بوع فاشترت^(١٢)
وبين حرف التنفيس والفعل كقوله^(١٣):

(١) كقوله، د.

(٢) غلام زيد، د.

(٣) وضع المثال في (د) بين نجمتين، توهمه الناسخ - والله أعلم - نصف بيت.

(٤) ربي، ز، لكن أهل الباء، باري، ظ، لكن أهل الباء الثانية والياء.

(٥) فقوله، د، والقاتل أبو الغول الطهوي. الأمدى ١٦٣.

(٦) كهل، د.

(٧) أتى فيها، ز، أثافيها، ظ.

(٨) ثاني أبيات أولها:

أتنسى - لا هداك الله - سلمى وعهد شبابها الحسن الجميل!!
ويعد الشاهد:

أما تنفك تركبني بلومي لهجت بها كما لهج الفصيل
كذا أنشد السيوطي، والروني في البيت الأول منصوب، وفي الباقي مرفوع، فحدث الإقواء. أبو زيد
١٥١، الخصائص ١: ٣٣٧، النصف ٢: ١٨٥، ٤٠٣، ٨٢: ٣، ٢٤٠، شرح التسهيل ١٣٠:
ب، المغني ٢: ٤٣٨، السيوطي ٨١٨-٨١٩، الهمع ١: ٢٤٨، الدرر ١: ٢٠٦.

(٩) يكون، د.

(١٠) مر في ص ٢٠٨.

(١١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج وليس في أصل ديوانه، وأدرجه جامعه فيما نسب إليه ١٧١.

(١٢) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(١٣) زهير بن أبي سلمى.

وما أدري وسوف - إخال^(١) - أدري أقوم آل حصن أم نساء^(٢) ؟ / ٣٦٩

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن (سوف) وما بعدها اعتراض بين جملة (أدري) وجملة الاستفهام، وبين (قد) والفعل كقوله^(٣) :

أخالد قد - والله - أوطأت عشوة^(٤)
وبين حرف^(٥) النفي ومنفيه كقوله^(٦) :

ولا - أراها - تزال ظلمة^(٧)

وبين جملتين مستقلتين^(٨)، نحو [قوله تعالى^(٩)] : ﴿... فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ

(١) أخاك، ز.

(٢) مضى في ١٦٣ : ٤.

(٣) أخ ليزيد بن عبد الله البجلي، لم أقف على اسمه.

(٤) وما العاشق المسكين فينا بسارق (٤)

وقد وهم ابن هشام فأشدد العجز :

وما قائل المعروف فينا يعنف (٤)

وهذا عجز بيت للفرزدق، وصدره :

وما حل من جهل حبا حلماًنا (٤)

والبيت الشاهد أول أبيات خاطب فيها الشاعر خالد بن عبد الله القسري، وكان أتى به وقد ضبط في دار قوم أتاها لمودة بينه وبين فئاتهم فظنوه سارقاً فسجنه خالد، وهم بقطع يده، وبعد الشاهد :

أقرّ بها لم يأتها المرء، أنه رأى القطع خيراً من فضيحة عاشق
المغني ١ : ١٨٦، ٢ : ٤٣٩، السيوطي ١ : ٤٨٨ - ٤٨٩، ٢ : ٨٢٠، الهمع ١ : ٢٤٨،
٢ : ٧٣، الدرر ١ : ٢٠٦، ٢ : ٨٩، تزيين الأسواق ١٢٨، المطبعة الأزهرية (١٣٢٨هـ).

(٥) حرفي، ز، ظ.

(٦) إبراهيم بن هرمه.

(٧) تحدث لي قرحة وتنكزها (٧)

وقد سبق في ٣ : ١٥٥.

(٨) مستعلتين، ز.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

لَكُمْ...^(١)، فإن ﴿نَسَاؤَكُمْ﴾^(٢) حَرِّثَ لَكُمْ ﴿تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، أي أن الماتِي الذي أَمَرَكُمُ اللَّهُ به هو مكان الحرث، دلالة على أن الغرض الأصلي من الإتيان طلب النسل^(٣) لا محض الشهوة.

ثم اعلم أنه كثيراً ما تقترن^(٤) الجملة الاعتراضية بالواو، وهي في التحقيق واو^(٥) الاستئناف، والجملة كانت في الأصل مؤخرة عما هي معترضة بين أجزائه، فكانت مستأنفة، ثم قدمت وبقيت بحالها؛ إيداناً بما كانت عليه.

«ويميزها» أي يميز الجملة الاعتراضية «من» [الجملة^(٦)] «الحالية امتناع قيام مفرد مقامها» كما سبق في الجمل^(٧) المعترضة الممثل بها، فلو حاولت في شيء منها أن يقوم^(٨) مفرد مقامه لم يتأت.

فإن قلت: إنما يكون هذا مميزاً لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دائماً، وليس كذلك^(٩)، فإنها ضربان:

ما يفيد بيان هيئة الفاعل أو المفعول، فيحل المفرد محله، نحو: جاء^(١٠) زيد يضحك، [ولقيته يضحك]^(١١).

(١) ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ... فَأَتُوا نِسَاءَكُمْ أَنْ يَشْتُمُوا...﴾ ٢٢٢، ٢٢٣ البقرة ٢.

(٢) نساكم، د، ز، أعملا (إن) فيها، ومن عاداتها ترك الهمزة، نساوكم، ظ، حكى إعرابها في الآية، وترك الهمزة ديدنه.

(٣) النسك، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٤) تعترن، ز، مع إهمال التاء الثانية.

(٥) أو، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) الجملة، ز، ظ.

(٨) تقوم، ز.

(٩) لذلك، ز.

(١٠) جاني، ز، ظ.

(١١) ليس في، د.

وما يبين^(١) وقت الفعل خاصة، فلا يحل^(٢) المفرد محلها، نحو: جاء زيد والشمس طالعة.

قلت لا نسلم، بل الحال في كل صورة لا بد أن تكون مبنية^(٣) لهيئة الفاعل أو المفعول تحقيقاً أو تقديرًا، فيصح حلول المفرد محلها [دائمًا^(٤)]، والتقدير في المثال المذكور: جاء زيد مقارناً لطلوع الشمس، فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ كما يفعل في سبك المصدر من قولك: بلغني أن هذا زيد، فكما يقدر هناك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن الأحوال، وأنت لو لفظت بقولك: (مقارناً) لكان حالاً قطعاً. وقد مرّ أن ابن عمرو أول هذه الجملة بقولك: (مبكراً^(٥))، فتكون في المعنى مبنية^(٦) لهيئة الفاعل، وقابلة لحلول المفرد محلها.

«وجواز اقترانها بالفاء» كقوله^(٧):

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما^(٨) قدرا^(٩)
«ولن» [كما في قوله^(١٠)] [تعالى^(١١)]: ﴿إِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا

(١) تبين، د، ز، ظ، والضمير عائذ على (ما) المكنى بها عن (ضرب).

(٢) زاد هنا في (د): محل، وليس لها معنى.

(٣) مبنية، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) منكرًا، ز.

(٦) مبنية، د، ز.

(٧) لا يعرف، د.

(٨) كلما، د.

(٩) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق.

شرح التسهيل ١٣٠: ب، المغني ٢: ٤٤٥، شذور الذهب ٢٨٣، ابن عقيل ١: ٣٣١،

المقاصد ٢: ٣١٣-٣١٤، الأشموني ١: ٢٩٢، السيوطي ٢: ٨٢٨، الجمع ١: ٢٤٨،

العباسي ١: ١٢٨، شواهد ابن عقيل ٧٩، الدرر ١: ٢٠٧.

(١٠) ليست في أصول التحقيق، والأدب يقتضيها.

النَّارَ أَلْتِي...»^(١) «وحرف تنفيس» كقول زهير:
وما أدري - وسوف إخال^(٢) أدري - أقوم آل حصن أم نساء^(٣) ؟
«وكونها طلبية» ، كقول حسان^(٤) رضي الله تعالى عنه :
قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية^(٥) تلك منهم^(٦) غير محدثة إن الخلائق - فاعلم - شرها البدع^(٧)
وفيه أيضاً الاقتران بالفاء .

ولو قال المصنف: (وكونها إنشائية) لكان خيراً له ؛ لأن الإنشائية ممتنعة في
الحالية مطلقاً، طلبية كانت أو غير طلبية كما أسلفناه، وجائزة في الاعتراضية
مطلقاً.

«وقد تعترض^(٨) جملتان، خلافاً لأبي علي» الفارسي، فإنه زعم: [أنه^(٩)
لا يعترض^(١٠) بأكثر من جملة .

(١) ﴿... وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ٢٤ البقرة ٢.

(٢) أخاك، ز.

(٣) راجعه في ٤ : ١٦٣ .

(٤) ابن ثابت رضي الله عنه .

(٥) أعجمت السين في، ز، ظ .

(٦) فيهم، ز، ظ .

(٧) الثالث والرابع في قصيدة أجاب بها الزبرقان بن بدر في حضرة رسول الله ﷺ وقد ذكر قومه
وافترخ بهم . أولها :

إن الذوائب من فهر وإخوتهم قد بينوا سنناً للناس تتبع
يرضى بها كل من كانت سريره تقوى الإله وبالأمر الذي شرعوا
وبعد الشاهد :

لا يرفع الناس ما أوهت أكفهم عند الدفاع ولا يوهون ما رفعوا
حسان ٢٤٨ - ٢٥١ ، العباسي ١ : ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٨) يعترض، د، ز، ظ . والتصحيح عن، م .

(٩) ليست في، د، أن، ز، ظ ، والتصحيح ما أثبتته .

(١٠) تعترض، ز .

قال ابن هشام^(١): وذلك لأنه قال في قول الشاعر^(٢):
 أراني - ولا كفران لله آية - لنفسي قد طالبت غير منيل^(٣)
 إن (آية) - [وهي^(٤)] مصدر (أويت^(٥) له) إذا رحمته ورققت^(٦) له - لا ينتصب
 بـ(أويت^(٧)) محذوفة؛ لثلا يلزم الاعتراض بجملتين، [قال^(٨)] وإنما ينتصب
 باسم (لا)، أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي.

(١) في المغني ٢: ٤٤٠.

(٢) كثير عزة، أو ابن الدمينية.

(٣) يروى: (.. الله إنما) (أوفي من الأقوام كل بخيل) (أواخي من الأقوام كل بخيل) (أواي من الأقوام كل بخيل)، والبيت - في ما زعموا - من قصيدة مطلعها:

ألا حياء ليل أجد رحلي وأذن أصحابي غداً بقول
 والذي في هذه القصيدة ضعيف الشبه بهذا البيت، وما هو ذا مع ما قبله وما بعده:

وليس خليلي بالملول ولا الذي إذا غبت عنه باعني بخيل
 ولكن خليلي من يديم وصاله ويحفظ سري عند كل دخيل
 ولم أر من ليلي نوالاً أعده ألا ربما طالبت غير منيل
 يلومك في ليل وعقلك عندها رجال ولم تذهب لهم بعقول
 وليس في هذه الرواية شاهد، والأشبه ببيت الشاهد لفظاً واستشهاداً قول ابن الدمينية:

ألا يا خليلي اللذين أراهما ذوي لُطْف من دون كل خليل
 قفا لا يكن حظي وحظكما البكا على طلل بالأبرقين محيل
 فإني - ولا كفران لله - شِقْوَةٌ لنفسي لقد تابعت غير مُنِيل
 مُوَكَّلَةٌ بالبخل ما عقد حبها بباقي ولا معروفها بجزيل

ابن الدمينية ٨٦-٨٧، ٢٣٤، كثير ٢: ٢٤٨-٢٥١، سيبويه ١: ٤٦٦، القالي ٢: ٦٢-

٦٧، الخصائص ١: ٣٣٧-٣٣٨، حاسة الشجري ١: ٥٢٨-٥٢٩، ابن يعيش ٨: ٥٥،

شرح التسهيل ٧٥: أ، المغني ٢: ٤٤٠، السيوطي ٢: ٨٢٠، اللسان (أوى، نيل)، الهمع

١٤٧: ١، الدرر ١: ١٢٧-١٢٨، ٢٠٥..

(٤) ليست في، د.

(٥) أريت، د.

(٦) ورفعت له، د، ورفقت به، المغني.

(٧) باريت، د.

(٨) ليست في، د، والقول للفارسي.

قلت: إن كان هذا هو المستند في فهمهم عن أبي علي منع الاعتراض بأكثر من جملة، فليس بالقوي؛ إذ لا يلزم من منعه الاعتراض بجمليتين^(١) في هذا البيت منعه من ذلك مطلقاً؛ لجواز اشتغال هذا الجزء^(٢) على مانع خاص [منع^(٣)] من المصير إلى القول باعتراض جملتين^(٤)، وبيانه أنه لو قيل بذلك في البيت لزم تكثير خلاف الأصل؛ وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل، والحذف كذلك، ولقائل^(٥) أن يقول: لا يلزم من تقدير (آية)^(٦) مصدراً^(٧) لـ (أويت)^(٨) الاعتراض بجمليتين؛ لاحتمال أن تكون هذه / الجملة المقدرة مفعولاً ثانياً لـ (أراني)، وقوله: (قد طالبت غير منيل)^(٩) حالاً من فاعل (أراني) أو مفعوله الأول، أو فاعل (أويت)^(١٠) المحذوفة^(١١)، وأما ما يلزم أبا علي مما ارتكبه في هذا التخريج^(١٢) من ترك تنوين الاسم المطول^(١٣) فجوابه يعلم مما سبق في باب (لا)^(١٤).

وكان حق المصنف أن يقول: (ولا يعترض^(١٥) بأكثر من جملة، خلافاً لأبي علي)؛ لئلا يتوهم أن ما جاوز^(١٦) الجملتين محل اتفاق على المنع، وليس كذلك، فالخلاف في الجملتين فصاعداً واحداً.

- | | |
|---|--------------------------------|
| (١) به، د. | (٢) الجزىء، د، الجزى، ز، ظ. |
| (٣) سقطت من، ز، ظ. | (٤) الجملتين، ز، ظ. |
| (٥) ولعامل، د. | (٦) انه، ز، ان، ظ، وهذا تصحيف. |
| (٧) مصدر، د. | |
| (٨) أريت، د. | |
| (٩) مثل، د. | |
| (١٠) المحذوف، ز، ظ. | |
| (١١) التركيب، د. | |
| (١٢) هذا الاعتراض على أبي علي ذكره ابن هشام في المغني ٢: ٤٤٠ - ٤٤١. | |
| (١٣) انظر ٤: ١١٠ - ١١١. | |
| (١٤) كذا في أصول التحقيق، وهذا غير صحيح لأنه يؤدي إلى موافقة أبي علي في قوله، ولو سقط النافي (لا) لاستقامت العبارة، وصح المراد. | |
| (١٥) تجاوز، ز. | |

وكثيراً ما يحكم الزمخشري باعتراض جملتين وأكثر، فقد قال في الكشف^(١):
 في قوله تعالى -: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا
 الضُّرُّ وَالْإِثْمُ فَاتَّخَذْنَاهُمُ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَنَحْنَاهُمْ
 عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، وَ
 أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ^(٢) بَأْسُنَا^(٣) بَيْنَنَا وَهُمْ نَائِمُونَ^(٤)﴾ - إن قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ
 أَهْلَ الْقُرَىٰ...﴾ إلى قوله: ﴿يَكْسِبُونَ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف عليه
 والمعطوف، وهما (فأخذناهم) و (أفأمن أهل القرى).

قال المصنف^(٥): هذا^(٦) اعتراض بكلام تضمن سبع جمل.
 ولا بن هشام: في ذلك كلام وقع في المغني^(٧)، وعليه نقد ذكرته في الحاشية
 التي كتبته عليه^(٨).

وإذ قد انجر^(٩) القول بنا^(١٠) إلى بعض الجمل التي لها محل من الإعراب والتي
 ليس لها محل من الإعراب^(١١)، فلنذكر ذلك [هنا^(١٢)] تكميلاً للفائدة، فإن
 المصنف لم يتعرض له في غير هذا الموضع، فنقول:

قد علم أن الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي يحل^(١٣) المفرد، محلها،

(١) ٢ : ١٣٤ . (٢) تأنييم، د.

(٣) باسا، ز.

(٤) الآيات: (٩٥، ٩٦، ٩٧) الأعراف ٧.

(٥) في شرح التسهيل ١٣١ : أ.

(٦) وهذا، ز، ظ.

(٧) ٢ : ٤٢٠، وأهملت الغين في، د.

(٨) تحفة الغريب ١٧١ : ب.

(٩) الخبر، د، انجز، ز.

(١٠) بناء، د.

(١١) والتي لا محل لها من الإعراب والتي لا محل لها، د.

(١٢) ليست في، د.

(١٣) محل، د.

وإعرابها بحسب إعراب ذلك المفرد، والتي لا محل لها هي التي لا يقع المفرد موقعها أصلاً.

فالجمل التي لها محل عدّها بعضهم سبعاً:
إحداها - الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ و (إن)، ونصب في بابي (كان) و (كاد).

الثانية - الواقعة حالاً^(١).

الثالثة - الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل في باب القول.

الرابعة - المضاف إليها، ومحلها الجر.

الخامسة - الواقعة بعد الفاء و (إذا) جواباً لشرط^(٢) جازم، فالمقرونة بالفاء، نحو: ﴿مَنْ^(٣) يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ^(٤)﴾، ومحلها الجزم؛ ولهذا قرئ: (ويذرهم) بجزم (يذر)^(٥) عطفاً على المحل، والمقرونة بـ (إذا)^(٦) نحو: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ^(٧)﴾. كذا قال ابن هشام^(٨).

قلت: والذي يظهر أن جملة الجزاء لا محل لها من الإعراب مطلقاً، سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن، وسواء كانت [جواباً]^(٩) لشرط جازم أو غير جازم؛ لأن الجملة كما ذكرنا إنما تكون ذات^(١٠) محل من الإعراب إذا صح وقوع المفرد

(١) ومحلها، نصب، ولم ينبه إليه لعلمه من الباب.

(٢) لشر، د.

(٣) ومن، د، وليس صحيحاً.

(٤) ﴿... وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ١٨٦ الأعراف ٧.

(٥) قرأ بذلك من العشرة: حمزة والكسائي وخلف، والباقون بالرفع. النشر ٢: ٢٧٣.

(٦) بإذ، د.

(٧) ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا...﴾ ٣٦ الروم ٣٠.

(٨) في المغني ٢: ٤٧١ - ٤٧٢.

(٩) ليست في، د.

(١٠) إنما تكون ذات إنما تكون ذات، د.

في محلها، والجزاء لا يكون إلا جملة، ولا يصح وقوعه مفرداً أصلاً؛ ضرورة أن أداة الشرط لا تدخل إلا على جملتين تعقد^(١) بينهما السببية أو اللزوم، فيكون مضمون^(٢) أولاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية، أو في الإخبار بها، أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى، على ما اختاره بعضهم، ولا أدري ما السبب الداعي إلى جعلهم جملة الجزاء في بعض الصور ذات محل من الإعراب!!.

ثم الذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها، وقد صرح به^(٣) ابن هشام بعد هذا حاكياً له حيث قال^(٤): وقيل: على محل الفاء وما بعدها، وهو (أَصْدَق)^(٥)، بل صرح في أقسام العطف من الباب الرابع^(٦) بأن هذا قول الجميع، وهذا ربما يتخيل على ما فيه من المناقشة؛ وذلك لأن الفاء وما بعدها لو وقع موقعها ما هو مصدر بمضارع مجزوم، فيحكم على المجموع بأنه في محل جزم بهذا الاعتبار، وهو معترض، فإن المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها، إنما الواقع بمجموع الجملة التي هو صدرها، ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم [الحكم]^(٧) على كثير من الجمل التي لا محل لها من الإعراب بأنها^(٨) ذات محل نظراً إلى هذا المعنى، ألا ترى أن الواقعة جواباً لشرط غير جازم لا محل لها بالإجماع؟ مثل: إذا قام زيد فهو مكرم، مع أنه يمكن أن تصدر

(١) يعقد، ز، ظ.

(٢) مضمون الجملة، د، ولا معنى للزيادة.

(٣) أهملت الباء في، ز.

(٤) في المغني ٢: ٤٧٢ - ٤٧٣.

(٥) من قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْوَعْدُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ - ١٠ المنافقون ٦٣.

(٦) في المغني ٢: ٥٢٩.

(٧) ليست في، د.

(٨) فانها، ظ.

بمضارع^(١) مرفوع، فتقول: إذا جاء زيد أكرمه، فلو اعتبر ماتقدم^(٢) للزم كون هذه الجملة ذات محل، وعلى ذلك فقس.

٣٧١ وأما ما قاله / ابن هشام من أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له، فإن المجزوم لا يحل في هذا الموضع أصلاً، كيف^(٣) والفاء مانعة^(٤) من جزم ما بعدها!!.

وقال الزمخشري^(٥): - في قوله تعالى^(٦): ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتَ فَنِعْمَ أَهْلُ الْوَعْدِ﴾ - إن (نكفر) تُخْفَوُهَا وَتَوْتُوهُمَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرُ^(٧) عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ^(٨) - إن (نكفر) قرىء بالنون مرفوعاً^(٩) عطفاً على محل ما بعد الفاء، أو على^(١٠) أنه [خبر^(١١)] مبتدأ محذوف، أي: ونحن نكفر، أو على^(١٢) أنه جملة من فعل وفاعل مبتدأة^(١٣)، ومجزوماً^(١٤) عطفاً^(١٥) على محل الفاء وما بعدها؛ لأنه جواب الشرط. فجعل

(١) بما مضارع، د.

(٣) وكيف، د.

(٤) مانع، ز، ظ.

(٥) في الكشف ١: ٣١٦.

(٦) تعالى تعالى، ظ.

(٧) أهملت الفاء في، د، وبالياء قرأ ابن عامر وحفص، وبالنون قرأ باقي العشرة. النشر ٢:

٢٣٦، البحر ٢: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٨) ﴿... وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ ٢٧١ البقرة ٢.

(٩) قرأ بذلك ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب. النشر ٢: ٢٣٦، البحر ٢: ٣٢٥ - ٣٢٦.

(١٠) عطفت بالواو في، د، ز، ظ، وما أثبتته عن الكشف.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) عطفت بالواو في، د.

(١٣) مبتدأ، ز، ظ.

(١٤) ومجرد ما، د، أو مجزوماً، ز، ظ، والعطف على (مرفوعاً)، وبذلك قرأ نافع وحزمة والكسائي،

البحر ٢: ٣٢٥ - ٣٢٦، والنشر ٢: ٢٣٦.

(١٥) معطوفاً، ظ.

المحل في حال الجزم محكوماً به لمجموع الفاء وما دخلت عليه ، وفيه ما مر^(١) .

وأما جملة^(٢) ما بعد الفاء في محل رفع فمشكل أيضاً ؛ إذ الجملة المرفوعة المحل إنها^(٣) تكون^(٤) خبراً أو تابعة لمرفوع أو مبتدأ أو فاعلاً^(٥) على الخلاف في الأخيرين ، ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا .

فإن قلت يحتمل أن تكون^(٤) خبر مبتدأ محذوف ، أي فإخفاؤكم هو خير لكم ؛ فلذلك حكم على محلها^(٦) بالرفع .

قلت ظاهر كلامه أن الضمير عائد على الإخفاء المفهوم من الفعل^(٧) ، وذلك أنه قال^(٨) : (فهو خير لكم) [فالإخفاء خير لكم]^(٩) . ولم يزد على ذلك ، وظاهره أن ليس [ثم]^(٩) شيء محذوف ، ولو سلم كون هذه الجملة خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير كما تقدم ، لم يصح عطف (نكفر) عليه ، لعدم الرابط ، وتقديره^(١٠) تكلف لا داعي إليه .

وحاول^(١١) بعض العصريين^(١٢) الجواب عن الإشكال الوارد على ادعائهم كون الجملة الجوابية ذات محل بأن قال :

(١) مرة ، د .

(٢) أي الزمخشري .

(٣) انها ، د .

(٤) يكون ، ز ، ظ ، والتأنيث واجب ، لأن المرفوع ضمير مستتر .

(٥) عطف بالواو في ، د .

(٦) محل ، د .

(٧) الفعل ، ظ .

(٨) يعني الزمخشري ، وذلك في الكشف ١ : ٣١٦ ، قبل الكلام الذي نقله الشارح .

(٩) ليست في ، د .

(١٠) أهملت التاء في ، د .

(١١) وأجاب ، د .

(١٢) البصريين ، د ، ظ ، وقد رجعت إلى نسخة دار الكتب (١٠١٠) فوجدت فيها (العصريين) .

كان هذا نشأ^(١) من أن معنى قولهم : (الجملة التي لها محل من الإعراب ، هي الجملة التي [يحل^(٢)] محلها المفرد) ، أنه^(٣) لو أتى بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحاً ، كقولك : جاء زيد يضحك ، وضاحكاً ، وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف^(٤) في المحكية مع القول ، والمعلق عنها ، وإنما معناه أنه يحل^(٥) محلها المفرد مع تغيير التركيب تغييراً ما^(٦) ، أو من غير تغيير ، أعني أنه لا يشترط بقاء الكلام بحاله ، وهي هنا كذلك ، فإذا قلنا : إن جاء زيد فهو مكرم ، كان معناه : إكرام زيد مرتب على مجيئه فيما يأتي . هذا كلامه .

قلت : ظنه أن منشأ الإشكال ما ذكره ليس [بظن^(٧)] صادق ، بل منشؤه^(٨) تصريحهم بأن كل جملة ذات محل لابد [لها^(٩)] من صحة حلول المفرد محلها ، وكل من خبر المبتدأ والحال والنعت وغيره مما حكموا^(١٠) فيه على الجملة بأنها ذات محل يصح وقوعه مفرداً ؛ إذ ليس النظر إلى خصوصية التركيب في صحة بقاءه على حاله ملاحظاً .

وأما قوله : (والا لتخلف^(١١)) في الجملة المحكية مع القول ، والمعلق عنها) . ففيه إدخال اللام على جواب (إن) الشرطية ، وقد علمت ما عليه ، وهذا مبني على ماظنه ، وقد فهمت ما فيه ، وعلى ما قرناه - من أنه لابد من صحة وقوع

(١) نشأ ، د .

(٢) سقطت من ، د ، ز .

(٣) أي ، د ، ز ، ظ ، وعليه تبقى (أن) بلا خبر ؛ لذلك تصرف .

(٤) أهملت الخاء في ، ز .

(٥) محل ، د ، ز ، ظ ، وهو تصحيف ظاهر .

(٦) تغييراً ، د ، تغييراً ما ، ز ، ظ .

(٧) أهملت الباء والظاء في ، د ، وسقطت الكلمة من ، ز .

(٨) منشأه ، د ، ز ، منشره ، ظ .

(٩) سقطت من ، ز ، ظ .

(١٠) حكوا ، د .

(١١) لنحلف ، ز .

المفرد في موضع الجملة ذات المحل - لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها؛ وذلك لأن^(١) كلا^(٢) منهما مفعول به، وهو^(٣) يقع مفرداً، ألا ترى أنك تقول: قلت كلاماً، وعرفت زيدا؟.

وأما [ما^(٤)] تكلف^(٥) به من فهم كلامهم على الوجه الذي قرره، فمفض إلى كون كل من جملي^(٦) الشرط ذات^(٧) محل من الإعراب دائماً وهو باطل قطعاً.

فإن قلت: إذا كان الأمر على ما اخترته من أن جملة الجزاء لا محل لها أشكل جزم الفعل من قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ^(٨)﴾^(٩)، فيهاذا^(١٠) توجهه^(١١)؟

قلت: يحتمل [أن يوجه^(١٢)] بأنه مجزوم بحرف شرط مقدر، وحذف^(١٣) لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: وإن يفعل^(١٤) ذلك يذره، فالمعطوف هو الجملة الشرطية بأسرها لا فعل الجزاء حتى يقال: جزم عطفاً على المحل. هذا ما أوردته في^(١٥) حاشية المغني^(١٦) برمته فتأمل.

(١) أن، ز، ظ.

(٢) كل، د.

(٣) وقد، د.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) تصلف، ز، ظ.

(٦) لعله، يريد، جملي الشرط والجواب.

(٧) المناسب ذواتي.

(٨) ونزهرهم، ظ، وهو تصحيف.

(٩) ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ﴾ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ الأعراف ٧.

(١٠) فماذا، ز، ظ.

(١١) توجهه، د، توجهه، ز.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) محذوف، ز، ظ.

(١٤) نفع، د.

(١٥) على، د.

(١٦) تحفة الغريب ١٩٩: أ - ٢٠٠: ب.

الجملة السادسة التابعة لمفرد وتقع ^(١) منعوتاً بها، نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ ^(٢) ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٣) ، ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ^(٤) ، ومعطوفة ^(٥) ، نحو: زيد منطلق وأبوه ذاهب، إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع، أو قدرت ^(٦) الواو للحال فلا تبعية، والمحل نصب، ومبدلة، نحو: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ ^(٧) .

قال الزمخشري ^(٨): هذا في موضع نصب بدلاً من (النجوى)، ويحتمل التفسير.

٣٧٢ السابعة ^(٩) / - الجملة ^(١٠) التابعة لجملة ذات محل .
[قال ^(١١)] ابن هشام ^(١٢): وتقع ^(١٣) في بابي ^(١٤) النسق والبدل خاصة .

- (١) أهملت التاء في، ز.
- (٢) ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ . . . وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ . . . ٢٥٤ البقرة ٢، ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَلَا خِلَلٌ﴾ ٣١ إبراهيم ١٤.
- (٣) ﴿. . . ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٨١ البقرة ٢.
- (٤) سقط الجار خطأ من، ز.
- (٥) ﴿. . . اللَّهُ لَا يُخَلِّفُ الْوَعْدَ﴾ ٩ آل عمران ٣.
- (٦) وإن قدرت، د.
- (٧) ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ . . . أَفَنُؤْتِيكَ السَّخَرَ وَتُصِرُّونَ﴾ ٣ الأنبياء ٢١.
- (٨) في الكشف ٣: ١٠٢، ولفظه: (هذا كلام كله في محل النصب بدلاً من (النجوى)).
- (٩) السابقة، ز.
- (١٠) الجمل، ز.
- (١١) ليست في، ظ.
- (١٢) في المغني ٢: ٤٧٦.
- (١٣) أهملت التاء في، د، ونفع، ز.
- (١٤) باب، د.

قلت: ليس كذلك، بل تقع^(١) أيضاً في باب التوكيد^(٢)، نحو: زيد قام^(٣) أبوه [قام أبوه^(٤)].

ولنا جملة ثامنة^(٥) لم يتعرض للتنصيص عليها أحد قبل ابن خروف^(٦) - فيما أعلم - وهي الجملة المستثناة، فإنه قال: - [كما تقدم^(٧)] في قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ^(٨)، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ...﴾^(٩).

(من) مبتدأ، و (يعذبه الله) الخبر، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع.

وتاسعة - وهي الجملة المسند إليها^(١٠)، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ...﴾^(١١) الآية، إذا أعرب (سواء) خبراً^(١٢)، و(أنذرتهم) مبتدأ، ونحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)^(١٣)، إذا لم يقدر الأصل: أن تسمع،

(١) يقع، ز.

(٢) التأكيد، ز، ظ.

(٣) قال، د.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يتم التمثيل إلا بها؛ إذ لا تابع ولا متبوع بدونها.

(٥) أهملت التاء في، ز.

(٦) خاروف، ز.

(٧) أهملت الباء في، ز.

(٨) في ص ١٢.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٠) بمصيطر، ز، وهما قراءتان وضحناهما في ص ١٢.

(١١) ﴿... أَلْعَذَابُ أَكْبَرُ﴾ (٢٢، ٢٣، ٢٤) الغاشية ٨٨.

(١٢) إليه، د.

(١٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا... أَمْ لَمْ نُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢ وانظر الآية ١٠ يس ٣٦.

(١٤) خبر، د، ز، ظ، والصواب النصب؛ لأنه مفعول ثان.

(١٥) تكلمنا عليه في ١: ٨٣.

بل قدر (تسمع) قائماً مقام السماع؛ كما أن الجملة - في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسِرُّ الْجِبَالَ﴾^(١)، وفي نحو: (أنذرتهم)^(٢) في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها [حرف]^(٣) سابق.

وعاشرة - وهي التي استدركتها في باب الموصول^(٤) وهي الجملة التي تقع صلة لـ (أل): إما في السعة حيث تكون فعلية مصدرية بمضارع كما يقول ابن مالك^(٥)، أو في الضرورة^(٦) حيث تكون^(٧) غير ذلك كما يقول الكل.

وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فهي سبع:
إحداها^(٨) - الابتدائية^(٩) وتسمى أيضاً المستأنفة، كقولك: ابتداءً - زيد قائم، ولا فرق^(١٠) بين أن تكون مفتحة للنطق كما مر، أو لا كالدعائية من قولك: مات فلان رحمه الله.

الثانية - المعترضة وقد مرت بأمثلتها^(١١).

الثالثة - التفسيرية وقد مرّت^(١٢).

الرابعة - جواب القسم، نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا كَيْدَ أَنْصَتُمْ﴾^(١٣).

(١) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من العشرة، وقرأ الباقون: (نسير الجبال) النشر: ٢: ٣١١.

(٢) ﴿... وَرَأَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ ٤٧ الكهف ١٨.

(٣) راجع ص ٢٨١٣ هـ ١٣.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في، د. (٥) راجع ٢: ٢١٩.

(٦) أفرد الشارح بترجمة في أول الكتاب.

(٧) الصورة، د.

(٨) يكون، د.

(٩) أحدها، ظ، خطأ.

(١٠) أهملت التاء في، ز.

(١١) فرقة، د.

(١٢) بأمثلها، د، وانظر الجملة المعترضة في ص ٢٦٣.

(١٣) في ص ٢٦٠.

(١٤) ﴿... بَعْدَ أَنْ قُولُوا مَدِيرِينَ﴾ ٥٧ الأنبياء ٢١.

الخامسة - الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن^(١) بالفاء، كذا قالوا، وقد علمت أن جملة جواب الشرط ينبغي^(٢) أن لا يكون^(٣) لها محل مطلقاً من غير تفصيل كما بيناه^(٤).

السادسة - الواقعة صلة لاسم أو حرف، وقد عرفت أنه ينبغي استثناء صلة الألف واللام حيث تقع^(٥) في الضرورة أو السعة^(٦) عند من يقول به كما مر^(٧).
السابعة - التابعة لما^(٨) لا محل له، نحو: قام زيد ولم يقم عمرو، إذا قدرت الواو عاطفة، كذا قيل، وفي التعبير بـ (التابعة) في هذا المقام مناقشة.

(١) يقترن، د، ز، والصواب التأنيث؛ لأن الضمير عائد إلى (الواقعة) لا إلى (جوابا).

(٢) ينبغي، ز.

(٣) تكون، ز.

(٤) راجع ص ١٩٧٥.

(٥) يقع، د.

(٦) وفي السعة، د.

(٧) راجع ص ٢٨٤، وكذلك ٢: ٢١٩.

(٨) سقطت اللام من، د.

الباب التاسع والعشرون «باب التمييز»

ويقال: [له^(١)] [أيضاً^(٢)] المميّز، والتفسير [والمفسّر^(٣)] والتبيين^(٤) والمبين^(٥).

«وهو ما» أي: اسم بقرينة^(٦) الفصل [الأول^(٧)]، أعني الفصل الذي قدمه أمام الكلام في المعربات حيث قال^(٨): (مدلول إعراب الاسم ما هو عمدة أو فضلة أو بينهما)، وساق التمييز في أقسام الفضلة، فهذه قرينة تشعر بأن مراده بـ (ما) هنا الاسم [وإن كانت صالحة لأن يراد بها ما شئت من الأنواع، وهذا أحد الأوجه التي فارق فيها التمييز الحال؛ إذ الحال يقع جملة وجاراً ومجروراً، والتمييز^(٩) لا يكون إلا اسماً، فـ(ما) هذه نكرة مراد بها الاسم^(١٠)]، وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وثاني منصوبي (استغفرت الله ذنباً^(١١))، والمشبّه بالمفعول، نحو: زيد حسن وجهه، بالنصب، وما أضيف إليه من التمييز، نحو: رطل زيت^(١٢) ومنوا^(١٣) سمن، واسم (لا) الجنسية، نحو: لا رجل^(١٤) ظريفاً.

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) واليقين، د.
(٣) لقرينة، ز، ظ.
(٤) في ص ٧٢٠.
(٥) والتمييز، ز.
(٦) هذا ينظر إلى قول الشاعر المجهول: :
(٧) استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
(٨) أهملت الزاي في، ظ.
(٩) ومنوان، د، ز.
(١٠) سقطت الراء في، د.

عندك، وكذا صفته في المثال المذكور، فخرجت ^(١) الحال بقوله: «فيه معنى (مِنْ)» وخرج ^(٢) ثاني منصوبي (استغفرت ^(٣) الله ذنباً) بقوله: «الجنسية» لأنه وإن كان على معنى قولك: استغفرت الله من ذنب، لكن [مِنْ] فيه ليست جنسية؛ إذ ^(٤) المراد بالجنسية ^(٥)، البيانية أو الاستغرافية كما ستعرفه، وليست (من) المذكورة ^(٦) فيه واحدة منهما، وخرج المشبه ^(٧) بالمفعول - في نحو: قولك: زيد حسن وجهه - بقوله ^(٨): «من نكرة» فإن فيه ما في (حسن وجهاً) إلا التنكير، ومن ثم - أعني من جهة اعتبار قيد التنكير في التمييز - احتجنا إلى أن نرتكب ^(٩) دعوى شبه ^(١٠) القاصر بالمتعدي في [نحو] ^(١١) المثال المذكور.

وينبغي ^(١٢) لمن جَوَّز تعريف التمييز أن يسقط باب ^(١٣) الصفة المشبهة ^(١٤)؛ إذ ^(١٥) لم تدعه ضرورة إلى ادعائه، [ومن ثم تسميهم يقولون: - في (حسن زيد وجهاً) - إن (وجهاً) تمييز، ولا يجوزون كونه مشبهاً بالمفعول؛ لعدم ضرورتهم إليه ^(١٦)].

(٢) أهملت الخاء والجيم في، ز.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(١) أهملت الفاء في، د.

(٣) استغفر، د.

(٥) إذا، د.

(٦) بالجنسية، ز.

(٧) المذكور، د، ز.

(٨) بالمشبه، ز.

(٩) لقوله، د.

(١٠) ترتكب، د.

(١١) تشبيه، ز، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) وينبغي، ظ.

(١٤) بان، د.

(١٥) أهملت التاء في، ظ.

(١٦) إذا، د، ز.

(١٧) ما بين المعقوفين ليس في، د، وسيعيده في ص ٢٩١ هـ ٢.

وخرج ما أضيف إليه من التمييز بقوله: «منصوبة» ومقتضى كلام ابن الحاجب^(١) أن المخفوض يسمى تمييزاً^(٢)، فإن حده للتمييز يتناوله.

وخرج اسم (لا) التبرئة بقوله: «فضلة»^(٣) لأنه وإن كان فيه معنى (من) إلا أنه عمدة لا فضلة، وهذا مما يرشد إلى أنه أراد^(٤) بـ (من) الجنسية ما هو أعم من / البيانية والاستغرافية؛ لأن التمييز إنما يقدر فيه (من) البيانية، واسم لا المخرج بقوله: (فضله)^(٥) إنما يتضمن (من) الاستغرافية. وخرجت صفة [اسم]^(٥) (لا) المذكورة بقوله: «غير تابع».

قال المصنف^(٦): وأخرجت بهذا القيد ما جعل تابعاً للعدد من جنس العدود، نحو: قبضت عشرة دراهم [بتنوين (عشرة)^(٧)] ونحو: ﴿أَتُنَقِّ^(٨) عَشْرَةَ^(٩) أَسْبَاطًا﴾^(١٠)، وأخرجت أيضاً صفة اسم (لا) المنصوبة، نحو: لا رجل ظريفاً^(١١).

والثاني جيد دون الأول؛ لأن المبدل منه ليس على معنى (من)، فكذا ذلك بدله، بعين ما قلنا في الموصوف والصفة هنا إذ أثبتنا للصفة معنى (من)، والشارح^(١٢) لما تكلم على قوله: (غير تابع) بما^(١٣) حكينا، عن المصنف قال بآثره: وفيه نظر.

(١) في الكافية ١: ٢١٥، ولفظه: (التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة).

(٢) تمييز، ظ. (٣) فضله، ز.

(٤) ان المراد، د. (٥) سقطت من، د، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ١٣١: أ. (٧) ساقط من، د، وشرح التسهيل للمصنف.

(٨) نحو، ز، ظ.

(٩) اثني، د، ز، ظ، وهو خطأ، إذ لم أقف عليه قراءة لأحد.

(١٠) عشرة، د.

(١١) ﴿وَقَطَّعْتَهُمْ أَمْمًا...﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.

(١٢) طريفاً، ظ.

(١٣) ابن قاسم.

(١٤) كما، د.

قلت: إن كان وجه النظر الذي أشار إليه [هو^(١)] ما ذكرناه^(٢) من انتقاد التمثيل بمثالي تابع المعدود، وهما: قبضت عشرة دراهم، ﴿وَأَثْنَتِي^(٣) عَشْرَةَ أَسْبَاطًا^(٤)﴾؛ فظاهر^(٥)، وإن كان وجه النظر راجعاً إلى إخراج صفة اسم (لا) المنصوبة بهذا^(٦) القيد من حيث أن صفة العمدة عمدة، فهي خارجة بقوله: (فضلة)^(٧)، أو من حيث أن الذي على معنى (من) هو الموصوف لا الصفة، فكلاهما^(٨) مردود:

أما الأول فلأن المراد بالعمدة أحد جزأي الإسناد، والصفة ليست^(٩) كذلك.

وأما الثاني فلأن الموصوف إذا كان عاماً كانت صفته عامة أيضاً، والعموم إنما سرى للأول من جهة (من) المباشرة له في التقدير، وسرى إلى الثاني^(١٠) بها على طريق التبعية، فالثاني أيضاً على معنى (من).

وإنما قال المصنف: إنه أخرج بقوله: (غير تابع) [صفة^(١١)] اسم (لا) المنصوبة. فقيدها بما إذا نصبت؛ لأنها إن رفعت أو فتحت خرجت بقوله - أولاً: (منصوبة).

(١) ليست في، د.

(٢) ذكره، د.

(٣) إثني، د.

(٤) ﴿وَقَطَعْتَهُمْ أَمْمًا...﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.

(٥) ظاهر، ز، ظ.

(٦) لهذا، ز، ظ.

(٧) فضله، ز.

(٨) وكلاهما، د.

(٩) ليس، د.

(١٠) الثاني، ظ.

(١١) ليست في، ظ.

«ويميز^(١) : إما جملة» نحو: تصيب زيد عرقاً^(٢) ، وستين بعد هذا، والأولى أن يقال: ويميز^(٣) : إما نسبة في جملة، أو ما ضاهاها. لما يتبين [لك^(٤)] عند الوصول إلى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

ثم أعلم أن كل جملة انطوت على إبهام، فإن التمييز يقع مفسراً لما فيها من الإبهام، إلا في مسألتين^(٥) :

إحدهما - أن يكون التفسير موقعاً في استعمال العامل على خلاف ما استعمله^(٦) العرب عليه، فلا يقال: أدّ هنت زيتاً، ولا غضبت^(٧) رجلاً، ولا مررت إنساناً؛ لأن هذه العوامل إنما وضعت على أن تصل إلى هذه الأشياء بحرف الجر^(٨) لا بأنفسها^(٩)؛ ولأن ذلك يؤدي إلى أن لا يجوز تعدي هذه العوامل إلى [ما وضعت متعدياً إليه؛ لأننا إذا لفظنا بالتمييز لم يجوز أن تتعدى هذه إلى^(١٠)] معمولاتها.

فإن قلت: ينتقض بنحو: امتلأ الإناء ماءً، وتفقأ الكبش شحمًا. قلت: هما خارجان عن القياس، فلا يرد النقض بهما.

والثانية - أن لا يؤدي التفسير إلى التدافع^(١١) في ذلك الكلام، فإذا^(١٢) قلت: ضربت امرأة زيداً^(١٣)، لم يجوز أن يقال في ذلك: ضرب زيد امرأة؛ لأن الكلام

(١) وتميز، ز، وأهملت الزاي في، ظ، والضمير عائد إلى الاسم المكني عنه بـ (ما).

(٢) جاء بعدها في (د): (ومن ثم تسميهم يقولون - في (حسن زيد وجهاً) - إن وجهاً تميز، ولا يميزون كونه مشبهاً بالمفعول؛ لعدم ضرورتهم إليه) وهذه هي الجملة التي سقطت منها ووضعناها بين المعقوفتين في ص ٢٨٨ هـ ١٧.

(٣) وتميز، د. (٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) مسيلتين، د، ز، ظ، وهذا دأبهم؛ لذلك لا أنه عليه دائماً.

(٦) استعملته، د. (٧) غضبت، د.

(٨) الباء في الأول والثالث و (على) في الثاني.

(٩) إلا بأنفسها، د. (١٠) التراجع، د، الترافع، ز.

(١١) وإذا، د.

(١٢) زيد، د.

بني على طَيِّ [ذكر الفاعل^(١)]، فلا يجوز أن يذكر فيه، وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط، فقال:- في قوله تعالى: ﴿... وَإِنْ كَانَتْ كَلَالَةً...﴾^(٢) [إن (كلالة)] تمييز، وإن أصل التركيب: وإن كانت كلالة ترث رجلاً. على أن تكون الكلالة^(٣) اسماً للوارث نفسه لا للموروث، ثم قيل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ كَلَالَةً...﴾^(٤) على التمييز.

«وَأَمَّا مفرداً: عدداً^(٥)» نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٦) «أو مفهم مقدار» والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء، أي يعرف به قدره [ويبين^(٧)]، ويشمل ما يعرف به قدر المكيال^(٨): كالقفيز والصاع، تقول^(٩): عندي قفيز برأ، وصاع تمرأ، والموزون: كالدانق والمثقال والمنا^(١٠) والرطل، أو المذروع والمسوح: كالذراع، وقدر راحة وقدر^(١١) شبر، ونحو ذلك.

«أو مثلية» نحو: (ما يسرني أن لي مثل أحد ذهباً)^(١٢)، وهذا يدل على أن

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٢) وإن كل كان، د، والزيادة خطأ، ويبدو عليها أثر الشطب.

(٣) من الآية ١٢ النساء ٤، وطولها يمنع من إتمامها.

(٤) لكلالة، د.

(٥) عدة، ز.

(٦) ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ... وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ٤ يوسف ١٢.

(٧) الممثل، ظ.

(٨) كقول، د.

(٩) والمن، د.

(١٠) وقد، ظ.

(١١) من حديث رواه أبو ذر وأبو هريرة - رضي الله عنهما - بالفاظ مختلفة ليس فيها هذا اللفظ، ومن ذلك: (ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا ثلاثة دنانير...) (ما أحب أن أحداً لي ذهباً...).

(لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث، وعندي منه شيء...) البخاري (٩٣: ٣، ١٠٢: ٨، ٥١: ٨٠، ٩: ٦٨، مسلم ح ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٤ (عام) ٣١، ٣٢، ٣٤ (خاص) أحمد ٤٦٧، ٥٣٠، ٥: ١٤٩، ١٦٠، ١٦١.

فهم المثلية ليس مقداراً، كما أن عطف مفهم المقدار على العدد آذن بأن العدد ليس مقداراً، وسيبويه^(١) يقول في كل منهما: إنه مقدار^(٢) «أو غيريّة»^(٣)، كقولهم: لنا غيرها شاء. «أو تعجب» نحو: ويحه رجلاً، ومثل في المفصل^(٤) التمييز^(٥) المفرد غير الواقع مقداراً بـ^(٦) (الله دره^(٧) فارسا)، و(حسبك به^(٨) ناصرا)، فردّه ابن الحاجب بأن المعنى: لله در فروسيته، وحسبك بنصرته. فهو من تمييز الجمل^(٩)، كقولك^(١٠): يعجبني^(١١) حسن زيد أباً، أي حسن أبوته، والحق أن هذا [من]^(١٢) تمييز ما يضاهاى الجملة كما سيأتي، وقد يعتذر عن المصنف بما سذكروه^(١٣) بعد عن / الرضي «بالنص» متعلق بـ (يميز)^(١٤)، والباء للاستعانة كما في: (كتب بالقلم)، أو للسببية^(١٥) كما في: (أهنت زيدا بإساءته)، جعل النص كالألة للتمييز^(١٦) أو سبباً فيه، أي: يميز^(١٧) بسبب النص، أي: كونه ناصراً. «على جنس المراد» وفهم من هذا أنه لا يميز بـ (مثل) ولا بـ (غير) ولا

(١) راجع الكتاب ١: ٢٩٨.

(٢) يقدر، د.

(٣) أهملت التاء في، م.

(٤) ١: ١٩٠.

(٥) بتمييز، د، المتميز، ز، التمييز، ظ.

(٦) ليست الباء في، ز.

(٧) درها، د.

(٨) الله، ز.

(٩) أهملت الجيم في، د.

(١٠) كقوله، د.

(١١) تعجبني، د.

(١٢) ليست في، د.

(١٣) نذكروه، ز، ظ.

(١٤) بنميز، د، بتمييز، ز، بتمييز، ظ.

(١٥) عطف بالواو في، د.

(١٦) للتمييز، د.

(١٧) تمييز، ظ.

بـ (أي)؛ لأنهن لا يفدن^(١) تنصيصاً على جنس المراد، وأجاز الجمهور: (عشرون أيّا^(٢) رجل)، ومنعه سيبويه، مع إجازته: (عشرون مثلك، وعشرون غيرك)، أما الأولى فنص عليها، وأما الثانية فحكاها^(٣) عن يونس حكاية راضٍ^(٤) عنها.

ويظهر أن مسألة (أي) أولى بالجواز؛ لأنها مضافة إلى جنس مبين، وهي أبداً معطاة^(٥) حكم ما تضاف^(٦) إليه، ولعل وجه الامتناع عنده أن (أيّا) الدالة على الكمال إنما ثبت استعمالها حالاً أو نعتاً لا تمييزاً «بعد تمام»^(٧) أي بعد تمام الاسم المحتاج إلى التمييز، ومعنى تمامه أن يكون على حالة^(٨) لا يمكن^(٩) إضافته معها^(١٠)، وذلك إما «بإضافة» نحو: (ما فيها قدر راحة سحاباً)، وقال الشارح^(١١): مثل: لله دره فارسا وفيه ماقد علمت. «أو تنوين» نحو: عندي رطل زيتا، وحكي عن عبد القاهر^(١٢) أنه قال: - في قولهم: (ما في السماء مقدار راحة سحاباً) - إن^(١٣) انتصاب (سحاباً) من وجهين؛ إذ ما قبله تام بالتنوين والإضافة.

(١) يعدن، د.

(٢) أيّا، د.

(٣) فحاكاها س، د، وأنت على علم بأن (س) اختصار (سيبويه) وهذا دأب (د).

(٤) راضي، د.

(٥) معطاه، ز.

(٦) يضاف، ز، ظ.

(٧) أي بعد تمام أي بعد تمام، ز.

(٨) حاله، ز، ظ.

(٩) تمكن، ز، ظ.

(١٠) إضافة منها، د.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) لعله الجرجاني.

(١٣) بان، د.

فإن أراد أنهما عاملان فيه معاً فغير صحيح ؛ [إذ^(١)] عند ازدحام العوامل الفعلية إنما يعمل أحدها^(٢)، فما ظنك بالأسماء الجامدة؟ وإن أراد أنك بالخيار في أن تنسب العمل إلى أيهما شئت فغير صحيح أيضاً؛ لأن الإبهام هنا إنما هو في المقدار لا في الراحة؛ إذ لو ذكرت الراحة مجردة عن المقدار، ولم يكن المقدار منوياً لم يحتاج لتمييز^(٣) ألبتة^(٤)، كقولك: لزيد راحة^(٥)، ولو قلت: لفلان مقدار، وجدت الإبهام.

«أو نون تثنية» نحو: عندي منوان سمناً «أو» نون «جمع» قال المصنف^(٦): كقوله: ﴿... بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾^(٧). وفيه نظر؛ لأن هذا ليس التمييز فيه عن مفرد، وإنما هو عن النسبة، «أو شبهه» نحو: عشرون^(٨) رجلاً، وفهم من سكوته عن نون شبه المثني^(٩). كاثنين^(١٠) - أن التمييز لا يقع بعده^(١١).

وإنما قلنا: إن الاسم الذي انتصب عنه التمييز تام في هذه؛ كما قد عرفته من أن المراد بالتمام كون الاسم على حالة لا يمكن معها إضافته، وهذا المعنى متحقق في الصور المذكورة، كلها إذ يستحيل إضافة الاسم مع الإضافة ووجود التنوين ونون التثنية^(١٢) والجمع وما يشبهه:

-
- (١) ليست في، د.
 - (٢) أحدهما، د.
 - (٣) لتمييز، د.
 - (٤) ألبتة، د، ز.
 - (٥) راحه، ز.
 - (٦) في شرح التسهيل ١٣١: أ.
 - (٧) ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ...﴾ ١٠٣ الكهف ١٨.
 - (٨) عشرين، ز، ط.
 - (٩) الشيء، د.
 - (١٠) أهملت الثاء في، د.
 - (١١) صرح بذلك المصنف في شرح التسهيل ١٣١: أ.
 - (١٢) التشبيه، د.

أما استحالتها مع الإضافة، فلأنك^(١) لو أضفت في مثل: (على التمرة^(٢) مثلها زبداً) لم يخل^(٣) إما أن تضيف المضاف أو المضاف إليه. أو^(٤) كليهما، [ولا^(٥) يمكن^(٦)] إضافة المضاف؛ لأنه إن أبقي الضمير لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن حذف فسد المعنى؛ لأنه يصير المعنى نسبة المثلية إلى (زبد)^(٧)، والغرض^(٨) إنما هو نسبة المثلية إلى التمرة^(٩)، ولا يمكن^(١٠) إضافة المضاف إليه؛ لفساد المعنى، ألا ترى أنك إذا^(١١) قلت: عندي مثل تمرة^(١٢) زبد^(١٣)، فأضفت التمرة^(١٤) إلى (زبد)^(١٥) لم يكن له معنى؟، إذ ليس الغرض تبين التمرة^(١٦) بالزبد^(١٧)، وإنما الغرض تبين مثل التمرة^(١٨) بالزبد^(١٩)، فكانت الإضافة تؤدي إلى ما ليس بمقصود في المعنى. ولا يمكن^(٢٠) إضافتهما^(٢١) جميعاً؛

(١) فلا، تك، وضعها ناسخ (د) بين سطرين ما قبل الفاصلة آخر السطر وما بعدها أول الذي يليه، والفاصلة من وضعي.

(٢) التمرة، ظ.

(٣) أهملت الباء والحاء في، د، تحل، ز.

(٤) وضع مكانها واو في، د، إذ، ظ.

(٥) ليست الواو في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٧) زيد، د، ز، ظ، وهو تصحيف.

(٨) والفرض، ظ.

(٩) الهمزة، د، التمرة، ظ.

(١٠) تمكن، ز.

(١١) إذ، د.

(١٢) أهملت التاء الأولى في، د، ثمرة، ظ.

(١٣) زيد، د.

(١٤) الهمزة، د، التمرة، ظ.

(١٥) الهمزة، د، التمرة، ظ.

(١٦) بالزيد، د.

(١٧) تمكن، ز، ظ.

(١٨) إضافته، د.

لما تقدم من امتناع إضافة كل واحد منهما، [فإذا امتنعت إضافة كل واحد منهما^(١)] بما ذكر، كان امتناع إضافتهما جميعاً أجدر. وأما تعذر الإضافة مع بقاء التنوين ونون التثنية والجمع فواضح.

وأما مع بقاء نون الشبيه بالجمع؛ فلأنه لا يستقيم حذف النون مع الإضافة، ولا بقاؤها؛ لأنها لو ثبتت^(٢) [لثبتت^(٣)] [نون^(٤) تشبه^(٥)] [نون^(٦) الجمع المحقق].

ومن المعلوم أن نون الجمع المحقق لا تثبت مع الإضافة، فكذلك المشبه بها، ولو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة نون جمع.

«وينصبه» أي: ينصب التمييز عن المفرد؛ لأن الكلام فيه، وأما تمييز الجملة فسياقي في الفصل بعد هذا ذكره وذكر عامله «مميّزة» على صيغة^(٧) اسم المفعول، وهو مرفوع على أنه فاعل (ينصب)، أي ينصبه المميز «لشبهه» بفتح الشين والباء «بالفعل».

قال المصنف^(٨): نحو: زيد طيّب نفساً، ومسرور قلباً^(٩)، ومنشرح صدرأً باشتعال^(١٠) رأسه شيئاً. وقد جرى رحمه الله [تعالى] [في ذلك^(١١)] على وتيرة

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د. (٢) تثبت، د.

(٣) نون نون، . ظ.

(٤) شبه، د.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٦) المخفف، د، تصحيف.

(٧) صفة، د، ز، ظ، وتصحيفه بين.

(٨) لم يقل ذلك في شرح التسهيل ١٣١: أ، حيث تكلم على هذه الجملة.

(٩) قلنا، ظ.

(١٠) واشتعال، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

٣٧٥ واحدة في ادعاء أن مثل هذا / منتصب عن تمام الاسم، وليس كذلك كما يأتي تحقيقه^(١).

«أو شبهه» بكسر الشين وسكون الباء، والضمير عائد على الفعل، يعني أن العامل المميز: إما^(٢) لكونه شبيهاً [بالفعل، أو لكونه شبيهاً^(٣)] بمشبه الفعل، وذلك كالمقادير نحو: عشرون درهماً، ورطل زيتاً، وقفيز برّاً، فهذه وإن كانت أسماء جامدة إلا أنها أعملت؛ لأنها أشبهت ما يشبه الفعل، وهو اسم الفاعل، لطلبها اسماً بعد تمامها، والأولى أن تُسلك^(٤) طريقة غير هذه، فيقال: أن الاسم إذا تم بأحد الأشياء^(٥) المذكورة شابه الفعل إذا تم بالفاعل، فيشابه^(٦) التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء [التي^(٧)] تم بها^(٨) الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي يتم به الكلام؛ لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب^(٩) الفعل، ألا ترى أن لام^(١٠) التعريف - وإن كان الاسم يتم بها، ولا يضاف معها - لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود^(١١) خلاً. هكذا قرره^(١٢) الرضي^(١٣)، وهو حسن، ثم قال^(١٤):

(١) تحقيقه، ز.

(٢) العامل اما المميز، د.

(٣) انه يسلك، د.

(٤) هذه الأشياء، د.

(٥) فشابه، د.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٧) لها، د.

(٨) عقب، ظ.

(٩) حرف، د.

(١٠) الرقود، ز، ظ.

(١١) قيده، ز، ظ.

(١٢) في شرح الكافية ١: ٢١٨ - ٢١٩.

(١٣) في شرح الكافية ١: ٢١٨.

وقد يكون الاسم في نفسه تاماً لا بشيء آخر^(١)، وذلك في شيئين:
أحدهما - الضمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم، كمواضع التعجب^(٢) نحو: ياله رجلاً^(٣)، ويالها^(٤) قصة، (يا لك
ليلاً^(٥)).

و(ويلمها^(٦) خطة^(٧))، وما أحسنها مقلة،

(١) بعدها في الرضي: (أعني لا يجوز إضافته فينتصب عنه التمييز وذلك).

(٢) المتعجب، د.

(٣) رجلان، د.

(٤) وياله، د.

(٥) جاء هذا المثال في بيت للمتنبي، وهو:

فيا لك ليلاً على أعكشٍ أحم البلاد خفي الصوى
من قصيدة ذكر فيها خروجه من مصر، وما لقي في طريقه، وهجا كافوراً. مطلعها:
ألا كل ماشية الخيزلى فدا كل ماشية الهيدبي
وكل نجاة بُجاوية خوف، وما بي حسن المشى
وقبل المثال:

ومسى الجميعي دندأوها وغادى الأضارع ثم الدنا
وبعده:

وردنا الرهيمة في جوزه وياقيه أكثر مما مضى
الخيزلى: مشية فيها تكسر، يوصف بها النساء. الهيدبي: مشية فيها جد وسرعة يوصف بها
الخيّل. النجاة: الناقة السريعة. خوف: لينة اليدين. في سيرها. بجاوية: منسوبة إلى
بجاوة: أرض بالنوبة، أو قبيلة بربرية. المشى: جمع مشية. الجميعي، الأضارع، الدنا:
أساء مواضع. الدنداء: سير سريع أرفع من الخبب. أعكش: موضع قرب الكوفة. أحم:
شديد السواد. الصوى: علامات الطريق. الرهيمة: موضع قرب الكوفة. جوزه: وسطه.
المتنبي ١: ١٦٠ - ١٦٨، الرضي ١: ٢١٨.

(٦) وويلها، د.

(٧) حطة، د، والكلمة قطعة من بيت للمتنبي، وهو:

ويلمها خطة ويلم قابلها مثلها خلق المهريه القود
من قصيدة هجا فيها كافوراً، ومطلعها:

عيد نأة حال عدت يا عيد بها مضى أم بأمر فيك تجديد؟ =

ولله دره فارساً^(١)، وويحه رجلاً لقيته، [وكذا (ويله)^(٢)] وكذا نعم رجلاً، وبئس عبداً، و﴿سَاءَ مَثَلًا﴾^(٣)، ومن هذا الباب الذي فيه التفخم: ربه^(٤) رجلاً، [لقيته؛ إذ هو جواب في التقدير لمن قال: ما لقيت رجلاً^(٥)]، فكأنه قيل^(٦): لقيت رجلاً أي^(٧) رجل، [رداً عليه^(٨)]، ولا ريب في أن التمييز في (نعم) وما بعده عن المفرد، وهو الضمير، [وأما فيما قبله - أعني من (ويله) إلى (ياله)^(٩)] - فننظر^(١٠)، فإن كان الضمير^(١١) فيها - [لكونه^(١٢)] فيها لا يعرف المقصود منه، فالتمييز عن المفرد

= وقبل المثال:

إن امرأة أمة حبلى تدبره لمستضام سخين العين مفؤود
وبعده:

وعندها لذ طعم الموت شاربه إن المنية عند الذل قنديد
القود: الطول، جمع أقود أو قوداء. قنديد: غسل قصب السكر. المتنبي ٢: ١٣٩ - ١٤٨،
الرضي ١: ٢١٨.

- (١) في الرضي: (ولله دره رجلاً جاءني).
- (٢) عن الرضي وليست في أصول التحقيق.
- (٣) ﴿... الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِآيَاتِنَا كَاذِبِينَ﴾ ١٧٧ الأعراف ٧.
- (٤) نحوربه، د.
- (٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
- (٦) قال، ز.
- (٧) وأي، الرضي.
- (٨) زيادة عن الرضي.
- (٩) أعني من قوله: (وويله) إلى قوله: (بأنه رجلاً)، د. وهذا واضح الزيادة والتصحيح وما أثبتته موافق لما عند الرضي، وقوله: (من (ويله) يعني به (وكذا ويله)، وقوله: (إلى ياله) يعني المثال الأول (ياله رجلاً)، فالابتداء باللاحق، والانهاء بالسابق.
- (١٠) فينظر، الرضي.
- (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
- (١٢) منها، د.
- (١٣) ليست في الرضي.

أيضاً، كقوله^(١) عليه السلام^(٢) في نهج البلاغة^(٣): (ياله مرأماً^(٤) ما أبعد^(٥))،
وقول امرئ القيس:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل^(٦) مغار القتل^(٧) شدت [بيذيل^(٨)]
وقول ذي الرمة^(٩):

ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقرب^(١٠)

(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (٢) كرم الله وجهه، رضي.

(٣) ٢: ٣٤-٤١. (٤) من اماء، ز، ظ.

(٥) وزوراً ما أغفله وخطراً ما أفظمه. قاله رضي الله عنه وقد قرأ سورة (الهمك التكاثر).

(٦) تكل، ز، ظ. (٧) القتل، ز.

(٨) ليست في، د، والبيت من معلقته المشهورة ذات المطلع:

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل
وقبل الشاهد:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له: لما تغطي بجوزه وأردف أعجازاً وناء بكلكل
ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل
وبعده:

كان الثريا علقت في مصامها بأمراس كتان إلى صم جندل
مغار القتل: شديدة، اسم مفعول، يقال: أغرت الحبل، أحكمت قتله. يذبل: اسم
جبل. مصامها: مقامها. أمراس: حبال، واحده مرس ومرسة. سدوله: ستوره. تغطي:
امتد. جوزه: وسطه، ويروى: بصلبه. ناء: نهض. كلكل: صدر، وفي البيت تقديم
وتأخير، فالأصل: ناء بكلكل وأردف أعجازاً.

امرؤ القيس ٧-٢٦، النحاس ٩٧-٢٠٤، السبع ١٥-١١٢، القرشي ١٢٥-١٧٧،
الرضي ١: ٢١٨، ٢: ٣١٥، المغني ١: ٢٣٦، المقاصد ٤: ٢٦٩-٢٧٠، الأشموني
٢: ٢١٧، السيوطي ٢: ٥٧٤-٥٧٥، الهمع ٢: ٣٢، الخزانة ١: ٥٥٩-٥٦٠، ٤:
١٠٨، الدرر ٢: ٣١.

(٩) وقول الآخر، د.

(١٠) من قصيدة مطلعها:

ما بال عينك منها الماء ينكسب!! كأنه من كلى مفريّة سرب =

وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى ^(١) سابق معين، كقولك: جاءني زيد، فياله رجلاً، وويلمه ^(٣) [فارساً^(٤)]، و [يا^(٤)] ويحه رجلاً، ولقيت زيدا، فلله دره رجلاً، أو بالخطاب لشخص معين، نحو: قلت لزيد: يالك من شجاع، والله درك من رجل، ونحو ذلك، فليس التمييز عن المفرد؛ لأنه لا إبهام إذن في الضمير، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة، كما يكون كذلك ^(٥) إذا كان المضاف إليه فيها ظاهراً، نحو: يا لزيد رجلاً، وكقول الشاعر^(٦):

وقبل الشاهد:

حتى إذا الهيق شام أفرحه وهن لا مؤيس نأيا ولا كشب
يرقد في ظل عرّاص ويطرده خفيف نافجة عشونها حصب
تبري له صعلة خرجاء خاضعة فالخرق دون بنات البيض منتهب
كأنها دلو بثر جد مانحها حتى إذا ما رآها خانها الكرب
وبعده:

لا يذخران من الإيغال باقية حتى تكاد تفري عنها الأهب
كلى، جمع كلية: رقعة في أصل عروة المزاودة. مفرية: مقطوعة على وجه الإصلاح. سرب:
سائل. الهيق: ذكر النعام. شام: نظر. نأيا: بعدا. كشب: قرب. يرقد: يعدو مسرعاً.
عراص: غيم كثير الرعد والبرد. حفيفها: صوتها. نافجة: ريح شديدة تأتي بمطر عظيم.
عشونها: أوائلها. حصب: فيها حصى لشدتها. تبري: تعرض، صعلة: نعمة صغيرة
الرأس. خرجاء: فيها سواد وبياض. الخرق: الأرض الواسعة. بنات البيض: الأفراخ.
منتهب: يابس. جد: اجتهد. الماتح: المستقي. الكرب: العقد الذي فوق عراقي الدلو،
وعراقيها: العيدان التي فيها، شبه النعامة المذكورة في سرعتها بالدلو التي انقطع كرمها فهوت.
ويلمها: الضمير عائذ على التمييز، وهو (روحة)، وهذا مغتفر. مرتجج: يردد. لا يذخران:
لا يبقيان. الإيغال: شدة العدو. تفري: تتشقق. الأهب، جمع إهاب: الجلد. صور شدة
عدو الهيق والصعلة وبالغ في ذلك.

ذو الرمة ١ - ٣٥، القالي ٢: ٢٤٣، ٢٤٤، الرضي ١: ٢١٨، ٢: ٣١٥، الخزائن ١: ٥٦٠ - ٥٦٣.

- (١) أي، د. (٢) جاء، د.
(٣) وويله، د. (٤) ليست في، د.
(٥) ذلك، د، ز، ط، والتصحيح عن الرضي.
(٦) علقمة الفحل بن عبدة، أو ابنه خالد، أو حفيده عبد الرحمن بن علي، أو بعض الأسديين،
أو حميد بن سجار الضبي، والصحيح الأول.

ويلم أيام الشباب معيشة مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندي^(١)
ولله در زيد رجلاً، قال^(٢):

لله در أنو^(٣) شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون^(٤) والسفل^(٥)
وويل زيد رجلاً، ومثله قولهم: قال الله عز من قائل، ولقيت زيدا قاتله الله
شاعراً أو من شاعر، التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كما^(٦) في قولهم: كفى
زيد رجلاً، وحسبك به ناصراً، [وحسبك^(٧)] بزيد شجاعاً، أعني أن التمييز
عن النسبة، والتمييز [عن النسبة^(٨)] نفس المنسوب إليه، لا متعلقه، فمعنى
(لله در زيد رجلاً): لله در رجل هو زيد،

و: ويلم أيام الشباب معيشة

ويلم^(٩) معيشة هي^(١٠) أيام الشباب، كما أن معنى (كفى زيد رجلاً): كفى

(١) الأول من أبيات، وبعده:

وقد يعقل القل الفتى دون همّه وقد كان - لولا القل - طلاع أنجد

يروى: (.....) لذات الشباب..... (وقد يقصر).

الكثر: المال الكثير. الندي: الكريم. يعقل: يمنع. القل: المال القليل. أنجد، جمع نجد:
ما علا من الأرض، والمعنى على التجوز، أي أنه يسمو إلى المعالي.

علقة ١٣٧ - ١٤٠، الحماسة ٣: ١٨٦، البيان ٣: ٣٤٠، سمط اللآلي ٤٢٩، الرضي ١:
٢١٩، الخزانة ١: ٥٦٣ - ٥٦٤.

(٢) مجهول.

(٣) أبو، ز، ظ.

(٤) يالدون، د.

(٥) والفعل، د، ولم أقف له على مزيد. أنو شروان: أحد ملوك الفرس، وفي أيامه ولد رسول الله
ﷺ فاهتز إيوانه لمولده، كان: زائدة. الدون: الشريف والوضيع، من الأضداد، والمناسب
هنا الأول. السفلى - بكسر السين وفتح الفاء جمع سفلة: غوغاء الناس.

الرضي ١: ٢١٩، الخزانة ١: ٥٦٦.

(٦) هذا خبر المبتدأ، وهو (التمييز).

(٧) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(٨) ليست في الرضي.

(٩) وويلم، د، أي ويلم، الرضي.

(١٠) في، د.

رجل^(١) هو زيد، وأما قولهم: طاب زيد علماً وداراً، فالتمييز فيه متعلق^(٢) المنسوب إليه لا نفسه، لأن المعنى: طاب علم زيد ودار زيد، وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة.

وثانيهما: اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾^(٣) فيمن قال إنه تمييز لا حال وكذا [قولك]^(٤): حبذا زيد رجلاً [والعامل في التمييز في^(٥) القسمين هو الضمير واسم الإشارة لتمامهما^(٦) ومشابهتهما للفعل التام بفاعله، فلا تظنن^(٧) أن الناصب^(٨) [للتمييز^(٩)] [في (نعم رجلاً)، و(بئس رجلاً)، و﴿سَاءَ مَثَلًا﴾^(١٠)] و(حبذا رجلاً) - هو الفعل، بل^(١١) [هو^(١٢)] [الضمير، كما في (ربه رجلاً)^(١٣)] هذا كلامه بحروفه.

قلت: وفيه أشياء منها أن دعواه كون المميز - في الصورتين اللتين: ذكرهما، وهما / الضمير واسم الإشارة - تاماً بنفسه لا بشيء من الأشياء المذكورة، مع تسليمه أن مثل: (خمسة عشر) و(كم) تام^(١٤) بتنوين مقدر، كما صرح به^(١٥) قبل هذا الفصل الذي حكيناه عنه، مشكلة^(١٦)؛ لأنه لا فرق إذ تقدير التنوين مع

٣٧٦

(٢) متعلقاً، د.

(١) رجلاً، د.

(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونُ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ... يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَهُدًى بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ ٢٦ البقرة ٢، وانظر الآية ٣١ المدثر ٧٤.

(٤) ليست في أصول التحقيق، والتصحيح عن الرضي.

(٦) بتمامهما، ز، ظ.

(٥) من، ز، ظ.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(٧) ولا تظن، ز، ولا يفس، ظ.

(٩) من الآية ١٧٧ الأعراف ٧.

(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١١) سقطت من، د، ظ.

(١٢) قام، د.

(١٣) في شرح الكافية ١: ٢١٨.

(١٤) خبر قوله: أن دعواه.

الضمير واسم الإشارة ممكن بعين ما أمكن به في (خسة عشر) و(كم)، لأن الكل مبني.

ومنها أن كلامه - في نحو: ويحه رجلاً - موافق لكلام المصنف من وجه ومخالف له من وجه:

أما موافقته له فمن حيث أنه في الجملة جعله تمييزاً^(١) مفرد. وأما مخالفته فمن حيث التفصيل بين عود الضمير [على مبهم]^(٢) فيكون التمييز - حينئذٍ - عن مفرد، وعوده على سابق معين فيكون من تمييز النسبة.

ومنها أنه حكم بأن التمييز في باب (نعم وبئس) عن مفرد، وأن العامل هو الضمير الذي وقع التمييز عنه، ولا يخفى أنه يصح [لك]^(٣) أن تقول: زيد نعم رجلاً، فيكون الضمير قد عاد إلى سابق معين، فيلزم أن يكون التمييز عن نسبة، وقد حكم بأن تمييز (نعم) عن مفرد، وهو تناقض.

وكذا لو قلت: نعم الرجل^(٤) زيد، على أن تجعل المخصوص مبتدأ على أحد القولين المعروفين فيه^(٥)، وهو مقدم نية، فيعود الضمير على سابق معين، فيلزم ما سبق، اللهم إلا أن يلتزم التفصيل في تمييز (نعم) بين أن يعود الضمير^(٦) على سابق معين كما في المثالين اللذين أوردناهما، فيكون - إذ ذاك - من تمييز النسبة، وبين أن لا يكون^(٧) كذلك فيكون عن مفرد، أو نقول^(٨): ضمير (نعم) لا يعود

(١) تمييزاً، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٣) رجلاً، ز.

(٤) وخبر المبتدأ في هذا الوجه الجملة السابقة على التقديم والتأخير، وثاني الوجهين جعل المخصوص بدلاً من الفاعل، ويجوز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وبالعكس، أي: زيد المدح، أو: المدح زيد.

(٥) المضمّر، ز، ظ.

(٦) تكون، ز.

(٧) تقول، ز.

إلى (زيد) تقدم أو تأخر، وإنما يعود على مبهم [عام^(١)]، ويكون الرابط بين المبتدأ والخبر العموم كما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب (نعم وبش).

ومنها أنه بنى كلامه في التمييز عن اسم الإشارة على قول بعض [النحاة^(٢)]، وهو رأي مرجوح، وبيان مرجوحيته أن اسم الإشارة لا ينفك - باعتبار الوضع - عن أن يشار به إلى معلوم الذات عن قرينة لازمة، بها يتبين^(٣): لفظية^(٤) نحو: جاء هذا الرجل، أو حالية^(٥) كما إذا قلت: (هذا)، ولم يكن ثم ما يصلح للإشارة إليه إلا ذلك المفرد^(٦)، وإنما سمي مبهماً من حيث أن مسماه لا يفهم منه، فتوهم أنه في الإبهام كـ (عشرين)، وليس كذلك؛ لأن (عشرين) لا ينفك عن الإبهام باعتبار الوضع، وإبهام (هذا) للذهول عن القرينة المبينة، وما جاء من المضمّر^(٧) المبهم الذات مفسر بتمييزه، نحو: ربه رجلاً. كذا قيل، وفيه بحث.

«ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام» فاعل (يجره) ضمير يعود إلى المميز بفتح الياء، ومفعوله المضمّر عائد إلى التمييز، يعني أن^(٨) جر التمييز بالإضافة إن حذف ذلك الأمر الذي كان به تمام ذي التمييز، لكن لما كان هذا الكلام مجملاً^(٩) لا يدري منه هل يجوز حذف كل شيء يكون به التمام، أو يجوز في بعض دون بعض؟ أردف ذلك ببيان^(١٠) ما يجوز حذفه وما لا يجوز [حذفه^(١١)]،

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(١) ليست في، ظ.

(٣) بين، د.

(٤) لفظية، د.

(٥) حالية، د.

(٦) الفرد، ز.

(٧) الضمير، ظ.

(٨) إذ، د.

(٩) أهملت الجيم في، د.

(١٠) بينان، ظ.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في، د.

فقال: «ولا يحذف» أي: ما به التهام «إلا» وقت «أن يكون» ذلك الذي به التهام «تنويناً ظاهراً». نحو^(١): عندي رطل زيتاً، فتقول^(٢) فيه: رطل زيت «في غير (ممتلىء ماء) مما فيه تنوين ظاهر وهو مقدر الإضافة إلى غير التمييز، نحو: الكوز^(٣) ممتلىء ماء، والبيت ممتلىء برأ، فإن تقديره ممتلىء الأقطار، أو ممتلىء النواحي، فلما كان المميز في نحو ذلك مضافاً إلى غير التمييز تقديراً امتنع أن يضاف [إلى التمييز، كما لا يضاف^(٤)] إليه المضاف^(٥) صريحاً. هذا كلام المصنف في شرحه^(٦)، ونقله الشارح^(٧) وأقره.

قلت: لا نسلم أن الإضافة المقدرة كالصریحة، بدليل ثبوت التنوين مع الأولى دون الثانية، ولو انتهض تقدير الإضافة في جعل ما هو مضاف في التقدير إلى غير التمييز مضافاً إلى التمييز لانتهض^(٨) مانعاً من تنوين هذا الاسم^(٩) المقدّر الإضافة، [وليس^(١٠)] كذلك^(١١). «ونحوه» أي نحو: (ممتلىء ماء) وذلك مثل: متفقّىء شحماً.

ولم [يكن^(١٢)] بالمصنف حاجة إلى إخراج هذين المثالين ونحوهما؛ لأن التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد^(١٣)، لكنه جرى على أسلوب واحد في جعل ذلك

(١) فنحوي، د.

(٢) أهملت الفاء في، ز، وسقطت من، د.

(٣) الكور، ظ. (٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) المضاف إليه، د.

(٦) على التسهيل ١٣١: أ.

(٧) ابن قاسم.

(٨) لا ينهض، د، لا تنهض، ز، لا ينتهض، ظ، وهذا كله غير موثم لمجرى الكلام.

(٩) للاسم، ظ.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) لذلك، ز، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) من مفرد، ز، ظ.

ونحوه في بعض^(١) الأمثلة، الآتية من قبيل التمييز عن المفرد «أو» تنويناً «مقدراً» في غير (ملآن ماء) «لكونه ممنوع الصرف؛ إذ هو صفة من باب (فعلان فعلى)، والتمييز في [نحو^(٢)] هذا [عند غيره^(٣)] عن النسبة لا عن المفرد. «وأحد عشر درهما» لأنه مبني لأجل التركيب، والتمييز في هذا عن المفرد / باتفاق. ٣٧٧ «وأنا أكثر مالاً» وهذا أيضاً عند غيره من التمييز عن النسبة لا عن المفرد، ويقع^(٤) هذا المثال في بعض النسخ بحذف (أنا)، وليس: بجيد؛ لأن (أكثر مالاً) لا يتعين للنصب دائماً؛ إذ يقال: مال زيد أكثر مال، فيكون الجر واجباً، فلا [بد^(٥)] من تقديم اسم يدل على أن (أكثر) محمول على ذات غير المال، لمتنعه^(٦) إضافته^(٧) إلى المال.

«ونحوهن»^(٨) من الأمثلة، فنحو ملآن^(٩) [ماء^(١٠)]: هذه الجرة ملأى ماءً، ونحو أحد عشر: بقية^(١١) أخواته، ونحو أنا أكثر مالاً: لا يحصى كثرة^(١٢)، فالتنوين في ذلك كله مقدر منع من ظهوره: إما البناء^(١٣) أو منع الصرف^(١٤)، وعند الإضافة يقدر حذف التنوين المقدر، لكن الإضافة تمتنع فيما كان من قبيل شيء من الأمثلة الثلاثة، أما نحو: ملآن ماءً فللعلة التي أبدأها في (ممتلىء ماءً)، وقد عرفت ما يرد على ذلك.

(١) من بعض، د. (٢) سقطت من، ز، ظ. (٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٤) وتقع، ز. (٥) ليست في، ظ. (٦) ليمتنع، ز، ظ.

(٧) إضافة، د.

(٨) هذه الفقرة لم يضع فوقها ناسخ (ز) الشرطة الحمراء، وهي العلامة المميزة للمتن عنده، ويبدو في نسخه (ظ) أنها كتبت بمداد الشرح (الأسود)، وهو يكتب المتن بمداد أحمر.

(٩) ملا ان، د، ملآن، ظ.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) وبقية، د.

(١٢) كثيرة، د.

(١٣) في (أحد عشر).

(١٤) في (ملآن) و (أكثر).

وأما نحو^(١): أحد عشر فلأن العدد المركب لما طال بالتركيب امتنعت إضافته لتمييزه، لئلا يجعل ثلاثة أشياء كشيء واحد.

فإن قيل: فإنه يضاف إلى مستحقه اتفاقاً، تقول: هذه أحد عشر. قلت^(٢): العدد يلزمه ذكر التمييز لفظاً أو معنى، ويقل معه أن يذكر المستحق له، ولا^(٣) يلزم من اجتناب ثقل كثير الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع.

وقال الرضي^(٤): إنما تركوا الجر في نحو: أحد عشر درهماً؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظاً، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه - والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز - لكان جعلاً لثلاثة أسماء^(٥) كاسم واحد لفظاً ومعنى. وأما نحو: (ثلاثة عشر) فمخالفة المضاف إليه معنى المضاف سهلت الإضافة.

وقال الشيخ أبو حيان: عندي أن نحو: أحد عشر، ونحو ملآن^(٦) لا تنوين فيهما؛ لأن الأول مبني والثاني غير منصرف. قلت: ويظهر لي أنه كلام متجه، فإن التنوين منحصر في أنواع، ولا شيء منها يصلح تقديره فيما ذكر:

أما تنوين التمكين فلا يمكن اعتباره في مبني ولا ممنوع الصرف، للمنافاة الظاهرة بينهما وبينه؛ لأنه^(٧) الدال على أمكنية (الاسم؛ لكونه لم يشبه^(٨)) الحرف

(٢) قلنا، د.

(١) في نحو، د، ز.

(٣) فلا، د.

(٤) في شرح الكافية ١: ٢١٧ - ٢١٨.

(٥) أشياء، د.

(٦) ملا إن، د، ملان، ظ.

(٧) لان، ز.

(٨) ما بين الهالين مكرر في، د.

فبينى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ، فكيف يقدر في المبني وغير المنصرف مع ذلك !!

وأما تنوين التنكير فإنها يدخل في بعض المبنيات فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فلا تعلق لغير المنصرف [به^(١)] لأنه معرب ، ولا مدخل له في (أحد عشر) ونحوه من المبنيات المركبة ؛ لأن التنوين^(٢) لم يقدر فيها لإفادة هذا الغرض الذي وضع لأجله .

وأما^(٣) بقية أنواع التنوين فبطلان اعتبارها في هذين^(٤) الشئيين - أعني مركب العدد وغير المنصرف - أمر واضح .

فإن قلت : لعلمهم أرادوا بكون الاسم مقدر التنوين أنه في محل اسم منون ، كما يقال المبني في موضع رفع ونصب وجر ، فيحكم بذلك لمحله ، وكذا^(٥) يقال في التنوين ، فيقدر تنوين التمكين ، ولا منافاة ؛ لأنه إنما قدر باعتبار الاسم الذي وقع المبني أو غير المنصرف في محله .

قلت : يمنع من اعتبار ذلك ظاهر قوله^(٦) : (التنوين يقدر في كذا) فجعل نحو : (أحد عشر) ظرفاً للتقدير ، وهذا لا يكون باعتبار المحل ، ألا ترى أنك لا تقول : الإعراب يقدر^(٧) في الاسم المبني ؟ . وكيف وأنت تسلب عنه الإعراب لفظاً وتقديراً !! نعم يقال : هو في محل رفع مثلاً بمعنى أنه في محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معرباً بالرفع ، وهكذا .

(١) ليست في ، د .

(٢) أهملت التاء في ، د .

(٣) ولا ، ظ .

(٤) على هذين ، د .

(٥) كذا ، د .

(٦) هذا معنى قول المصنف في المتن ، ولم يسبق هذا القول بالنص عن أحد ما .

(٧) مقدر ، ز ، ظ .

وأما نحو: (ملآن^(١)) فقلوه^(٢): (يقدر فيه التثنية) ينافي اعتبار المحل كما ينافي ذلك في قولنا: الاسم المقصور يقدر فيه الإعراب.

«أو يكون» ما به التمام «نون ثنية» نحو: رطلا زيت، ومنوا^(٣) سمن^(٤). «أو» نون^(٥) «جمع تصحيح» مثل: حسنو^(٦) وجوه، وهذا [على^(٧)] ما درج عليه من أن مثل هذا منتصب عن تمام الاسم، ولم يذكر نون شبه الجمع، فعلم أن نونه لا تحذف؛ إذ لا يضاف إلى مميزه، فلا يقال: عشر ودرهم^(٨). على أنه قد جاء قليلاً، وقاس عليه [بعض^(٩)] - النحويين، فأجاز ذلك في بقية العقود.

«أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه» يعني: أو يكون مابه التمام اسماً أضيف إليه المميز بشرط، وهو صلاحيته للحذف وقيام التمييز مقامه نحو: زيد أفضل رجلاً، فإنه يصح: زيد أفضل رجل، بخلاف [نحو^(٩)] لله دره فارساً، و﴿مِلْ^(١٠) أَلْأَرْضِ ذَهَبًا^(١١)﴾، فإنه لا يجوز أن يقال: لله در فارس، ولا / مل^(١٢) ذهب؛ لأن الأول يصير تعجباً من فارس^(١٣) ما^(١٤)، ولا يجوز التعجب من المجهول؛ ولهذا يمتنع: ما أحسن رجلاً، وأما الثاني فلأنه يجهل المملوء^(١٥) [١٦]،

(١) هذا معنى قول المصنف في المتن، ولم يسبق هذا القول بالنص عن أحد ما.

(٢) ملآن، د، ملان، ظ. (٣) ومنوا، د. (٤) سمن، ز، ظ.

(٥) أدرجت هذه الكلمة في المتن في نسختي (ز، ظ).

(٦) حسنوا، د، ز، ظ، والصواب ما صنعت.

(٧) ليست في، د. (٨) عشرة درهم، د.

(٩) ليس في، د.

(١٠) ملا، ز، ظ.

(١١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُمْسَكَ مِنْ أَحَدِهِمْ... وَلَوْ أَقْنَدْتَنِي بِهِ...﴾ ٩١ آل عمران (٣).

(١٢) ملوء، د، ملا، ز، ظ.

(١٣) فاس، د.

(١٤) تا، ز، ظ.

(١٥) المملوء، ز، ظ، ولا معنى للزيادة.

فلا يحصل المقصود من الكلام. «في غير ممتلئين أو ممتلئين غضباً» يعني أن نون التثنية والجمع المصحح تحذف في غير هاتين الصورتين لعين ما سبق من العلة في امتناع إضافة (ممتلىء ماء)، و (ملآن^(١) [ماء^(٢)]) فهذا استثناء مما تقدم فلا وجه لتأخيره عن مسألة الإضافة، ثم كان^(٣) حقه أن يعطف بالواو، فيقول: في غير ممتلئين [وممتلئين^(٤)]. وهذا أيضاً^(٥) من التمييز عن المفرد لا عن النسبة كما نبهت^(٦) عليه مرات.

«وتجب إضافة مفهوم المقدار» أي اللفظ الذي يكون مفهماً للمقدار، «إن كان في^(٧) الثاني معنى اللام»، كقولك^(٨): رطل زيت، حيث تريد بالرطل^(٩) الآلة نفسها لا شيئاً مقدراً^(١٠) بها، فإن الإضافة فيه - حينئذٍ - على معنى اللام كما في: ثوب رجل، فيمتنع النصب على التمييز؛ لفقد ما يقومه، وهو كونه على معنى^(١١) (من). «وكذا إضافة بعض [ما^(١٢)] لم تغير^(١٣)» أي: لم تتغير^(١٤)، فتأوّه مفتوحة على أنه مضارع (تغيرت^(١٥)) وحذفت إحدى التاءين على الخلاف في

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(١) وملا ان، د.

(٣) ان كان، د.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) زاد هنا في (د): (عنده).

(٦) نبهنا، د.

(٧) معنى في، د.

(٨) كقوله، د.

(٩) ما لرطل، ظ.

(١٠) بقدر، د.

(١١) أهملت النون في، ز.

(١٢) من، د، وهي ساقطة من، ز، ظ، وقد جاءت في جميع النسخ حين أعاد هذه العبارة في ص ٣١٤؛ لذلك صححت.

(١٣) شكلت في (م) بضم التاء، ويبطله قوله في ص ٣١٣: (فإن تغيرت...).

(١٤) يتغير، د.

(١٥) تقترن، د.

مثله ؛ لما سذكروه . «تسميته بالتبعيض» و [ذلك^(١)] نحو^(٢) : حب رمان ،
وغصن ريحان ، وجوز قطن ، وخصوص^(٣) مقل ، وسعف نخل ، فإن هذا لم يتجدد
له اسم بالتبعيض ، أي : حين انفصاله عن المجموع ، فإن حب الرمان^(٤) كان
سمي بذلك مع اتصاله بمجموع^(٥) الرمانة ، وذلك الاسم باق له بعد
الانفصال ، وكذلك بقية الأمثلة ، فمثل هذا تجب^(٦) فيه الإضافة وإن كان على
معنى (من) ، وما ذاك إلا لأنها^(٧) (من) التبعية ، و(من) التي في باب التمييز
هي التي لبيان الجنس فانتفى [إذن^(٨)] كون الثاني عين الأول فلا يكون تفسيراً
له ، وانظر لأي^(٩) شيء لم تقل النحاة - في (خاتم فضة) ونحوه إذا أضفنا^(١٠) -
إن الإضافة على معنى (من) التبعية ، أي هلا جوزوا كونها تبعية وكونها
بيانية كما^(١١) يجوز - في (رطل زيت) - أن تكون^(١٢) إضافة على معنى [من^(١٣)] أو
على معنى السلام بحسب مايراد بـ (رطل) «فإن تغيرت» تسميته «به» أي :
بالتبعيض نحو : خاتم فضة^(١٤) ، وسوار ذهب ، فإنه قبل انفصاله عن المجموع
الذي كان منه لم يتجدد^(١٥) له تسمية ، ولكنه بعد انفصاله على الحالة التي صار
إليها تجدد له اسم ، وهو الخاتم والسوار^(١٦) .

- (٢) أهملت النون في ، ز .
(٤) رمان ، د .
(٦) الحب ، ز ، يجب ، ظ .

- (١) سقطت من ، ز ، ظ .
(٣) وخصوص ، د .
(٥) المجموع ، ز ، ظ .
(٧) أنها ، ز ، ظ .
(٨) ليست في ، د .
(٩) أي ، د .
(١٠) أضيف ، د .
(١١) أي كما ، د .
(١٢) يكون ، ظ .
(١٣) فضة ، د .
(١٤) يتجدد ، د ، يتجدد ، ظ .
(١٥) واليوا ، د .

وقوله: (تغيرت) يرشد إلى ما حملنا عليه المضارع من قوله: (مالم تغير^(١)) أنه^(٢) مضارع (تغيرت). «رجحت الإضافة والجر» نحو: خاتم ذهب «على التثوين والنصب» نحو: خاتم ذهباً. «وكون المنصوب - حينئذٍ - تمييزاً أولى من كونه حالاً وفاقاً لأبي العباس^(٣)» وكان أوجز وأوضح أن يقول: رجح الجر على النصب، وكون النصب على التمييز على كونه حالاً وفاقاً للمبرد.

ثم هذا إطلاق في محل التقييد فإنه نص في الشرح^(٤) على أن نحو: [هذا^(٥)] خاتمك حديدًا تعين^(٦) فيه الحالية؛ لتعرف الاسم وإنما رجح التمييز من جهتين^(٧):

جموده^(٨)، وحق الحال الاشتقاق، وتنكير صاحبه، وحقه - على تقدير^(٩) الحالية - الاختصاص.

واعلم أن [هذا^(١٠)] الكلام فيه إشارة إلى أن ثم من يخالف فيما ذكره من الحكم، ولا شك أن المخالفة متحققة غير أن المخالف - وهو بسيويه ومن تبعه - يمتنعون^(١١) - في حالة النصب - التمييز في مثل ذلك؛ لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهه^(١٢)، ويعينون الحالية للنصب، وهذا المذهب لا يفهم على التعيين من

(١) يغير، ز.

(٢) أنه، د.

(٣) المبرد.

(٤) على التسهيل ١٣١: ب.

(٥) سقطت من، ز، وقدمت على (نحو) في، ظ.

(٦) يتعين، ز، ظ.

(٧) وجهين، د.

(٨) أهملت الجيم في، ز.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) ينفون، ز، ظ.

(١٢) شبهة، د، ز.

عبارته؛ إذ هو محتمل لأن يكون^(١) المخالف يقول^(٢): «النصب متعين للحالية». كما ذكرنا، أو يقول^(٣): «النصب على الحالية أولى منه على التمييز، ولا أعرف أحداً^(٤) ذهب^(٥) إلى هذا، إلا أني رأيت الشيخ جمال الدين^(٦) بن هشام رحمه الله [تعالى^(٧)] ذكر هذا الرأي من قبل نفسه، وذلك أنه قال مانصه:

والذي يظهر لي أن الحالية - حينئذٍ - أرجح منها مع النكرة، لا أنها متعينة؛ إذ لا وجه لذلك، وإنما ضعف التمييز عند من نفاه وهو سيبويه وأتباعه، لأنه ليس بعد^(٨) مقدار ولا شبهه^(٩)، والحال^(١٠) عند من خالفه لجمودها^(١١) ولزومها وتنكير صاحبها، ولكننا قد بينا أن التنكير هنا مغتفر^(١٢)؛ لعدم توهم الصفة، والانتقال والاشتقاق غالبان لا لازمان.

«ويجوز إظهار (من) مع ما ذكر في هذا الفصل» من تمييز المقدار وغيره / ٣٧٩
نحو: قفيز^(١٣) من بر، ورطل من زيت، وشبر من أرض، ولنا مثلها من شاء، وغيرها من إبل، وويحه من رجل، وحسبك من رجل، ولله دره من فارس.
وخرج بقوله: (في هذا الفصل) المذكور في الفصل الآتي، فلا يجوز إظهار

-
- (١) تكون، ز.
 - (٢) لقول، د.
 - (٣) أهملت الياء في، د.
 - (٤) أحد، ز.
 - (٥) أذهب، ز.
 - (٦) جمال الدين، د.
 - (٧) سقطت في، ز، ظ.
 - (٨) بقدر، د، يعد، ز.
 - (٩) شبهة، ز.
 - (١٠) معطوف على التمييز.
 - (١١) بجهودها، د.
 - (١٢) مفتقرا، د.
 - (١٣) قفيزين، د.

(من) في نحو: طاب زيد نفساً، وغرست الأرض شجراً. وقيد هذا الحكم المخصوص بهذا الفصل - وهو جواز إظهار (من) - بقوله: «إن لم يميز عدداً»^(١) فخرج نحو: أحد عشر درهماً. «ولم يكن فاعلاً معني»^(٢). نحو: زيد أكثر مالاً، ونحو: مسرور^(٣) قلباً، كذا مثل المصنف في الشرح^(٤)، وانتقد أبو حيان التمثيل بالأول؛ بأن المنصوب فيه لا يكون فاعلاً؛ لأن أفعال التفضيل لم يوضع [فعل]^(٥) بمعناه، وفيه^(٦) نظر؛ لأن الأفضلية^(٧) منسوبة إليه في الحقيقة^(٨)، وليس المراد تقديره^(٩) بالفعل، وأما المثال الثاني فالمنصوب فيه مفعول في المعنى لا فاعل، وإطلاق الفاعل عليه ليس من رأي المصنف، وإنما هو رأي الزمخشري^(١٠)، وعلى [هذا فكان الأولى: إن لم يكن فاعلاً أو مفعولاً أو عدداً. وإنما تأتى^(١١) له إخراج^(١٢)] ذلك بناء على ما قدمه^(١٣) وجرى عليه من أن ذلك تمييز مفرد، والصواب خلافه.

ويستثنى من فاعل المعنى تمييز (نعم)^(١٤)، وتمييز (حبذا)^(١٥)، قال الشاعر^(١٦):

(١) عدوا، د.

(٢) فاعل المعنى، د، م.

(٣) مرور، د.

(٤) على التسهيل ١٣١: ب، ولم يمثل بالثاني، ومثاله: زيد أكثر مالاً وطيب نفساً بتفجر أرضه عيوناً. وليس في هذا المثال ما هو مفعول به في المعنى.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(٦) أهملت الباء في، ز.

(٧) الأفعلية، ز.

(٨) جرت بالباء في، ز، ظ. (٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) فإنه يرى أن نائب الفاعل من قبيل الفاعل؛ لذلك لم يعقد له باباً في المفصل.

(١١) نأتي، ز.

(١٢) قومه، ز. (١٣) هم، د.

(١٤) أهملت الباء والذال في، د.

(١٥) بحير بن عبد الله بن سلمة الخير القشيري التميمي، أو ابن شعوب: أبو بكر ابن الأسود الليثي، وشعوب أمه. وترجمة بحير في الأمدي ٥٩.

..... فنعم المرء^(١) من رجل تهامي^(٢)
[بكسر التاء، وقيل^(٣): بفتحها. والأصل^(٤) تهامي بتشديد الياء نسبة إلى تهامة
اسم بلد^(٥)] وقال الآخر^(٦):

ياحبذا جبل الريان من جبل^(٧) وحبذا ساكن الريان من كانا^(٨)

(١) المراء، ز، المراء، ظ.

(٢)

تخيره فلم يعدل سواء
من أبيات رثي فيها الشاعر هشام بن المغيرة المخزومي: أحد أشرف قريش، وأحد الثلاثة المعروفين
بـ (أزواد الراكب) الذين لا يتزود من يصحبهم في السفر اعتماداً عليهم. وقبل الشاهد:
فدعني أصطحب يابكر إني رأيت الموت نقب عن هشام
وبعده:

فود بنو المغيرة لو فدوه بألف مقاتل وبألف رامي
ويروى صدر الشاهد:

تعمده ولم يعظم عليه
الاشتقاق ١٠١، ابن يعيش ٧: ١٣٣، المقرب ١: ٦٩، ابن الناظم ١٣٨، المقاصد ٣: ٢٢٧،
٢٢٩، التصريح ١: ٣٢٩، ٢: ٩٦، الأسموني ٢: ١٩٩ - ٢٠٠، ٢: ٣٥، الجمع ٢: ٨٦،
الدرر ٢: ١١٢ - ١١٣.

(٣) وقيد، ز، ظ، وليس صحيحاً؛ لذلك تصرف.

(٤) وللأصل، ز، ظ، وهو تصحيف. (٥) ما بين المعقوفين ليس في، د.

(٦) جرير بن عطية.

(٧) ذهب، د، بلد، ز.

(٨) من قصيدة هجا فيها الأختل. مطلعها:

بان الخليط ولو طووعت مابانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا
وقبل الشاهد:

تخذي بنا نجب دمي مناسمها نقل الحزاي حزاناً فحزاناً
ترمي بأعينها نجداً وقد قطعت بين السلوطح والروحان صواناً
وبعده:

وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الريان أحياناً
جرير ٥٩٣ - ٥٩٨، ابن يعيش ٧: ١٤٠، المقرب ١: ٧٠، السيوطي ٢: ٧١١ - ٧١٤،
الجمع ٢: ٨٨، الدرر ٢: ١١٥.

وإنما لم يذكرهما؛ لأن الكلام في تمييز المفرد، [وهذا من تمييز الجملة على رأيه^(١)].

«فصل»: [في^(١)] الكلام على تمييز الجملة وأحكام تتعلق^(٢) به، والكلام على جواز تقديم التمييز وامتناعه.

«تمييز الجملة منصوب منها بفعل» وقضية كلامه أن تمييز الجملة مقابل لتمييز المفرد، والمصطلح عليه^(٣) بين القوم أن المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة^(٤) الذي هو أعم من تمييز الجملة. وكلامه أيضاً يقتضي أن تمييز الجملة شرطه أن تكون الجملة فعلية، وقد صرح به في الشرح^(٥) وليس كذلك لقولهم: (سرعان^(٦)) ذا إهالة^(٧)

قال^(٨): وإنما أطلق تمييز الجملة على هذا النوع خصوصاً مع أن كل مميّز فضلة عن جملة؛ لأن لكل^(٩) واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسماً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة^(١٠) فأطلق على مميزه مميّز مفرد، وعلى [تمييز^(١١)] هذا النوع مميّز جملة.

(١) ما بين المعقوفين ليس في، د. (٢) يتعلق، ز.

(٣) وعليه، د.

(٤) النسبة النسبة، د.

(٥) على التسهيل ١٣١: ب.

(٦) سرعان، ز.

(٧) سرعان: - يفتح النون وتثنية السين - أصله سرع، فنقلت فتحة العين إلى النون. ذا: اسم إشارة - إهالة: تصبب، وهو مصدر أهلت كذا إذا صببته، وأصل المثل أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء يسيل رغامها من أنفها لشدة هزالها، فسئل عن ذلك، فقال: إنه ودكها، فقيل له ذلك، أي: أسرع تصبباً، وذلك على التهكم. الميداني ١: ٣٤٩.

(٨) المصنف في شرح التسهيل ١٣١: ب.

(٩) كل، د.

(١٠) جملة، ز، ظ.

(١١) ليست في، ظ.

قلت: لا نسلم أن لكل [من^(١)] جزأي الجملة في النوع المذكور قسطاً من الإبهام، وذلك أنك إذا قلت: طاب زيد علماً، لم يكن في (طاب) إبهام أصلاً، وكذا (زيد^(٢)) لا إبهام فيه، وإنما الإبهام^(٣) نشأ من نسبة الطيب إلى أمر متعلق^(٤) بزيد، فتكون تلك النسبة مبهمّة، فاحتيج^(٥) إلى تفسيرها لإبهامها، أو نقول^(٦): الإبهام [إنما هو^(٧)] في متعلق النسبة لا في النسبة؛ لأن قولك: (طاب) مسند في اللفظ إلى زيد، وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق^(٨) بزيد، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها، فإذا قلت: (علماً) فقد رفعت الإبهام عن الذات المقدره، وهو المتعلق. كذا قرر^(٩) ابن الحاجب هذين الوجهين «يقدر غالباً إسناد» أي: إسناد الفعل «إليه» أي: إلى التمييز «مضافاً إلى» الاسم «الأول» الذي هو أحد^(١٠) جزأي الجملة الفعلية، فيقدر^(١١) مثل^(١٢) قولك: (طاب زيد علماً) ب (طاب^(١٣) علم زيد).

قال المصنف^(١٤): والإسناد إليه إما على جهة الفاعلية أو المفعولية ومثل الثاني

(١) ليست في، د.

(٢) أهملت الزاي في، ظ.

(٣) لا إبهام، ز.

(٤) يتعلق، ز، ظ.

(٥) فاحتج، ز.

(٦) تقول، ز.

(٧) قرره، د.

(٨) احدى، ز.

(٩) فيقد، د.

(١٠) مثل مثل، د.

(١١) سقط الجار من، د.

(١٢) كرر الشارح نسبة هذا الكلام إلى المصنف، ومن اللائق نقل شيء من كلامه في شرح التسهيل

١٣١: ب - ١٣٢: أ، ليقف القارئ على حقيقة الأمر، قال: (فالأكثر أن يصلح لإسناد

الفعل إليه مضافاً إلى المفعول فاعلاً كقولك:

طابت نفسي واشتعل شيب رأسي... وقد لا يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافاً إلى المفعول =

بـ (غرس^(١) الأرض شجراً)، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) يقولون: إن أصله شجر الأرض^(٣)، وعيون الأرض. وأنت خير بأن هذا لا يسمى عند النحويين إسناداً، فهذه مخالفة أخرى لاصطلاحهم، اللهم إلا أن يريد أن الفعل يصح بناؤه للمفعول، فيسند - حيثئذ - إليهما، فيقال: فجرت عيون الأرض، وغرس شجرها، وهو قول بعضهم في تأويل كلام الجزولي، ومن هنا يفتح^(٤) لك باب لازالة إشكال^(٥) يرد على المصنف، وذلك أنه جعل مثل: (ما أحسن زيدا خلقاً) غير غالب، ونحو: (وفجّرنا^(٦) الأرض عيوناً) غالباً، فيطلب الفرق.

وجوابه^(٧) أن الأول لا يمكن فيه إسناد الفعل^(٨) للمفعول بخلاف الثاني.

وأشار بقوله: (غالباً) إلى / ماورد من نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٩) ٣٨. وامتلأ الكوز ماءً، وما أحسن زيدا خلقاً.

«فإن صح الإخبار به» أي: بالتمييز «عن» الاسم «الأول» الذي هو جزء الجملة الفعلية، نحو: كرم زيد أباً، فإن الأب صالح لأن يخبر به عن (زيد).

مفعولاً كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ فإن أصله: وفجّرنا عيون الأرض، وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ولا يصلح الإسناد إليه ولا لإيقاعه عليه نحو: امتلأ الكوز ماء (وكفى بالله شهيداً) وما أحسن الحلیم رجلاً).

(١) أهملت الغين في، ظ.

(٢) ﴿... فَأَلْقَى الْمَاءَ عَلَى أَمْرٍ قَدِيرٍ﴾ ١٢ القمر (٥٤).

(٣) الاراك، د.

(٤) تمفتح، د، لكن أهمل النون والتاء الثانية ووضح بعدها سبب مهملة.

(٥) الأشكال، ظ.

(٦) فجّرنا، ز، ظ، والتلاوة بالواو.

(٧) هذا الجواب مفهوم مما نقلناه آنفاً من كلام المصنف.

(٨) فعل، د.

(٩) ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ... يَتَّبِعُونَ وَيَتَّبِعُكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ ٤٣ الرعد

(١٣) ﴿قُلْ... يَتَّبِعُونَ وَيَتَّبِعُكُمْ إِنَّهٗ كَانَ بَصِيرًا﴾ ٩٦ الإسراء ١٧. ووردت مسبوقة

بالواو في آيات: (٧٩، ١٦٦) النساء ٤، (٢٨) الفتح ٤٨، وبالفاء في الآية ٢٩ يونس ١٠.

«فهو له أو للملابسة^(١) [المقدر]^(٢)» أي: فهو للاسم الأول أو للملابسة^(٣)، فيجوز في المثال المذكور أن يكون الأب نفس زيد وأن يكون المراد به أبا زيد، وحينئذٍ فلا يريد بصحة الإخبار به عن الأول أن يكون^(٤) معناه معنى الأول، بحيث يصح حمله عليه؛ إذ قوله: (فهو له أو للملابسة^(٥)) يصد عن ذلك، وإنما يريد: إن صلح في الجملة لأن^(٥) يكون خبراً عنه، سواء كان في الواقع كذلك أو لم يكن لأن قصده أن يحترز من نحو: (كرم زيد داراً)، فإنه لا يتصور أن يكون الثاني هو الأول، بخلاف (كرم زيد أباً)، فإن الأب صالح في الجملة لكونه خبراً عن زيد.

واعلم أنه إذا كان الأب نفس زيد كان من النوع القليل في مميز الجملة، وهو الذي لا يقدر الإسناد إليه. «[وإن دل الثاني على هيئة وعني به الأول]^(٦) جاز^(٧) كونه حالاً» إن أريد بالتمييز عين الأول. «والأجود استعمال (من) معه عند^(٨) قصد التمييز» حرصاً على بيان المعنى المقصود منه بالتنصيص عليه.

«ولم يميز الجملة من مطابقة^(٩) ما قبله [إن^(١٠) اتحدا معنى^(١١)] ماله خبراً»

(١) للملابسة، ز.

(٢) سقطت من، د، ز، ظ.

(٣) للملابسة، د، ز.

(٤) تكون، ز.

(٥) لا، ان، د.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ، وقوله: (وجاز كونه حالاً) وقوله: (إن أريد بالتمييز عين الأول) يدلان على أن هذا ليس في نسخة الشارح، لكني آثرت مع ذلك إثباته لما فيه من الإشارة إلى الدلالة على الهيئة.

(٧) وجاز، د، ز، ظ، ولم تكتب في (د) بمداد المتن (الأحر).

(٨) عبد، ظ.

(٩) مطابقة، ز.

(١٠) إذا، د، ز، ظ.

(١١) ليس في، د.

فتقول: كرم زيد رجلاً، وكرم الزيدان رجلين^(١)، وكرم الزيدون رجلاً، وكذا في المؤنث، فيجعل التمييز مطابقاً لما قبله في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لاتحاده بما قبله في المعنى، وأما [قوله تعالى^(٢)]: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٣)، فإما أن يكون ترك الجمع فيه لفظاً؛ لأن (رفيقاً)^(٤) مما يستعمل للمفرد وغيره بلفظ واحد كالخليل^(٥) والصديق والعدو، فالمراد به هنا الجمع، وإما أن يكون الأصل: وحسن رفيق أولئك رفيقاً، فهو مفرد لفظاً ومعنى كذلك. «وكذا» تجب المطابقة «إن لم يتحددا» معنى نحو: كرم الزيدون آباءً^(٦)، فإنه تجب المطابقة إذا أريد مدح آبائهم، كما تجب إذا أريد مدحهم أنفسهم بأبوتهم لغيرهم. «ولم يلزم إفراد لفظ المميز لإفراد معناه» معطوف على جملة الشرط المتقدمة، يعني: إنما تجب المطابقة عند اجتماع عدم الاتحاد وعدم لزوم إفراد المميز لسبب كون معناه مفرداً، نحو: (كرم الزيدون أباً) إذا كان أبوهم واحداً. «أو كونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه». يعني: ولم يلزم إفراد المميز^(٧) إلا لإفراد معناه، أو لكونه هو [في^(٨)] نفسه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه. والأولى أن يقول: (جنساً)؛ لأن الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه^(٩)، نحو: كثرت أو طابت نوق زيد لبناً، ومثال المصدر: زكا^(١٠) الأتقياء سعياً، وخاب^(١١) الأشقياء رأياً.

(١) رجلاً، د. (٢) وإذا، د.

(٣) ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾. ٦٩ النساء (٤).

(٤) رفيقاً، د. (٥) كالخيط، د.

(٦) في أصول التحقيق: أباً، والصواب ما أثبت.

(٧) التمييز، د.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) مخصوصة، ظ.

(١٠) لم يبق من هذه الكلمة في (د، ز، ظ) إلا الكاف فاتصلت بالكلمة (الأتقياء)، والتصحيح عن (ك).

(١١) وجاب، ظ.

«وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولى» من مطابقتها لما قبله، نحو: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا^(١)﴾، وقرّ الزيدون عيناً، وحسن العمرون وجهاً، فالإفراد في هذا النوع أولى، لأنه أخف، والجمع مفهوم مما^(٢) قبله فأشبهه تمييز (عشرين)، ويجوز: الهندات طبن نفوساً، وقرّ الزيدون عيوناً، وحسن العمرون وجوهاً.

فإن أوقع الأفراد في محذور لزمّت المطابقة، نحو: كرم الزيدون آباء، بمعنى: ما أكرمهم من آباء، فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعاً، ولو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم.

ثم هنا بحث، وهو أنه كيف يمثل للمباين بمثل ذلك، مع أن المباين هو الذي لا يمكن الإخبار به عن الأول. والإخبار هنا متأت!! وإنما الذي كان ينبغي أن يمثل به للزوم المحذوف في المباين، نحو قولك: نظف زيد أثواباً^(٣)؛ لأن الأفراد يوقع^(٤) في توهم إرادة ثوب واحد، وستعرف^(٥) المراد بالمطابقة في هذا المثال ونحوه.

واعلم أن هذا تتميم لقوله: (وكذا إن لم يتحددا . .) فإن كلامه هناك ظاهره - كما حللناه^(٦) - وجوب المطابقة، نحو: حسن الزيدون وجوها، وليس كذلك، بل يجوز: - وهو الأحسن - حسنوا وجهاً^(٧)، لكن تخصيصه المسألة بالجمع معترض، فإن الحكم كذلك في نحو: حسن الزيدان وجهاً، وهو أحسن من قولك: (وجهين).

(١) ﴿وَمَا أَتَوْا آلَ نِسَاءٍ صَدَقْتِهِنَّ نَحْلَةً . . . فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ ٤ النساء (٤).

(٢) بيا، د.

(٣) ثوبا، د.

(٤) موقع، ظ.

(٥) قلبت الواو راء في، ز.

(٦) حكيانه، د.

(٧) وجوها، د، ظ، وما وما أثبتته هو الموافق لمراده.

فإن قلت: المراد الجمع اللغوي لا النحوي.

قلت: هو خلاف المتبادر في عرف المصنفين، فالإبهام حاصل، ثم المسألة ٣٨١ واقعة / في غير جمع لا لغوي ولا عرفي، وذلك أنك إذا قلت: حسن زيد عيناً^(١)، وليت^(٢) هند شفة. كان أولى^(٣) [من^(٤)] أن تقول^(٥): عينين وشفيتين.

والحاصل من هذا الكلام أن الثاني إن كان عين الأول وجبت المطابقة، وإن كان^(٦) غيره وجبت في مسألتين [وامتنعت في مسألتين^(٧)] ورجح تركها في مسألة^(٨):

فواجبتا ترك المطابقة ضابطهما أن يكون معنى التمييز في الواقع واحداً نحو: كرم الزيدون أباً، إذا كان أبوهم واحداً، أو يكون التمييز جنساً لم يقصد اختلاف أنواعه، [نحو^(٩)] الأتقياء جادوا^(١٠)، سعيأ، وحسنوا رعيأ.

وواجبتا المطابقة ضابطهما أن يكون جنساً قصد^(١١) إلى اختلاف أنواعه، نحو: خسر الأشقياء أعمالاً، أو غير جنس وخيف اللبس، نحو: نظف زيد أثواباً^(١٢)، ومعنى هذه المطابقة مطابقة الواقع لا مطابقة^(١٣) الاسم السابق، فإن الاسم السابق^(١٤) واحد.

-
- | | |
|------------------------------|-----------------|
| (١) غنيا، د. | (٢) ولية، د، ز. |
| (٣) الأولى، ظ، وهو خطأ. | (٤) ليست في، ظ. |
| (٥) يقول، د. | |
| (٦) كانت، د. | |
| (٧) ليست في، د. | |
| (٨) مسألتين، د، وليس صحيحاً. | |
| (٩) ليست في، ز. | |
| (١٠) جاوا، د. | |
| (١١) قصداً، ز، ظ. | |
| (١٢) ثوباً، د. | |
| (١٣) مطابقة، د. | |
| (١٤) سابق، د. | |

وراجحة^(١) ترك المطابقة أن لا يخاف^(٢) لبس، نحو: حسن الزيدان،
والزيدون وجهاً.

«ويعرض لمميز الجملة» ولميز المفرد أيضاً وأهمله المصنف^(٣) «تعريفه
لفظاً^(٤)»:

أما في مميز الجملة فكقولهم: أَلِمَ^(٥) زيد رأسه، ووجع بطنه، وغَيْنَ^(٦) رأيه،
وكقول الشاعر^(٧):

علام ملئت الرعبَ والحربَ^(٨) لم تقد^(٩) لظاها ولم تستعمل البيض^(١٠) والسم^(١١)؟
وكقول الآخر^(١٢):

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو^(١٣)

(١) وراجحية، د.

(٢) نحاف، ظ.

(٣) والمصنف أهملهما، د.

(٤) تعريف، د، ز، ظ.

(٥) أَلِمَ، د، ولا يصح؛ إذ لا تميز حيثئذ.

(٦) وغير، د، وغين، ز.

(٧) لم أعرفه.

(٨) والحذب، ز، ظ.

(٩) تقد، د، وألحقت بالعجز في، ز، ظ.

(١٠) البنصر، ظ.

(١١) لم أقف له على سابق ولا لاحق، وهو في: الجمع ١: ٢٤٢، الدرر ١: ٢٠٩.

(١٢) راشد بن شهاب - بالشين المعجمية وبالسین المهمله - ابن عبدة الشكري شاعر جاهلي.

(١٣) رأيتك لما أن عرفت وجوها

من قصيدة خاطب بها قيس بن مسعود الشكري وتهكم ببني شيبان قوم قيس بن خالد
الشيثاني. مطلعها:

من مبلغ فتیان يشكر أنني أرى حقبة تبدي أماكن للصبر؟
وقبل الشاهد:

على أن قيساً قال: قيس بن خالد ليشكر أحلى مالقينا من التمر =

واستشهد ابن هشام على ذلك بقول الآخر^(١):
إلى روح من الشيزي^(٢) ملاء لباب^(٣) البريلبك بالشهاد^(٤)
ولا يصح الاستشهاد به لا على رأي المصنف؛ لأنه من تمييز [المفرد عنده، ولا
على رأي غيره؛ لأنه من تمييز^(٥)] [النسبة^(٦)] فيما يضاهي الجملة لا في الجملة.
وأما في ميمز^(٧) المفرد فكقولهم: الأحد عشر الدرهم، وكم ناقة وفصيلها لك.
«فيقدر تنكيره»: إما بتقدير زيادة [أل^(٨)] فيما هي فيه، أو بتقدير الإضافة
منفصلة فيما هو مضاف، فيكون نحو: ألم^(٩) رأسه بتقدير (رأساً)، ويجري ذلك
في نحو:

..... ملاء لباب البر

أي: لباباً من البر، وفي نحو: كم ناقة [وفصيلها: أي^(٩)] وفصيلاً لها.

وبعده:

رأيت دماء أسهلتها رماحنا شآبيب مثل الأرجوان على النحر
يروى: (..... ياقيس خالد) (..... عرفت جلادنا) (رضيت يابكر.....)
أسهلتها: أسألها. شآبيب، جمع شؤبوب: الدفعة. الأرجوان: صبغ أحمر يشبه به الدم.
المفضليات: ٣١٠-٣١١، شرح التسهيل ١٣٢: أ، ابن مالك ١: ٩٨، ابن الناظم ٣٩،
ابن عقيل ١: ١٥٨-١٥٩، المقاصد ١: ٥٠٢، ٣: ٢٢٥-٢٢٦، التصريح ١: ١٥١،
٣٩٤، الأشموني ١: ١٨٢، الهمع ١: ٨٠، ٢٥٢، شواهد ابن عقيل ٢٧-٢٨، الدرر
٢٠٩، ٥٣: ١.

- (١) أمية بن أبي الصلت.
- (٢) السيري، د. المشتري، ز، الشزى، ظ.
- (٣) ألحقت بالصدر في، ز، ظ.
- (٤) مرّ في ٣٦٠: ٢.
- (٥) ما بين المعقوفين ليس في، د.
- (٦) ليست في، ز.
- (٧) تمييز، ظ.
- (٨) ألم، د، ولا يصح؛ إذ لا تمييز حينئذٍ.
- (٩) ليست في، ظ.

«أَوْ يُؤَوَّلُ نَاصِبُهُ»^(١) بمتعدٍ بنفسه» كما قال المبرد في «سَفَهَ نَفْسَهُ»^(٢) : إن (سفه) بمعنى (ضيع)^(٣) ، وقيل : بمعنى (هلك) ، وقال الزمخشري^(٤) : بمعنى (امتنه)^(٥) . لكنه إذا أول بذلك خرج عن التمييز وبقي مفعولاً به ، فلا ينتظم هذا التأويل مع أول كلامه ، وكذلك التأويلان [بعده]^(٦) ، وإصلاحه^(٧) أن يقال : و [قد]^(٨) يرد بعد الجملة ما يصح جعله تمييزاً باعتبار المعنى ، ويمنع مع ذلك تعريفه فيقدر تنكيره ، أو يؤوَّلُ ناصبه بمتعدٍ بنفسه «أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ»^(٩) محذوف» كما قيل : إن التقدير : ألم في رأسه ، ووجع^(٩) في بطنه ، وغبن^(١٠) في رأيه . «أَوْ يَنْصَبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى التَّمْيِيزِ مُحْكوماً بِتَعْرِيفِهِ» كما وقع في الحديث : (أن امرأة كانت تهراق الدماء^(١١)) فأُسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، ثم نصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به .

(١) ناصبة ، ز .

(٢) «وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ لَا مَنَ سَفَهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَكَمِينٌ الصَّالِحِينَ» ١٣٠ البقرة (٢) .

(٣) ضِع ، د .

(٤) في الكشف ١ : ١٨٩ .

(٥) أهملت التاء في ، د .

(٦) ليست في ، د .

(٧) عطف ب (أو) في ، د .

(٨) أهملت الجيم في ، ظ .

(٩) ووقع ، د .

(١٠) وعير ، د .

(١١) عن سليمان بن يسار عن أم سلمة - رضي الله عنها - وأخرجه بعضهم عن زينب بنت أبي سلمة ، وفي السند الأول عند بعضهم رجل مجهول بين سليمان وأم سلمة ، والحديث في شأن امرأة على عهد رسول الله ﷺ - كانت تهراق الدماء ، فسألت أم سلمة ، فاستفتت لها رسول الله ﷺ .

تهراق : بضم التاء وفتح الهاء - مضارع مبني للمفعول ، ماضيه هراق ، وأصله أراق ، أبدلت همزته هاء ، وحق هذه الهمزة أن تحذف من المضارع ؛ لثلاث يلتقي همزتان متحركتان في أول المضارع المسند إلى ضمير المتكلم ، وطرد هذا الحذف في المسند إلى غيره إجراءً للباب على سنن =

قال المصنف في الشرح^(١): ويجوز أن يكون أراد (تهريق^(٢) الدماء) ببناء الفعل للفاعل، ثم قلب كسرة الراء فتحة^(٣) وقلب الياء ألفاً على لغة طي كقولهم - في (جارية^(٤)) و (ناصية^(٥)) - جارة^(٦) و (ناصة^(٧)). وقال شاعرهم^(٨):
نستوقد^(٩) النبل بالحضيض ونصطا^(١٠) د^(١١) نفوسا بُنت على الكرم^(١٢)
وعليه فيكون^(١٣) (الدماء) مفعولاً به، وهذا التخريج مردود؛ لأن شرط ذلك عند أهل [هذه^(١٤)] اللغة تحرك الياء، وهي^(١٥) [في^(١٦)] (تهريق^(١٧) ساكنة^(١٨)). ولا يكون

واحد، فلما قلبت الهمزة هاءً زال المحذور فثبتت وحركت بحركة الهمزة، وهي الفتحة. الدماء: أعرب به الشارح مفعولاً به على التشبيه، أي أنه نصب بالفعل اللازم المنزل منزلة الفعل المتعدي، وقيل: نصب على حذف الخافض، أي: تهراق بالدماء، ونصبه بعضهم بفعل محذوف، أي: يهريق الله الدماء.

مالك ١: ٨٠، أحمد ٦: ٣٢٠، أبو داود ١: ح ٢٦٨، ٢٨٢، النسائي ١: ١١٩، ١٢٠، ١٨٢.

- (١) على التسهيل ١٣٢: ب.
- (٢) أهملت التاء في، د.
- (٣) فتحة، ز.
- (٤) وصيه، د، وناصية، ز، ظ.
- (٥) أهملت الجيم في، ز، والتاء في، د، ظ.
- (٦) رجل من بني بولان من طيء، أو رجل من بلقين بن جسر.
- (٧) أهملت النون في، د، وثبتت من فوق في، ز، ظ، وكل ذاك تصحيف.
- (٨) ويصطاد، د.
- (٩) ثاني بيتين أنشدتهما أبو تمام، وقبله:
- نحن حبسنا بني جديلة في نار من الحرب حجمة الضرم يروى: (تستوقد) (ونقتاد نفوساً صيغت على كرم) ولا شاهد في هذه الرواية.
- جديلة: حي في طيء وفي الأردن وفي قيس عيلان، والمراد الأول. حجمة: ملتهبة. الضرم: الالتهاب. النبل: مفعول به على رواية (تستوقد)، وفاعل على رواية (تستوقد)، والمراد أن النبل تضرب الحجارة فتقذف منها النار لقوة الرامي. الحضيض: أسفل الجبل.
- الحماسة ١: ١٦٢ - ١٦٣، شرح التسهيل ١٣٢: ب، شرح الشافية ١: ١٢٤، ١١١، شواهد الشافية ٤٨ - ٥٠.

(١٠) فتكون، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) وهو، د.

(١٣) يهريق، د.

(١٤) ساكنة، د، ز.

منصوباً على التمييز والحالة أنه محكوم بتعريفه بأن^(١) قلنا بأنه تمييز حكمنا بتنكيره بناءً على أن الألف واللام زائدة. «خلافًا للكوفيين». (فإنهم جوزوا^(٢) نصبه على التمييز مع الحكم بتعريفه تمسكاً بالظواهر المتقدمة وقد سلف^(٣)) تأويلها.

«ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً» نحو: طاب زيد نفساً، وغرست الأرض شجراً، فتقول: نفساً طاب زيد، وشجراً غرست^(٤) الأرض. «وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد^(٥)» ومنعه الباقون^(٦)، قيل: لأنه في الأصل فاعل كما في المثال [الأول؛ إذا أصله: طابت نفس زيد، أو نائب عن الفاعل كما في المثال^(٧)] الثاني، إذا هو في معنى: غرس شجر الأرض، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذا ماهو بمعناه، وهذا غير جيد؛ إذ ربما يخرج^(٨) الشيء عن / أصله، ولا يراعى ذلك الأصل^(٩)، كمفعول مالم يسم فاعله، فإنه لما كان منصوباً كان تقديمه على الفعل جائزاً، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأى مانع من أن يكون للفاعل أيضاً - إذا صار على صورة^(١٠) المفعول - حكم المفعول من جواز التقديم؟.

وسلك ابن الحاجب في تعليل منع التقديم طريقاً أخرى، فقال: إن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بما انتصب عنه أو بما يتضمن ما انتصب عنه، سواء كان عن مفرد أو نسبة، وكان الأصل: عندي خل راقود، وسمن منوان، وكذا

(١) بل أن، د، باي أن، ز.

(٢) أجازوا، ظ.

(٣) ما بين الهالين كرر في، د، وأسقط في الأولى (بتعريفه).

(٤) أهملت الغين في، ظ.

(٥) نص على ذلك في المتقضب ٣: ٣٦ - ٣٧.

(٦) وعلى رأسهم سيويه صرح بذلك في كتابه ١: ١٠٥.

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٨) أهملت الياء في، د.

(٩) للأصل، ز.

(١٠) في صورة، د.

كان - في (طاب زيد نفساً) - لزيد نفس طابت، وإنما خولف ذلك عند فرض الإبهام أولاً؛ ليكون أوقع^(١) في النفس، لأنها مجبولة^(٢) على التشوف^(٣) إلى معرفة مأبهم عليها، وأيضاً إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه^(٤) يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً امتنع التقديم^(٥).

وأما المجوزون - ومنهم المصنف - فنظروا إلى قوة العامل فأجازوا تقديم التمييز عليه قياساً على سائر الفضلات في الحال وغيرها، واستند المصنف مع ذلك إلى السماع كقوله^(٦):

رددت بمثل السيد نهد^(٧) مقلّص كمش^(٨) إذا عطفاه ماءً تحلبا^(٩)

(١) الرفع، د.

(٢) أهملت الجيم في، د.

(٣) الشوق، د، التشوق، ز.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) تقديم، د، مع إهمال القاف.

(٦) ربعة بن مقروم بن قيس الضبي (.... - بعد ١٦ - ٦٣٧م) شاعر مضر مخضرم شهد القادسية، وغيرها من الفتوح.

ابن قتيبة ١: ٣٢٠ - ٣٢١، الأغاني ٢٢: ٩٧ - ١٠٥، الإصابة ١: ٥٢٧، الخزائن ٣: ٥٦٦ - ٥٦٧.

(٧) أهملت النون في، ز، لهد، ظ.

(٨) كحيس، ز، ظ.

(٩) تحلبا، د، تحلبا، ظ، والبيت من قصيدة مطلعها:

تذكرت - والذكرى تهيجك - زينبا وأصبح باقي وصلها قد تقضبا
وقبل الشاهد:

ووردة كأنها عصب القطا تثير عجاجاً بالسنايك أصها
وبعده:

وأسمر خطي كأن سنانة شهاب غضاً شيعته فتلبها

يروى: (وزعت بمثل...) (كففت بمثل...) (جهيز إذا...) (تقضب:

تقطع. واردة: قطع الخيل. عصب: جماعات، الواحد عصة، شبه الخيل في سرعتها =

وقول الآخر: ^(١) :
 إذا المرء عينا قَرَّ بالعيش مثيراً ^(٢) ولم يعن بالإحسان كان مذمماً ^(٣)
 وقول الآخر: ^(٤) :
 ضيعت ^(٥) حزمي في إبعادِي الأملأ وما ^(٦) ارعوبت وشيئاً رأسي اشتعلاً ^(٧)
 وقول الآخر: ^(٨) :
 أنفساً ^(٩) تطيب بنيلِ المنى وداعي المنون ينادي جهاراً ^(١٠)
 وقال الآخر: ^(١١) :
 أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق يطيب ^(١٢)

بالقطا. السنايك: جمع سنبك مقدم الحافر. وزعت: كفت. السيد: الذئب. نهد: ضخم. مقلص: طويل القوائم. كميش: جاد في عدوه. جهيز: شديد الجري. شيعته: ألهبته.

المفضليات ٣٧٥ - ٣٧٨، الأصمعيات ٢٢٤ - ٢٢٥، الشجري ١: ٣٣، شرح التسهيل ١٣٢: ب، ابن الناظم ١٣٩، المغني ٢: ٥١٥، المقاصد ٣: ٢٢٩ - ٢٣٣، الأشموني ٢: ٢٠٢، السيوطي ٢: ٨٦٠ - ٨٦١.

(١) لم أهتم إلى اسمه.

(٢) المرى، د. (٣) مشرباً، ز، ظ.

(٤) أهملت الذال في، ظ، ولم يستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية في هذا الموضوع، وهو في المغني ٢: ٥١٥، والأشموني ٢: ٢٠٢.

(٥) لم يسموه. (٦) أهملت الضاد في، د.

(٧) ألحقت بالصدر في، ز.

(٨) رواية ابن مالك في شرح التسهيل: (.... ورأسي شيئاً اشتعلاً). شرح التسهيل ١٣٣: أ، المغني ٢: ٥١٥، ابن عقيل: ٥٦٦، المقاصد ٣: ٢٤٠ - ٢٤١، الأشموني ٢: ٢٠١،

السيوطي ٢: ٨٦١، شواهد ابن عقيل ١٣٨ - ١٣٩.

(٩) لم أقف على اسمه. (١٠) أنفسنا، ز.

(١١) راجعه: شرح التسهيل ١٣٣: أ، المغني ٢: ٥١٥، المقاصد ٣: ٢٤١ - ٢٤٢، التصريح ١: ٤٠٠، الأشموني ٢: ٢٠١، السيوطي ٢: ٨٦٢.

(١٢) المخبل السعدي، أو أعشى همدان، أو قيس بن الملوح، ولعل أقواها أولها.

(١٣) تطيب، د، ز، ظ، ولا يصح؛ لأن الضمير عائد إلى (حبيبها)، والشاهد - في مذكر العيني - =

والجواب عن القياس بالفرق، فإن التقديم فيما نحن فيه مغل^(١) بالغرض^(٢) من التأخير كما بينا^(٣) [فيمنع^(٤)]، بخلاف غيره، وعن السماع بأن الأبيات كلها ليست بقاطعة في المطلوب ولا ظاهرة فيه؛ إذ عطفاه - في البيت الأول - مرفوع بمحذوف^(٥) يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، والتقدير^(٦): إذا تحلب^(٧) عطفاه ماء^(٨) تحلبا^(٩)، وكذا القول في البيت الثاني؛ إذ التقدير^(١٠) فيه: إذا قرَّ المرء عيناً قر بالعيش، وكذا^(١١) عندي في البيتين اللذين بعدهما؛ إذ التقدير^(١٢) فيها: وما ارعويت واشتعل شيبا^(١٣) رأسي اشتعل، وأتطيب^(١٤) نفساً تطيب بنيل المنى، ولكن ابن هشام^(١٥) خرجهما^(١٦) على الضرورة^(١٧) مع إمكان

= من أول قصيدة، وبعده:

إذا قيل: من ماء الفرات وطيبه تعرض لي منها أغنَّ عضوب
وفي البيت الشاهد روايات: (وماكاد...) (.... نفسي بالفراق تطيب) (ولم تك نفس
بالفراق تطيب)، ولا شاهد في الأخيرتين.

سبويه: ١: ١٠٨ (من زيادات المازني)، المقتضب ٣: ٣٧، الخصائص ٢: ٣٨٤، التبريزي
٣: ٢٨١، ابن يعيش ٢: ٧٣، ٧٤، شرح التسهيل ١٣٣، أ، ابن الناظم ١٣٩، ابن عقيل
١: ٥٦٥، المقاصد ٣: ٢٣٥ - ٢٣٩، الأشموني ٢: ٢٠١، الهمع ١: ٢٥٢، شواهد ابن
عقيل ١٣٨، الدرر ١: ٢٠٨ - ٢٠٩.

- (١) أهملت الحاء في، د.
- (٢) أهملت الغين في، د.
- (٣) بيناه، د.
- (٤) سقطت من، ز، ظ.
- (٥) أهملت الباء في، د.
- (٦) أهملت التاء في، د.
- (٧) تحلب، ظ.
- (٨) يا، د.
- (٩) أهملت الباء في، د، تحلبا، ظ.
- (١٠) وكان، ز.
- (١١) أهملت الشين في، ز.
- (١٢) والطيب، د.
- (١٣) في المغني ٢: ٥١٥.
- (١٤) خرجها، ز، ظ.
- (١٥) الصورة، ظ.

تخرجيهما^(١) على ماخرج عليه البيتان الأولان، وأما البيت الأخير فقليل فيه : [إن قائله مجهول، وقال ابن السّيد : الرواية^(٢) (وما كان نفسي) كذا قال الزجاج، وعلى^(٣)] تقدير أن يروى (نفساً) بالنصب يمكن أن يكون اسم (كان) ضميراً يعود إلى الحبيب، و(نفساً) خبرها، والجملة بعده صفة له لا خبر لـ (كان).

«ويمنع^(٤)» تقديم^(٥) التمييز على عامله «إن لم يكن» أي : إن لم يكن فعلاً متصرفاً. «بإجماع» فيدخل في ذلك ما يكون التمييز فيه عن المفرد، نحو : عشرون^(٦) درهماً على مايقوله^(٧) المصنف وغيره، ونحو^(٨) : زيد طيب نفساً، وزيد أكثر مالاً من عمرو، ولله در زيد فارساً، فإن امتناع تقديم^(٩) مثل هذا مجمع عليه، وإن كان الاختلاف فيه^(١٠) هل هو من تمييز النسبة أو المفرد، وكذا [نحو^(١١)] : نعم رجلاً زيد، وحبذا^(١٢) رجلاً عمرو^(١٣)، ولا يتقدم بإجماع : إما لأنه^(١٤) من تمييز الجملة والعامل غير متصرف كما يقول المصنف، أو لأنه من تمييز المفرد كما يقول غير المصنف. «وقد يستباح في الضرورة» كقول الشاعر^(١٥) :
ونارنا لم يُرْ ناراً مثلها قد عرفت ذاك معدّ كلها^(١٦)
(فهذا مما^(١٧) أجمع على امتناعه في السعة، ولكنه جُوز للضرورة)^(١٨).

- | | | |
|------------------------|---------------------------|----------------------------------|
| (١) تخرجها، ظ. | (٢) أهملت التاء في، ز، ظ. | (٣) ما بين المعقوفين ساقط من، د. |
| (٤) ويمتنع، د. | (٥) أهملت التاء في، د. | (٦) عشرين، د. |
| (٧) أهملت الياء في، د. | (٨) نحو، د. | (٩) أهملت الفاء في، د. |
| (١٠) أو حبذا، د. | (١١) عمر، د. | (١٢) أمثالا به، د. |
| (١٣) مجهول. | (١٤) تر، د. | |

(١٥) الاستشهاد به في (نارا) حيث قدم التمييز على عامله الجامد (مثلها) وهو نائب الفاعل، ومثل ذلك ممتنع في السعة مقبول في الضرورة، وهذا مبني على أن الرؤية بصرية، ويمكن أن يدعى أنها قلبية، وحينئذ فـ (نارا) مفعول ثان قدم على المفعول الأول (مثلها)، ولا شاهد على هذا التخرّيج.

شرح التسهيل ١٣٣ : أ، ابن الناظم ١٣٩، المقاصد ٣ : ٢٣٩ - ٢٤٠، الأشموني ٢ : ٢٠١. (١٦) أما، د، وصححها في الإعادة. (١٧) ما بين الهلاتين مكرر في، د.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الحديث والأثر.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأمثال.

سورة البقرة

٢٨٣	٦	- ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾
		- ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي
٢٧٢، ٢٦٦	٢٤	وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين.....
٣٠٤	٢٦	- ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلا﴾.....
٢٥٩	٢٨	- ﴿وكيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾
		- ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم
٢٥٠	٤٤	تتلون الكتاب﴾.....
		- ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا
١٨	٤٥	على الخاشعين﴾.....
٢٣٨	٦٠	- ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾.....
		- ﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم
		يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد
٢٥٨	٧٥	ما عقلوه وهم يعلمون﴾.....
٢٣٩	٨٣	- ﴿ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون﴾.....
٢٥٠	٨٧	- ﴿ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾.....
		- ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه
٣٢٧	١٣٠	نفسه﴾.....
		- ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد
		الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره
		لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين
		ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني ولأنتم
٨	١٥٠	نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾.....

رقم الآية	رقم الصفحة	تابع فهرس الآيات
٢١٢	١٦٠	- «والله يرزق من يشاء بغير حساب»
٢١٤	٢٥٧	- «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم»
٢١٤	٢٥٧	- «فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
٢٢٣، ٢٢٢	٢٧٠	حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم»
٢٤٥	٢٨٢	- «ياأيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة»
٢٤٦	٢٥٨	- «ومالنا أن لانتقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا»
٢٤٩	٣٨	- «فشربوا منه إلا قليلا منهم»
٢٥٩	١٩٠	- «أو كالذي مرّ على قرية وهى خاوية على عروشها»
٢٦٠	١٧٦	- «ثم ادعهن يأتينك سعيًا»
٢٦٦	٢٤٩	- «أبؤد أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء»
٢٦٧	٢٥٣	- «ولا تيمّموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه»
٢٧١	٢٧٨	- «إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم»

تابع فهرس الآيات رقم الآية رقم الصفحة

- ﴿ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون﴾ ٢٧٢ ١٦
- ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾ ٢٨١ ٢٨٢
- ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ ٢٨٦ ١٥

سورة آل عمران

- ﴿ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه﴾ ٩ ٢٨٢
- ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به﴾ ... ٩١ ٣١١
- ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون﴾ ١٣٥ ٣٤
- ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين﴾ ١٤٤ ١٨، ١٤

سورة النساء

- ﴿أتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً﴾ ٤ ٣٢٣

رقم الآية	رقم الصفحة	تابع فهرس الآيات
١٢	٢٩٢	- «وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكلّ واحد منهما السدس»
٢٨	١٦٢	- «يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا»
٤٣	٢٣٤	- «ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى»
٦٦	٤٥	- «ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشدّ تثبيتا»
٦٩	٣٢٢	- «وحسن أولئك رفيقا»
٧١	١٦٢	- «فانفروا ثبات أو انفروا جميعا»
٧٩	٢٣٩	- «وأرسلناك للناس رسولا»
٩٠	٢٥٨	- «أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم»
١٥٧	٥٢	- «وإن الذين اختلفوا فيه لفي شكّ منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا»
١٧١	١٨	- «يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنّما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمة ألقاها إلى مريم وروح منه» ...
سورة المائدة		
١٠٥	٢٠٢	- «إلى الله مرجعكم جميعا»

سورة الانعام

- «قل رأيتمكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون» ٤٧ ١٥
- وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين» ٥٩ ١٥
- «وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه» ١٥٣ ٢٣٦

سورة الاعراف

- «وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون» ٤ ٢٤٨
- «قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين» ٢٤ ٢٥٠
- «ادخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون» ٤٩ ٢٥٠
- «ونادي أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا إن الله حرمهما على الكافرين» ٥٠ ٩٩
- «وادعوه خوفا وطمعا» ٥٦ ١٧٦
- «هذه ناقة الله لكم آية» ٧٣ ٢٤٣

تابع فهرس الآيات رقم الآية رقم الصفحة

- ﴿ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا
قد مسّ آبائنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة
وهم لا يشعرون ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا
لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض
ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون
أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم
نائمون﴾ ٩٧:٦٥ ٢٧٥
- ﴿قال أغير الله أبغيكم إلها وهو فضلكم على
العالمين﴾ ١٤٠ ٩٨
- ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾ ١٦٠ ٢٨٩ ، ٢٩٠
- ﴿ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا﴾ ١٧٧ ٣٠٠ ، ٣٠٤
- ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في
طغيانهم يعمهون﴾ ١٨٦ ٢٧٦ ، ٢٨١
- ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما
علمها عند ربّي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت
في السموات والأرض﴾ ١٨٧ ١٥

سورة الانفال

- ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنّ فريقا
من المؤمنين لكارهون﴾ ٥ ٢٥٢
- ﴿ومن يولّهم يومئذ دبره إلا متحرّفا لقتال أو
متحيّزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه
جهنم ويئس المصير﴾ ١٦ ١٨

«والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه
تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»

٨ ٧٣

سورة التوبة

«ثم وليتم مدبرين»

٢٣٨ ٢٥

«يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله

إلا أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون»

١٣٠، ٣٨، ١٨ ٣٢

«وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم

كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم

كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون»

١٥ ٥٤

سورة يونس

«والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها

وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما

أغشيت وجوههم قطعا من الليل مظلما أولئك

أصحاب النار هم فيها خالدون»

٢٦٣ ٢٧

«فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم

يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في

الحياة الدنيا ومتّعناهم إلى حين»

٣٢ ٩٨

سورة هود

«قال سآوى إلى جبل يعصمني من الماء قال

لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وحال

بينهما الموج فكان من المغرقين»

٥٣ ٤٣

رقم الآية	رقم الصفحة	تابع فهرس الآيات
٦٤	٢٤٣	- «هذه ناقة الله لكم آية»
٧٢	٢٣٤، ٢١٢	- «وهذا بعلي شيخا»
		- «قالوا يالوط إنا رسل ربك لن يصلوا إليك فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم إن موعدهم
٨١	٤٥	الصبح أليس الصبح بقريب»
١٠٨	٢١٩	- «وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها»

سورة يوسف

٢	١٦٣	- «إنا أنزلناه قرآنا عربيا»
		- «إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين»
٤	٢٩٢	- «قالوا لعن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون»
١٤	٢٥٢	- «وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم»
٣١	١٠٨	- «قال ما خطبك إذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء»
٥١	١١٠، ١١٢، ١١٤	- «قالوا يا أبانا ما نبغي هذه بضاعتنا ردت إلينا» ...

سورة الرعد

		- «والله يحكم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب»
٤١	٢٥٠	

تابع فهرس الآيات رقم الآية رقم الصفحة

- «قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب»

٣٢٠ ٤٣

سورة إبراهيم

- ألم يأتكم نأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله جاءتهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم في أفواههم»

١٤ ٩

- «قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدّونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين»

١٤ ١٠

- «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال»

٢٨٢ ٣١

- «وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار»

٢٢٥ ٣٣

سورة الحجر

- «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم»
- «ما ننزل الملائكة إلا بالحق وما كانوا إذا منظرين»

٢٤٧، ١٨٧ ٤

- «وما يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون»
- «قال رب بما أغويتني لأزيننّ لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين»

١٥ ٨

٢٤٧، ٩٦، ٦٤ ١١

٦٨ ٤٠، ٣٩

تابع فهرس الآيات رقم الآية رقم الصفحة

- ﴿قال هذا صراط عليّ مستقيم إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾.. ٤١، ٤٢ ٦٨
- ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخوانا على سرر متقابلين﴾ ٤٧ ٢٠٣
- ﴿قال ومن يقنط من رحمة ربّه إلا الضالون﴾..... ٥٦ ٣٥، ٤٥

سورة النحل

- ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره﴾ ١٢ ٢٣٩
- ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ ٤٣، ٤٤ ١٠٠
- ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون﴾ ١٠١ ٢٦٦
- ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾..... ١٢٣ ٢٠٣

سورة الإسراء

- ﴿أأسجد لمن خلقت طينا﴾ ٦١ ١٦٦
- ﴿ولقد صرّفنا للناس في هذا القرآن من كلّ مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورا﴾ ٨٩ ٣٨
- ﴿قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم﴾ ٩٦ ٣٢٠
- ﴿وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا﴾ ١٠٥ ٢٣٤

سورة الكهف

- «ولاتقولنّ لشيءٍ إنّي فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت وقل عسى أن يهدينّي ربي لأقرب من هذا رشداً» ٢٤، ٢٣ ١٥
- «ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة» ٤٧ ٢٨٤
- «قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً» ١٠٣ ٢٩٥
- «قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً» ١٠٩ ١٥٠

سورة مريم

- «فتمثل لها بشرا سوياً» ١٧ ١٦٣

سورة طه

- «فلنأتينك بسحر مثله فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى» ٥٨ ١٤٢

سورة الانبياء

- «وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم» ٢ ٢٨٢
- «ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله ربّ العرش عما يصفون» ٢٢ ٨٩، ٨٥، ٨
- «وتالله لأكيذنّ أصنامكم بعد أن تولّوا مدبرين» ٥٧ ٢٨٤

سورة الحج

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءٍ
الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْهَادِ بَظْلَمٍ
نَذَقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ٢٥ ١٤٣

سورة المؤمنین

- ﴿هِيَاهُ هِيَاهُ لَمَّا تَوَعَّدُونَ﴾ ٣٦ ١١٢
- ﴿وَأَنَّ هَذَا أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ
فَاتَّقُونَ﴾ ٥٢ ٢٣٦

سورة النور

- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ
إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ
بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٦ ٤٥
- ﴿لِيَجْزِيَهمَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّنْ
فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ٣٨ ١٦٠

سورة الفرقان

- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ
إِلَّا كُفُورًا﴾ ٥٠ ٣٨

سورة الشعراء

- ﴿فَأْتِيا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦ ١٦١
- ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾ ١٨٣ ٢٣٨

سورة العنكبوت

- «ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فأخذهم الطوفان وهم ظالمون» ١٤ ١٠

سورة الروم

- «غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون» ٢ - ٤ ١٤٦
- «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وينزل من السماء ماءً فيحيي به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون» ٢٤ ١٣٥
- «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون» ٣٦ ٢٧٦

سورة الاحزاب

- «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم» ٦ ٢١٥
- «ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا» ٢٥ ٢٥٧
- «يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه» ٥٣ ٦٣

سورة سبا

- «وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا» ٢٨ ١٩٦، ١٩٧

سورة الصافات

- «وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملاء الأعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب إلا من خطف فأتبعه شهاب ثاقب» ١٠-٧ ٤١

سورة ص

- «إن كل إلا كذب الرسل فحق عقاب» ١٤ ٩٨

سورة الزمر

- «وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها» ٧١ ٩٩
- «وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا» ٧٣ ٩٩

سورة فصلت

- «وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين» ١٠ ١٨٦

سورة الدخان

- «فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا» ٥-٤ ١٨٦
- «وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عبين» ٣٨ ٢٣٤
- «خذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم» ٤٧ ١٤٣

سورة الجاثية

- «وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها
 قلتم ما ندري ما الساعة إن نظنّ إلا ظنا وما
 نحن بمستيقنين» ٣٢ ١٤

سورة النجم

- «إن هي إلا أسماء سميّتموها أنتم وآباؤكم ما
 أنزل الله بها من سلطان» ٢٣ ١٤

سورة القمر

- «خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث» ٧، ٦ ٤٠٢، ٢٠٠
 - «وفجرنا الأرض عيونا» ١٢ ٣٢٠
 - «إنا كل شيء خلقناه بقدر» ٣٩ ٢٦١

سورة الواقعة

- «واتّه لقسم لو تعلمون عظيم» ٧٦ ٢٦٧

سورة الحشر

- «فكان عاقبتهم أنهما في النار خالدين فيها» ١٧ ٢٢٠

سورة الصف

- «هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم
 تؤمنون بالله ورسوله» ١١، ١٠ ٢٦٢

سورة المنافقون

- «لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن
 من الصالحين» ١٠ ٢٧٧

سورة نوح

- ﴿ثم إني دعوتهم جهاراً﴾ ٨ ١٧٦

سورة المزمل

- ﴿قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقص منه قليلاً﴾ ٣، ٢ ٧٠

سورة المدثر

- ﴿كذلك يضلّ الله من يشاء ويهدي من يشاء
وما يعلم جنود ربك إلا هو وما هي إلا ذكرى
للبشر﴾ ٣١ ١٤

سورة القيامة

- ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى
قادرين على أن نسويّ بنانه﴾ ٤، ٣ ٢٢٩

سورة الإنسان

- ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ ٣ ٢٢٨

سورة النازعات

- ﴿كانّهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو
ضحاهاً﴾ ٤٦ ١٦

سورة الغاشية

- ﴿لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر
فيعذبه الله العذاب الأكبر﴾ ٢٢-٢٤ ٢٨٣، ١٣٦، ١٢

سورة البلد

- ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ ١١ ١٤٩

- ٢٦٥ لعلك والموعود حق لقاءه بدالك في تلك القلوص بداء
(الطويل - محمد بن بشير الخارجي)
١٠٨ لا والله لا يلقى لما بي ولا للمسا بهم أبدا دواء
(الوافر - مسلمة الأسدي)
١١٣ حشا رهط النبي فإن فيهم بحارا لاتعدها الدلاء
(الوافر -)
٢٧٢، ٢٦٩ وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
(الوافر - زهير بن أبي سلمى)
٢٥٣ إذا جرى في كفه الرشاء جرى القريب ليس فيه ماء
(الرجز -)
٢٦٥ إن سليمي - والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزوها
(المنسرح - إبراهيم بن هرمة)
٢٦٩ ولا أراها تزال ظالمة تحدث لي قرحة وتذكؤها
(المنسرح - إبراهيم بن هرمة)
١٨٥ لأقعد الجبن عن الأعداء ولو توالى زمرا الأعداء
(الرجز -)
٢١٤ أنا فذكهم جميعا فإن أمدد أبذهم ولات حين بقاء
(الخفيف -)
٢٣٥ إنما الموت من يعيش كريبا كاسفاً باله قليل الرجاء
(الخفيف - عدي بن الرعلاء)

قافية الباء

- ٦٠ ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب
(الطويل - الكميست)

رقم الصفحة

يسرّ الكريم لاسيّما لدى شهادة من في خيره يتقلب ١٥١

(الطويل -)

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلى حبيباً إنها لحبيب ١٩٧

(الطويل - كثير)

أنهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق يطرب ٣٣١

(الطويل - الخبل)

لم يبق غير طريق غير منفلت وموتى في حبال القد مسلوب ١٣١

(البسيط -)

ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب ٣٠١

(البسيط - ذو الرمة)

في ليلة لآثرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها ٥٧

(المنسرح - عديّ بن زيد)

رددت بمثل السيّد نهّد مقتصّ كميش إذا عطفاه ماء تحلبا ٣٣٠

(الطويل - ربيعة الضبي)

هل هو إلا الذنب لاقى ذنباً؟ ١٧

(السريع -)

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب ١١٣

(الطويل - النابغة)

فقال له العينان سمعا وطاعة وحدرتا كالدّر لما يثقب ٢٥٧

(الطويل -)

حبّ العقود والأيمان لاسيّما عقد وفاء به من أعظم القرب ١٥٤

(البسيط -)

قافية التاء

ليت وهل ينفع شي ليت ليت شبابا بوع فاشترت ٢٦٨

(الرجز - رؤبة)

أفي الولاتم أولادًا لواحدة وفي العيادة أولادًا لعلات ٢٣٢

(البيسط -)

قافية الحاء

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لايمالنه ونوائح ٢٦٥

(الطويل - معن بن أوس)

قافية الدال

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي علي سواد ٢٥١

(الطويل - بشار بن برد)

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالى الأسود الجوارد ٢٥٢

(الطويل - الفـرزـدق)

إذا المرء أعيتته المروءة ناشنا فمطلبها كهلا عليه شديد ١٩٨، ١٩٦

(الطويل - الخبل السعدي)

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة تقنت على خضراء سمرقودها ١٣١
صدوح الضحى معروفه اللحن لم تزل تقود الهوى من سعد ويقودها

(الطويل - علي الجـرمي)

وبالصريمة منها منزل خلق عاف تغير إلا النوى والود ٨٨

(البيسط - الأخطـل)

هايينًا ذا صريح النصيح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد ٢٣٦
(البيسط -)

ويلمها خطة ويلم قائلها لمثلها خلق المهرية القود ٢٩٩

(البيسط - المتنبي)

رقم الصفحة

- وَلَمْ أَيَّامَ الشَّبَابِ مَعِيشَةً مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ٣٠٣
- (الطويل - علقمة)
- وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يَشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ ١٠٩
- (البيسط - النابغة)
- إِلَى دَرَجٍ مِنَ الشَّيْزَى مَلَاءَ لِبَابِ الْبِرِّ يَلِيكَ بِالشَّهَادِ ٣٢٦
- (الوافر - أمية بن أبي الصلت)
- وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلِ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بِدَادَ ١٧٥
- (الكامل - النابغة الجعدي)

قافية الراء

- أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ ٢٤
- (الطويل -)
- وَتَحْتَ الْعَوَالِي وَالْقَنَا مُسْتَظِلَّةٌ ظَبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعَيُونُ الْجَاذِرُ ١٨٩
- (الطويل - ذو الرمة)
- وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذَكَرَاكَ هَزَةٌ كَمَا انْتَقَضَ الْعَصْفُورُ بِئِلَّهِ الْفَطَرُ ٢٥٨
- (الطويل - أبو صخر الهذلي)
- عَلَامٌ مَلَنْتُ الرِّعْبَ وَالْحَرْبَ لَمْ تَقْدَ لَفَظَاها وَلَمْ تَسْتَعْمَلِ الْبَيْضَ وَالسَّمَرَ ٣٢٥
- (الطويل -)
- لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِيمِي الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمَ الذِّكْرُ ٨٥
- (البيسط - لبيد)
- وَمَا نِبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَا يَجْأورُنَا إِلَّا كَدْيَارُ ٢٤
- (البيسط -)
- فِي فَتْيِهِ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُمَ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مُعَذَّورُ ١٠٢
- (الكامل - الأقيشر)

- لذ بقيس حين يابى غيره تلقه بحرا مفيضاً خيره ١٣٠
(الرمم -)
- حراجيج ماتتفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدأ فقرا ٨
(الطويل - ذو الرمة)
- نجا سالم والنفس منه بشدقه ولم ينج إلا جفن سيف ومنزرا ١٦
(الطويل - حذيفة الهمداني)
- ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيل وأما الصبر عنها فلا صبرا ١٨٣
(الطويل - ابن ميادة)
- أتيناكم قد عمكم حذر العدى فلنلتم بنا أمنا ولم تعدموا نصرا ٢٥٩
(الطويل -)
- متى ماتلغني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا ٢٢٥
(الوافر - عنترة)
- يا جارتا ما أنت جاره بانث لتحزنا عفاة ٢٠٨
(مجزوء الكامل - الأعشى)
- واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ماقدرا ٢٧١
(السريع -)
- أكل امرئ تحسبين امراً ونار توفد بالليل نارا ٦٦
(المتقارب -)
- أتعسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا ٣٣١
(المتقارب -)
- قهزت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر ٢٢٩
(الطويل -)
- رايتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٣٢٥
(الطويل - راشد اليشكري)

أنا ابن دارة مشهوراً بها نسبي وهل بدارة بالناس من عار ٢٤٠، ٢٤٢

(البيسط - سالم بن دارة)

تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور
أبنا حيهم أسراً وقتلاً عدا الشمطاء والطفل الصغير ١٠٦

(الوافر - المهلهل)

أصابهم بلاء كان فيهم سوى ماقد أصاب بني النضير ١٣٧

(الوافر - حسان بن ثابت)

بيد أن الله قد فضلكم فوق من أحكا صلبا بإزار ١٣٣

(الكامل - عدي بن زيد)

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري ١٣٨

(الكامل - ابن المولى)

نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدي ٢٥٤

(الكامل - الأعشى أو المسيب)

قافية الطاء

ماراعني إلا جناح هابطا على البيوت قوطه العلابطا ١٩٤

(الرجز -)

قافية العين

تمل الندامي ماعداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع ١٠٣

(الطويل -)

لعمري وماعمري علي بهين لقد كذبت بطلا علي الأقارع ٢٦٧

(الطويل - النابغة)

مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع ١٩٠

(الطويل - مختلف فيه)

قوم إذا حاربوا ضرروا عدوهم أو حاولوا النقع في أشياعهم نفعوا
سجيه تلك منهم غير محدثة إن الخلاق فاعلم شرها البدع ٢٧٢

(البيسط - حسان بن ثابت)

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لانجره يمس منا مفزعا ٢٦١

(الطويل - هشام المـري)

لاتجزعا إلا منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٢٦٢

(الكامل - النمر بن تولب)

دهم الشتاء ولست أملك عدة والصبر في الشتوات ليس مطيعي ٢٥٤

(الكامل -)

قافية الفاء

فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الأجراف ١٤٢

(الكامل - قيس بن الخطيم)

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف ١٦٣

(المتقارب -)

قافية القاف

أخالد قد - والله - أوطأت عشوة وما العاشق المسكين فينا يسارق ٢٦٩

(الطويل - أخ يزيد البجلي)

قافية الكاف

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وقصدت من أهلها لسوانكا ١٤٠

(الطويل - الأعشى)

- وكل يدعون وصال ليلى وليلى لاتقر لهم بذاكا ٢٦
(الوافر -)
- فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا ٢٥٥
(المتقارب - عبدالله السلولي)
- خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك ٧٦ ، ٥٩
(الأعشى - الطويل)
- تعييرنا أننا عالة ونحن صعلالك أنتم ملوكا ٢١٤
(المتقارب -)
- أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك ٢٣٣
(الطويل - هند بنت عتبة)

قافية اللام

- قلماعرس حتى هجته بالتباشير مع الصبح الأول ٣٦
(الرمم -)
- ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لامحالة زائل ١٢٤
(الطويل - لبيد)
- فلا تلحنى فيها فإن حبها أخاك مصاب القلب جم بلائله ٢٢٣
(الطويل -)
- استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل ٢٨٧
(البيسط -)
- كان - وقد أتى حول كميل - أثافيه حمامات مثول ٢٦٨
(الوافر - أبو الغول الطهوي)

- ٢٣٥ لمية موحشا طلل بلوح كـ _____ أنه خلل
(مجزوء الوافر - ذو الرمة)
- ٣٣٣ وثارنا لم ير ناراً مثلها قد عرفت ذاك معدك لها
(الرجز -)
- ١٨٩ يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأمل
(البيسط -)
- ٢٤٧ إن الخليل نصير جار أو عدلا فلا تشع عليه جاد أو بخلا
(البيسط -)
- ٣٣١ ضعيت حزمي في إبعادي الأمل وما ارعويت وشيئاً رأسي اشتعلا
(البيسط -)
- ١١٤ رأيت الناس ما حاشا قريشا فلنا نحن أفضلهم فعلا
(الوافر - الأخطل)
- ١٦٣ بدت قمراً ومالت خطوط بان وفاحت عنبراً ورننت غزلا
(الوافر - المتنبي)
- ١٥٠ ، ١٤٧ ألا رب يوم لك منهم صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل
(الطويل - امرؤ القيس)
- ٢٦٨ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ كأن قلوب الطير رطبا وباسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
(الطويل - امرؤ القيس)
- ٢٥٩ فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل
(الطويل - امرؤ القيس)
- ٢٦٦ وقد ادركتني والحوادث جمة أسنة قوم لاضعاف ولا عزل
(الطويل - جويرية بن زيد)

- فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ٣٠١
- (الطويل - امـــــرؤ القيس)
- لقد كذب الواشون مابحث عندهم بليلى ولا أرسلتهم برسول ١٦١
- (الطويل - كـــــثيـــــر)
- أراني ولا كفران لله آية لنفسى قد طالبت غير منيل ٢٧٣
- (الطويل - كـــــثيـــــر أو ابن الدمينه)
- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال ١٢٩
- (البيـــــط -)
- كانن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعث بمزود ولا وكل ١٥٩
- (البيـــــط -)
- هاينًا ذا صريح النصح فاصغ له والزم توقى خلط الجد بالهزل ٢٣٦
- (البيـــــط -)
- لله در أنوشروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل ٣٠٣
- (البيـــــط -)
- فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ١٧٧، ١٦٩، ١٠٤
- (الوافـــــر - لبيـــــد)
- ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل ٢٦٧
- (الكامـــــل - جـــــريـــــر)
- وبدلت والدهر ذو تبـــــدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمال ٢٦٦
- (الرجـــــز - أبو النجم)
- مالك من شيخك إلا عمله إلا رسميه وإلا رملة ٧٨
- (الرجـــــز -)

- فأنت طلاق والطلاق أنيه ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم ١٥٣
(الطويل -)
- أنيت فأنقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها ٨٦
(الطويل - ذو الـسـرمة)
- تزدت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بهي كلامها ١٠١
(الطويل - قيس بن الملوّح)
- لمية موحشًا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم ٢٣٥
(الوافر - ذو الـسـرمة)
- ألا يأنخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ٢٣٧
(الوافر - الأحمـوص)
- والله يبقـيك لنا سالما برداك تبـجـيل وتعظيم ٢٥٢
(السريع - ابن الرومي)
- عهدك ماتصبو وفيك شبيهة فمالك بعد الشيب صبًا متينا ٢٤٦
(الطويل -)
- إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمما ٣٣١
(الطويل -)
- ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم أتلعثم ١٣٥
(الطويل - الزبير بن العوام)
- لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم ١٣٧
(البسيط -)
- تخيرته فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي ٣١٧
(الوافر - بن سلمة القشيري)

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس بكممة قدم ١٠٧

(الكامل - الجميح الأسدي)

لايركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام ١٨٨

(الكامل - قطري بن الفجاءة)

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمه تهمي ٢٠٠

(الكامل - طرفة العبد)

نستوقد النبيل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم ٣٢٨

(المنسرح - رجل من طيء)

قافية النون

ياحبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا ٣١٧

(البسيط - جرير)

وأنا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا ٢٢٦

(الوافر - عمرو بن كلثوم)

فما كف إلا ماجد ضر بانس أمانيه منه أتاحت بلامن ١٠١

(الطويل -)

ونحن منعنا البحر أن تشرهوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان ٢١٩

(الطويل - تميم بن أبي مقبل)

ترد حسرى حدق العيون ٢٠١

(السريع -)

قافية الهاء

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها ١٥٩

(الوافر - القحيف العقيلي)

قافية الياء

- ٢٠٢ تقول ابنتي: إن انطلاقك واحدا إلى الروح يوماً تاركي لأباليا
(الطويل - مالك بن الرب)
- ٢٢٤ عليّ إذا مازرت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلاً حافياً
(الطويل - مجنون ليلي)
- ٢٢٨ وقد شفني أن لا يزال يروعي خيالك إما طارفاً أو مفادياً
(الطويل - الأخطل)
- فق الناس في الخير لاسيما ينيلك من ذي الجلال الرضى
(المتقارب -)
- ٢٩٩ فيالك ليلاً على أعشى أحم البلاد خفي الصوى
(المتقارب -)

فهرس الامثال

رقم الصفحة

- أتميمًا مرة وقيس أخرى ٢٣٣، ٢٣٢
- سرعان ذا إهالة ٣١٨
- لكل فرعون موسى ١٦٤
- وقع المصطرعان عدلي بغير ١٦٣
- ياله مرامًا ما أبعده ٣٠١

